



جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة



أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث
في ميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية
فرع علوم مالية ومحاسبة، تخصص: دراسات محاسبية وجبائية متقدمة
بـعـنـوان:

كفاءة نظام حوكمة الشركات وأثرها على ممارسات إدارة
الأرباح في ظل بيئة الأعمال الجزائرية

دراسة تطبيقية على عينة من شركات المساهمة الجزائرية للفترة (2011-2015)

من إعداد المترشحة: آمنة ولعة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 21 / 01 / 2021

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

رئيسا	أستاذ تعليم عالي / جامعة ورقلة	أ. الدكتور/ هواري سويسي
مشرفا ومقررا	أستاذ تعليم عالي / جامعة ورقلة	أ. الدكتور/ محمد البشير غوالي
مناقشا	أستاذ محاضر "أ" / جامعة ورقلة	الدكتور/ بدر الزمان خمقاني
مناقشا	أستاذ محاضر "أ" / جامعة ورقلة	الدكتور/ صديقي فؤاد
مناقشا	أستاذ تعليم عالي / جامعة غارداية	أ. الدكتور/ محمد عجيلة
مناقشا	أستاذ محاضر "أ" / جامعة جيجل	الدكتور/ أمينة فداوي

الموسم الجامعي: 2021/2020



جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة



أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث

في ميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

فرع علوم مالية ومحاسبة، تخصص: دراسات محاسبية وجبائية متقدمة

بـعـنـوان:

كفاءة نظام حوكمة الشركات وأثرها على ممارسات إدارة

الأرباح في ظل بيئة الأعمال الجزائرية

دراسة تطبيقية على عينة من شركات المساهمة الجزائرية للفترة (2011-2015)

من إعداد المترشحة: ولعة آمنة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 21 / 01 / 2021

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

رئيسا	أستاذ تعليم عالي / جامعة ورقلة	أ. الدكتور/ هواري سويسي
مشرفا ومقررا	أستاذ تعليم عالي / جامعة ورقلة	أ. الدكتور/ محمد البشير غوالي
مناقشا	أستاذ محاضر "أ" / جامعة ورقلة	الدكتور/ بدر الزمان خمقاني
مناقشا	أستاذ محاضر "أ" / جامعة ورقلة	الدكتور/ صديقي فؤاد
مناقشا	أستاذ تعليم عالي / جامعة غارداية	أ. الدكتور/ محمد عجيلة
مناقشا	أستاذ محاضر "أ" / جامعة جيجل	الدكتور/ أمينة فداوي

الموسم الجامعي: 2021/2020



الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى ...
والذي الكريمين حفظهما الله ورعاهما.
زوجي الغالي.
إخوتي وأخواتي الأعزاء.
صديقاتي أحابي زميلاتي وزملائي الأفاضل.
وإلى كل من ترك أثرا طيبا في نفسي.





شكر وتقدير

الحمد والشكر لله أولاً وآخراً، الذي منا علي بالوصول إلى هذه المنزلة التي ماكنت لأبلغها إلا بفضلته فالحمد لله عز وجل على نعمة التوفيق والذي ألهمني الصبر والثبات ومدني بالقوة والعزم على إنجاز هذا العمل.

ثم الشكر الجزيل لكل من سخره الله حتى يكون عوناً لنا لإتمام هذا العمل، وأخص بالذكر:

الأستاذ المشرف الدكتور **غوالي محمد البشير** على قبوله الإشراف على الأطروحة، توجيهاته، نصائحه وتعاونيه طيلة فترة إعدادها؛

الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل وعلى ما سوف يقدمونه من توجيهات وتصويبات لإثرائه؛

وكما لا يفوتني أن أشكر الأساتذة الذين لم ييخلوا علينا بإجابتهم عن مختلف الأسئلة المتعلقة بدراسة وإمدادنا بالمراجع المطلوبة، وإلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد على إنجاز هذا العمل. وأذكر منهم بالأخص: الأستاذة **شيبوب ريمة** (جامعة سطيف) والتي كانت لنا نعمة سند والدعم لآخر لحظة من إنجاز هذا العمل، الأستاذة **ماحي كلثوم** (جامعة سعيدة)، على تشجيعها ومساعدتها لنا على تحليل البيانات باستخدام **SPSS**؛ الأستاذة **فداوي أمينة** (جامعة جيجل)، الأستاذة **بوسنة حمزة** (جامعة أم البواقي)، الأستاذة **مناصرية رشيد** (جامعة ورقلة)؛

إطارات مختلف الشركات محل الدراسة الذين قبلوا التعاون معنا ومنحنا المعلومات اللازمة؛

موظفي مركز السجل التجاري بولاية ورقلة، شاكرة لهم إمدادنا بمختلف الوثائق اللازمة لإنجاز هذا العمل.



الملخص

تهدف دراستنا إلى الوقوف على مدى تأثير كفاءة نظام حوكمة الشركات على ممارسات إدارة الأرباح في بيئة الأعمال الجزائرية، وقد اشتملت عينة الدراسة على سبع شركات مساهمة يقع مقرها الاجتماعي في ولاية ورقلة وتم استخدام البيانات المالية الخاصة بالفترة الممتدة ما بين (2011-2015). ولتحقيق هدف الدراسة تم بداية قياس كفاءة نظام الحوكمة في شركات محل الدراسة باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA)، حيث شكلت الآليات الداخلية للحوكمة (استقلالية مجلس الإدارة، تركيز ملكية، المراجعة الداخلية) كمدخلات لنظام، ومؤشر ربحية الشركة (معدل العائد على الأصول ROA) كمخرجات للنظام. ومن ثم وباستخدام اختبارات مقارنة المتوسطات تم تحديد أي آلية لها أن تساهم في تحديد درجة كفاءة نظام الحوكمة. وفي الخطوة الثانية قمنا بقياس ممارسات إدارة الأرباح باستخدام نموذج جونز المعدل (1995)، وفي الخطوة الثالثة ولتحديد أثر المتغير المستقل على تابع قمنا باختبار نموذج انحدار متعدد، وفي الأخير استخدمنا كذلك نموذج الانحدار اللوجستي الثنائي لتحديد أثر الأليات المحددة لكفاءة نظام الحوكمة (استقلالية مجلس الإدارة، تركيز ملكية، المراجعة الداخلية) على ممارسات إدارة الأرباح. وقد أظهرت نتائج الدراسة مايلي:

- ✓ يعتبر نظام الحوكمة في الشركات محل الدراسة ذو كفاءة مرتفعة بلغت 76%؛
- ✓ تعتبر كل من آلية استقلالية مجلس الإدارة وتركيز الملكية محددًا لدرجة كفاءة نظام الحوكمة ماعدا آلية المراجعة الداخلية؛
- ✓ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية على قيام غالبية الشركات محل الدراسة بممارسات إدارة الأرباح؛
- ✓ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاءة نظام الحوكمة على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات محل الدراسة؛
- ✓ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للآليات المحددة لكفاءة نظام الحوكمة (استقلالية مجلس الإدارة، تركيز ملكية، المراجعة الداخلية) على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات محل الدراسة.

الكلمات المفتاح:

كفاءة نظام الحوكمة، درجة الكفاءة، التحليل التطويقي للبيانات، ممارسات إدارة الأرباح، المستحقات الاختيارية.

Abstract

Our study aims to determine the impact of the efficiency of the corporate governance system on Earnings management practices in the Algerian business environment. The sample included seven joint stock companies Its social headquarters are located in the state of Ouargla and based on the financial statements for the period 2011-2015. To achieve the objective of the study, the efficiency of the governance system was first measured in the Data Envelopment Analysis (DEA). The internal mechanisms of governance (board independence, Ownership Concentration, internal audit) as inputs to the system and the company's profitability index (ROA)) As outputs of the system. Thus, using the comparative analysis of the averages, any mechanism has been determined to contribute to determining the efficiency of the governance system. In the second step, we measured the Earnings management practices using the modified Jones model (1995). In the third step, to determine the effect of the independent variable on a dependent, we tested a multiple regression model. Finally, we also used the binary logistic regression model to determine the effect of the specific mechanisms of the efficiency of the governance system, Ownership Concentration, internal audit) on Earnings management practices. The results of the study showed the following:

- ✓ The corporate governance system in the companies under study is highly efficient at 76%;
- ✓ both the Board's autonomy mechanism and ownership concentration are specific to the degree of efficiency of the governance system except for the internal audit mechanism;
- ✓ There is a statistically significant impact on the majority of companies in the study of earnings management practices;
- ✓ There is no statistically significant impact of the efficiency of the governance system on the profit management practices of the firms in question;
- ✓ There is no statistically significant impact on the specific mechanisms of the efficiency of the governance system (the Independence of the Board of Directors, Ownership Concentration, Internal audit) on the profit management practices of the companies under study.

Keywords :

Corporate Governance System, Efficiency of the Governance System, Score Efficiency, Data Envelopment Analysis, Earnings Management, Discretionary Accruals.

قائمة المحتويات

الصفحة	قائمة المحتويات
.I	الإهداء
.II	الشكر
.III	الملخص بالعربية
.IV	الملخص بالإنجليزية
.V	قائمة المحتويات
.VII	قائمة الجداول
.IX	قائمة الأشكال البيانية
.IX	قائمة الملاحق
.XI	قائمة الاختصارات والرموز
أ	المقدمة العامة

القسم الأول النظري: مراجعة الأدبيات

2	الفصل الأول: الأدبيات النظرية
3	تمهيد
4	المبحث الأول: أساسيات مفاهيمية وتطبيقية للممارسات إدارة الأرباح
32	المبحث الثاني: الأسس النظرية والمفاهيمية للنظام حوكمة الشركات
69	المبحث الثالث: كفاءة نظام حوكمة الشركات وممارسات إدارة الأرباح
95	خلاصة الفصل الأول
97	الفصل الثاني: الأدبيات التطبيقية
98	تمهيد
99	المبحث الأول: دراسات تناولت العلاقة بين نظام حوكمة الشركات وإدارة الأرباح
114	المبحث الثاني: دراسات تناولت قياس كفاءة نظام الحوكمة
118	المبحث الثالث: مميزات الدراسة الحالية
125	خلاصة الفصل الثاني

القسم الثاني التطبيقي: الدراسة التطبيقية.

127	الفصل الثالث: الطريقة والأدوات
128	تمهيد
129	المبحث الأول: منهجية الدراسة التطبيقية
139	المبحث الثاني: متغيرات الدراسة وكيفية قياسها
147	المبحث الثالث: صياغة نموذج الدراسة
149	خلاصة الفصل الثالث
150	الفصل الرابع: معالجة ومناقشة نتائج الدراسة
151	تمهيد
152	المبحث الأول: عرض وتحليل بيانات الدراسة
164	المبحث الثاني: نتائج اختبار فرضيات الدراسة
180	المبحث الثالث: تحليل، تفسير ومناقشة نتائج الدراسة التطبيقية
194	خلاصة الفصل الرابع
195	الخاتمة العامة
200	قائمة المصادر والمراجع
217	الملاحق
244	الفهرس

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
12	تسميات مشتركة للعبة الأرقام	(1-1)
120	ملخص لمتغيرات تقييم مستوى تطبيق حوكمة الشركات لدى الدراسات السابقة	(1-2)
124	متغيرات كفاءة نظام الحوكمة وفق الدراسات السابقة	(2-2)
130	شركات عينة الدراسة وقطاعها الاقتصادي	(1-3)
142	متغيرات نظام الحوكمة	(2-3)
153	ملكية الشركات محل الدراسة	(1-4)
153	متوسط أحجام الشركات محل الدراسة خلال فترة الدراسة (2011-2015)	(2-4)
154	توزيع المجيبين حسب الدرجات الوظيفية والمستوى التعليمي	(3-4)
155	إطلاع المجيبين على مصطلح "حوكمة الشركات"	(4-4)
155	رأي المجيبين حول المفهوم الأقرب للحوكمة الشركات	(5-4)
156	أهداف حوكمة الشركات من وجهة نظر المجيبين	(6-4)
157	أسباب تلاعب المديرين بالنتائج المالية للشركة في ظل بيئة الأعمال الجزائرية من وجهة نظر المجيبين	(7-4)
158	الإحصاءات الوصفية لمدخلات ومخرجات نظام الحوكمة في شركات عينة الدراسة خلال الفترة (2011-2015)	(8-4)
159	الإحصاءات الوصفية للمستحقات الاختيارية للشركات عينة الدراسة.	(9-4)
162	التكرارات والنسب المتقوية للشركات الممارسة والشركات غير الممارسة لإدارة الأرباح	(10-4)
163	الإحصاءات الوصفية للمستحقات الاختيارية للشركات الراجعة والخاسرة.	(11-4)
165	كفاءة نظام الحوكمة خلال فترة الدراسة.	(12-4)
168	نتائج اختبار (ANOVA) حول عامل استقلالية مجلس الإدارة في تحديد مستوى كفاءة نظام الحوكمة.	(13-4)
168	نتائج اختبار (ANOVA) حول عامل تركز الملكية في تحديد مستوى كفاءة نظام الحوكمة.	(14-4)

169	نتائج اختبار كاي تربيع (Khi-deux) والجداول المتقاطعة حول عامل المراجعة الداخلية في تحديد مستوى كفاءة نظام الحوكمة.	(15-4)
171	نتائج اختبار ذي الحدين (Binomial Test) للممارسات إدارة الأرباح.	(16-4)
174	نتائج اختبار (ANOVA) للمعنوية النموذج.	(17-4)
174	نتائج اختبار معاملات الارتباط الانحدار لتأثير كفاءة نظام الحوكمة والمتغيرات الضابطة على ممارسات إدارة الأرباح.	(18-4)
175	نتائج اختبار التوزيع بيانات الطبيعي (Kolmogrov-Samirnov)	(19-4)
176	نتائج اختبار (Khi-deux) حول العلاقة بين درجة كفاءة نظام الحوكمة وممارسات إدارة الأرباح.	(20-4)
178	نتائج اختبار (Binary Logist) لأثر استقلالية مجلس الإدارة على ممارسات إدارة الأرباح.	(21-4)
179	نتائج اختبار (Binary Logist) لأثر تركيز الملكية على ممارسات إدارة الأرباح.	(22-4)
180	نتائج اختبار (Binary Logist) لأثر المراجعة الداخلية على ممارسات إدارة الأرباح.	(23-4)

قائمة الأشكال البيانية

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
14	التمييز بين الغش وممارسات إدارة الأرباح	(1-1)
131	أدوات جمع بيانات ومعلومات الدراسة	(1-3)
148	نموذج الدراسة	(2-3)
161	تطور مستوى المستحقات الاختيارية خلال الفترة (2011-2015)	(1-4)
163	ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة الجزائرية عينة الدراسة خلال الفترة (2011-2015)	(2-4)
166	الكفاءة المتوسطة المحققة من قبل مختلف الشركات عينة الدراسة خلال سنوات الدراسة	(3-4)

قائمة الملاحق

رقم الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
218	القائمة الإسمية للشركات المساهمة التي تنشط على مستوى ولاية ورقلة خلال سنة 2016.	01
222	دليل المقابلة (استمارة دليل المقابلة باللغة العربية)	02
227	دليل المقابلة (استمارة دليل المقابلة باللغة الفرنسية)	03
231	المستحقات الكلية للشركات عينة الدراسة خلال الفترة (2011-2015).	04
232	معادلات نموذج الانحدار للشركات عينة الدراسة خلال سنة 2011.	05
232	معادلات نموذج الانحدار للشركات عينة الدراسة خلال سنة 2012.	06
232	معادلات نموذج الانحدار للشركات عينة الدراسة خلال سنة 2013.	07
233	معادلات نموذج الانحدار للشركات عينة الدراسة خلال سنة 2014.	08
233	معادلات نموذج الانحدار للشركات عينة الدراسة خلال سنة 2015.	09
233	معاملات نموذج الانحدار للسنة 2011 حسب مخرجات برنامج SPSS V23	10
233	معاملات نموذج الانحدار للسنة 2012 حسب مخرجات برنامج SPSS V23	11
234	معاملات نموذج الانحدار للسنة 2013 حسب مخرجات برنامج SPSS V23	12

234	معاملات نموذج الانحدار للسنة 2014 حسب مخرجات برنامج SPSS V23	13
234	معاملات نموذج الانحدار للسنة 2015 حسب مخرجات برنامج SPSS V23	14
235	المستحقات غير الاختيارية للشركات عينة الدراسة خلال سنة 2011.	15
235	المستحقات غير الاختيارية للشركات عينة الدراسة خلال سنة 2012.	16
235	المستحقات غير الاختيارية للشركات عينة الدراسة خلال سنة 2013.	17
236	المستحقات غير الاختيارية للشركات عينة الدراسة خلال سنة 2014	18
236	المستحقات غير الاختيارية للشركات عينة الدراسة خلال سنة 2015.	19
236	المستحقات الاختيارية وممارسات إدارة الأرباح في شركات عينة الدراسة خلال الفترة (2011-2015)	20
237	المعطيات المتعلقة بأسلوب التحليل التطويقي للبيانات DEA	21
238	متوسط المستحقات الاختيارية إلى إجمالي الأصول للشركات المساهمة عينة الدراسة	22
239	نتائج اختبار ANOVA لتحديد العلاقة بين درجة الكفاءة واستقلالية مجلس الإدارة	23
240	نتائج اختبار ANOVA لتحديد العلاقة بين درجة الكفاءة وتركز الملكية	24
240	نتائج اختبار الجداول المتقاطعة ومعامل Khi-deux لتحديد العلاقة بين درجة الكفاءة والمراجعة الداخلية.	25
241	نتائج اختبار ذي الحدين (Binomial Test) للممارسات إدارة الأرباح في شركات عينة الدراسة خلال الفترة (2011-2015)	26
241	نتائج اختبار معامل الانحدار لتأثير كفاءة نظام الحوكمة والتغيرات الضابطة على ممارسات إدارة الأرباح.	27
242	نتائج اختبار Kolmogorov-Smirnov للتوزيع الطبيعي للبيانات.	28
242	نتائج اختبار (Khi-deux) حول العلاقة بين درجة كفاءة نظام الحوكمة وممارسات إدارة الأرباح.	29
242	نتائج اختبار (Binary Logist) لأثر استقلالية مجلس الإدارة على ممارسات إدارة الأرباح.	30
243	نتائج اختبار (Binary Logist) لأثر تركيز الملكية على ممارسات إدارة الأرباح.	31
243	نتائج اختبار (Binary Logist) لأثر المراجعة الداخلية على ممارسات إدارة الأرباح.	32

قائمة الاختصارات والرموز

الاختصار	الدلالة باللغة الأصلية	الدلالة باللغة العربية
APB	Accounting Principles Board	مجلس المبادئ المحاسبي
BCCI	Bank of Credit and Commerce International	بنك الاعتماد والتجارة الدولي
CGS	Corporate Governance Score	رتبة أو درجة حوكمة الشركات
CIPE	Center for International Private Enterprise	مركز المشروعات الدولية الخاصة
CLSA	Crédit Lyonnais Securities Asia	مجلس آسيا للأوراق المالية
DEA	Data Envelopment Analysis	التحليل التطويقي للبيانات
GAAP	General Accepted Accounting Principles	المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً
GMI	Governance Metrics International	مؤسسة مقاييس الحوكمة الدولية
IFAC	International Federation of Accountants	الإتحاد الدولي للمحاسبين
IFC	International Finance Corporation	مؤسسة التمويل الدولية
IIA	Institute of Internal Auditors	معهد المدققين الداخليين
IMF	International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي
ISS	L'Institutionnel Shareholders Service	خدمة المساهمين المؤسسيين
OECD	Organisation for Economic Co-operation and Development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
PCN	Plan comptable national	المخطط الوطني المحاسبي
ROA	Return on Assets	العائد على الأصول
S&P	Standard & Poor's financial agency	وكالة ستاندرد وپورز المالية
SCF	Système de comptabilité financière	نظام المحاسبي المالي
SEC	Securities Exchange Commission	هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية
WB	World Bank	البنك الدولي

المقدمة العامة

توطئة:

تميزت الفترة الأخيرة بأزمات وفضائح مالية وانهييارات لكبرى الشركات في العالم كانهيار شركة Enron للطاقة عام 2001 وشركة World Com للاتصالات عام 2002. وقد أجمعت معظم الهيئات والمنظمات المهنية والأكاديمية ومن بينها لجنة حماية التنظيمات الإدارية (COSO) المعروفة باسم لجنة تريداوي ولجنة كادبوري (Cadbury Committee). أن سبب وراء كل هذه الانهييارات راجع إلى مجموعة من الممارسات المحاسبية والسلوكيات الانتهازية غير الأخلاقية التي يقوم بها بعض المحاسبين المتمرسين وبإيعاز من قبل المسيرين وفي بعض الحالات بتواطؤ مع محافظي الحسابات. وذلك باستغلال المرونة المتاحة في الاختيار ما بين السياسات المحاسبية وممارسة التقديرات لبعض عناصر القوائم المالية وبما يخدم أهدافهم ويقابل توقعات الأطراف ذات العلاقة بشأن المركز المالي والأداء المالي للشركة وبشكل يؤدي إلى تضخيم أو تخفيض أرباح الشركة تحت تأثير مجموعة من الحوافز والدوافع الشخصية وهذا ما يعتبر تحريفاً لمحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وتضليلاً لمستخدميها وهذا ما يصطلح عليه "بممارسات إدارة الأرباح".

كل هذه الأحداث أدت إلى زعزعة ثقة الملاك، المستثمرين وأصحاب المصلحة على حد سواء بمهنة المراجعة وآليات الرقابة والتشكيك بكفاءة مجالس إدارات الشركات وتواطؤهم مع الإدارة التنفيذية. وكل ما سبق ذكره دفع بمختلف الهيئات والمنظمات الدولية إلى سن قوانين ووضع قواعد، مبادئ وآليات تسمح على الأقل بتقليل الممارسات الانتهازية ومختلف أشكال الفساد المالي والإداري، وقد شكلت في مجملها ما يعرف ب: "حوكمة الشركات"، إلا أنه وبالرغم من امتثال الشركات لمبادئ الحوكمة فقد صرح "Jamie Heard" الرئيس التنفيذي لهيئة خدمات المساهمين ISS أن "الفضائح الأخيرة تكشف ضعف نظام الحوكمة لدينا".

وفي هذا السياق فإنه وبحكم اختلاف الأوضاع السياسية، الاقتصادية، التشريعية، الاجتماعية، والثقافية للدول، فقد اهتمت كل دولة بوضع نظام للحوكمة يتناسب مع بيئتها مما ولد اختلافاً بين نظم حوكمة الشركات عبر العالم؛ بناءً على الاختلافات بين الدول من جهة وتزايد الاهتمام بالممارسات الجيدة لحوكمة الشركات من جهة أخرى. وهذا ما دعى إلى الحاجة لتقييم مستوى جودة أنظمة الحوكمة المتبعة ومعنى أدق تحديد أفضل الممارسات للآليات الداخلية والخارجية المكونة لنظام الحوكمة والتي تضمن التحكم في سلوك المديرين بما يتفق مع مصالح المساهمين وتحفيزهم لتحقيق أقصى قيمة للشركة نيابة عن مساهميها؛ وهذا ما يحسن من كفاءة نظام الحوكمة من خلال تحقيق مخرجات من شأنها تعظيم ثروة المساهمين وزيادة ربحية الشركة والحفاظ على حقوق أصحاب المصالح إضافة إلى تحسين مستوى أداء الشركة وضمناً استمراريتها.

الجزائر وكغيرها من الدول لم تكن بعيدة عن الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات نظراً للظروف والتغيرات التي شهدتها الاقتصاد الوطني منذ نهاية ثمانينات القرن الماضي، بداية بمنح الاستقلالية للشركات العمومية، والتوجه نحو اقتصاد السوق المفتوح وما سائر ذلك من خصوصية للشركات على إثر الإصلاحات التي فرضها صندوق النقد الدولي. ولمواكبة كل هذه التغيرات تم إصدار ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2009، ليكون بذلك للشركات الجزائرية نظام حوكمة خاص بها مستمد أساساً من القانون التجاري

ومن الظروف التي أحاطت بالشركات الجزائرية فساهمت في تشكيلها على وضعها الحالي. وإنه من الجيد بما كان التوقف لتقييم هذا النظام ومدى تحقيقه للأهداف التي وضع لأجلها.

أولاً: إشكالية الدراسة

في ظل ما سبقت الإشارة إليه، وبالنظر لبيئة الأعمال الجزائرية والتي عرفت مؤجراً إصلاحات مست الممارسات المحاسبية والمتمثلة أساساً في تبني وتطبيق نظام المحاسبي المالي (SCF) بداية من سنة 2010 والذي تغلب عليه صفة الدولية ذلك لاعتماده قوانين وإجراءات مستمدة من المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) وتبنيه لمجموعة من المفاهيم المحاسبية الحديثة أهمها فرض تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني وفرض الاستمرارية والقياس بالقيمة العادلة، وهذا ما ساهم في جعل الممارسة المحاسبية وفق النظام المحاسبي والمالي تتسم بالمرونة وذلك لتوفيره خيارات محاسبية وطرق وبدائل قياس تمكن المحاسب من التحكم في شكل ونوعية المعلومات المالية المفصح عنها؛ وبهذا فإن إمكانية ظهور ممارسات للتلاعب بالأرقام المحاسبية واردة جدا وبشكل خاص رقم الأرباح والذي يعد من بين أهم بنود القوائم المالية؛ وهذا ما يؤدي إلى تضليل الأطراف ذوي المصلحة بشأن الأداء الحقيقي للشركة. مما أوجب الوقوف على مدى قيام الشركات في بيئة الأعمال الجزائرية بممارسة إدارة الأرباح. هذا من جهة ومن جهة أخرى وعلى اعتبار أن حوكمة الشركات وجدت حتى تضمن مصالح الملاك وجميع الأطراف ذوي المصلحة مع الشركة فإنه كان من الضرورة تقييم كفاءة نظام الحوكمة المتبع في الشركات الناشطة في ظل بيئة الأعمال الجزائرية وتحديد أثرها في التقليل من الممارسات المحاسبية الاحتياطية التي تتم فيها. وبالنظر إلى الشركات المساهمة كونها من أهم أشكال الشركات التي تبرز فيها العلاقة بين الملاك والمسيرين نحاول دراسة الأثر على مستواها. ومن خلال كل ما سبق يمكن التوصل إلى إشكالية الدراسة التالية:

ما هو أثر كفاءة نظام الحوكمة على ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة وخلال الفترة من 2011 إلى 2015؟

تثار في ظل إشكالية الدراسة الرئيسية أسئلة فرعية تسهل علينا تحديد الملامح العريضة للدراستنا، ويمكن عرضها كالتالي:

- 1- ما مستوى كفاءة نظام الحوكمة في الشركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة؟
- 2- ماهي الآليات المحددة لدرجة كفاءة نظام الحوكمة في شركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة؟ ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة التالية:
 - هل تعتبر آلية استقلالية مجلس الإدارة عامل محدد لدرجة كفاءة نظام الحوكمة في شركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة؟
 - هل تعتبر آلية تركيز الملكية عامل محدد لدرجة كفاءة نظام الحوكمة في شركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة؟
 - هل تعتبر آلية المراجعة الداخلية عامل محدد لدرجة كفاءة نظام الحوكمة في شركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة؟
- 3- هل تقوم غالبية شركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة بممارسة إدارة أرباحها خلال الفترة (2011-2015)؟

- 4- هل تؤثر كفاءة نظام الحوكمة على ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة خلال الفترة (2011-2015)؟
- 5- هل تؤثر الآليات المحددة لكفاءة نظام الحوكمة على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة خلال الفترة (2011-2015)؟ ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة التالية:

- هل تؤثر استقلالية أعضاء مجلس الإدارة على ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة؟
- هل يؤثر تركيز الملكية على ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة؟
- هل تؤثر المراجعة الداخلية على ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

من أجل معالجة الإشكالية الرئيسية لدراسة تمت صياغة الفرضيات الآتية كإجابات لمبدئية لتساؤلات السابقة وفق النقاط التالية:

- 1- في المتوسط، يعتبر نظام الحوكمة في الشركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة ذو كفاءة مرتفعة.
- 2- تعتبر الآليات الداخلية للحوكمة الشركات عوامل محددة لدرجة كفاءة نظام الحوكمة في شركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة عند مستوى المعنوية 0,05؛ ويمكن تقسيم هذه الفرضية إلى فرضيات جزئية كالتالي:
 - تعتبر آلية استقلالية مجلس الإدارة عامل محدد لدرجة كفاءة نظام الحوكمة في شركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة عند مستوى المعنوية 0,05؛
 - تعتبر آلية تركيز الملكية عامل محدد لدرجة كفاءة نظام الحوكمة في شركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة عند مستوى المعنوية 0,05؛
 - تعتبر آلية المراجعة الداخلية عامل محدد لدرجة كفاءة نظام الحوكمة في شركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة عند مستوى المعنوية 0,05.
- 3- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية على قيام غالبية شركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة بممارسة إدارة أرباحها خلال الفترة (2011-2015).
- 4- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاءة نظام الحوكمة على ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة خلال الفترة (2011-2015)؛
- 5- تؤثر الآليات المحددة لكفاءة نظام الحوكمة على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة خلال الفترة (2011-2015). ولتسهيل اختبار هذه الفرضية قمنا بتقسيمها إلى فرضيات جزئية كالتالي:
 - يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة؛ عند مستوى الدلالة 0,05.

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتركز الملكية على ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة؛ عند مستوى الدلالة 0,05.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمراجعة الداخلية على ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة؛ عند مستوى الدلالة 0,05.

ثالثا: أهداف الدراسة

إن الهدف الرئيسي الذي قامت دراستنا على أساسه هو تبيان مدى تأثير ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة بكفاءة نظام حوكمتها في ظل بيئة الأعمال الجزائرية، وللوصول نحو تحقيق الهدف الأساسي للدراستنا والإجابة عن مختلف التساؤلات الفرعية والتحقق من صحة الفرضيات من عدمها؛ تسعى دراستنا الى تحقيق الأهداف التالية:

1. تقييم كفاءة نظام الحوكمة المتبع في الشركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA)، مع تحديد أهم العوامل المحددة لهذه الكفاءة؛
2. تحديد الآليات التي تساهم في احداث فرق بين الشركات التي تملك نظام حوكمة ذو كفاءة مرتفعة والشركات التي تملك نظام حوكمة ذو كفاءة متدنية؛
3. قياس مستوى المستحقات الاختيارية في شركات محل الدراسة خلال فترة الدراسة باستخدام نموذج (Jonse Modified, 1995)، والتحقق معنويا من مدى ممارستها لإدراجها؛
4. دراسة تأثير ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة محل الدراسة بمستوى كفاءة نظام الحوكمة فيها؛
5. دراسة أثر الآليات المحددة لكفاءة نظام الحوكمة في الشركات محل الدراسة على ممارسات إدارة أرباحها.

رابعا: أهمية الدراسة

تتجلى أهمية هذه الدراسة في أهمية موضوع البحث في حد ذاته لاتساعه وشموله جوانب متعددة ضمن علم المحاسبة والمالية وكذا التسيير، فالبنظر إلى حوكمة الشركات نجدها من بين أهم العوامل التي تساهم في إعانة الشركة على تحقيق أهدافها وهدفها الأول ألا وهو الاستمرارية بما تفرضه مجموعة من القواعد والآليات تشكل نظام متكامل له مخرجات يسعى من خلالها إلى تنظيم العلاقات بين أطراف الشركة بما يكفل ضمان مصالح كل فرد من مساهمين وعمال وذوي المصالح مع الشركة؛ تحسين الأداء وتعظيم الربحية وذلك من خلال ضبط الممارسات الانتهازية للمسيرين وتقويمها وتوجيهها للمصلحة الشركة ككل. وكل هذا يفرض على شركة تقييم مستوى كفاءة نظام الحوكمة فيها ومعرفة هل له القدرة على تحقيق غايتها وكذا الاستفادة من إيجابياتها.

أما بالنسبة للإدارة الأرباح فننصب أهمية دراستها على أهمية القوائم المالية وقيمتها من حيث مصداقيتها وشفافيتها وتقديمها الصورة الحقيقية التي تعكس حقيقة المركز المالي للشركة دون تحريف أو تشويه أو حتى تحميل للمحتوى المعلوماتي لها. فدراسة إدارة الأرباح تسمح بتقييم قيمة القوائم المالية وكشف الممارسات الاحتمالية التي قام بيها المحاسبين تحت تأثير مصالحهم الشخصية أو دوافع انتهازية أخرى تنجر عنها أضرار تلحق المساهمين وحتى أصحاب المصالح الآخرين. لذلك تبرز هنا أهمية كفاءة نظام الحوكمة في الحد من هذه الممارسات لضمان جودة القوائم المالية وتقديمها للمعلومة الصحيحة وكذا حماية مصالح المساهمين. ومن جهة أخرى نجد أن اعتماد الدراسة على أساليب رياضية وإحصائية للحكم على فرضيات الدراسة يدعم فكرة فتح المجال أمام علم المحاسبة حتى يكون دقيقا في جزء هام منه.

خامسا: مبررات اختيار موضوع الدراسة

من الأسباب الموضوعية والذاتية التي أدت بنا لتناول هذا البحث دون غيره هي كالتالي:

- الأهمية المتزايدة التي يحظى بها موضوع حوكمة الشركات وإدارة الأرباح من قبل العديد من الباحثين في مجال المحاسبة والمالية وحتى التسيير، حيث أصبحت محل جدل وخاصة الفترة الأخيرة على إثر العديد من الأحداث من بينها الأزمة المالية العالمية الأخيرة، والإصلاحات الاقتصادية والمحاسبية في الجزائر والتي جاءت في إطار التوجه لتبني المعايير المحاسبية الدولية والتي من أهدافها الرئيسية اعداد قوائم مالية تتسم بالمصداقية والشفافية بحيث تعكس الأداء الحقيقي للشركة؛
- الميول الشخصي للبحث في هذا النوع من المواضيع بهدف التحكم في المفاهيم المرتبطة بها، كما أن الموضوع يخدم مجال التخصص.

سادسا: صعوبات الدراسة

نظرا لطبيعة الدراسة، واجهتنا عدة صعوبات أثناء قيامنا بإحجاز هذا البحث ويتمثل أهمها فيما يلي:

1. عادة ما تكون قلة المراجع المتعلقة بموضوع الدراسة من اهم الصعوبات التي يواجهها الباحث؛ بينما بنسبة للدراستنا كانت وفرة وكثرة المراجع والدراسات بكم هائل والمتعلقة خاصة بموضوع حوكمة الشركات شكلت صعوبة لنا في التحكم الجيد ببحثياتها؛
2. صعوبة الحصول على المعلومات وخاصة المتعلقة بخصائص الآليات الداخلية للحوكمة الشركات بسبب غياب فضاءات مالية مخصصة لذلك وبنظر إلى أن عينة الدراسة غير مدرجة في البورصة. وهذا ما تطلب التنقل لجميع الشركات المعنية بالدراسة للحصول على المعلومات اللازمة؛

3. عدم التجاوب العديد من شركات مجتمع الدراسة، حيث أنه تم في العديد من المرات رفض تزويدنا بالمعلومات اللازمة وبشكل خاص رفضهم الإجابة عن أسئلة استمارة دليل المقابلة والمتعلقة بخصائص مجلس الإدارة وهيكل ملكية الشركة، وصعوبة كبيرة في الوصول لأعضاء مجالس الإدارة للشركات مجتمع الدراسة لإجراء المقابلة معهم وهذا ما أدى إلى صغر حجم عينة دراستنا.

سابعاً: حدود الدراسة

أنجزت الدراسة في حدود ما أتيح لنا من وقت وامكانيات مما فرض وضع إطار لها من جميع النواحي حتى يسهل التحكم فيها، فحدت بذلك من جوانب عديدة:

1. **الحدود المكانية:** طبقت الدراسة على سبع شركات مساهمة جزائرية التي يقع مقرها الاجتماعي بولاية ورقلة والتي تنشط على مستوى بيئة الأعمال الجزائرية بصفة عامة، والتي أبدت تعاوناً معنا ومنحتنا البيانات اللازمة لإتمام الدراسة، وللإشارة فقد تم اختيار وتحديد عينة الشركات محل الدراسة عشوائياً بحيث لم نعتمد أساليب إحصائية في تحديدها (غياب أسلوب المعاينة).
2. **الحدود الزمانية:** دراسة أثر كفاءة نظام الحوكمة والآليات المكونة لهذا النظام على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات محل الدراسة لخمس سنوات الممتدة من الفترة 2011/01/01 إلى 2015/12/31. وإن تعدد السنوات فهو مفروض بالنظر إلى أن الدراسة قياسية، فتعدد السنوات جاء لتغطية النقص في عدد الشركات محل الدراسة، حتى يبلغ عدد المشاهدات 35 مشاهدة، تعالج كل مشاهدة على حدى مما يجعل منها بيانات مقطعية وليست سلسلة زمنية مقطعية، أي أن كل شركة معينة لا تعتبر مركزاً لاتخاذ القرار طيلة خمس السنوات، بل مركز اتخاذ قرار في كل سنة على حدى.
3. **الحدود العلمية:** اقتصرت الدراسة في جانبها النظري على دراسة الأسس المفاهيمية والنظرية للممارسات إدارة الأرباح ونظام حوكمة الشركات وكفاءته. أما الجانب التطبيقي اعتمدنا في دراسة نظام الحوكمة على الآليات الداخلية. (وقد تم التركيز على العدد القليل من الآليات الخاصة بحوكمة الشركات بفعل قلة عدد المشاهدات المعتمدة ضمن بحثنا، أين تفرض أساسيات الاقتصاد القياسي قلة المتغيرات في ظل قلة المشاهدات للرفع من جودة البحث).

ثامناً: منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة

بهدف معالجة موضوع الدراسة وتحقيق أهدافها، استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي بالنسبة للقسم النظري لعرض المفاهيم المتعلقة بموضوع حوكمة الشركات وإدارة الأرباح وتحليل العلاقة بينهما، من خلال المسح المكتبي لمختلف الدراسات والأدبيات المحاسبية التي تناولت هذا الموضوع سواء كانت عربية أم أجنبية. أما بالنسبة للقسم التطبيقي فقد استخدمنا فيه هو الآخر المنهج الوصفي والتحليلي أين تم جمع البيانات، وصفها ومن ثم تحليلها وتفسيرها لتسهيل الحكم على فرضيات الدراسة؛ وبالإضافة إلى ذلك استخدمنا المنهج الإحصائي وهو أساس الجانب التطبيقي من أجل تحليل بيانات دليل المقابلة والبيانات المالية لعينة من الشركات المساهمة محل الدراسة،

وذلك بالاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية والنماذج الرياضية يأتي في مقدمتها أسلوب التحليل التطويقي للبيانات لقياس كفاءة نظام الحوكمة، ونموذج جونز المعدل للقياس ممارسات إدارة الأرباح.

تاسعا: هيكل الدراسة

سعيًا منا للإلمام بجميع جوانب موضوع الدراسة حاولنا التطرق لمختلف جزئياته وتفصيله واسقاطها على بيئة الأعمال الجزائرية، بما يتيح إمكانية الإجابة عن التساؤلات المطروحة والحكم على الفرضيات. ولذلك صممت دراستنا على النحو التالي:

- **قسم نظري يحتوي على فصلين:** الفصل الأول "الأدبيات النظرية" يعرض الإطار النظري والمفاهيمي لمتغيرات الدراسة إدارة الأرباح، حوكمة الشركات وكفاءتها وتحليل العلاقة التي تربط بينهما. والفصل الثاني "الأدبيات التطبيقية" يعرض وتحليل بعض الدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع دراستنا وتحديد لأهم الاختلافات الموجودة.
- **قسم تطبيقي يحتوي على فصلين هو الآخر:** الفصل الثالث "الطريقة والأدوات" يعرض الخطوات المنهجية المتبعة بداية من عرض لعينة الدراسة وكيفية اختيارها، أدوات جمع البيانات وتحليلها، وكذا تحديد طرق قياس المتغيرات وصولاً إلى تحديد نموذج الدراسة. والفصل الرابع "معالجة ومناقشة نتائج الدراسة" يتضمن عرض للنتائج التحليل الإحصائي، اختبار الفرضيات وفي الأخير عرض النتائج، تفسيرها ومناقشتها بالمقارنة مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة.

القسم النظري

الفصل الأول: الأدبيات النظرية

الفصل الثاني: الأدبيات التطبيقية

الفصل الأول

الأدبيات النظرية

تمهيد:

على خلفية انفصال الملكية عن التسيير وظهور شركات المساهمة برزت نظرية الوكالة كونها واحدة من اهم النظريات المفسرة لسلوك والعلاقات القائمة داخل الشركة وبين الإدارة وأصحاب المصلحة. وباعتبار أن الشركة تمثل تجمع لمجموعة متنوعة من العقود والتي تتميز بصراعات ناتجة عن التعارض المصالح بين كل طرفين ذلك ان كل طرف يسعى للتعظيم منفعتة الشخصية. واهم طرف هنا هو المسيرين كونهم المتحكم في تسيير الشركة وأول من يتحصل على المعلومة، ونتيجة للتعدد الأطراف المهتمة بالقوائم المالية وبأهم عنصر وهو "الأرباح" بصفة خاصة، فإن المسيرين يقومون باتباع بعض الممارسات المحاسبية بشكل انتهازى عند الاختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية عن طريق استغلال المرونة الممنوحة من قبل المعايير المحاسبية عند إعداد وعرض القوائم المالية للتحكم في رقم الربح المعلن عنه لتغيير في مدلولها أمام مستخدميها بهدف تحقيق بعض الأغراض الشخصية.

وعلى إثر هاته الممارسات المحاسبية الانتهازية، والتي تعرف في الفكر المحاسبي "بإدارة الأرباح" ظهرت آثار سلبية تمثلت أساسا في حالات فضائح مالية وانحيار لعديد من الشركات العملاقة. مما ولد الحاجة على وجود آليات تحد من هذه الممارسات فاتجهت الأنظار إلى الاهتمام بحوكمة الشركات وآلياتها وبضرورة تحسين كفاءتها وذلك لدورها الفعال في إحكام الرقابة على مديري الشركات لمنعهم من إساءة استغلال سلطتهم؛ وحثهم على حماية حقوق المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح، وتحسين من أداء الشركة وتوفير الشفافية في القوائم المالية بالشكل الذي يجنبها من الوقوع في الغش والتلاعب. واستجابة لهذه الحاجة اتجهت العديد من الدراسات في الفترة الأخيرة إلى تأسيس علاقة بين حوكمة الشركات وآلياتها وممارسات إدارة الأرباح. بحيث أثبتت العديد من التساؤلات حول طبيعة هذه الممارسات وكيفية قيام المسيرين بها وهل توجد إمكانية للكشف عنها أو طرق لتقديرها وقياسها؟ هذا من جهة ومن جهة أخرى هل هناك إمكانية في الحد أو التقليل من هذه الممارسات المحاسبية الانتهازية التي يتبعها المسيرين والرقابة عليهم عند اعداد القوائم المالية؟ لضمان مصداقيتها وشفافيتها من أجل حماية مصالح المساهمين، موردين، عمال وغيرهم من ذوي المصالح؛ من قبل آليات نظام الحوكمة والذي يتوجب أن يكون ذو كفاءة تسمح له بتحقيق الأهداف التي وضع من أجلها. وماهي الآليات التي تساهم في تحسين كفاءة أنظمة الحوكمة؟

وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل تقديم إجابات نظرية عن التساؤلات المطروحة في المقدمة العامة للدراسة، حيث سيتم

تبويب الأفكار المتعلقة بمتغيرات الدراسة في ثلاثة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: أساسيات مفاهيمية وتطبيقية لممارسات إدارة الأرباح.

المبحث الثاني: الأسس النظرية والمفاهيمية لنظم حوكمة الشركات.

المبحث الثالث: كفاءة نظام حوكمة الشركات وممارسات إدارة الأرباح.

المبحث الأول: أساسيات مفاهيمية وتطبيقية للممارسات إدارة الأرباح

يعد الربح المحاسبي أهم عنصر في القوائم المالية ومحصلة لمختلف السياسات التي تتخذها الإدارة بما يعكس مدى كفاءة قراراتها التشغيلية والاستثمارية ومدى نجاحها في استغلال الموارد المتاحة لديها. إذ يحضى باهتمام مختلف أصحاب المصالح وجميع مستخدمي القوائم المالية ذلك لاعتباره أساسا للحكم على الأداء المالي الحالي والمستقبلي للشركة ولاتخاذ مختلف القرارات الاستثمارية والائتمانية الرشيدة. وإن الحرية التي تمنحها المبادئ والمعايير المحاسبية للإدارة في الاختيار ما بين السياسات المحاسبية وممارسة التقديرات الشخصية لبعض عناصر القوائم المالية يتم استغلالها بطريقة انتهازية وبشكل يؤدي إلى التأثير إيجابا أو سلبا على صافي ربح الفترة بما يتوافق وأهداف والمصالح الشخصية للإدارة ويقابل توقعات الأطراف ذات العلاقة بشأن الأداء المالي للشركة، ويعتبر أساس الاستحقاق المحاسبي من أهم المدخل التي تسمح للمحاسبين بالتلاعب بالمعلومات المحاسبية وتضليل مستخدمي القوائم المالية وهذا ما يعرف "بممارسات إدارة الأرباح". وعليه نسعى من خلال هذا المبحث التطرق للمفهوم وأهم دوافعها وأساليبها ونماذج الكشف عنها وفق المطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم ودوافع ممارسات إدارة الأرباح.

المطلب الثاني: أساليب والآثار المترتبة عن ممارسات إدارة الأرباح.

المطلب الثالث: نماذج قياس والكشف عن ممارسات إدارة الأرباح.

المطلب الأول: مفهوم ودوافع ممارسات إدارة الأرباح.

استنادا على ما تضمنه التمهيد نتناول من خلال هذا المطلب تقديم لمحة عن نشأة وتطور مفهوم ممارسات إدارة الأرباح وعلاقتها مع نظرية الوكالة؛ وعرض لأهم التعاريف التي قدمتها الأبحاث المحاسبية والتي اختلفت وتباينت ما بين معارض ومؤيد؛ وكذا التمييز بين إدارة الأرباح والمفاهيم المرادفة لها. وفي الأخير نعرض دوافع ممارسات إدارة الأرباح حسب ما تناولته أهم الدراسات.

الفرع الأول: نشأة وعوامل تطور مفهوم ممارسات إدارة الأرباح وعلاقتها بنظرية الوكالة.

أشارت دراسة التميمي والساعدي (2015) إلى أن ظهور شركات المساهمة إثر حدوث الثورة الصناعية والحاجة إلى رؤوس أموال كبيرة، تزايد حجم المشروعات وتعقد عملياتها وانفصال الملكية عن الإدارة كان السبب الرئيسي وراء نشأة مفهوم إدارة الأرباح¹. وقد برزت إدارة الأرباح بوصفها ظاهرة إدارية ومالية ومحاسبية منذ مطلع الثلاثينات من القرن العشرين، حينما حاولت بعض الشركات خلق انطباع جيد عن أعمالها، ففي التسعينات من القرن العشرين واجه مديرو الشركات ضغوطات قوية لتحقيق مستويات أرباح مستهدفة

¹ التميمي عباس حميد يحي والساعدي حكيم حمود فليح، إدارة الأرباح عوامل نشونها وأساليبها وسبل الحد منها، دار غيداء للنشر والتوزيع (الأردن؛ عمان)، الطبعة الأولى، 2015، ص: 17.

والوصول لمستويات توقعات المحللين الماليين لأرباح شركاتهم، وفي استجابة لذلك لجأ هؤلاء المدبرون إلى استخدام ممارسات محاسبية ليبرالية وحتى مضللة¹. فبدأ الاهتمام والتركيز على دراسة موضوع إدارة الأرباح وكانت البداية بدراسة التي قام بها *Hepworth* (1953) والتي تتناول ظاهرة تمهيد الدخل المعلن للشركة، حيث بين أن هدف الإدارة من عملية تمهيد الدخل الدوري للشركة هو منع التقلبات في الدخل المعلن لها، وكذلك لكسب ثقة الأطراف ذات العلاقة بالشركة.²

وقد ارتبط مفهوم إدارة الأرباح مع نظرية الوكالة والتي تعد من أهم النظريات المفسرة لسلوكيات الناتجة عن علاقة المساهمين بالمدبرين، وكما تفسر سبب تعدد الممارسات المحاسبية داخل الشركة والدوافع والاستراتيجيات المختلفة لإدارة الأرباح. وإن مفاهيم هذه النظرية تعود إلى الاقتصادي المعروف *Adam Smith*، حيث أشار عند مناقشته لمشكلة الفصل بين الملكية والرقابة في كتابه ثروة الأمم "Wealth of Nation" الصادر سنة 1776 بأن المدبرين ليسوا سوى بشر غير كاملين وأنهم لا محالة سيحيدون عن المسار مرة بعد أخرى وأنهم سيفضلون مصالحهم الذاتية عن مصلحة عامة المساهمين. ويفترض في المدبرين أنهم وكلاء للمساهمين، وأساس النظرية الاقتصادية هو أن الوكلاء ما لم تتم مراقبتهم باستمرار سيفضلون مصالحهم الشخصية على مصالح موكلهم. وبدون مراقبة الوكيل، فسيظل الخطر ماثلاً على الدوام في أن يقوم المدبرون باستخدام أصول الشركة لمصالحهم الشخصية بدلا من المصلحة العامة للمساهمين، أو في عدم أداء أعمالهم بطريقة تتسم بالكفاءة بل وقد يرتكبون أعمالا يشوبها الغش والتزوير.³

وتحدد علاقة الوكالة بعقد يقوم وفقا له شخص أو أكثر (الوكيل) *Agent*، بأداء خدمة ما لمصلحة شخص آخر أو أكثر (الموكل) *Principal*، وبهذا المفهوم نشأت نظرية الوكالة كمحاولة لحل مشكلة تعارض المصالح، وذلك من خلال نظرتها إلى الشركة على أنها سلسلة من التعاقدات الاختيارية بين الأطراف المختلفة في الشركة من شأنها الحد من السلوك الانتهازي للإدارة، وذلك بتفضيل مصالحها الشخصية على مصالح الأطراف الأخرى⁴. وقد جاء تعريف علاقة الوكالة حسب *Jensen & Meckling* على أنها: "عقد يقوم بموجه شخص أو عدة أشخاص (الموكل) بتكليف طرف آخر (الوكيل) لأداء بعض الخدمات نيابة عنه تحمل في طياتها تفويضا لسلطة اتخاذ القرارات لصالح هذا الأخير"⁵.

¹ شاوشي كهيبة، إطار مقترح لأثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة أحمد بوقرة (بومرداس؛ الجزائر)، 2016، ص: 82.

² محمد جاسم محمد، أثر مكونات إدارة الأرباح وفقا لنموذج *Kothari & at 2005* على قيمة الشركة -تحليل حالة لمجموعة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2009-2013) -، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (14)، العدد الأول، 2017، ص: 392.

³ أيرام. ميلليستين، جي دي، الفصل الثاني: دور مجالس الإدارة والمساهمين في حوكمة الشركات، الخطاب الرئيسي الاجتماع الآسيوي الثالث للمائدة المستديرة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات المنعقدة في سنغافورة، أبريل 2001، حوكمة الشركات في القرن الواحد والعشرين، مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، ص: 33.

⁴ التميمي عباس حميد يحي والساعدي حكيم حمود فليح، مرجع سبق ذكره، ص: 17.

⁵ بوسنة حمزة، دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح -دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والفرنسية-، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، غير منشورة، جامعة فرحات عباس (سطيف؛ الجزائر)، 2012/2011، ص: 76.

حسب افتراضات نظرية الوكالة فإن الاختلاف بين أهداف الموكل والوكيل يؤدي إلى خلق صراعات منفعة بين الاثنين لتتعداه إلى باقي الأطراف. وقد يعتمد المدراء على اتخاذ قرارات يسعون من خلالها لوضع استراتيجيات تحفظ لهم حقوقهم وتحقق أهدافهم الشخصية عن طريق استغلال نفوذهم بما يملكون من شبكة من العلاقات مع المدققين والموردين والمحاسبين. إضافة إلى المعلومات التي يتلقونها قبل غيرهم والتي تمكنهم من استغلالها بما يفيد مصلحتهم الخاصة¹. وتعد مشكلة عدم تماثل المعلومات بين الأصيل والوكيل من أهم مشكلات الوكالة، إذ أوضحت الدراسات المعاصرة في بحوث نظرية الوكالة إن السبب الرئيسي لمشكلات الوكالة الأخرى (مثل المخاطرة الأخلاقية، الاختيار المعاكس، وتضارب المصالح وغيرها) إنما يرجع أساسا إلى عدم قدرة المالك (الأصيل) على ملاحظة أداء المدير (الوكيل) بصورة مباشرة². وبذلك تسمح نظرية الوكالة بفهم سلوك الإدارة في التأثير على الأرقام المحاسبية عن طريق اختيار الطرق والسياسات المحاسبية وفقا لمصالحها وذلك دون الأخذ في الاعتبار مصالح الأطراف الأخرى من أصحاب المصالح أو الظروف المختلفة القائمة في التطبيق العملي لسياسات الاختيار المحاسبي التي يتم على أساسها إعداد القوائم المالية³.

الفرع الثاني: مفهوم ممارسات إدارة الأرباح.

أولا: تعريف ممارسات إدارة الأرباح.

لقد وردت في الأدبيات المحاسبية تعريفات عديدة لإدارة الأرباح، انطلق واضعوها من وجهات نظر مختلفة، إذ استخدموا مجموعة واسعة من المتغيرات لوصفها من جوانبها المختلفة. بحيث يرى *فؤاد صديقي* (2016) في دراسته أن الاختلاف والتنوع في التعاريف المقدمة للمفهوم إدارة الأرباح يرجع إلى انعكاس هذا السلوك على البيئة الاقتصادية للشركة، وكذا مراحل حياة هذا السلوك نتيجة تطور تشريعات وأساليب حماية المستثمر⁴. لذا سنحاول هنا عرض أهم التعاريف التي قدمت لها:

يشير تعريف *Schipper* (1989) والذي يعتبر من أهم التعريفات الأكثر استشهادا بها في الدراسات السابقة؛ إلى أن إدارة الأرباح تمثل: "تدخل متعمد (Purposeful Intervention) في عملية إعداد التقارير المالية الخارجية بنية تحقيق بعض المكاسب الخاصة"⁵ وعلى نفس الصعيد يشير تعريف كلا من *Healy & Wahlen* (1999) والذي جاء من باب الدوافع للقيام بهذه الممارسات كما يلي: "إدارة الأرباح تحدث عند استخدام المديرين للحكم الشخصي أثناء عملية إعداد التقارير المالية وفي

¹ الهندي طارق، استخدام نموذج جونز المعدل ونموذج مخصصات خسائر القروض (LLPs) لتقييم ممارسات إدارة الأرباح -دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السورية-، مذكرة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، جامعة تشرين؛ سورية، 2015، ص: 26.

² التميمي عباس حميد يحي والساعدي حكيم حمود فليح، مرجع سبق ذكره، ص: 18.

³ الهندي طارق، مرجع سبق ذكره، ص: 27.

⁴ صديقي فؤاد، ظروف وحوافز إدارة أرباح المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في سياق الغموض النسبي لممارسات النظام المحاسبي المالي - دراسة لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الفترة (2010-2014) -، رسالة ليل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، (ورقلة؛ الجزائر)، 2016، ص: 04.

⁵ المشهداني بشرى نجم عبد الله والقتلاوي ليلي ناجي مجيد، المداخل المعتمدة في قياس إدارة أرباح الشركات وأثر آليات الحوكمة في تخفيضها، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة الخامسة والثلاثون، العدد (93)، 2012، ص: 29.

هيكله المعاملات؛ بهدف تغيير مدلول التقارير المالية إما لتضليل بعض المتعاملين مع الشركة من أصحاب المصلحة حول الأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية المفصح عنها بهذه التقارير".¹ إضافة إلى التعاريف سابقة جاء تعريف *Rosenfield* (2000) ليشير إلى النتائج السلبية لإدارة الأرباح بحيث عرفها: بأنها "سلوك تقوم به الإدارة ويؤثر على الدخل الذي تظهره القوائم المالية ولا يحقق مزايا اقتصادية حقيقية، وقد يؤدي في الواقع إلى أضرار في الأجل الطويل".² وكما يعرفها *Partha* (2003) بأنها: "التحريف المتعمد للأرباح؛ وهذا ما يؤدي إلى أرقام محاسبية تختلف بشكل أساسي عما يمكن أن تكون عليه في ظل غياب التلاعب، وذلك عندما يتخذ المديرون قرارات لا تخضع لأسباب استراتيجية بل لمجرد التأثير على الأرباح".³ وكما عرفها *Arthur Levitt* رئيس هيئة سوق المال الأمريكية Securities Exchange Commission (SEC) على أنها التقرير عن الدخل بطريقة تعكس رغبات الإدارة وليس الأداء المالي الحقيقي للشركة.⁴ وعرف كلا من *Mulford & Comisky* (2002) إدارة الأرباح في كتابهما "لعبة الأرقام المالية" من خلال ثلاثة جوانب الآتي ذكرها:⁵

- إدارة الأرباح عبارة عن نشاط يتم من خلاله التلاعب بالنتائج المحاسبية بهدف خلق انطباع جيد (محسن) حول الأداء داخل الشركة؛
- تحدث إدارة الأرباح عندما تتاح الفرصة أمام المديرين للاختيار بين السياسات المحاسبية في ظل مبادئ محاسبية معينة، وعليه فإنه من الطبيعي أن يتوقع أنهم سيختارون السياسات التي تعظم منفعتهم الشخصية أو تعظم قيمة الشركة أو الاثنين معا؛
- تنطوي إدارة الأرباح التعسفية (السيئة) *Abusive Earnings Management* على استخدام أساليب احتيالية مختلفة لتشويه الأداء المالي الحقيقي للشركة من أجل تحقيق النتيجة المرجوة.

وكما أن هنالك بعض الباحثين استندوا في تعريفهم لإدارة الأرباح على الممارسات التي تتم ضمن استغلال الثغرات والمرونة التي تتيحها المعايير والمبادئ والمحاسبية حيث يعرف كلا من *Davidson, Stickney & Weil* (1987) إدارة الأرباح على أنها: "عملية اتخاذ خطوات متعمدة ومدروسة في إطار حدود المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً؛ بهدف تحقيق مستوى مرغوب فيه من الأرباح المفصح عنها بالقوائم المالية".⁶ وكما يعرفها عبد العال حماد (2005) بأنها: "قدرة الإدارة على زيادة أو تخفيض صافي الدخل في التقارير المالية بطريقة متعمدة، وتحدث عندما يستخدم المديرون المرونة المتاحة لهم للاختيار بين

¹Beneish Messod, **Earnings Management: A perspective**, Managerial Finance, Volume 27, N° 12, April 2001p:02.

² عيسى سمير كامل محمد، أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح (مع دراسة تطبيقية)، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة (الإسكندرية؛ مصر)، مجلد (45)، العدد الثاني (02)، جويلية 2008، ص: 13.

³Partha S. Mohanaram, **How to Manage Earnings Management**, Accounting World, Publication of the ICAFI (the Institute of Chartered Financial Analysts of India), October 2003, p: 01.

⁴ رياض سامح محمد رضا، دور حوكمة الشركات في الحد من إدارة الأرباح - دراسة تطبيقية على شركات الأدوية المصرية-، المجلة العربية للمحاسبة، أكتوبر 2012، ص: 22.

⁵ Mulford Charles W. & Comiskey Eugene E, **The Financial Numbers Game –Detecting Creative Accounting Practices-**, John Wiley & Sons, Inc, USA, 2002, P: 59.

⁶Beneish Messod, **Op.cit**, p:02.

الطرق والسياسات المحاسبية وكذلك حالات التقدير والحكم الشخصي لبعض البنود الظاهرة في التقارير المالية سواء لتضليل أصحاب المصلحة حول الأداء الاقتصادي الحقيقي للمؤسسة أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية الواردة بالتقارير المالية".¹ وتضيق هنا دراسة حنان قسوم (2016) إلى "أن ممارسات إدارة الأرباح تكون متوقعة بشكل كبير في البيئات التي تحتوي معايير محاسبية مرنة وخاصة فيما يتعلق باختيار الطرق والسياسات المحاسبية، فالمرونة تؤدي إلى غموض في تطبيق المعايير المحاسبية الأمر الذي يسمح للإدارة بالتلاعب في رقم الربح المصرح به في القوائم المالية"²

وجاء في دراسة عوض مقلد (2010) إلى انه: "يقصد بإدارة الأرباح الاستخدام المحتمل لإدارة الاستحقاقات (Accrual Management) من قبل الإدارة بقصد الحصول على بعض المكاسب الخاصة"، وبالتمعن في هذا التعريف نجد أن الأداة المستخدمة في إدارة الأرباح هي تعمد الإدارة في استخدام أساس الاستحقاق بالشكل الذي يكفل لها تحقيق مصالح ذاتية وبذلك فقد شمل التعريف جميع الوسائل الممكنة مثل: الاختيار من بين البدائل المحاسبية، إجراء تقديرات محاسبية وفقا لرغبات الإدارة، المرونة في توقيت الاعتراف من حيث التقدم أو التأجيل لبعض بنود المصروفات والإيرادات³. وأشار كلا Scott & Pitman (2005) إلى أنه عند لجوء الإدارة لاستخدام إدارة الأرباح فهي تستند إلى المبررات الآتية⁴:

- 1- لا تخالف القواعد القانونية سواء كانت عامة أو خاصة في النشاط التجاري؛
- 2- لا تخالف المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً GAAP؛
- 3- لا تتجاوز نطاق سلطتها.

كما يضيف الفار (2010) على خلفية أهمية الأرباح وعلاقتها بقيمة الشركة في الأسواق المالية أنه ليس من الغريب أن يكون لإدارة الشركة اهتماما بالغاً في كيفية التقرير عنها، وعليه يحتاج كل مدير تنفيذي إلى فهم تأثير خياراته المحاسبية، ليتمكن من اتخاذ أفضل القرارات الممكنة لصالح الشركة، وعلى هذا الأساس عرف إدارة الأرباح على أنها: "صناعة القرار الإداري القانوني والمقبول وتقريره بقصد تحقيق نتائج مالية مستقرة وقابلة للتنبؤ"⁵.

¹ حماد طارق عبد العال، حوكمة الشركات: المفاهيم، المبادئ والتجارب، الدار الجامعية، (الإسكندرية؛ مصر)، 2005، ص: 55.

² قسوم حنان، دور النظام المحاسبي المالي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وتحسين جودة القوائم المالية -دراسة تطبيقية في بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف-، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 11، ديسمبر 2016، ص: 662.

³ محمد محسن عوض مقلد، بدائل الاختيار المحاسبي ما بين: المعايير على أساس القواعد مقابل المعايير على أساس المبادئ والأثر على ظاهرة إدارة الأرباح، بحث منشور بجامعة قناة السويس (مصر)، 2010/2009، ملف متوفر على الرابط: http://mohmaklad.weebly.com/uploads/5/8/3/6/583620/_doc ، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2016/02/09 ساعة (17:42)، ص: 08، ص: 09.

⁴ الهندي طارق، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

⁵ الفار عبد الحميد الطيب، إدارة الأرباح، الطبعة الأولى، دار جليس الزمان لنشر والتوزيع، (عمان؛ الأردن)، 2010، ص: 27.

وهناك بعض التعاريف ركزت على البعد اللاأخلاقي للممارسات إدارة الأرباح، حيث عرفتها حمادة (2010) على أنها "ممارسات غير أخلاقية في اختيار التقديرات والسياسات المحاسبية الممكنة التي تتيح فرصة للتلاعب والغش، مما ينتج عنها بيانات مالية غير صحيحة ومضللة"¹. وبهذا السلوك الإداري تتلاشى المعايير الأخلاقية حتى وإن كانت إدارة الأرباح لا تنتهك المعايير المحاسبية بشكل واضح، فهي ممارسة مشكوك فيها من الناحية الأخلاقية، وترسخ فكرة لدى العاملين بما بأن إخفاء وتضليل الحقيقة هي ممارسة مقبولة، وبالتالي يخلق المديرون الذين يتحملون خطر هذه الممارسة مناخاً أخلاقياً يسمح بوجود أنشطة أخرى مشكوك فيها.²

وقد قدم *Al-Khabash & Al-Thunebat* (2009) تصنيفات توضح أهمية ومرونة إدارة الأرباح³:

- 1- من حيث شرعيتها: إدارة أرباح شرعية: وهي التي تكون وفق ما تسمح به المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً من حيث الاختيار بين البدائل والتقديرات المحاسبية وأيضاً تكون موافقة للأنشطة والقوانين. وإدارة أرباح غير شرعية: هي التي تخالف وتنتهك المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً أو القوانين للوصول إلى أهداف الإدارة، وهذا النوع من إدارة الأرباح يمكن اعتباره غشاً.
- 2- من حيث اتجاهها: إدارة أرباح هابطة: وهي التي تهدف إلى تخفيض الدخل. وإدارة أرباح صاعدة: وهي التي تهدف إلى زيادة الدخل.
- 3- من حيث مدى تأثيرها على التدفق النقدي: إدارة الأرباح الاقتصادية: وهي التي تنتج عن القيام بالأنشطة الحقيقية للشركة للتأثير على الدخل، وهذا النوع يؤثر على التدفق النقدي. وإدارة الأرباح من خلال إدارة الاستحقاق: وهي التي تستفيد من المرونة في التقديرات المحاسبية والبدائل للتأثير على الدخل، ولكن يقتصر تأثيرها على الدخل دون التدفقات النقدية.
- 4- من حيث نية الإدارة: إدارة أرباح معلوماتية: ويهدف مثل هذا النوع إلى توفير معلومات لمستخدمي التقارير المالية من مستثمرين وغيرهم حول مستقبل التدفق النقدي للشركة، وتوقعاتهم المستقبلية. وإدارة أرباح انتهازية: ويهدف هذا النوع إلى التأثير على النتائج المالية من أجل تدعيم حصول الإدارة على بعض المنافع الخاصة على حساب مصالح الأطراف الأخرى مما يمثل سلوكاً انتهازياً.

¹ حمادة رشا، دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية (دراسة ميدانية)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (26)، العدد الثاني، 2010، ص: 96.

² هائل أبو الرشيد، دور الضوابط الرقابية في الحد من مخاطر إدارة الأرباح -دراسة ميدانية على المصارف التجارية السورية-، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37)، العدد الثاني، 2015، ص: 132.

³ المهدي طارق، مرجع سبق ذكره، ص: 31- ص: 32.

ثانيا: إدارة الأرباح ما بين مؤيد ومعارض

أصبحت إدارة الأرباح مسألة جدلية المتخصصين فقد اعتبره البعض نوعا من التحايل أو التلاعب بالمعلومات المحاسبية طالما توافر في هذا السلوك صفة التعمد وتشويه الحقائق، بينما اعتبره البعض الآخر سلوكا قانونيا مشروعاً حتى ولو كان سلوكاً غير أخلاقي طالما أنه يحقق مصلحة الوحدة الاقتصادية.¹

فحسب دراسة المريني وآخرون (2015) فإنه يمكن النظر إلى ممارسات إدارة الأرباح من زاويتين مختلفتين، الزاوية الأولى تتمثل بأهمية الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وان أي ممارسة أو تطبيق خلاف ذلك يعد انتهاكاً وتحايل على هذه المبادئ ويدخل في مجال الاحتيال والتلاعب الهدف منه تضليل المستخدمين من خلال التلاعب بأرقام نتائج الأعمال والمركز المالي وهو ما سينعكس سلباً في المدى البعيد وهؤلاء هم المعارضون لفكرة إدارة الأرباح والذين يستشهدون بالأزمات المالية لكبرى الشركات في العالم وإفلاس هذه الشركات مثل شركة "انرون" لطاقة "وآرثر اندرسون" لتدقيق الحسابات بسبب ممارسات إدارة الأرباح²؛ وكما يرى معارضي هذه الممارسات أنها سلوك غير أخلاقي وغير قانوني وتؤدي إلى نتائج خطيرة على المدى البعيد، إذ تعمل إدارة الأرباح على تشويه الحقائق التي تفقد التقارير المالية مصداقيتها وإمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية³. وفي هذا الصدد تشير دراسة حمودي (2010) إلى أن المدراء والمحاسبين إذا تخلوا عن مسؤولياتهم المهنية والأخلاقية تجاه المساهمين والأطراف الأخرى المرتبطة بالشركة فيمكأنهم أن يمارسوا إدارة الأرباح ومن ثم إنتاج معلومات غير حقيقية تؤثر في قرارات المستثمرين وعلى السوق التي تعتمد أساساً على الثقة، ومن ثم يؤدي ذلك إلى انخفاض قيمة الشركة في الأجل الطويل.⁴

أما الزاوية الثانية تمثل وجهة نظر المؤيدين لفكرة إدارة الأرباح حيث يعتقد هؤلاء بان إدارة الأرباح هي عبارة عن ممارسات ذكية من قبل المحاسبين وإدارات الشركات تهدف إلى تحميل الدخل والمركز المالي ولا تعد حرقاً للمبادئ والمعايير المحاسبية، إذ يستخدم المحاسبون والإدارات ذكائهم في اختيار أفضل الطرق والتطبيقات للوصول إلى أفضل صور الدخل والمركز المالي.

وكما يرى أنصار إدارة الأرباح بأنها ممارسات مرغوب فيها من قبل الإدارة وحملة الأسهم، على حد السواء، وذلك لأهميتها في تحسين صورة الشركة في السوق المالي خاصة أنها لا تخالف المبادئ المحاسبية أو القواعد القانونية التي تحكم نشاط الشركة، ومنهم *Scott*

¹ سلمان حسين عبد الله وعذالت محمد توفيق، مفهوم الإنصاف المحاسبي ودوره في الحد من ممارسات إدارة الأرباح (إطار نظري)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (18)، العدد (69)، 2012، ص: 360.

² المريني مجيد عبد الحسين هانف وآخرون، إدارة الأرباح وعلاقتها بعوائد الأسهم -دراسة تطبيقية على عينة من الشركات الصناعية في دولة الإمارات العربية المتحدة-، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة (أم البواقي؛ الجزائر)، العدد (04)، ديسمبر 2015، ص: 14، ص: 15.

³ الفضل مؤيد محمد علي وحمد مجيد عبد زيد، حوكمة الشركات ودورها في الحد من إدارة الأرباح-دراسة اختيارية لحالة العراق-، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (17)، العدد (03)، 2015، ص: 200.

⁴ حمودي وفاء يونس، أثر حوكمة الشركات في إدارة الأرباح - مدخل أخلاقي - دراسة لعينة مختارة من الشركات المساهمة، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، جامعة (الموصل؛ العراق)، 2010، ص: 46.

Pitman & الذي يعتقد بوجود جانب جيد في إدارة الأرباح، يرى أنها من الممكن أن تكون أداة لنقل المعلومات الداخلية بالشركة إلى السوق وتمكين سعر السهم في السوق المالي ليعكس بشكل جيد مستقبل الشركة كما يرى أن إدارة الأرباح هي نتاج منطقي وضروري للمرونة الموجودة في خيارات التقرير المالي، وبالتالي فهي ليست بضرورة ظاهرة سيئة خاصة إذا كانت توفر للمديرين فرصة لزيادة منفعة حملة الأسهم ويشارك *Scott* في ذلك الرأي *Jirapron* وزملائه إذ يرون أن إدارة الأرباح وسيلة فعالة تستطيع الإدارة عن طريقها خلق أداء ماليًا ثابتًا مستقرًا من خلال خيارات محاسبية مقبولة وتطوعية وعليه يرون أن إدارة الأرباح وسيلة مفيدة وليست ضارة على الأقل كما تصنفها وسائل الإعلام والعديد من الدراسات التي تناولت إدارة الأرباح¹. وكما يضيف *Mckee* (2005) بوصفها على أنها إجراءات معقولة ومقبولة من الناحية القانونية يقصد بها إذا مورست مثلًا ضمن أسلوب تمهيد الدخل لتحقيق الثبات النسبي للأرباح الذي يجعلها قابلة للتنبؤ. أما *Ronen & Yaris* (2008) فقد اتخذ موقفًا متوسطًا حيث أشار إلى أن الأثر الذي ينشأ عن إدارة الأرباح قد يكون مفيدًا إذا ما نظر إليها باعتبارها توفر للملاك وغيرهم من أصحاب المصالح مؤشرا عن أداء الشركة في الأجل الطويل، حتى لو أخفت عنهم أداءها الحقيقي في الأجل القصير².

وفي هذا السياق يشير *Parafet* إلى وجود نوعين من ممارسات إدارة الأرباح هما: إدارة الأرباح السيئة وإدارة الأرباح الجيدة³:

1- إدارة الأرباح الجيدة Good Earnings Management: وتمثل كل عملية تسيير تقوم بها الشركة وتهدف إلى تحسين أداءها وتحقيق أهداف ميزانية واضحة، تتفاعل مع كل التهديدات المتوقعة والفرص المحتملة، تعترف بجميع الالتزامات المترتبة على الشركة وفي وقتها المحدد وتستطيع خلق قيمة للمساهمين، وبالتالي يمكن تعريف إدارة الأرباح الجيدة على أنها إدارة الأرباح التشغيلية التي تحدث عند اتخاذ الإدارة لقرارات اختيارية من شأنها المحافظة على أداء مالي مستقر ومقبول للشركة، على سبيل المثال، قد تلجأ الإدارة إلى تقديم خصومات تجارية للعملاء لتسريع المبيعات أو بيع بعض الأصول لتعويض التراجع الحاصل في إيرادات التشغيل العادية، وهذا ما يعتبر ممارسة مقبولة من الناحية القانونية.

2- إدارة الأرباح السيئة Bad Earnings Management: هي إدارة الأرباح التي تهدف إلى إخفاء الأداء التشغيلي الحقيقي لشركة عن طريق إنشاء بعض القيود المحاسبية المصطنعة والعمليات الوهمية مثل: تشكيل احتياطات سرية والاعتراف الخاطئ بالإيرادات، أو استخدام تقديرات مفرطة وغير منطقية عند ممارسة الأحكام المحاسبية مثل تخفيض مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها، وتعتبر ممارسات إدارة الأرباح السيئة ممارسات غير منتجة ولا تخلق أي قيمة حقيقية لشركة وفي أسوأ حالاتها تشكل عمليات احتيالية، حيث أنه غالبًا ما تنطوي إدارة الأرباح السيئة على بعض الممارسات المحاسبية والإدارية غير المقبولة

¹الفضل مؤيد محمد علي وحمد مجيد عبد زيد، مرجع سبق ذكره، ص: 200.

² نور عبد الناصر ابراهيم والعاودة حنان، إدارة الأرباح وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية -دراسة اختيارية على الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة-، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال المجلد (13)، العدد (02)، 2017، ص: 165.

³ بوسنة حمزة، مرجع سبق ذكره، ص: 80 - ص: 81.

وغير القانونية والتي يكون من الصعب اكتشافها، فإدراج الإدارة لبعض القيود المحاسبية المصطنعة والعمليات الوهمية لا يمثل إدارة سيئة لربح فحسب وإنما يمثل إدارة غير قانونية وغير مشروعة.

ثالثاً: التمييز بين مفهوم إدارة الأرباح والمفاهيم المرادفة لها.

ورد في الأدبيات المحاسبية العديد من المصطلحات والمفاهيم والتعاريف لأساليب محاسبية ترتبط بإدارة الأرباح، وتعد هذه المفاهيم جزءاً من إدارة الأرباح أو مرادفاً لها، وتصنف جميعها تحت طاولة لعبة الأرقام المالية "The Financial Numbers Game" والتي تعرف على أنها تغيير النتائج المالية المبلغ عنها، وكذلك المركز المالي بمبالغ معينة باتجاه محدد من الإدارة. ويمكن لإدارة الشركة تحقيق هذا الهدف من خلال اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية أو بشكل عام اعداد كشوفات احتيالية¹.

وكان Arthur Levitt رئيس هيئة سوق المال الأمريكية SEC أول من أطلق مصطلح لعبة الأرقام على التلاعب في المعلومات المحاسبية. والتي تعتبر ذات مسميات وأشكال مختلفة تشترك جميعها في خلق انطباع غير حقيقي عن الأرقام المالية لدى قارئ هذه الأرقام، ويتوقف استخدام الأسلوب المناسب للإدارة على الهدف والغرض من القيام بالتلاعب المحاسبي²، ويختصر Mulford & Comiskey (2002) أشكال التلاعب المحاسبي كما يلي:

جدول رقم (1-1): تسميات مشتركة للعبة الأرقام

التسمية	التعريف
المحاسبة التعسفية (Aggressive accounting)	اختيار وتطبيق مبادئ المحاسبة بشكل قوي ومتعمد في محاولة لتحقيق النتائج المرجوة، وعادة ما تكون الأرباح الحالية أعلى، سواء كانت الممارسات المتبعة وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (GAAP) أم لا.
إدارة الأرباح (Earnings management)	هي عبارة عن نشاط يتم من خلاله التلاعب بالأرباح على النحو الذي يحقق أهداف محددة مسبقاً، والذي قد يتم تعيينها من قبل الإدارة، أو توقعات من قبل المحللين، أو مبلغ يتوافق مع تدفق أرباح أكثر سلاسة وأكثر استدامة.
تمهيد الدخل (Income smoothing)	شكل من أشكال إدارة الأرباح مصمم لإزالة الانحرافات لسلسلة الأرباح الطبيعية، بما في ذلك خطوات تقليل الأرباح وحفظها خلال السنوات الجيدة للاستخدام خلال سنوات السيئة.
التقارير المالية الاحتيالية (Fraudulent financial reporting)	الأخطاء أو الإهمال المتعمد للمبالغ أو الإفصاحات في البيانات المالية، التي يتم إجراؤها لخداع وتضليل مستخدمي البيانات المالية.

¹ التميمي عباس حميد يحي والساعدي حكيم حمود فليح، مرجع سبق ذكره، ص: 30.

² المباشر حسن علي حسن، علاقة جودة التدقيق الداخلي بالحد من إدارة الأرباح -دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين-، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، غير منشورة، الجامعة الإسلامية (غزة؛ فلسطين)، 2014، ص: 36.

<p>وتشمل جميع الخطوات المستخدمة للعب لعبة الأرقام المالية بما في ذلك كل الممارسات السابقة الاختيار التعسفي في تطبيق مبادئ المحاسبية، والتقارير المالية الاحتياطية، وأية خطوة تتخذ نحو إدارة الأرباح أو تمهيد الدخل.</p>	<p>ممارسات المحاسبة الإبداعية Creative accounting) (practices</p>
---	---

المصدر: Mulford Charles W. & Comiskey Eugene E, **Op.cit**, P : 03.

في دراسة لـ *Dechow & Skinner* (2000) تم انتقاد التعريفات التي قدمت لإدارة الأرباح بحيث أشارا إلى أنها لا تميز بوضوح بين "ممارسات إدارة الأرباح" و "الغش" والذي يمكن تعريفه على أنه: "التعمد المقصود للأخطاء أو الإغفال للحقائق المادية أو البيانات المحاسبية لتكون مضللة، وعند الاطلاع عليها من شأنها التأثير في حكم واتخاذ القرارات بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية"¹. ويناقش الباحثان أهم الاختلافات بين مفهوم إدارة الأرباح والغش بحيث أشارا إلى أنه لا يوجد سوى خط رفيع بينهما. ومحاولة لتمييز بين المفهومين يعرض الشكل الموالي (1-1) أنه توجد مجموعة واسعة من أنشطة إدارة الأرباح، ولا يمكن تصنيفها دائما بسهولة. فهناك سلسلة متصلة تتراوح بين المحاسبة المحافظة للغاية والشرعية الكاملة من طرف واحد إلى الاحتيال من جهة أخرى. ومع ذلك يشير الباحثان *Dechow & Skinner* (2000) إلى أنه في حالة الخيارات المحاسبية العدوانية من الصعب التمييز بين إدارة الأرباح الانتهازية والممارسة المشروعة لتقدير المحاسبة دون تحديد الحوافز الإدارية لإدارة الأرباح.

¹ Habbash Murya, **The effectiveness of corporate governance and external audit on constraining earnings management practice in the UK**, thesis of doctorat in Philosophy (unpublished), University of Durham Business School, (Durham: England), 2010, P :14-15.

الشكل رقم (1-1): التمييز بين الغش وممارسات إدارة الأرباح

خيارات التدفق النقدي "الحقيقة"	الخيارات المحاسبية	
تأجيل توقيت الاعتراف بالمبيعات. تسريع توقيت الاعتراف بنفقات البحث والتطوير أو نفقات الإعلان (مصاريف اختيارية).	ضمن المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً GAAP لغلااة في تكوين في المؤونات أو الاحتياطات. لغلااة في تقييم قيمة البحث والتطوير أثناء عملية الشراء. المبالغة في تغييرات إعادة الهيكلة وعمليات اقتطاع الأصول. اعتراف مفرط في المؤونات والاحتياطات.	المحاسبة المتحفظة
	الأرباح الناتجة عن عملية فعلية (أرباح فعلية غير مبالغ فيها)	أرباح حيادية (فعلية)
تأجيل توقيت الاعتراف بنفقات البحث والتطوير أو نفقات الإعلان (مصاريف اختيارية). تسريع توقيت الاعتراف بالمبيعات.	التقليل (تقليص) من مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها. سحب (استغلال) مخصصات المؤونات والاحتياطات بطريقة انتهازية (تعسفية).	المحاسبة غير المتحفظة (التعسفية)
	انتهاك المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً GAAP تسجيل قيمة المبيعات قبل أن تصبح قابلة لتحقيق تسجيل مبيعات وهمية تسجيل فواتير المبيعات بتاريخ سابق المبالغة في المخزون عن طريق تسجيل مخزون وهمي	محاسبة احتيالية (غش محاسبي)

المصدر: Dechow Patricia M. & Skinner Douglas J, **Earnings Management Reconciling the Views of Accounting Academics, Practitioners, and Regulators-**, American Accounting Association, Accounting Horizons , Vol (14), No (02), June 2000, p :239.

وفي الأخير ومن خلال كل التعاريف السابقة نستطيع القول أن إدارة الأرباح تعبر عن جميع الممارسات التي تتبعها الإدارة لتأثير في المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية ولتحكم في مستوى الربح المحاسبي إما بالزيادة أو النقصان، وهذا بالاعتماد على المرونة المحاسبية التي تتيحها المعايير والمبادئ المحاسبية وباستغلال السلطة التقديرية الممنوحة.

الفرع الثالث: دوافع ممارسات إدارة الأرباح.

إن لجوء الشركات إلى إتباع ممارسات إدارة الأرباح له عدة دوافع وفي هذا الصدد توصل¹ Beneish (2001) بعد مناقشته لمجموعة من تعاريف لإدارة الأرباح إلى أنه هنالك منظورين لهاته الممارسات، حيث أشار إلى أنها ظاهرة تركز على التحكم في التقارير

¹Beneish Messod, **Op.cit**, p:03.

المالية بناء على دوافع انتهازية (المنظور الانتهازي - The Opportunistic Perspective) حيث يسعى المديرون إلى تضليل المستثمرين حول الأداء الحقيقي لشركة من أجل تحقيق منافع خاصة بهم أو التوافق مع البنود التعاقدية؛ أو بناء على دوافع معلوماتية (المنظور المعلوماتي - The Information Perspective) وهو وسيلة للمديرين من أجل التأثير على المستثمرين ومستخدمي القوائم المالية، من خلال الكشف عن معلومات تتفق مع توقعاتهم الخاصة حول التدفقات النقدية المستقبلية لشركة.

وفي نفس السياق تقدم نظرية المحاسبية الإيجابية تفسيراً لدوافع إدارة الأرباح، فهي تفترض أن المسيرين كأفراد يتمتعون بالرشد ومن المتوقع أن يتخذوا إجراءات واختيار بدائل لسياسات محاسبية معينة لتعظيم منفعتهم الخاصة، خاصة في ظل وجود التماثل للمعلومات. بمعنى آخر لو ترك للمديرين حرية الاختيار من بين السياسات المحاسبية المستخدمة لأغراض التقرير المالي، فسوف يميل هؤلاء لاختيار السياسات التي تحقق لهم أقصى منفعة شخصية، ومن الطبيعي أن تؤدي الحوافز المختلفة إلى قيام المديرين بإدارة الأرباح. ومن هذه الزاوية قسم *Healy & Wahlen (1999)* دوافع الإدارة لإدارة أرباح شركاتها إلى أربعة دوافع¹:

1. دوافع ترتبط بخطط المكافآت والحوافز الإدارية للمسيرين: الذين يبحثون دائماً عن تعظيم مكافآتهم عن طريق تعظيم الأرباح المعلنة، وفي هذا الصدد بين *Healy (1985)* أن المسيرين يلجئون إلى زيادة الأرباح إلى المستوى الذي يحصلون فيه على مكافآت إذا كان ربح السنة الحالية ضعيفاً، أو يمكن أن يقوموا بتخفيض الأرباح إذا تعدت المستوى الذي يقومون بتأجيل الزيادة في الربح إلى السنوات التي يكون الربح فيها في مستوى ضعيف.
2. الدوافع المرتبطة بالاتفاقات التعاقدية وشروط المديونية: فعلى سبيل المثال تتضمن عقود الديون بعض التعهدات التي يجب أن يلتزم بها المقترض خلال فترة التعاقد وإذا تم مخالفة هذه التعهدات فإن الشركة ستتحمل تكاليف عالية ناتجة عن ذلك مثل الزيادة في معدلات الفائدة أو زيادة فرض القيود المتعلقة بالسياسات الاستثمارية التشغيلية، فهذا يدفعها إلى الإفصاح عن الأرباح التي تبقىها في مجال تلك التعهدات.
3. دوافع مرتبطة بسوق رأس المال: (توقعات سوق رأس المال، وهي التي يطلق عليها القيمة الموثوقية (Value-Relevance) أي علاقة موثوقية المعلومة المحاسبية بالقيمة السوقية للشركة. في هذا الصدد يمكن أن تكون للإدارة دوافع لزيادة الأرباح المعلنة بغرض مطابقة توقعات السوق المالي، أو لتجنب الإفصاح عن الخسائر أو تقهقر النتائج أو تأكيد مخالفة توقعات المحللين الذين يساهمون في تأكيد التوقعات المستقبلية لشركة.

4. التدخلات التنظيمية والقضايا المحتملة: وهنا أكدت بعض الدراسات أن الشركات في حالة الركود أو الأزمات الاقتصادية تعتمد إلى تخفيض أرباحها كطريقة للوم الجهات الحكومية، وكذلك في حال قيام الدولة بتسقيف أو تحديد الأسعار لتلجأ الشركات لتخفيض الأرباح المعلنة لتعبير عن الانعكاسات السلبية لتلك السياسات الحكومية على الشركات، كذلك قد تلجأ

¹ بودة خالد، دراسة عوامل المحيط المحاسبي على جودة المعلومة المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية في ظل أعمال التوافق المحاسبي الدولي - حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة (سطيف؛ الجزائر)، 2018، ص: 108-ص: 109.

الشركات إلى تخفيض أرباحها بهدف التقليل من الأعباء الضريبية وبالأخص في حالة تغيير القوانين الضريبية، تعتمد تلك الشركات إلى نقل الأرباح من الفترات التي يكون فيها معدل الضرائب كبير إلى الفترات التي يكون فيها معدل الضرائب ضعيف.

المطلب الثاني: أساليب والآثار المترتبة عن ممارسات إدارة الأرباح.

في خطوة أولى نحو محاولة للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح للحد من آثارها السلبية على الشركة؛ اتجه الباحثون إلى فهم والتفصيل في كيفية قيام المحاسبين والمديرين بممارسة إدارة أرباح شركاتهم وتحديد أهم الطرق والأساليب التي يتم من خلالها تنفيذ استراتيجيات إدارة الأرباح، بحيث إذ تم فهم الطريقة سهل الكشف عنها. وعليه نأتي من هنا ومن خلال هذا المطلب إلى عرض أهم الطرق وأساليب إدارة الأرباح بشكل عام هذا من جهة، ومن جهة أخرى نعرض مداخلها وأساليبها في بيئة الأعمال الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) بشكل خاص. ومن ثم نعرض عن أهم الآثار السلبية لهذه الممارسات.

الفرع الأول: طرق إدارة الأرباح

بغية فهم ممارسات إدارة الأرباح بشكل أفضل، فإنه ينبغي فهم الأساليب والتقنيات التي يستعملها المدبرون والمحاسبون لتأثير على رقم الربح المعلن عنه، والتي تمتاز بتعقيد والتشعب ولا يفقهها إلا المحاسب المتمرس ذو الخبرة والذي يكون على دراية بالثغرات التي تتيحها القواعد والمبادئ المحاسبية لاستغلالها على نحو الذي يحقق أهدافه الشخصية. ويعتبر الحصول على دليل على وجودها من الأمور الصعبة. حيث أن طرق وأدوات ممارستها تعدد وفق استراتيجيات معينة حسب الغايات والأهداف المسطرة للوصول إليها. ولقد أوضح *Healy* (1985) في دراسته أن الاستراتيجيات الممكنة لإدارة الأرباح تتوقف على المعلومات الداخلية للإدارة عن الأداء في الفترة الحالية أو الفترات التالية، وبناء عليه يمكن تحديد إثنين من الاستراتيجيات والتي على أساسها تكون المحصلة النهائية لإدارة الأرباح صفر، بمعنى أن العملية لا تخرج عن كونها نقل جزء من الربح من فترة لأخرى سواء بطريقة أمامية أو خلفية¹:

- الاستراتيجية الأولى: زيادة الربح عندما يكون الربح الحقيقي منخفضاً؛
- الاستراتيجية الثانية: تخفيض الربح عندما يكون الربح الحقيقي مرتفعاً.
- وتضيف دراسة التميمي والساعدي (2015) استراتيجية ثالثة للممارسات إدارة الأرباح؛² استراتيجية تخفيف التقلبات (تمهيد الدخل) بحيث عرف كلا من *Mathews & Perera* (1991) تمهيد الدخل على أنه عملية تخفيض الأرباح المبلغ عنها في الشركة، في الفترات الجيدة وتأجيلها إلى الفترات التي يمكن أن تشهد خسارة كمحاولة من الإدارة لعرض صورة مستقرة عن تدفق الدخل عبر الفترات الزمنية.

¹ رياض سامح محمد رضا، مرجع سبق ذكره، ص: 26.

² التميمي عباس حميد يحي والساعدي حكيم حمود فليح، مرجع سبق ذكره، ص: 53.

وقد أشار *Gunny* (2005) إلى أن استراتيجيات ممارسات إدارة الأرباح تتم وفق طرق عديدة إلا أنه يمكن تصنيفها إلى ثلاث مجموعات على النحو التالي:¹

- إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية (**Real Earnings Management**) وتتضمن اتخاذ قرارات بشأن أحداث حقيقية بهدف التلاعب في رقم الربح؛
- إدارة الأرباح في حدود المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (**GAAP**) وتمثلها إدارة الاستحقاق وتعني استخدام معالجات محاسبية مسموح بها طبقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً بهدف حجب الأداء الاقتصادي الحقيقي لشركة؛
- الإدارة التعسفية للأرباح (**Abusive Earnings Management**) بمعنى الغش المحاسبي والذي يتم باستخدام معالجات محاسبية لا تتوافق مع مبادئ المحاسبة.

وعليه؛ يمكن التفصيل في طرق وأساليب ممارسات إدارة الأرباح وفق النقاط التالية:

أولاً: إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية (المدخل الحقيقي)

وتشمل الأساليب التي تعتمد على القرارات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية لتلاعب بالإيرادات والمصروفات، من أجل إحداث التأثير المرغوب على نتيجة الدورة (إدارة أرباح حقيقية)، وإن هذه الأساليب ينتج عنها تأثير حقيقي على المعلومات المحاسبية، مما يؤثر بدوره على صافي التدفقات النقدية، الأمر الذي قد تتجنبه كثير من الشركات². ومن أمثلتها إدارة المصاريف الاختيارية كمصاريف البحث والتطوير، واختيار توقيت التنازل عن الأصول. وقد توصلت بعض الدراسات إلى أن مديري الشركات يعملون على زيادة الدخل، من خلال بيع الأصول الثابتة والأوراق المالية عندما يكون الربح التشغيلي المحقق أقل من المتوقع، بالإضافة إلى قيامهم بمنح تخفيضات مغالى فيها لزيائن في الربع الأخير من السنة المالية، بهدف تسريع وزياد المبيعات، أو التراخي في شروط البيع الآجل وجعلها أقل مرونة، كزيادة فترة الائتمان الممنوحة للعملاء³.

¹ عبد الرحمن عبد الله عبد الرحمن وهاشم عمر محمد الحسن أحمد، أثر ممارسة إدارة الأرباح على تقويم الأداء المالي، مجلة العلوم الاقتصادية - دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية-، مجلد 17 العدد (02)، 2016، ص: 93.

² كيموش بلال، شرون عز الدين، أثر بعض خصائص المؤسسات الجزائرية في مستوى إدارة الأرباح -دراسة استكشافية-، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، العدد (07)، سبتمبر 2018، ص: 516 - ص: 517.

³ كيموش بلال وبوسنة حمزة، إدارة الأرباح من خلال المستحقات الاختيارية -دراسة استكشافية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر-، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد (43)، ملحق (01)، 2016، ص: 498.

ثانيا: إدارة الأرباح في حدود المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (المدخل المحاسبي)

وتعتمد على المرونة التي تنطوي عليها عملية اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية، وذلك بطبيعة الحال في ظل التوافق مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، ويعبر هذا المستوى عن إدارة الأرباح المحاسبية التي تركز على المستحقات من خلال التحكم في توقيت الاعتراف بالإيرادات والمصروفات وتوزيعها على الفترات، أو الاعتماد على التقديرات والاحكام الشخصية¹. كالمفاضلة بين طرق تقييم المخزون واهتلاك الأصول وحرية ممارسة بعض التقديرات والاحكام. فالمرونة المحاسبية تهدف لتمكين الإدارة من إعداد القوائم المالية بشكل يعكس الأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة إلى أقصى حد ممكن، لكن هذه المرونة غالباً ما يتم انتهازها من طرف الإدارة للتلاعب بالنتائج المحاسبية². ومن أبرز الأدوات المستخدمة للاستغلال المرونة المتاحة في المبادئ المحاسبية مايلي:

1- إدارة المستحقات (Accruals Management)

تعرف المستحقات من خلال الفرق بين التدفقات النقدية من العمليات وصافي الربح³. ويوضح هنا Sloan أن الأرباح المحاسبية تتكون من جزئين: جزء نقدي يتصف بالموثوقية وبمستوى أقل من الملاءمة وجزء من المستحقات يتصف بالملائمة وبمستوى أقل من الموثوقية، كما يشير كل من Ronen & Yaari إلى أن المستحقات تنشأ عندما يكون هناك تباين بين توقيت حدوث التدفقات النقدية وتوقيت الاعتراف المحاسبي بالعمليات والأحداث التي تقوم بها الشركة خلال فترة معينة، ويمكن تقسيم المستحقات المحاسبية إلى نوعين⁴:

- **مستحقات غير اختيارية (غير تقديرية) (Non-Discretionary Accruals):** هي المستحقات التي تنشأ من المعاملات التي تقوم بها الشركة في الفترة الحالية وهي طبيعية بالنسبة للشركة نظراً لمستوى أدائها، استراتيجيتها، اتفاقيات الصناعة، الأحداث على مستوى الاقتصاد الكلي والعوامل الاقتصادية الأخرى.
- **المستحقات الاختيارية (التقديرية) (Discretionary Accruals):** هي المستحقات التي تنشأ نتيجة اختيار الإدارة بين المعالجات والخيارات المحاسبية المتاحة وذلك بهدف تضخيم أو تخفيض أرباح الشركة على غير الحقيقة، وفي هذا الإطار يؤكد Dharan & al أن معظم إدارات الشركات تعمل على زيادة أو تخفيض المستحقات المحاسبية المتعلقة لحسابات تحت التحصيل كحسابات العملاء والديون المشكوك في تحصيلها، حسابات المخزون كمؤونة الانخفاض في قيمة المخزونات،

¹ كيموش بلال وشرون عز الدين، مرجع سبق ذكره، ص: 517.

² كيموش بلال وبوسنة حمزة، مرجع سبق ذكره، ص: 497.

³ غزالي زينب، دور حوكمة الشركات في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح في المؤسسات الاقتصادية -دراسة لبعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-، رسالة ماجستير في العلوم التسيير، (غير منشورة)، جامعة فرحات عباس (سطيف؛ الجزائر)، 2016، ص: 20.

⁴ بوسنة حمزة، مرجع سبق ذكره، ص: 65.

حسابات الذمم الدائنة، الإيرادات المؤجلة، الالتزامات مستحقة الدفع، المصاريف المدفوعة مسبقاً ... الخ، وذلك من أجل الوصول إلى رقم الربح المستهدف.

وتعرف إدارة المستحقات بأنها نشاط تقوم من خلاله الإدارة بزيادة أو تخفيض مستويات المستحقات المحاسبية (Accounting Accruals) مثل حسابات الذمم المدينة، حسابات المخزون، حسابات الدفع الإيرادات المؤجلة، المطلوبات المستحقة، النفقات المدفوعة مسبقاً، بهدف الوصول إلى مقدار الربح المستهدف. يحدث التلاعب بالمستحقات عندما يستغل المديرون المرونة المتاحة في المبادئ المحاسبية لخلق تقديرات متحيزة لبعض البنود المحاسبية كحسابات الإيرادات أو المصاريف، مما يوفر لهم القدرة على زيادة الأرباح المعلنة أو تخفيضها وهذا ما ينتج عنه حجب الأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة ولو بشكل مؤقت. يفضل الكثير من المديرين التلاعب بالمستحقات لأن أثر قرارات إدارة الأرباح عن طريقها يكون أقل وضوحاً، إضافة إلى أن التغييرات في المستحقات الاختيارية لا يمكن تحديدها والكشف عنها بسهولة من قبل مستخدمي التقارير المالية.¹

2- الخيارات المحاسبية (Accounting Choices)

ويمكننا هنا التمييز بين ثلاثة مداخل للممارسات إدارة الأرباح عبر الخيارات المحاسبية:

1-2 التغييرات المحاسبية الاختيارية:

تعتبر التغييرات المحاسبية الاختيارية من أهم الأدوات التي تستخدمها الإدارة في تدخلها بالقياس المحاسبي لتأثيرها المادي الملموس على الأرباح، وبالتالي فإن تبني هذه التغييرات المحاسبية من طرف الإدارة يكون بعد دراسة مدى تأثيرها على الأرباح وبالأسلوب والتوقيت المناسب الذي تحدده الإدارة للتحقيق هدفها من إدارة الأرباح.² وقد بين *Schroeder, & al* استناداً إلى رأي مجلس المبادئ المحاسبية (APB)، بأن هناك ثلاثة أنواع للتغييرات المحاسبية وهي:³

أ- التغييرات في السياسات المحاسبية: وتمثل السياسة المحاسبية مجموعة من الطرائق والإجراءات التي تستخدم من قبل الشركة في إنتاج وتوصيل المعلومات المالية، أي بمعنى أنها مجموعة من أدوات التطبيق العلمي التي يستعين بها المحاسب في تسجيل المعاملات وفي إعداد القوائم المالية لشركة. ويعد تحديد السياسة المحاسبية لشركة من المسؤوليات التي تقع على عاتق الإدارة، فهي التي تحدد تلك السياسة أو التغيير فيها بما يتلاءم مع ظروفها، ألا إن تعدد البدائل المحاسبية مكن الإدارة من استغلال المرونة المتاحة لها في الاختيار من بين الطرائق

¹ غزالي زينب، مرجع سبق ذكره، ص: 20- ص: 21.

² بوسنة حمزة، مرجع سبق ذكره، ص: 105 - ص: 106.

³ الفتلاوي ليلي ناجي حميد، أثر تطبيق حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح بالتطبيق على عينة من الشركات المدرجة في سوق عمان والعراق للأوراق المالية، أطروحة دكتوراه فلسفة في المحاسبة، غير منشورة، جامعة بغداد، 2011، ص: 133 - ص: 134.

المحاسبية لإعطاء صورة مالية مرغوبة عن الشركة محققة بذلك أهدافها، ويعد التغيير في السياسات المحاسبية أحد أدوات إدارة الأرباح التي تلجأ إليها الإدارة لتأثير في أرباح شركتها.

ويتضمن التغيير في السياسات المحاسبية، التحول من استخدام طريقة محاسبية إلى طريقة محاسبية أخرى مقبولة ومتعارف عليها وتمثل هذه التغييرات في الطرائق التالية:

- التغيير بطرق حساب الاهتلاك، كالتحول من طريقة القسط الثابت إلى طريقة القسط المتناقص؛
- التغيير في الطرق المتبعة لتقييم المخزون كالتحول من طريقة الوارد أولاً الصادر أولاً (FIFO) إلى طريقة التكلفة الوسطية المرجحة (CMP)؛

- التغيير في الطرق المتبعة في ترجمة العملات الأجنبية؛
 - التغيير في طرق معالجة المكاسب والخسائر الناجمة عن عمليات ترجمة العملات الأجنبية.
- ب- التغييرات في التقديرات المحاسبية:** وتتضمن هذه التغييرات أي تغيير سبق أن تم وضعه من قبل الإدارة، ويحدث هذا التغيير نتيجة الحصول على معلومات جديدة ويكون ضرورياً للفترات اللاحقة، ومن أمثلة هذه التغييرات:

- التغيير في تقدير العمر الإنتاجي للأصول الثابتة؛
- التغيير في تقدير مخصص الديون المشكوك في تحصيلها؛
- التغيير في تقدير الخسائر المحتملة الناتجة عن الدعاوي القضائية المرفوعة على الشركة؛
- التغيير في تقدير تكاليف الضمان المحتملة لمنتجات الشركة؛
- التغيير في تقدير احتياطي الموارد الطبيعية المستخدم في تحديد معدل نفاذها.

ج - التغييرات في وحدة المحاسبية: هذه التغييرات تحدث نتيجة التغيير في أعمال الشركة كالقيام بعمليات الاندماج، أو تغييرات في الشركات التابعة، أو في عدد الوحدات المندجة، أو شراء شركة لأخرى مما يتطلب إعداد تقارير مالية موحدة لهذه الشركات¹.

2-2 اختيار التوقيت الملائم لتطبيق سياسات محاسبية إلزامية:

عندما يصدر معيار محاسبي جديد، فإنه يتم تحديد موعد لاحق لصدوره كبداية لتطبيق، ومع ذلك فإنه عادة ما تسمح المعايير المحاسبية بالتطبيق المبكر لأي معيار عن المعاد المحدد، فیتاح للوحدات الاقتصادية الفرصة، لأن تقوم بالتطبيق المبكر أو الانتظار حتى المعاد المحدد للتطبيق.²

¹ بوسنة حمزة، مرجع سبق ذكره، ص: 106.

² داغور جبر إبراهيم وعابد محمد نواف، أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية -دراسة تطبيقية-، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد (17)، العدد الأول، يناير 2009، ص: 823.

2-3 سوء استخدام السياسات المحاسبية:

لا يمكن للمعايير والسياسات المحاسبية أن تغطي كل جانب من جوانب المعاملات الاقتصادية، لهذا السبب تتوفر المرونة في هذه السياسات وهو ما يتيح الفرصة أمام بعض المديرين ممارسة التلاعب داخل الإطار القانوني، مثال ذلك استغلال بعض الثغرات في معايير الاعتراف بالإيرادات (تأجيل أو تعجيل الاعتراف بالإيرادات لزيادة أو خفض الأرباح)، حيث أن مشاكل الاعتراف بالإيرادات تحض بأهمية ونقاشات واسعة من قبل صانعي السياسات المحاسبية وواضعي المعايير والشركات الممارسة¹.

ثالثاً: الإدارة التعسفية للأرباح (إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية أو الوهمية خارج إطار المبادئ المحاسبية المتعارف عليها)

والتي تدخل ضمن عمليات الغش والاحتيال، لذا يطلق عليها إدارة الأرباح خارج إطار المبادئ المحاسبية وهذه التقنيات غالباً ما تستخدمها الشركات التي قامت بإدارة أرباحها سابقاً، عن طريق استخدام معالجات محاسبية لا تتفق مع المعايير المحاسبية، كالاعتراف المبكر بالإيرادات، والاعتراف بالإيراد عند شحن البضاعة، وتسجيل إيرادات وهمية². وفي هذا الإطار لخص بوسنة في دراسته الممارسات المحاسبية الاحتياطية التي تلجأ إليها الإدارة في نقاط التالية³:

1- ممارسات إدارة الأرباح الخاصة بالإيرادات: ويمكن تلخيصها في النقاط التالية: التلاعب في توقيت الاعتراف بالإيراد؛

تسجيل إيرادات وهمية؛ تقديم أموال الشركة للغير لاستخدامها في شراء منتجاتها؛ تسجيل الإيرادات بأكثر من قيمتها.

2- ممارسات إدارة الأرباح الخاصة بالمصاريف: يمكن تلخيصها فيما يلي: رسملة وتأجيل المصاريف إلى فترات لاحقة؛ المغالاة

في تقييم مخزون آخر الفترة؛ التلاعب في تكوين واستخدام مخصصات الالتزامات المتوقعة؛ عدم تسجيل الانخفاض الدائم في قيمة الأصول الثابتة وغير الملموسة.

3- ممارسات إدارة الأرباح الخاصة بالمعاملات غير النقدية والمعاملات بشروط خاصة: ويمكن حصرها فيما يلي: المعاملات

غير النقدية؛ المعاملات بشروط خاصة.

4- ممارسات إدارة الأرباح الخاصة بعمليات الاندماج: ويمكن حصرها في النقاط التالية: التلاعب في تقييم أصول الشركة

المندمجة؛ التلاعب في مخصصات الاندماج؛ تطبيق طريقة خاطئة للمحاسبة عن عملية الاندماج؛ دمج نتائج الأعمال بالقوائم المالية قبل تاريخ الاندماج الفعلي.

5- ممارسات إدارة الأرباح الخاصة بالإفصاح.

¹ غزالي زينب، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

² كيموش بلال وبوسنة حمزة، مرجع سبق ذكره، ص: 497.

³ بوسنة حمزة، مرجع سبق ذكره، ص: 107 - ص: 113.

6- ممارسات إدارة الأرباح الخاصة بالالتزامات العرضية: ومن أمثلة التلاعبات التي تحدث في هذا الإطار: تحويل الأصول المالية غير الجيدة إلى الشركات ذات الغرض الخاص؛ تحويل بعض الالتزامات إلى الشركة ذات الغرض الخاص؛ تحويل بعض الالتزامات المالية إلى الشركة ذات الغرض الخاص.

الفرع الثاني: مداخل وآليات ممارسات إدارة الأرباح في البيئة المحاسبية الجزائرية

لم يشر النظام المحاسبي المالي (SCF) لموضوع إدارة الأرباح لا من بعيد ولا من قريب ولكن اللافت لنظر أنه يتسم بمرونة كبيرة مقارنة مع ما كان عليه النظام القديم المخطط الوطني المحاسبي (PCN) هذا راجع لكونه مستمد من المعايير الدولية والتي جعلته يأتي بالعديد من التغييرات والممارسات المحاسبية الجديدة التي لم تكن من قبل، حيث أصبحت تشكل محاسبة الالتزام أو التعهد، أو ما يسمى بالمحاسبة على أساس الاستحقاق أحد دعائم تطبيق النظام المحاسبي المالي، حسب ما أشارت إليه المادة¹ رقم (6) من المرسوم التنفيذي (156-8) بتاريخ 26 ماي 2008، المتضمن أحكام القانون (11-07) وعلى عكس المخطط المحاسبي السابق، والذي اعتمد على ثبات الطرق المحاسبية، في حين أقر النظام المحاسبي والمالي بإمكانية التغيير بين السياسات المحاسبية، والاعتماد على التقديرات المحاسبية والحكم الشخصي لمعالجة بعض عناصر التقارير المالية، مما يتيح المجال لإمكانية التأثير على الأرباح المعلنة².

وفي هذا السياق تشير دراسة كيموش (2018) أن النظام المحاسبي المالي يتسم بمستوى أعلى من المرونة، بالنسبة لجميع السياسات المحاسبية، باستثناء المصاريف الإعدادية والاهتلاك. لذا من المفترض أن يكون مستوى إدارة الأرباح في ظل هذا النظام أعلى مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني. وكما أن المرونة التي يتسم بها النظام المحاسبي المالي، تعكس المرونة التي تتميز معايير المحاسبة الدولية، على اعتبار أنها تركز على المبادئ فهذا الاتجاه في التنميط يتم من خلال توفير أساس مفاهيمي وتحديد المبادئ العامة، التي تسمح ببلوغ الخصائص المرغوبة، بدلا من وضع قائمة من القواعد المحددة تحديدا دقيقا، كما هو الحال بالنسبة للاتجاه الذي يركز على القواعد³.

أشارت دراسة حمتاني وصديقي (2015) إلى تحديد بعض السياسات المحاسبية ومداخل لممارسات محاسبية احتيالية - يتبعها نظام المحاسبي المالي - والتي تحتاج إلى تقدير واحكام اجتهادية بحيث تشكل ثغرات يمكن استغلالها بهدف التأثير في أرباح الشركات؛ وتتمثل في النقاط التالية⁴:

¹ راجع الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، المادة (06) من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 مؤرخ في 26 ماي 2008 والمتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، الصادرة بتاريخ 28 ماي 2008، ص: 11.

² بن عمارة عبد الغني، كسكس مسعود وزرقون محمد، ممارسات إدارة الأرباح في شركات قطاع الاتصالات بالجزائر - دراسة تطبيقية خلال الفترة (2009-2016)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05/02، 2018، ص: 30.

³ كيموش بلال، أثر تبني النظام المحاسبي المالي (SCF) في إدارة الأرباح المحاسبية -حالة بعض الشركات الجزائرية-، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلد (25)، العدد (02)، ماي 2018، ص: 222.

⁴ حمتاني بدر الزمان وصديقي مسعود، واقع ممارسات المحاسبة الإبداعية في البيئة الجزائرية وإجراءات استبعادها من التقارير المالية -دراسة حالة عينة من الشركات البترولية للفترة (2012-2015) -، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد (08)، 2015، ص: 63- ص: 64.

أولاً: أساس الاستحقاق

وفقاً لهذا الفرض يتم الاعتراف وتسجيل مختلف الأحداث والعمليات المحاسبية، وقت التعاقد أي فور التعهد بها، ويتم إثباتها بوثيقة وتسجل محاسبياً، وجاء هذا الفرض في المادة 6 من المرسوم التنفيذي 156-08 والتي تنص على: "تمت محاسبة آثار المعاملات وغيرها من الأحداث على أساس محاسبة الالتزام عند حدوث هذه المعاملات أو الأحداث وتعرض في القوائم المالية للسنوات المالية التي ترتبط بها" ويتيح هذا الفرض العديد من الثغرات والتي تتعلق بمدى تحصيل الإيرادات فعلياً أو دفع المصاريف لتطبيق ممارسات المحاسبة الإبداعية.

ثانياً: تغيير التقديرات والطرق المحاسبية.

يقضي مبدأ الثبات على طرق التقييم بإتباع نفس طرق التقييم المعتمدة في الشركة من سنة إلى أخرى وهذا للمحافظة على قابلية المعلومات المالية للمقارنة، ويلزم النظام المحاسبي المؤسسات التي تنشط في الجزائر، وتدخّل في حيز التطبيق على تكييف مبالغ السنة المالية مع مبالغ السنة التي تليها في حالة تغيير لطرق التقييم والتسجيل، ونص النظام المحاسبي المالي على هذا المبدأ من خلال المادة 15 من المرسوم التنفيذي 156-08 والتي جاء فيها ما يلي:

- يقضي انسجام المعلومات المالية وقابلية مقارنتها خلال الفترات المتعاقبة دوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعلومات؛
- لا يرر أي استثناء عن مبدأ ديمومة الطرق إلا بالبحث عن معلومة أفضل أو تغير في التنظيم.

إلا أن نظام المحاسبي المالي استثنى مبدأ ثبات طرق التقييم في حالة الرغبة في تحسين نوعية القوائم المالية، ونص على هذا من خلال الفصل السادس للقانون 11-07 والذي جاء فيه مايلي:

- يمكن أن تلجأ المؤسسة إلى تغيير التقديرات المحاسبية أو الطرق المحاسبية إذا كان الغرض منها تحسين نوعية القوائم المالية؛
- يتركز تغيير التقديرات المحاسبية على تغيير الظروف التي تم على أساسها التقدير، أو على أحسن تجربة أو على معلومات جديدة والتي تسمح بتقديم معلومات موثوقة أكثر والحصول عليها؛
- تغيير الطرق المحاسبية يخص تغيير المبادئ والأسس والاتفاقيات والقواعد والممارسات الخاصة التي تطلقها المؤسسة بهدف إعداد وعرض القوائم المالية؛
- لا يتم التغيير في الطرق المحاسبية إلا إذا فرض إطار تنظيم جديد أو إذا كان يسمح بتحسين عرض القوائم المالية للمؤسسة المعنية، وعندما يتم تغيير الطرق لابد من إيضاح ذلك للمساعدة متخذ القرار على القيام بالمقارنة.

إذا بهذا الاستثناء يتيح النظام المحاسبي المالي مرونة في تغيير طرق التقييم أمام معدي القوائم المالية بما يتماشى وأهداف الشركات.

ثالثا: النتيجة غير العادية

في جدول حسابات النتائج حسب النظام المحاسبي المالي نلاحظ أن النتيجة الغير عادية جاءت بعد فرض الضريبة على النتائج، بالإضافة إلى هذا فإن النظام المحاسبي المالي لم يحدد المصاريف والإيرادات الغير عادية فمثلا في المخطط الفرنسي PCG نلاحظ تحديد هذه المصاريف والإيرادات، وعليه تعتبر هذه ثغرة من الثغرات أمام معدي القوائم المالية لتضخيم الإيرادات ثم تضخيم الأرباح المفصح عنها.

رابعا: دمج المعلومات في التقارير المالية

قبل الإفصاح عن المعلومات المالية يقوم معدو التقارير المالية بعملية دمج المعلومات في التقارير المالية والتي تهدف إلى تقليص البنود التي يتم الإفصاح عنها إلى أقل حد ممكن وهذا لتخفيض تكاليف نشرها وتسهيل عملية قراءتها مع الإشارة إلى ان عملية الدمج تخضع إلى التقدير الشخصي لمعدي القوائم المالية ، وهذا بالنسبة لتحديد الأهمية النسبية للبنود المراد دمجها أو لمستوى الدمج نفسه، وقد نص النظام المحاسبي المالي على هذه العملية من خلال المادة 11 من المرسوم التنفيذي 08-156 التي جاء من بين ما فيها "يمكن جمع المبالغ غير المعتبرة مع المبالغ الخاصة بعناصر مماثلة لها من حيث طبيعة أو الوظيفة".

وفي نفس السياق قامت دراسة صديقي (2016) بالتطرق بنوع من تفصيل إلى الخيارات والطرق المحاسبية التي تتيحها قواعد النظام المحاسبي والمالي والتي تمثل مجال حرية (مناورة) يمكن من استخدامها في عملية إدارة الأرباح.¹

الفرع الثالث: الآثار الناتجة عن ممارسات إدارة الأرباح

يرى *Clikeman* (2003) أن ممارسة إدارة الأرباح سوف تؤدي إلى نتائج سلبية ومشاكل خطيرة في الأجل الطويل، وعلى الرغم من إدراك المديرين بذلك، إلا أنهم يقومون بممارسة إدارة الأرباح لتحقيق منافع ذاتية أو منافع لشركة في الأجل القصير²، ومن أهم هذه المشاكل ما يلي:³

- انخفاض قيمة الوحدة الاقتصادية: توجد العديد من قرارات التشغيل التي تتخذها الشركة بغرض التأثير على الأرباح قصيرة الأجل، إلا انها يمكن ان تؤدي في الأجل الطويل إلى الإضرار بالكفاءة الاقتصادية لشركة. فعلى سبيل المثال تعجيل الإيرادات قد يؤدي إلى قيام الشركة ببيع المنتج في 30 ديسمبر بشروط كان من الممكن أن تكون أفضل لو تم بيع ذات المنتج لذات العميل في 2 جانفي. كذلك فإن تأخير المصروفات الاختيارية يمكن أن يؤدي في الأجل الطويل إلى الإضرار بأداء الشركة،

¹ للاطلاع عليها يمكن مراجعة دراسة صديقي فؤاد، مرجع سبق ذكره، ص: 59- ص: 65.

² سلمان حسين عبد الله وعدالت محمد توفيق، مرجع سبق ذكره، ص: 363.

³ سمير كامل محمد عيسى، مرجع سبق ذكره، ص: 18.

فتأخير الصيانة، البحوث والتطوير وتدريب العاملين قد يؤدي إلى فشل المعدات، خسارة حصة الشركة في السوق وتخفيض الإنتاجية؛

- **انتهاك المعايير الأخلاقية:** حتى وإن كانت إدارة الأرباح لا تنتهك المعايير المحاسبية بشكل واضح، فهي ممارسة مشكوك فيها من الناحية الأخلاقية. فالشركة التي تدير أرباحها ترسل رسالة للعاملين بها بأن إخفاء وتضليل الحقيقة هي ممارسة مقبولة. ويخلق المديرون الذين يتحملون خطر هذه الممارسة مناخاً أخلاقياً يسمح بوجود أنشطة أخرى مشكوك فيها. فالمدبر الذي يطلب من موظفي المبيعات تعجيل المبيعات في أحد الأيام، يخسر السلطة الأخلاقية التي تمكنه من انتقاد خطط المبيعات المشكوك فيها في يوم آخر. وأيضاً يمكن أن تصبح إدارة الأرباح منحدرًا زلقاً جداً، فأساليب التحايل المحاسبية البسيطة نسبياً تصبح معقدة أكثر فأكثر إلى أن تؤدي إلى خلق مخالفات جوهرية في القوائم المالية؛
- **إخفاء مشاكل الإدارة التشغيلية:** لا تتم ممارسة إدارة الأرباح على مستوى الإدارة العليا فقط، وإنما تمارس أيضاً على مستوى الإدارة التشغيلية. فمديري الإدارات التشغيلية يعالجون البيانات المالية بهدف الحصول على المكافآت، الفوز بالتزيات، أو تجنب انتقاد الأداء السيئ. ومن أهم مخاطر إدارة الأرباح في المستويات الإدارية الدنيا، إخفاء مشاكل التشغيل عن الإدارة العليا، فتبقى الأخطاء بدون تصحيح والمشاكل بدون حلول لفترة زمنية طويلة.
- **التعرض لعقوبات اقتصادية شديدة:** ومن الأمثلة على ذلك ما قامت به بورصة الأوراق المالية الأمريكية من فرض عقوبات صارمة على الشركات التي مارست إدارة الأرباح ومنها شركة (W.R. Grance) ، حيث وقعت عليها غرامة قدرها مليون دولار وطلب منها إعادة احتساب أرباحها والإعلان عنها بشكل واضح بين عام (1990 - 1992) وذلك لأن الشركة قامت بتخفيض أرباحها المعلنة وتسجيل احتياطات بقيمة 55 مليون دولار ثم قامت بين عامي (1993 - 1995) بإعادة تلك الاحتياطات إلى الأرباح¹.

ويضيف غنيمي (2011) إلى أن ممارسات إدارة الأرباح تؤثر بصورة سلبية على العديد من الجوانب والتي يمكن بيان أهمها في

النقاط التالية²:

- 1- تؤثر على الاستغلال الكفاء للموارد الاقتصادية بسبب ما تحدته ممارسات إدارة الأرباح من تضليل وتشويه لتقارير والقوائم المالية؛
- 2- اتخاذ المستثمرين وباقي المستفيدين قرارات غير سليمة لأنها في الغالب تكون مبنية على معلومات مضللة بسبب قيام الإدارة بعملية إدارة الأرباح عن طريق تمهيد الدخل، وما يترتب عليه من نتائج مخالفة للحقيقة ويعطي مؤشراً غير صحيح عن أداء الشركات؛

¹ شاهين علي عبد الله احمد، إدارة الأرباح ومخاطرها في البيئة المصرفية - دراسة تحليلية تطبيقية على المصارف الوطنية الفلسطينية-، جويلية 2011، ملف متوفر على الرابط: <http://site.iugaza.edu.ps/ashaheen1/files/2011/10/pdf/http://site.iugaza.edu.ps/ashaheen1/files/2011/10.pdf>، تم الاطلاع عليه يوم 2015/01/10، ساعة 18:16، ص:10.

² غنيمي سامي محمد أحمد، إطار مقترح لدور الشفافية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في منظمات الأعمال - دراسة اختبارية-، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة بنها، المجلد الثاني، العدد الأول، يناير 2011، ص: 33،34.

- 3- إيجاد أو خلق نوع من التحيز الذاتي عند إعداد المعلومات المحاسبية لصالح الإدارة على حساب باقي الفئات الأخرى المهتمة بالمنظمة، بهدف تعظيم منافعها الذاتية على حساب تلك الفئات الأخرى، مما ينتج عنه عدم تحقيق التوازن بين مصالح الإدارة وتلك الفئات؛
- 4- استغلال ظاهرة الملكية الغائبة بصورة سيئة في حال انفصال الملكية عن الإدارة بالشركات المساهمة، مما يخلق نوع من السيطرة على مصير منظمة الأعمال من جانب الإدارة لتحقيق أهدافها على حساب أهداف باقي المستفيدين؛
- 5- عدم دقة مؤشرات الأداء التي تعتمد في حسابها على الأرباح، وما يترتب عليه من عدم دقة القياس المحاسبي لأداء المنظمة ومركزها المالي المعلن عنه بالتقارير والقوائم المالية؛
- 6- قد تتعرض المنظمة في حالات كثيرة إلى الانهيار والإفلاس بسبب ممارسة إدارة الأرباح ومحاولة إظهار الأداء الإداري بأحسن صورة وما يترتب عليه من عدم وضوح حقيقة الوضع المالي والاقتصادي للمنظمة نتيجة الإخفاء المتعمد من جانب الإدارة للعديد من الصعوبات والأزمات التي تتعرض لها تلك المنظمة؛
- 7- كما أن ممارسات إدارة الأرباح لا تؤثر على مهنة المحاسبة فقط، بل تؤثر على مهنة المراجعة أيضا، حيث تلقي علي مراجع الحسابات مسؤوليات إضافية بشأن ما تقوم به إدارة المنظمة من ممارسات لإدارة الأرباح، وما يترتب على تلك الممارسات من نتائج مباشرة على أرباح المنظمة، ونتائج غير مباشرة على حقيقة الأداء المالي للمنظمة ككل، والتي أصبح من الواجب أن يشير إليها في تقرير المراجعة كأحد مقومات بذل العناية المهنية من جانب المراجع القائم بعملية المراجعة.

المطلب الثالث: طرق الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح ونماذج قياسها.

تتداخل ممارسات إدارة الأرباح بشكل كبير في العمل والتطبيق المحاسبي، وإن إقامة الدليل على وجودها ليس بالأمر السهل ويحتاج إثباته إلى مقاييس معتمدة تكون قادرة على الإقناع، وقد وضع الكثير من الباحثين إشارات إنذار أو عدد من الخطوات التي يمكن اتباعها من قبل مدقق الحسابات أو المحلل المالي لكي يتمكن من اكتشاف هذه الأدوات. أين حدد كلا من *Lorraine & Leonard* في دراستها خمس إشارات إنذار يمكن من خلالها الكشف المبكر عن ممارسات إدارة الأرباح وتتمثل في¹:

- التدفقات النقدية لا ترتبط مع الأرباح؛
- حسابات العملاء لا ترتبط مع الإيرادات؛
- حسابات العملاء لا ترتبط مع حساب مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها؛
- تكوين احتياطات سرية لا يتم الإفصاح عنها في الميزانية؛

¹ الفلاوي ليلي ناجي مجيد، مرجع سبق ذكره، ص: 141- ص: 142.

- غالبا ما تكون الأرباح متطابقة مع توقعات المحللين الماليين.

وكما أشارت دراسة Mohanram (2003) إلى انه يمكن التمييز بين طريقتين للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح؛ تستند الطريقة الأولى (النوعية) على تحليل مفصل لسياسات المحاسبية المتبعة في الشركة، وتستند الطريقة الثانية (الكمية) على التحليل الكمي للمستحقات الاختيارية (أو كما تسمى بالنماذج الرياضية)¹. وفيما يلي عرض لكلا الطريقتين من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: الطريقة الأولى للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح نوعيا (تحليل محاسبي)

وتتضمن عدد من الخطوات التي يجب اتخاذها من قبل المحلل المالي أو مراجع الحسابات للكشف عن وجود ممارسات إدارة الأرباح في الشركة؛ حيث أن فهم حسابات الشركة وتتبع سياستها المحاسبية أمر هام في محاولة الكشف عن احتمال قيام إدارة الشركة بماته الممارسات، وفيما يلي الخطوات الخاصة بتنفيذ التحليل المحاسبي للكشف عن إدارة الأرباح:²

1. الخطوة الأولى: التعرف على السياسات المحاسبية الرئيسية لشركة والصناعة التي تنتمي إليها؛
2. الخطوة الثانية: تقييم المرونة المحاسبية لشركة، أي ما هو مقدار المرونة المتاحة لشركة في اختيار السياسات المحاسبية؟ فقد تكون المرونة المتاحة لشركة متدنية، لأن المعايير المحاسبية قيدها بشكل كبير مثل معالجة تكاليف التسويق ونفقات البحث والتطوير، وقد تكون المرونة المتاحة عالية مثل مخاطر الائتمان.
3. الخطوة الثالثة: تقييم الإستراتيجية المحاسبية لشركة؛
4. الخطوة الرابعة: تقييم إفصاح الشركة، هل توفر الشركة المعلومات الكافية لتقييم إستراتيجيتها وفهم اقتصاديات أعمالها؟ وهل تستند خيارات السياسات المحاسبية على مبررات كافية؟
5. الخطوة الخامسة: والأكثر أهمية في التحليل المحاسبي، هي تحديد الخطوط أو المؤشرات الحمراء، والتي قد يدل وجود واحدة أو أكثر منها على وجود شيء سلبي، ولكن إذا تبين وجود عدد منها في شركة ما فيصبح من اللازم إجراء تدقيق معمق على حساباتها، والنقاط التالية تمثل عينة من هذه الخطوط أو المؤشرات الحمراء:
 - وجود تغييرات أو تعديلات محاسبية دون وجود تعليل أو تبرير لذلك، خاصة إذا كان الأداء جيدا؛
 - وجود عمليات أو صفقات تعزز الأرباح دون وجود تعليل لذلك، مثل عملية بيع الأصول طويلة الأجل؛
 - حدوث زيادة غير عادية في حسابات الذمم المالية (الزبائن) نسبة إلى زيادة المبيعات؛
 - زيادة الفجوة بين صافي الربح والتدفق النقدي التشغيلي، بحيث قد يدل ذلك على إمكانية التلاعب بالمستحقات؛
 - زيادة الفجوة بين صافي الربح بالقوائم المالية المنشورة بالسوق المالي مع الربح المعتمد من قبل دائرة الضرائب؛

¹ Partha S. Mohanram, Op.cit, p:04.

² الفار عبد المجيد الطيب، مرجع سبق ذكره، ص: 56- ص: 59.

- شطب أو تخفيضات غير متوقعة وكبيرة في الأصول؛
- صفقات كبيرة مع أطراف ذوي علاقة مع إدارة الشركة؛
- صدور آراء المراجعين متحفظة، أو حدوث تغييرات في المراجعين.

6. الخطوة الأخيرة: إبطال التحريفات المحاسبية، عن طريق قلب تأثيرات الخيرات المحاسبية المشكوك فيها كلما أمكن ذلك،

الفرع الثاني: الطريقة الثانية للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح كميًا أو اختياريًا (تحليل كمي للمستحقات الاختيارية)

ركزت الطريقة الثانية في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح على نماذج رياضية تحليلية تعتمد على عدد من المتغيرات المرتبطة بأساس الاستحقاق. إذ يعد مدخل المستحقات من أكثر المدخل استخدامًا من قبل الباحثين لقياس ممارسات إدارة الأرباح التي تقوم بها إدارة الشركات، وذلك لكون الأساس المستخدم في المحاسبة المالية والمعتمد فيها بشكل أساسي هو أساس الاستحقاق المحاسبي، الذي يقوم على مبدأ مقابلة الإيرادات والمصروفات التي تخص المدة الحالية، إلا أنه بسبب الانتقادات الموجه لهذا الأساس الذي يتطلب من المحاسب الكثير من التقدير والاجتهاد الشخصي، ولا سيما في مجال حساب الاهتلاك وتقدير المخصصات والاختيار فيما بين طرق تقييم المخزون، فإنه يتيح الفرصة للإدارة في الاختيار والتقدير والحكم الشخصي واستغلال هذه الفرصة لممارسة إدارة الأرباح والتأثير في مبلغ الربح المتحقق¹.

وكما أشرنا في المطلب السابق تعبر المستحقات (Total Accruals) عن مجموع الإيرادات والمصاريف المسجلة في قائمة الدخل والتي لم تنتج عنها تدفقات نقدية خلال فترة النشاط. حيث أن المستحقات تنشأ عندما يكون هناك تباين بين حدوث التدفقات النقدية وتوقيت الاعتراف المحاسبي بالعمليات والأحداث التي تقوم بها الشركة خلال فترة معينة². ويمكن التعبير عن قيمتها بالمعادلات التالية:

إجمالي المستحقات = صافي الدخل - التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

أو

إجمالي المستحقات = المستحقات غير الاختيارية + المستحقات الاختيارية

وينظر إلى النماذج نجد أنه منذ أن جاءت دراسة Healy (1985) التي أشارت نتائجها إلى أن الإدارة عادة ما تستخدم أساس الاستحقاق لتحقيق منافعها الذاتية في تعظيم مكافئها المرتبطة بحجم الأرباح المتحققة؛ قدمت أبحاث الفكر المحاسبي في هذا السياق

¹ التميمي عباس حميد يحي والساعدي حكيم حمود فليح، مرجع سبق ذكره، ص: 75.

² فداوي أمينة، دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية "دراسة عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250"، رسالة دكتوراه في العلوم المالية، غير منشورة، جامعة باجي مختار، (عناقة؛ الجزائر)، 2014، ص: 174.

العديد من الدراسات الهادفة إلى الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح¹؛ وفي هذا الخصوص تم اقتراح العديد من النماذج الرياضية للكشف عن إدارة الأرباح، حيث أشارت دراسة *McNichols* (2000) إلى وجود أكثر من طريقة لقياس المستحقات الاختيارية كميًا والتي تعكس تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة ومن أهمها²:

1- نماذج ركزت على أثر المستحقات على مستوى الصناعة: من أمثلتها نموذج *Dechow & Sloan* (1991) حيث تفترض هذه النماذج أن الشركات التي تنتمي إلى نفس الصناعة يكون لديها نفس مصادر التغيير في قيمة إجمالي المستحقات لنفس الصناعة، لذلك تعتمد هذه النماذج على استخدام تحليل التباين لأثر المستحقات غير الاختيارية كدالة لمتوسط أثر المستحقات الإجمالية على مستوى الصناعة التي تنتمي إليها الشركة، ويتصف هذا الاتجاه في الكشف عن إدارة الأرباح بإمكانيته في التمييز بين المستحقات الاختيارية وغير الاختيارية عن طريق الاعتماد على المبادئ المحاسبية المقبولة قبولًا عامًا لمعرفة ما يجب اعتباره مستحقات غير اختيارية من عدمه.

2- نماذج ركزت على تحليل توزيعات الأرباح: ومن بينها نموذج *Burgstahler & Dicher* (1997) حيث تقوم هذه النماذج على التوزيع التكراري لتوزيعات الأرباح والتي تمثل دالة لوجود ممارسات إدارة الأرباح من عدمه، إذ توصف الشركات التي تبعد التوزيعات فيها كثيرًا عن التوزيع التكراري لتوزيعات أرباحها بأنها تعد شركات تمارس إدارة الأرباح والعكس صحيح.

3- نماذج ركزت على احتساب المستحقات الإجمالية وتقسيمها إلى غير اختيارية واختيارية: ومن بينها نموذج *Healy* (1985)، نموذج *Jones* (1991) ونموذج *Modifed Jones* المعدل من قبل *Dechow, Sloan & Sweeney* (1995) إذ قامت هذه النماذج على فكرة تقسيم المستحقات الإجمالية إلى مستحقات غير اختيارية ومستحقات اختيارية، ومن ثم استبعاد المستحقات غير الاختيارية والتركيز على المستحقات الاختيارية لتحديد ما إذا كان هناك ممارسات لإدارة الأرباح. بالإضافة إلى نموذج *Khothari & all* (2005) والذي يعد نسخة مطورة للنموذجين السابقين نموذج *Jones* (1991) ونموذج *Modifed Jones* (1995) ومصححا بمعدل العائد على الأصول ROA. وكما يسمى هذا النموذج بنموذج "مطابقة الأداء" "Performance Matched (PM)"³

4- نماذج ركزت المستحقات قصيرة الأجل وطويلة الأجل: حديثًا ظهرت نماذج أخرى للتنبؤ بإدارة الأرباح ركزت على المستحقات قصيرة الأجل (استحقاق رأس المال العامل) ومن هذه النماذج نموذج *Chou, Gombola & Liu* (2006) ونموذج *Lee* (2006) ونموذج *Mir & Seboui* (2006) ونموذج *Visvanathan* (2006) إضافة إلى نموذج *Miller* (2007).

¹ الفضل مؤيد محمد علي وحمد مجيد عبد زيد، حوكمة الشركات ودورها في الحد من إدارة الأرباح دراسة (اختيارية لحالة العراق)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (17) العدد (03) لسنة 2015، ص: 202.

² الرفاعي إبراهيم مبارك، جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح -دراسة تطبيقية على البيئة السعودية-، ملف متوفر على الرابط: <http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/05.....pdf>، تم الاطلاع عليه يوم: 2014/02/14 الساعة 10:46، ص: 18.

³ محمد جاسم محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 402.

5- نماذج ركزت على مستحقات محددة (تحليل النسب المالية): تعتمد هذه الطريقة على بنود محددة لقياس المستحقات الاختيارية التي يمكن أن تظهر في سلوك الإدارة تجاه بعض الحسابات وبنود محددة في الشركة، وتعتمد هذه البنود بشكل كبير على تقديرات الإدارة والاختيار من ضمن الطرق والبدائل المحاسبية المتاحة، ومن الأمثلة على هذه التقديرات، احتساب الاهتلاك، وبناء مخصص لديون المشكوك فيها، حيث وجدت بعض الدراسات علاقة بين التحكم بأرصدة هذه الحسابات وزيادة الأرباح وخصوصاً حول موعد إصدار أسهم جديدة. ومن أهم الدراسات التي ركزت على قياس المستحقات الاختيارية من خلال بعض بنود المستحقات دراسة *Messod Beneish* (1999)¹، حيث قام بوضع منهج مختلف تماماً عن النماذج السابقة، إذ قام بتطوير نموذج أكثر شمولاً يستند إلى ثمانية نسب مالية وحسب رأيه لها علاقة إيجابية مع حوافز المسيرين للقيام بممارسات إدارة الأرباح. وكل نسبة تشكل مؤشراً عن فرصة التلاعب بالأرباح؛ وكما يزعم أن هذا النموذج يتفوق على النماذج الاستحقاق التقليدية². ويعتبر نموذج *Beneish* واحد من بين الطرق الكمية المطورة في "المحاسبة الجنائية" "Forensic Accounting"³ وضعت للمساعدة في الكشف عما إذا كانت إدارة الشركة تقوم بإدارة أرباحها والتلاعب بها.

الفرع الثالث: قياس ممارسات إدارة الأرباح باستخدام نموذج (1995) Modified Jones

ركزت *Jennifer J. Jones* سنة 1991 في دراستها على المستحقات الكلية، وتحديدًا على جزء المستحقات الاختيارية واستعملتها كمؤشر على وجود إدارة الأرباح، إلا أنها لم تؤيد فرضية أن المستحقات غير الاختيارية ثابتة عبر الفترات الزمنية وعملت على جعل هذا الافتراض أكثر مرونة من خلال الأخذ بمتغيرين آخرين عند صياغة النموذج؛ إذ قامت بوضع نموذج انحدار لتقدير المستحقات الاختيارية، حيث كان المتغير التابع فيه هو إجمالي المستحقات (TAC) والمتغيرات المستقلة تمثلت في: المتغير الأول وهو التغير في رقم الأعمال (ΔREV) والذي تم استخدامه بهدف التحكم في تغيرات الظروف الاقتصادية، أما المتغير الثاني فتمثل في القيمة الإجمالية للأصول الثابتة "الملموسة" (PPE) (العقارات، الممتلكات والآلات) والتي تم استخدامها لسيطرة على جزء المستحقات غير

¹ أبو ريشة خالد عريج وآخرون، العوامل المؤثرة على تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة_دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان_، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد (11)، العدد (03)، 2015، ص: 730- ص: 731.

² Prevoo, L.J.B, *Detecting Earnings Management (A Critical Assessment of The Beneish Model)*, Universiteit Maastricht, 2007, P: 06.

³ المحاسبة الجنائية أو الجنائية المالية وكما يطلق عليها أيضا المحاسبة القضائية؛ يقصد بها ممارسة متخصصة في مجال المحاسبة والتي تشمل على تقديم خدمات الدعم القضائي والتحقيق المحاسبي لكل من الدوائر القضائية، الشركات والوحدات الحكومية لمساعدتها في إصدار أحكامها ومنع وكشف الجرائم الاقتصادية ذات الأبعاد المحاسبية من خلال منظومة من المعارف، المهارات والخبرات في مجال المحاسبة والمراجعة والقانون والكمبيوتر مدعومة بقدرات ومهارات شخصية في مجالي الاتصال والتحقيق. للمزيد من المعلومات يمكنكم الاطلاع على الرابط: <https://ar.wikipedia.org/wiki/...> والاطلاع على دراسة: ناهض نمر محمد الخالدي، دور المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد من آفاتها على القوائم المالية (دراسة تطبيقية على مدققي الحسابات الخارجيين والعاملين في سلك القانون والقضاء الفلسطيني في قطاع غزة)، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، العدد السادس، يناير 2014.

الاختيارية، وكان خطأ التنبؤ في هذا النموذج هو المستحقات الاختيارية وهو مقياس لدرجة التلاعب الإدارة بالأرباح¹. وعبرت Jones عن نموذج حساب المستحقات الكلية كالتالي²:

$$TAC_{i,t} / A_{i,t-1} = \alpha_1 (1 / A_{i,t-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_{i,t} / A_{i,t-1}) + \alpha_3 (PPE_{i,t} / A_{i,t-1}) + e_{i,t}$$

وبعد تقدير معلمات النموذج ($\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$) يتم حسابات المستحقات غير الاختيارية (NDAC) وفق المعادلة التالية:

$$NDAC_{i,t} / A_{i,t-1} = \alpha_1 (1 / A_{i,t-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_{i,t} / A_{i,t-1}) + \alpha_3 (PPE_{i,t} / A_{i,t-1})$$

ويتم تقدير المستحقات الاختيارية (DAC) وفق الآتي:

$$DAC_{i,t} / A_{i,t-1} = TAC_{i,t} / A_{i,t-1} - NDAC_{i,t} / A_{i,t-1}$$

وجه لهذا النموذج انتقاد رئيسي مفاده كون هذا النموذج يقف على فرضية أن رقم الأعمال غير اختياري، في حين أنه بإمكان المسير تأخير استلام المشتريات في سنة الاختبار لتخفيض رقم الأعمال وتأجيل هذه المبيعات لسنة المقبلة، ففي حال تلاعب المسير برقم الأعمال فإن تقدير ممارسات إدارة الأرباح وفق هذا النموذج سينحرف، وهذا الانتقاد اكتشفته جونز في حد ذاتها³.

وخلال سنة (1995) تم تعديل نموذج Jones من قبل Dechow, Sloan & Sweeney حيث قاما بإضافة متغير التغيير في حساب الزبائن (ΔREC) من أجل تحسين النموذج السابق وتقليل الأخطاء في قياس المستحقات الاختيارية، حيث أن إضافة التغيير في حساب الزبائن يعكس مدى تدخل الإدارة لممارسة إدارة أرباح شركاتها من خلال التلاعب بالمبيعات الآجلة والتي تكون أكثر عرضة لمجالات التلاعب وتدخل الإدارة في المبيعات النقدية ويتم احتساب متغيرات النموذج بموجب الافتراضات التالية⁴:

- كل تغيير يحصل في المبيعات الآجلة (على الحساب) يكون نتيجة لممارسات إدارة الأرباح من قبل الإدارة؛
- يعد متغير ($\Delta REC - \Delta REV$) الفرق بين التغيير في رقم الأعمال الكلي والتغيير في رقم الأعمال على الحساب؛ تعبيرا عن المستحقات غير الاختيارية في رأس المال العامل المرتبط بالمبيعات.

ويمكن صياغة نموذج Jones المعدل لحساب المستحقات الاختيارية كما يلي:

$$TAC_{i,t} / A_{i,t-1} = \alpha_1 (1 / A_{i,t-1}) + \alpha_2 [(\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{i,t-1}] + \alpha_3 (PPE_{i,t} / A_{i,t-1}) + e_{i,t}$$

¹ غزالي زينب، مرجع سبق ذكره، ص: 36.

² Jones Jennifer J., **Earnings Management During Import Relief Investigations**, Journal of Accounting Research, Vol 29, No (02), Printed in U.S.A, Autumn 1991 P : 213.

³ فداوي أمينة، مرجع سبق ذكره ص: 183- ص: 184.

⁴ الفتلاوي ليلي ناجي مجيد، مرجع سبق ذكره ص: 157.

وأهم انتقاد وجه لنموذج جونز المعدل هو اعتباره أن كل تغيير في رقم الأعمال على الحساب هو نتيجة للتحريف وفي حال ظهور تحريفات على مستوى المبيعات المدفوعة نقداً، فإن نفس الإشكال المطروح في نموذج الأول سيطرح هنا أيضاً، وذلك بسبب عدم الأخذ بعين الاعتبار الجزء الاختياري في نموذج تقدير المستحقات الاختيارية، كما يلاحظ العديد من الباحثين أن التعديل في هذا النموذج لا يوافق الواقع في القياس دائماً، فهذا التعديل لا يتكيف إلا والفترات أين يوجد فيها إدارة أرباح فعالة بشرط أن يكون التغيير في حساب الزبائن في نفس السياق¹.

المبحث الثاني: الإطار النظري والتطبيقي للحوكمة الشركات.

يرتبط مفهوم حوكمة الشركات بأساليب مكافحة الفساد المالي والإداري، وكذا الشفافية في المعاملات بما يضمن تحقيق مصالح جميع الأطراف ذات المصلحة، وإرساء قواعد العدالة والمساءلة واحترام القانون. بحيث ان حوكمة الشركات لها دور هام في مساعدة الشركات على تنظيم العلاقات بين الأطراف الفاعلة بما بالإضافة لرقابة وضبط سلوك المسيرين. وعليه تأتي من خلال هذا المبحث لعرض الإطار النظري للمفاهيم العامة المتعلقة بحوكمة الشركات من حيث بواعث ظهورها، تعريفها، أهميتها أهدافها ومبادئها في المطلب الأول. بينما المطلب الثاني نعرض من خلاله آليات حوكمة الشركات الداخلية والخارجية. في حين أن المطلب الثالث يتعلق بالإطار التطبيقي للحوكمة والذي يفرضه واقع تطبيق هذه آليات ليشكل ما يعرف ب "نظام حوكمة الشركات" حيث نعرض من خلال المطلب الأخير أهم النماذج الدولية لأنظمة الحوكمة وكذا أساليب تقييمها ومن ثم يتم التطرق إلى مفهوم كفاءة نظام الحوكمة.

المطلب الأول: الخلفية النظرية لمفهوم حوكمة الشركات.

المطلب الثاني: آليات حوكمة الشركات.

المطلب الثالث: التوجه نحو رؤية جديدة للحوكمة الشركات "كفاءة نظام الحوكمة".

المطلب الأول: الخلفية النظرية لمفهوم حوكمة الشركات.

برز مصطلح حوكمة الشركات واكتسب أهمية بالغة خلال العقدین الأخيرين على المستوى العالمي والإقليمي على أعقاب الأزمات والفضائح المالية والانهيارات المتتالية لشركات عالمية الكبرى والتي هزت العديد من الاقتصاديات وأثرت سلباً عليها. وإضافة إلى ذلك انتشار ظاهرة الفساد المالي، المخاسبي والإداري في الشركات. كل هذا جسّد دافعية وقوة ضغط لبروز حوكمة الشركات.

¹ فداوي أمينة، مرجع سبق ذكره، ص: 185.

الفرع الأول: نشأة وبواغظ ظهور مفهوم حوكمة الشركات

مفهوم الحوكمة لم يكن وليد الساعة وإنما هو امتداد لبعض النظريات الاقتصادية لمجموعة من الباحثين والتي يستند عليها كأساس نظري ساعدت على تطور مفهومه. وعليه يمكن تحديد أهم العوامل والدوافع التي ساعدت على ظهور مفهوم حوكمة الشركات بداية بنشأتها وبعدها النظريات المفسرة لها التي تعد كقاعدة لبناء مفهومها، وفي الأخير التطرق للأزمات والفضائح المالية وكذا أبرز التغيرات في البيئة النظامية للشركات.

أولا: نشأة مفهوم حوكمة الشركات

نتيجة لأبحاث مجموعة من الاقتصاديين الذين كانوا يعملون على مواكبة الأحداث والتغيرات البيئية الحاصلة على مستوى الشركات والاقتصاد ككل، فإن مفهوم الحوكمة تطور عبر مراحل عديدة ولعل أهم مصرح يمكن أن يكون سببا أساسيا لتطور الحوكمة وتكوّنها في شكلها الحالي هو الأزمات التي حدثت في بداية الألفية (2001) في الولايات المتحدة الأمريكية. وعليه سنورد من خلال النقاط التالية أهم مراحل تطور مفهوم الحوكمة حسب ما توصلت إليه أبحاث أبرز رواد الاقتصاد¹:

- **الاقتصاديين الأمريكيين Means & Berle (1932):** وفقا للعديد من الأدبيات الاقتصادية فإنه عادة ما تنسب نشأة مفهوم الحوكمة إليهما إذ كان لهما الفضل في فتح النقاش حول فصل الملكية عن الإدارة؛ في مؤلف لهما بعنوان "الشركة الحديثة والملكية الخاصة" (إلا أن هذه الفكرة قد تم التطرق إليها قبل ذلك بحوالي قرنين من الزمن من طرف Adam Smith في كتابه ثروة الأمم عام 1776)². بحيث تناولا ما يترتب عن هذا الفصل من مخاطر سلب لحقوق صغار المساهمين من قبل المسيرين الذين يعملون بدورهم على التملص من أي رقابة. وقصد التمكن من سد الفجوة التي يمكن أن تحدث بين مديري ومالكي الشركات من جراء الممارسات السلبية، قاما باقتراح مجموعة من الأدوات الرقابية والتحفيزية للمدراء من شأنها إعادة التوازن بين مصالح المدراء والملاك من أجل الوصول إلى توزيع الثروة التي تم خلقها بطريقة أكثر عدالة، بغرض تحسين فعالية المؤسسة الاقتصادية.

- **الباحثين Jensen & Meckling (1976):** قاما بتوسيع التحليل السابق من خلال إدخال مفهوم الوكالة، التي تمثل العلاقة القائمة بين المساهمين كملاك للمؤسسة الاقتصادية والمسير أو المدير باعتباره موكلا، لتتعدى بذلك العلاقة بينهم من علاقة تعاقدية إلى علاقة توكيل. كما أشارا إلى حتمية حدوث صراع وتعارض في المصالح بين الطرفين من جراء هذه العلاقة،

¹ بلاسكة صالح، فعالية مجالس الإدارة في تقييم الأداء الشامل لشركات المساهمة الجزائرية -دراسة ميدانية-، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة فرحات عباس (سليط؛ الجزائر)، سنة 2016/2017، ص: 10- ص: 11.

² سدرة أنيسة، حوكمة البنوك الجزائرية في ظل التطورات المالية العالمية (خلال الفترة 1990/2010)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، بجامعة الجزائر 3، سنة 2011/2012، ص: 58.

أو ما يعرف بمشكل الوكالة. وبغرض مواجهة هذه المشكلة يرى الباحثان أنه من الضروري وضع بعض الإجراءات كالتدقيق والرقابة على الموازنات والاستعانة بنظم الحوافز والمكافآت.

- **الباحث الاقتصادي E.F. Foma (1980):** فقد ذهب إلى أبعد من مجرد تحليل العلاقة بين المالكين والمساهمين ودراسة شكل الوكالة، إذ توجه إلى دراسة فصل الملكية عن اتخاذ القرارات، بحيث جعل حق الملكية مقتصرًا فقط على عوامل الإنتاج، بينما اتخذ القرارات فهي من صلاحية المدراء وفقا لأهدافه الخاصة، دون ان تكون هناك رقابة عليه من قبل المالك أو المساهم.
- **الباحث الاقتصادي Freeman (1983):** الذي قدم مفهومًا جديدًا للأطراف الفاعلة في المؤسسة الاقتصادية (أصحاب المصالح) غير المساهمين أو المالكين والمدراء، لتنتقل إشكالية الحوكمة من وضع الآليات التي تسمح بالتحكم في تصرفات وقرارات مديري الشركات الاقتصادية بما يخدم رغبات كل المساهمين، إلى وضع الآليات التي تسمح بالتحكم في تصرفات وقرارات مديري المؤسسات الاقتصادية بما يخدم رغبات كل أصحاب المصالح.

كما ساهمت المنظمات والهيئات الدولية في المساعدة على نشأة حوكمة الشركات وتوضيح مفهومها وساعدت على انتشار تطبيق مبادئها وآلياتها عبر مختلف دول العالم ونذكر من خلال النقاط التالية أهمها¹:

- **صدور تقرير Tread Way سنة 1987:** من قبل لجنة حماية التنظيمات الإدارية (COSO) المعروفة باسم لجنة تريداواي. والذي دعا إلى ضرورة وجود بيئة رقابية سليمة ومستقلة مع تدقيق داخلي موضوعي يدعو إلى ضرورة الإفصاح عن مدى فاعلية الرقابة الداخلية، وكذا منع حدوث الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية.
- **صدور تقرير الأبعاد المالية لحوكمة الشركات (1992):** من قبل لجنة كادبوري (Cadbury Committee) والتي شكلت من قبل مجلس التقارير المالية وبورصة لندن وبعض المحاسبين سنة 1991؛ حيث تناول التقرير أول تعريف يحدد حوكمة الشركات، كما ركز على دراسة العلاقة بين الإدارة والمستثمرين، تعزيز دور التدقيق في الشركات، التركيز على ضرورة تشكيل لجان التدقيق والدعوة إلى فصل مسؤوليات وصلاحيات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- **تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (1999):** والذي جاء تحت عنوان "مبادئ حوكمة الشركات" ويعتبر أول اعتراف رسمي بهذا المفهوم على الصعيد الدولي.
- **صدور قانون ساربنس اوكسلي (SOX) Sarbanes-Oxley (2002):** ليؤكد على أهمية انتهاج آليات الحوكمة للتحقيق الرقابة على الشركات ومركزا على أهمية الإفصاح عن المخاطر وأي بوادر للاحتيال والتلاعب بسجلات الشركة وقوائمها المالية، وكذا نفس الأمر بالنسبة للمملكة المتحدة حيث تم إصدار قانون Max Well ليؤكد على أهمية حوكمة الشركات عقب اختيار الشركة الإنجليزية Max Well وبنك بارنج، وكذا قانون LSF بفرنسا.

¹ مجيلي خليصة، دور النظام المحاسبي المالي في تحقيق المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات في ظل بيئة الأعمال الجزائرية -دراسة تطبيقية على بعض الشركات بولاية سطيف-، رسالة دكتوراه في العلوم التجارية (غير منشورة)، جامعة فرحات عباس (سطيف؛ الجزائر)، 2017/2018، ص: 10- ص: 11.

ثانيا: النظريات المفسرة للمفهوم حوكمة الشركات.

إن حوكمة الشركات هي امتداد لبعض النظريات الاقتصادية والقانونية. بحيث تعددت النظريات التي تعالج موضوع حوكمة الشركات لتحليل وتفسير مفهومها؛ باختلاف وجهات نظر الباحثين فيها وكذا لاختلاف ظروف التنظير. وعليه سنحاول هنا عرض مبسط لأهم النظريات التي قدمت تطورا للحوكمة فيما يخص مبادئها وآلياتها في نقاط التالية:

1- نظرية الوكالة (La théorie de l'agence):

يعتبر انفصال الملكية عن التسيير والمشاكل التي نشأت نتيجة هذا الانفصال من تعارض للمصالح بين المساهمين والمسيرين من العوامل الأساسية التي مهدت لظهور نظرية الوكالة. حيث تستند هذه النظرية على المساهمة في توسيع الرؤية التعاقدية للشركة، والعمل على سد الفجوة التي يمكن أن تحدث بين مسيري ومالكي الشركة من جراء الممارسات السلبية التي من الممكن ان تضر بالشركة. وقد حلت نظرية الوكالة بشكلها الرسمي في بداية السبعينات، إلا أن المفاهيم التي تستند إليها هذه النظرية تعود للاقتصادي المعروف *Adam Smith* عند مناقشته لمشكلة الفصل بين الملكية والسيطرة في كتابه ثروة الأمم¹. وقد كان تأسيس نظرية الوكالة على يد كلا من *Jensen & Meckling* من خلال النص المعلن سنة 1976 في الجريدة المالية الاقتصادية. بحيث يعتبران أن وظيفة الشركة ونظامها يكون مبني على أساس العلاقات التعاقدية.²

وتعتمد نظرية الوكالة على العلاقات القانونية (التعاقدية) التي تحكم أطراف عقد الوكالة (علاقة الموكل بالوكيل)، حيث يلتزم الوكيل بتمثيل ورعاية مصالح الموكل. وعلى ذلك فانه يمكن النظر إلى الشركة على أنها ائتلاف لعدد من علاقات الوكالة مثل علاقة الإدارة بالمساهمين، وعلاقة الإدارة بالعاملين، علاقة الإدارة بأصحاب الأموال المستثمرة وعلاقة المساهمين بالمدقق الخارجي... إلخ.³ وعليه يمكن القول أن علاقة الوكالة هي: "عقد بموجبه يشغل شخص أو أكثر (الأصيل) شخص آخر أو أكثر (الوكيل) لإنجاز أعمال معينة لصالحه يتضمن ذلك تخويله صلاحية اتخاذ بعض القرارات."⁴

وتقوم نظرية الوكالة على مجموعة من الفرضيات ومنها فرضيتين أساسيتين:⁵

¹ نوري بتول محمد وسلمان علي خلف، حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، ص: 36.

² بلركاني أم خليفة، آليات الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة التنظيم والعمل، العدد 05، ص: 03.

³ الشيرازي عباس مهدي، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، الناشر دار السلاسل، الكويت، 1990، ص: 104

⁴ نوري بتول محمد وسلمان علي خلف، مرجع سبق ذكره، ص: 36.

⁵ الفضل مؤيد محمد علي وراضي نوال حربي، العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وقيمة الشركة في ضوء في ضوء نظرية الوكالة (دراسة حالة في الأردن)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 13، العدد 01، سنة 2011، ص: 121.

- أن الموكل والوكيل شخص أو أشخاص يتميزون بالحصافة والوعي، بمعنى أن كلا الطرفين يعرف مصلحته، لذا يسعى إلى تعظيم منفعه المتوقعة، وهذه المنافع المتوقعة هي التي ستحدد في نهاية تصرفاته وقراراته؛
- تأسيساً على ما تقدم سيسعى الوكيل إلى تعظيم منفعة حتى ولو كان ذلك على حساب مصلحة الموكل، ومن هنا سينشأ نوع من تضارب المصالح مما يوجب توفر آليات تقلل من فرص حدوث التعارض إلى حد ما الأدنى.

وحسب *Jensen & Meckling* فإن علاقات الوكالة قد تحمل التضارب والنزاع في المصالح التي تعتبر عوامل تكلفة، ويظهر هذا الصراع انطلاقاً من إشكالية عدم تماثل المعلومات والسلوك الانتهازي لدى الأطراف¹ وقد جاءت نظرية الوكالة للبحث في علاقات الوكالة ومشاكلها، ففي ظل المنفعة الذاتية فإن الإدارة قد تتخذ قرارات وتقوم بأفعال تسعى من وراءها إلى تعظيم منافعها الخاصة على حساب مصالح المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى في الشركة، ومن هنا تنشأ مشاكل وكالة نتيجة عدم قدرة الموكل على رقابة أداء الوكيل من جهة، وعدم تماثل المعلومات من جهة أخرى، حيث أن المسير وفي ظل الموقع الذي يحتله في الشركة لديه القدرة على الحصول على المعلومات أكثر من الموكل، وحتى لو توفرت نفس المعلومات للموكل فإنه لا يستطيع تفسيرها بنفس قدرة الوكيل المتخصص، كل هذا يؤدي إلى ضعف الدور الرقابي للمساهمين والحاجة إلى دعمه وزيادة فاعليته. بحيث تعمل نظرية الوكالة على معالجة مشكلات العلاقة بين الموكل والوكيل المتولدة من اختلاف دالة الهدف لكل منهما والتي تعرف بمشاكل الوكالة والمتمثلة في²:

- **مشكلة التخلخل (الاختيار) العكسي:** تنشأ عندما تكون لدى الوكيل القدرة على الحصول على المعلومات الخاصة بنتائج كل بديل وذلك قبل قيامه بالأداء أو الاختيار في الوقت الذي لا يتوفر للموكل فيه هذه المعلومات (عدم تماثل المعلومات)؛
- **مشكل التخلخل الخلفي:** تنشأ عندما لا يستطيع الموكل متابعة أداء الوكيل (اختياراته)، وعندما تختلف تفضيلات كليهما حول البدائل المتاحة للاختيار.

وسعيًا وراء التقليل من تبعات مشاكل الوكالة، تتحمل الشركة ثلاثة أنواع من تكاليف الوكالة والمتمثلة في تكاليف الاشراف والرقابة، تكاليف الالتزام أو التعهد والتكاليف المتبقية أو الخسارة الحتمية³.

استناداً لما سبق يمكن القول أن علاقة حوكمة الشركات بنظرية الوكالة تكمن في دور آليتها والتي وجدت من أجل الحد أو التقليل من المشاكل المتولدة من فصل الملكية عن التسيير. والتي لها مبرر نظري في إطار نظرية الوكالة من خلال التعاقدية بين كل من الوكيل والموكل إذ جاءت حوكمة الشركات لتضمن الانضباط والتوازن في تحقيق مصالح جميع الأطراف.

¹ بليركاني أم خليفة، مرجع سبق ذكره، ص: 04.

² مجيلي خليصة، مرجع سبق ذكره، ص: 05.

³ المرجع السابق، ص: 06.

2- نظرية تجذر المسير:

ارتبطت نظرية التجذر بالحوكمة فيما يتعلق بطرق تسيير الشركة وإلى ضرورة وضع خيارات للمسيرين وإدراجها في الاستراتيجية الاجمالية للشركة¹. ويعرف مصطلح **التجذر** بأنه: "نسق متكون من شبكة علاقات رسمية وغير رسمية، يتمكن من خلالها المسير من التخلص ولو بصفة جزئية من مراقبة المساهمين ومجلس الإدارة" ويعتبر المسير متجذرا عندما يصبح عزله صعبا أي أن عزله يولد تكاليف تتحملها الشركة. وتفترض نظرية التجذر أن تعارض المصالح بين المساهم والمسير يجعل من هذا الأخير على دراية بآليات الرقابة الممارسة عليه بهدف بناء استراتيجيات شخصية هادفة للمحافظة على منصبه تدعى ب: "استراتيجيات التجذر"، فيصبح بذلك عزل المسير أمرا صعبا، وقد برزت نظرية تجذر المسيرين حتى تجيب عن اشكالية استمرار وجود نفس المسيرين ضمن شركات لا تتمتع بالكفاءة. وتتعدد استراتيجيات التجذر المتبعة من قبل المسيرين لتحديد دور آليات الرقابة المختلفة المفروضة عليهم، والتي لها أن تؤدي إلى العزل المبكر لهم و/ أو التقليل من منافعهم الشخصية، ومن أهمها²:

- **الاستثمار في أصول محددة:** حيث يسعى المسير للاستثمار في أنشطة يتفوق فيها لارتباطها بخبراته، حتى وان لم تكن الحل الأمثل للشركة، وهذا حتى يضمن أن عزله قد يكلف المساهمين؛
- **التلاعب بالمعلومات:** فالمسير له أن يستفيد من عدم تماثل المعلومات لسيطرة على المساهمين ومختلف أصحاب المصالح؛
- **تقوية العلاقات:** حيث يقوم المسير بإقامة علاقات جيدة مع مختلف الأطراف الفاعلة في الشركة.

3- نظرية أصحاب المصالح:

ظهر مصطلح أصحاب المصالح لأول مرة سنة 1963 إثر اجتماع معهد ستانفورد للأبحاث في الولايات المتحدة الأمريكية، ويعني هذا المصطلح حسب تعريف المعهد: "المجموعات الأساسية لبقاء الشركة أي التي من دونها تتوقف الشركة عن العمل". ليعرف المصطلح بعد ذلك تنظيرا أكاديميا مع اعمال *Freeman* (1984)، والذي أعطى معنى للمصطلح على أوسع نطاق وهو أن "أصحاب المصالح هم الأفراد أو الجماعات التي يمكن أن تؤثر أو تتأثر بتحقيق أهداف الشركة".

وقد ارتبط مفهوم أصحاب المصالح بشكل كبير بموضوع حوكمة الشركات، فهذه الأخيرة لم تعد تسعى إلى خدمة مصالح المساهمين فقط حسب نظرية الوكالة بل تعداه إلى خدمة كل الأطراف التي لها علاقة بالشركة. فلو نظرنا إلى إفلاس الشركة فهل الآثار المترتبة عنه تقتصر فقط على المساهم؟ لا فالآثار تتعدى ذلك لتمس مختلف الأطراف ذات العلاقة بما فالموظف يفقد عمله، المورد يفقد سوقه، المصربي يفقد أمواله، الدولة تتراجع عوائدها وغيرها، مما يستوجب أخذهم بعين الاعتبار عند اتخاذ القرارات على مستوى الشركة. فقد

¹ عبد الصمد عمر علي، نحو إطار متكامل لحوكمة المؤسسات في الجزائر على ضوء التجارب الدولية -دراسة نظرية تطبيقية-، رسالة دكتوراه في العلوم التجارية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2013/2012، ص: 08.

² مجيلي خليصة، مرجع سبق ذكره، ص: 07- ص: 08.

أصبحت بذلك مسؤولية المسيرين في مجال الحوكمة الشركات وفي إطار نظرية أصحاب المصالح تتمثل في تحقيق التوازن بين مختلف الأطراف، فنظرية أصحاب المصالح تسمح بتسيير الشركة بطريقة تأخذ بعين الاعتبار حقوق أصحاب المصالح من جهة، مع مراعاة أهداف الشركة من جهة أخرى¹.

ثالثاً: عوامل زيادة الاهتمام بحوكمة الشركات

لقد تزايدت أهمية الحوكمة بعد اتجاه عدد من الدول إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على المؤسسات الاقتصادية الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي، ودفعت هذه العوامل مجتمعة إلى ضعف آليات الرقابة على تصرفات المديرين، وإلى وقوع الكثير من الشركات الاقتصادية في أزمات مالية. وعليه نورد فيما يلي أهم هذه العوامل:

1- الفضائح المالية.

بسبب السيطرة والرقابة الضعيفة لمجالس الإدارات ذات الاستقلالية الضعيفة، ولجان التدقيق غير الكفؤة وذات جودة أداء منخفضة، وضعف أنظمة الرقابة والتدقيق الداخلية والخارجية كل ذلك أدى إلى انهيار وإفلاس عدد كبير من الشركات مثل (Enron, Xerox, Watergate, Anderson, Quest)، إذ شهد الاقتصاد الأمريكي تضخماً بالأرباح نتيجة مغالاة بعض الشركات في تصميم أرباحها بأكثر من 150%، إن التلاعب هذا صاحبه عدم الالتزام بقواعد ومبادئ السلوك المهني وأخلاقيات المهنة بل السعي وراء الحصول على المكاسب السريعة. إذ كانت شركة (Enron) الأمريكية من ضمن الشركات التي أشهرت إفلاسها في كانون الأول من عام 2001 في الوقت الذي كان سعر السهم الواحد فيها (83) دولار، ثم انخفض إلى أقل من دولار، مما أثر على المستثمرين الذين اتخذوا قراراتهم بافتراض أن القوائم المالية المنشورة كانت صحيحة². يرى (Johnson, 2000) أن من أهم أسباب انهيار هذه الشركة هو اكتشاف الكثير من حالات الرشاوي والاحتيايل التي قام بها مسؤولون التنفيذيون لهذه الشركات وذلك بسبب عدة عوامل يمكن إجمالها بما يلي³:

- انعدام أو ضعف استقلالية كل من أعضاء مجلس الإدارة لهذه الشركات والمدققين الداخليين والخارجيين التابعين لهذه الشركات؛
- عدم كفاءة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة في تلك الشركات؛
- ضعف كفاءة وفعالية مهنة التدقيق الداخلي في تلك الشركات.

¹ مجيلي خليصة، مرجع سبق ذكره، ص: 08 - ص: 09.

² خليفة أحمد ودرهمون هلال، جودة المراجعة وآليات حوكمة الشركات، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد (04)، عدد الأول، 2018، ص: 113 - ص: 114.

³ السامرائي عمار عصام والشريدة نادية عبد الجبار، أهمية تطبيق لائحة حوكمة الشركات في تعزيز جودة نظام المعلومات المحاسبي، المؤتمر العلمي الدولي التاسع: الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل، الجامعة الخليجية، مملكة البحرين، ص: 05.

2- ظهور العولمة الاقتصادية:

ما شهدته العالم من تحرير لاقتصاديات السوق وما تبعه من تحرير للأسواق المالية الذي ترتب عليه تزايد انفصال رؤوس الأموال والتوسع في حجم المؤسسات وانفصال الملكية عن الإدارة، كل ذلك أدى إلى ضرورة الاستعانة بآليات جديدة للرقابة من خلال إطار تنظيمي يضمن حماية رؤوس الأموال، فمتطلبات المؤسسات الاستثمارية العالمية تستدعي مستوى عال من الحوكمة حتى تقبل توجيه استثماراتها وما يتبعها من إجراءات تستند على عدة مبادئ تعمل على إدارة المؤسسات ومراقبتها بما يضمن حقوق أصحاب المصالح وتوطيد العلاقة بين المؤسسة وأصحابها للحفاظ على حقوق المساهمين وتعظيم الربحية¹.

3- التوجه نحو الخصوصية.

أصبحت ظاهرة الخصوصية وتوسيع قواعد الملكية ظاهرة عالمية تقوم بها العديد من الدول في جميع أنحاء العالم وبخاصة الدول التي يمثل فيها القطاع العام الرئيسي للاقتصاد الوطني، حيث يتم خصخصة مؤسسات القطاع العام المملوكة للدول لتحويلها من ملكية عامة إلى ملكية خاصة تساعد على توسيع قاعدة الملكية، وكأحد العناصر الأساسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والاعتماد على آليات السوق. فالتوجه نحو الخصوصية استدعى وضع معايير تكفل سلامة أوضاع المؤسسات العامة محل التخصيص كما أن نجاح عملية الخصخصة يتطلب إتباع أسلوب سليم في ذلك مدعم بإصلاحات سياسية واقتصادية لتحقيق أكبر قدر ممكن من الشفافية والمسائلة وهذا ما يستوجب وجود نظام للحوكمة في هذه المؤسسات يعمل على الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح²

الفرع الثاني: مفهوم حوكمة الشركات.

كما أشرنا في الفرع السابق نجد أن مفهوم حوكمة الشركات ينبع من ضرورة معالجة المشاكل المرتبطة بفصل الملكية عن التسيير، وقد أشار كلا من *Shleifer & Vishny* إلى أن الفكرة الرئيسية التي ينبع منها مفهوم الحوكمة قائمة على تساؤلات أساسية مفادها: ما هي الطرق التي يضمن بها المساهمون عائدا على استثماراتهم؟ كيف يمكن للمساهمين قيادة المسيرين لتحويل جزء من أرباحهم لهم؟ كيف يضمن المساهمون عدم قيام المسيرين بتحويل جزء من رأس المال الذي استثمروه؟ كيف يضمن المساهمون أن المسيرين لا يستثمرون أموالهم في مشاريع مشبوهة سيئة؟ كيف يمكن للمساهمين ضبط سلوك المسيرين؟³

¹ عبد الصمد عمر علي، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

² المرجع السابق، ص: 12.

³ Shleifer & Vishny, "A survey of corporate Governance", The Journal of Finance, Citant Amir Louizi, Op.Cit, p: 01.

وتعد حوكمة الشركات¹ من المفاهيم التي شاع استخدامها مؤخرا بشكل كبير والتي فرضت نفسها قسرا وطواعية على إثر توالي العديد من الأزمات والفصائح المالية والمحاسبية التي شهدتها اقتصاديات العالم خلال العقدین الأخيرین. وهذا ما دفع بالعديد من الباحثین، المفکرین والکتاب إضافة إلى بعض الهيئات والمنظمات الدولية إلى البحث عن مفهوم مصطلح "الحوكمة"

أولا: المفهوم لغوي لحوكمة الشركات

محليا وإقليميا فإنه لم يتم التوصل إلى مرادف محدد لمصطلح (Corporate Governance) باللغة العربية، وبعد العديد من المحاولات والمشاورات مع عدد من خبراء اللغة العربية والاقتصاديين والقانونيين المهتمين بهذا الموضوع، تم اقتراح مصطلح "حوكمة الشركات" من بين العديد من المقترحات المطروحة (حكم الشركات، حكمانية الشركات، حاكمية الشركات، حوكمة الشركات) بالإضافة إلى عدد من البدائل الأخرى، مثل: (أسلوب ممارسة سلطة الإدارة بالشركات، أسلوب الإدارة المثلى، القواعد الحاكمة للشركات، الإدارة النزيهة)، وغيرها.² وفي سنة 2003 أقر مجمع خبراء اللغة العربية اعتماده لهذا المرادف "الحوكمة" إذ جاء في بيان له: "في رأينا أن الترجمة الصحيحة للمصطلح الإنجليزي "Governance" ترجمة صحيحة مبنى ومعنى هي "الحوكمة"، حيث جاءت وفق الصياغة العربية لحافظتها على الجذر والوزن، وكما أنها تؤدي إلى المعنى المقصود وهو تدعيم ومراقبة نشاط الشركات ومتابعة أداء القائمين عليها"³

ويشير مفهوم "الحوكمة" لغويا إلى عملية التحكم والسيطرة من خلال قواعد وأسس الضبط بغرض تحقيق الرشد، وكما أنها كلمة مشتقة من التحكم أو المزيد من تدخل والسيطرة، ويرى آخرون أنها كلمة تعني لغويا نظام ومراقبة بصورة متكاملة وعلنية تدعيما لشفافية والموضوعية والمسؤولية.⁴

وعليه فإن لفظ الحوكمة يتضمن العديد من الجوانب نذكر منها:⁵

- **الحكمة:** وما تقتضيه من التوجيه والإرشاد؛
- **الحكم:** وما يقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك.
- **الاحتكام:** وما يقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية وإلى خبرات تم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة؛
- **التحاكم:** طلبا للعدالة خاصة من انحراف السلطة وتلاعبها بمصالح المساهمين.

¹ تجدر الإشارة أن بعض الدول العربية لم تأخذ بمصطلح حوكمة الشركات، حيث نجد مثلا أن المصطلح المعتمد في الأردن هو "الحاكمة المؤسسية"، في حين نجد أن المصطلح المعمول به في الجزائر هو "الحكم الراشد"، وفي دراستنا سنستخدم مصطلح "حوكمة الشركات" على أساس أنه الأكثر شيوعا في الأبحاث.

² أبو العطا نزمين، حوكمة الشركات .. سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية، مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE، جانفي، 2003، ص:02.

³ غضبان حسام الدين، مساهمة في اقتراح نموذج لحوكمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة محمد خيضر (بسكرة)؛ الجزائر، 2013/2014، ص:03.

⁴ بن درويش عدنان بن حيدر، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية، مصر، 2007، ص:13.

⁵ ميخائيل أشرف حنا، تدقيق الحسابات وأطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات، مداخلة ضمن المؤتمر العربي الأول: التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، فندق شيراتون القاهرة/ مصر، 26/24، سبتمبر 2005، ص: 05.

ثانيا: المفهوم الاصطلاحي لحوكمة الشركات

لنتناول مفهوم حوكمة الشركات تجدر الإشارة إلى إنه على المستوى العالمي لا يوجد تعريف موحد متفق عليه بين كافة الاقتصاديين والقانونيين والمحللين وهذا ما أكدته موسوعة Corporate Governance Encyclopedia، ويرجع ذلك إلى تداخله في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات وهو الأمر الذي يؤثر على المجتمع والاقتصاد ككل. وفي هذا السياق أشارت دراسة المشهداني (2008) أنه يمكن تصنيف التعاريف للحوكمة الشركات في شكل محاور يركز كلا منها على جانب من الجوانب التي تغطيها؛ نظرا للشمولية مفهوم الحوكمة وارتباطه بالعديد من المجالات هذا من جهة واختلاف الاتجاهات الثقافية من جهة أخرى. ونرد فيما يلي هذه المحاور¹:

- **المحور الأول: توجيه أداء الشركات ورقابتها؛** والذي يركز على ارتباط حوكمة الشركات بقضايا الشركات المتمثلة بتوجيه ورقابة الأداء، وربما يعد التعريف الأسهل والأكثر شيوعا في هذا المجال هو التعريف المقدم من قبل لجنة (Cadbury) في تقريرها الصادر سنة 1992 في المملكة المتحدة بشأن المظاهر المالية لحوكمة الشركات، حيث عرفت اللجنة حوكمة الشركات بأنها "النظام الذي يتم بواسطة توجيه ورقابة الشركات؛"
- **المحور الثاني: تحديد الأطراف ذات الصلة بحوكمة الشركات** وتوضيح الواجبات والمسؤوليات والسلطات الممنوحة لهم وفقا لمفاهيم محددة؛ ويسلط الضوء هنا على بعض المفاهيم التي تستند إليها، إذ تعد حوكمة الشركات وفقا لذلك الطريقة التي يمكن لمجلس الإدارة والمدراء وكذلك المدققين في الشركة من خلالها تحمل مسؤولياتهم بكل عدالة وشفافية ومواجهة مسائلة حملة الأسهم وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن ذلك؛
- **المحور الثالث: أهداف حوكمة الشركات وأهميتها لحملة الأسهم وأصحاب المصلحة الآخرين،** والذي يركز على أهداف حوكمة الشركات وأهميتها كمصدر قيمة لحملة الأسهم ضمن النطاق المحدود لها ومصدر قيمة لأصحاب المصلحة الآخرين ضمن النطاق الأوسع للحوكمة.

وعليه نستعرض أهم التعريفات الحوكمة حسب بعض المنظمات والهيئات الدولية والوطنية.

- بعد اختيار بعض شركات المساهمة في المملكة المتحدة عام 1991 مثل شركة ماكسويل (Maxwell) وبنك الاعتماد والتجارة (BCCI) والتي هزت أسواق لندن المالية مما أدى إلى انخفاض ثقة المستثمرين البريطانيين في إعداد التقارير المالية وهذا ما أدى بمجلس العموم البريطاني إلى تشكيل لجنة تحقيق برئاسة "سير أدريان كادبوري" لمعرفة أسباب انهيار تلك الشركات. وأصدرت

¹ المشهداني بشرى نجم عبد الله، أهمية حوكمة الشركات في مواجهة الفساد المالي والمحاسبي - دراسة تحليلية للإطار القانوني والرقابي الذي ينظم أعمال الشركات المساهمة في العراق-، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي لهيئة النزاهة، (بغداد: العراق)، 2008، ص: 05.

هذه لجنة تقريراً باسم تقرير كادبوري (Cadbury Report) سنة 1992 وقد تناول التقرير الجوانب المالية لإجراءات حوكمة

- الشركات في المملكة المتحدة¹. وقد عرف حوكمة الشركات بأنها: "النظام الذي يتم من خلاله توجيه ورقابة الشركات"²
- تعد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) من الأوائل الذين اهتموا بموضوع حوكمة الشركات حيث قدمت أول تعريف لها سنة 1999 بأنها: "ذلك النظام الذي يوضح كيفية إدارة الشركات ورقابة أعمالها" وسنة 2004 تمت إعادة النظر في هذا المفهوم حيث جاءت بتعريف أكثر عمقا وشمولية في كثير من الجوانب حيث أوضحت بأن "حوكمة الشركات تعبر عن مجموعة من العلاقات ما بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها والمساهمين فيها وأصحاب المصالح الآخرين مع الشركة، كما أنها تبين الآلية التي توضح من خلالها أهداف الشركة والوسائل لتحقيق تلك الأهداف ومراقبة تحقيقها، ومن ثم فإن الحوكمة الجيدة هي التي توفر لكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية الحوافز المناسبة للوصول إلى الأهداف التي تصب في مصلحة الشركة وتسهيل إيجاد عملية مراقبة فاعلة، وبالتالي تساعد الشركة على استغلال مواردها بكفاءة وفاعلية"³.
- وجاء تعريف مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) لحوكمة الشركات على أنها: "الإطار الذي تمارس فيه الشركات وجودها. وتتركز الحوكمة على العلاقات فيما بين الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة، والمساهمين وأصحاب المصالح وواضعي التنظيمات الحكومية، وكيفية التفاعل بين كل هذه الأطراف في الإشراف على عمليات الشركة"⁴.
- أما بالنسبة لمؤسسة التمويل الدولية (IFC) فتعرف حوكمة الشركات على أنها: "الهيكل والعمليات التي تساهم في توجيه ومراقبة الشركات، والتي تتمحور حول العلاقات بين الإدارة ومجلس الإدارة والمساهمين، والمساهمين ذوي الأقلية وأصحاب المصلحة الآخرين بحيث تساهم حوكمة الشركات في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال تعزيز أداء الشركات وزيادة فرص حصولها على رأس المال الخارجي"⁵.
- وحسب تعريف الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) فإن حوكمة الشركات تمثل: "مجموعة من المسؤوليات والممارسات التي يقوم بها مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية (هيئة الحوكمة) بهدف توفير التوجيه الاستراتيجي، ضمان تحقيق الأهداف، التأكد من إدارة المخاطر بشكل صحيح والتحقق من استخدام موارد الشركة بشكل مسؤول"⁶.

¹ طارق يوسف، القواعد الجديدة لحوكمة الشركات في المملكة المتحدة، معهد الإدارة المصري، هيئة الرقابة المالية المصرية، العدد (13)، أوت 2012، ص: 04.

² Report of the committee on the Financial Aspects of Corporate Governance "The Financial aspects of Corporate Governance", London: Burgess Science press, 1 December 1992, p:14.

³ طالب علاء فرحان والمشهداني إيمان شبحان، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء (عمان: الأردن)، الطبعة الأولى، 2011، ص: 24، 26.

⁴ مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، قائمة بالمصطلحات المتعلقة بحوكمة الشركات، الطبعة الثالثة، 2003، ص: 02.

⁵ سدره أنيسة، مرجع سبق ذكره، ص: 52.

⁶ الإرشادات الدولية للممارسة الجيدة، تقويم وتحسين الحوكمة في المنشآت، الإتحاد الدولي للمحاسبين فبراير 2009، ترجمة وتعريب الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، جوان 2011، ص: 10.

- وجاء تعريف حوكمة الشركات في مدونة الحكم الراشد على أنها: "الحكم الراشد للمؤسسة هو عبارة عن فلسفة تسييره ومجموعة من التدابير العملية الكفيلة لضمان استدامة وتنافسية المؤسسة بواسطة تحديد حقوق وواجبات الأطراف الفاعلة في المؤسسة، وتقاسم الصلاحيات والمسؤوليات المترتبة على ذلك".¹
- وكما يمكن عرض التعاريف للبعض الباحثين والمهتمين بحوكمة الشركات:

- يعرفها أبو عجيله وحمدان (2009) على أنها "الآلية التي تقدم ضمانة لمساهمي الشركة بأنهم سيحصلون على عوائد من استثماراتهم في الشركة".²
- وتعرفها أبو العطا (2003) على أنها "حوكمة الشركات معنية بإيجاد وتنظيم التطبيقات والممارسات السليمة للقائمين على إدارة الشركة بما يحافظ على حقوق حملة الأسهم وحملة السندات والعاملين بشركة وأصحاب المصالح (Stakeholders) وغيرهم، وذلك من خلال تحري تنفيذ صيغ العلاقات التعاقدية التي تربط بينهم، وباستخدام الأدوات المالية والمحاسبية السليمة وفقا لمعايير الإفصاح والشفافية الواجبة".³
- ويعرفها خضر (2012) وفقا لغرضها بأنها: "الإجراءات التي تقوم بالحفاظ على التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وأهداف الأفراد والمجتمع، فالهدف هو التقريب بين مصالح الأفراد والشركات والمجتمع ككل".⁴ وكما أشار في دراسة أخرى إلى أن مفهوم الحوكمة يتسع في معناه الواسع ليشمل الجانب الاجتماعي وحماية الأطراف المختلفة ويضمن المسؤولية الاجتماعية لهذه الشركات تجاه مجتمعها. فمفهوم حوكمة الشركات لا يضم الشركات والمؤسسات الاقتصادية وأسواق المال فحسب، بل يمتد ليشمل كل المؤسسات ووحدات الإنتاج أو تقديم الخدمات سواء مملوكة للقطاع الخاص أو العام العاملة في المجتمع، حيث يؤثر نشاطها على رفاية الأفراد والهيئات والمؤسسات بالمجتمع. فحوكمة الشركات هي منظور مجتمعي تنموي للوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد والمجتمع ككل.⁵

من خلال التعاريف السابقة نجد أن مصطلح حوكمة الشركات يحمل في طياته العديد من المعاني والمفاهيم والتي بنيت استنادا على وجهات نظر أكاديميين متمرسين وحكومات ومنظمات وهيئات دولية وعلمية نحاول هنا وضع تعريف موجز يوضح مفهوم حوكمة الشركات: هي عبارة عن نظام مصمم لمساعدة الشركة للوصول إلى أهدافها؛ حيث أن مدخلاته تمثل جميع الآليات والمبادئ والقواعد

¹ سليم عثمان وآخرون، ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، الجزائر، 2009، ص:16.

² أبو عجيله عماد محمد على وحمدان علام، أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح (دليل من الأردن)، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، بجامعة فرحات عباس (سطيف؛ الجزائر)، 21/20 أكتوبر 2009، ص: 03.

³ نزمين أبو العطا، مرجع سبق ذكره، ص: 01 - ص: 02.

⁴ أحمد خضر، الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات، دار الفكر الجامعي، (الإسكندرية؛ مصر)، الطبعة الأولى، 2012، ص:11.

⁵ أحمد على الخضر، حوكمة الشركات، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعية، (الإسكندرية؛ مصر)، سنة 2012، ص: 91.

التي وضعت من أجل حل مشاكل وصراعات الوكالة؛ ومخرجاته تمثل نتائج المحققة التي تسعى الشركة لتحقيقها من تحسين للأداء وتعظيم للربحية وضمن حقوق الأطراف ورفع من كفاءة التشغيلية للشركة بما ينجم عنه في الأخير الاستمرارية والارتقاء بمستوى الشركة.

ثالثا: الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات

توجد أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات، وتحدد إلى درجة كبيرة مدى نجاح أو الفشل في تطبيقها، والشكل التالي يبين هاته الأطراف:¹

1. **المساهمين:** وهم من يقومون بتقديم رأس المال لشركة عن طريق ملكيتهم لأسهم بمقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم، ولتعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل، ولهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.
2. **مجلس الإدارة:** وهم من يمثلون المساهمين وأيضا الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح. ومجلس الإدارة يقوم باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم كما يقوم مجلس الإدارة برسم السياسات العامة لشركة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين.
3. **الإدارة:** وهي المسؤولة عن الإدارة الفعلية لشركة وتقدم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة. وتعتبر إدارة الشركة هي المسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها وهي مسؤولة اتجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين.
4. **أصحاب المصالح:** وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردين والعمال والموظفين، ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف لديهم مصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، فالدائنون على سبيل المثال، يهتمون بمقدرة الشركة على السداد، في حين يهتم العمال والموظفين بمقدرة الشركة على الاستمرار.

الفرع الثالث: أهداف، أهمية ومبادئ حوكمة الشركات.

بينت مختلف الدراسات والأبحاث أن مفهوم حوكمة الشركات يشمل عدة مجالات إدارية، اقتصادية، مالية، محاسبية، قانونية، اجتماعية وحتى سياسية وهذا ما شكل صعوبة في وضع تعريف محدد لها، وان هذه الصعوبة لم تقتصر على تحديد التعريف فقط بينما امتدت إلى تحديد أهدافها وأهميتها، حيث يظهر من خلال قراءة مختلف الدراسات والبحوث حول حوكمة الشركات وجود تداخل واضح بين أهداف وأهميتها الحوكمة وهذا ما نتج عنه خلط بينهما. وعليه فكما أشارت دراسة شيبوب (2015) فإنه يمكن التفريق بينهما من حيث النظر لأهداف حوكمة الشركات على أنها معالجة لمختلف المشاكل المتولدة عن ظروف أو دوافع وبواعث وجود حوكمة الشركات (صراعات الوكالة، الفساد، الانهيارات والفضائح المالية وغيرها...)، في حين أن أهمية الحوكمة تعبر عن النتائج المترتبة عن تطبيقها. فعلى سبيل المثال يمكن النظر إلى حماية حقوق المساهمين على أنها **هدف** باعتبار أن حوكمة الشركات جاءت حتى تضمن ذلك. بينما يمكن

¹ سليمان محمد مصطفى، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري، الطبعة الثانية، الناشر الدار الجامعية الإسكندرية، سنة النشر 2009، ص: 19 - ص: 21.

النظر إلى جذب المستثمرين بأنه أهمية؛ على اعتبار أن حماية حقوق المساهمين تعد سببا في تشجيع الغير على الاستثمار ضمن دولة أو شركة معينة¹.

أولا: أهداف حوكمة الشركات

إن حوكمة الشركات ليست هدفا في حد ذاتها، إنما تعبر عن وسيلة لمساعدة الشركات للوصول إلى أهدافها من رفع للكفاءة وتحقيق الأداء الأمثل للإنتاج وذلك من خلال وضع أنظمة كفيلة بتقليل الغش، وتضارب المصالح والتصرفات غير المقبولة، وبالإمكان إجمال الأهداف التي يمكن تحقيقها نتيجة وجود الحوكمة من خلال ما أشارت إليه دراسة النواس (2008) في نقاط التالية²:

- **حماية حقوق المساهمين:** حيث يتم الاحتفاظ بسجلات لتثبيت ملكيتهم بالأسهم والشفافية في بالمعلومات وتقديمها في الوقت المناسب، فضلا عن ضمان حقوق المساهم بما في ذلك حق انتخاب أعضاء مجلس الإدارة والحصول على حصة من الأرباح السنوية؛
- **تحقيق العدالة:** وتعني الاعتراف بحقوق جميع الأطراف ذات المصالح بالشركة وعلى نحو يضمن تحقيق العدالة والمساواة بين كافة المساهمين داخل أو خارج الشركة على حد سواء؛
- **حماية مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالشركة:** وهذا ما يتطلب خلق روح الانتماء والولاء للمتعاملين مع الشركة وأولهم العاملين بها؛
- **توفير المعلومات ودعم سلامة قنوات الاتصال:** حيث أن توفير المعلومات المفيدة الخاصة بعمل الشركة على نحو دقيق وملائم لجميع الأطراف ذات العلاقة يعكس صحة التحكم المؤسسي في الشركة وسلامة أنظمة الرقابة سواء الداخلية أو الخارجية وتطبيق القوانين والقواعد كلها تدعم حوكمة الشركات مما ينعكس على سلامة وكفاءة وفعالية أداء الشركة؛
- **استراتيجية الشركة:** حيث تنتهج الشركة مجموعة من الاستراتيجيات بهدف البقاء ضمن دائرة المنافسة وتحقيق ميزة تنافسية من خلال إضافة قيمة لها في القطاع أو السوق الذي تعمل فيه، حيث يتم من خلالها تحديد نقاط القوة والضعف في الشركة وفعاليتها مع الفرص والتحديات البيئية باعتماد منهجية التحليل الاستراتيجي؛
- **إدارة المخاطر المختلفة:** وذلك من خلال وجود إدارة ذات كفاءة وفعالية للمخاطر إضافة لوجود نظام رقابة داخلية يعمل بالتنسيق مع المراجع الخارجي.

¹ شيبوب ريمة، كفاءة نظام الحوكمة وأثرها على الأداء المالي للشركات في ظل بيئة الأعمال الجزائرية -دراسة قياسية لبعض شركات المساهمة بولاية سطيف-، رسالة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة فرحات عباس (سطيف؛ الجزائر)، 2015/2016، ص: 38.

² النواس رافد عبيد، أثر حوكمة الشركات على جودة أداء مراقب الحسابات -نموذج مقترح، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (50/14)، سنة 2008، ص: 243 - ص: 244.

وكما حددت دراسة تحليل وآخرون (2008) أهداف حوكمة الشركات في نقاط التالية¹:

- تدعيم عنصر الشفافية في كافة معاملات وعمليات الشركات، وإجراءات المحاسبة، والتدقيق المالي على النحو الذي يمكن من الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري؛
- تحسين وتطوير إدارة الشركة ومساعدة المديرين ومجلس الإدارة على تبني استراتيجية سليمة، وضمان اتخاذ قرارات الدمج والسيطرة بناء على أسس سليمة، بما يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء؛
- ضمان التعامل بطريقة عادلة بالنسبة للمساهمين، العاملين والدائنين والأطراف الأخرى ذوي المصالح خاصة في حال تعرض الشركة للإفلاس؛
- الرقابة والمتابعة على الأداء التشغيلي والاستراتيجي بالشركة؛
- تجنب حدوث الممارسات المالية والإدارية الخاطئة وتدعيم استقرار الشركات ودعم أسواق المال المحلية والدولية؛
- إنشاء وتوليد الثقة بين أصحاب المصالح والإدارة وبما يؤدي إلى التقليل المخاطر إلى أدنى حد ممكن.

ثانيا: أهمية حوكمة الشركات

بتحقيق حوكمة الشركات للأهداف التي جاءت من أجلها تبرز أهميتها. إذ تكمن أهميتها في تحقيق كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة الشركة وتدعيم تنافسيتها بالأسواق، بما يمكنها جذب مصادر محلية وعالمية لتوسع والنمو، يجعلها قادرة على خلق فرص عمل جديدة مع الحرص على تدعيم استقرار أسواق المال والأجهزة المصرفية، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق الكفاءة والتنمية الاقتصادية المطلوبة. وفيما يلي توضيح لأهمية حوكمة الشركات في نقاط التالية:²

1- أهمية حوكمة الشركات على مستوى الشركة

- تحسين أداء الشركات وتعظيم قيمتها الاقتصادية وقدرتها التنافسية وذلك من خلال الإدارة الأكثر كفاءة والاستغلال الأمثل للموارد وسياسات العمالة الجيدة؛
- توفير مصادر التمويل على اعتبار أن اعتماد الشركات لضوابط وأسس الحوكمة يمكن المستثمرين من الحصول على ما يضمن لهم عائدا على استثماراتهم، الأمر الذي يوجه التمويل إليها بما يوفر لشركات الإمكانات الكاملة لنموها؛
- تدعيم المركز التنافسي لشركة، حيث أن تزايد تطبيق الحوكمة داخل الشركات يحسن من قدرتها على عقد الصفقات لتحسن سمعتها في السوق؛
- تحسين الممارسات المالية والإدارية في الشركة،

¹ خليل عطا الله وارد، العشماوي محمد عبد الفتاح والفيصل بسمان، الحوكمة المؤسسية، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع (القاهرة: مصر)، 2008، ص: 35 - ص: 37.

² مجيلي خليصة، مرجع سبق ذكره، ص: 23 - ص: 24.

- زيادة ثقة المستثمرين بالشركات وبأسواق رأس المال.

2- أهمية حوكمة الشركات على مستوى الدولة.

- إنجاح برامج الخوصصة وإعادة الهيكلة؛ حيث أن وجود قواعد وضوابط واضحة وشفافة تنظم عملية الخوصصة من أهم عوامل إنجاح ذلك البرنامج، فإذا كان هذا الأخير يقترب بالفساد يترتب عليه تخريب الاقتصاد والتأثير السلبي على بيئة الأعمال، كما أن وجود آليات تحدد المسؤولية وتتيح المساءلة عنها في ظل قواعد جيدة للإفصاح والشفافية وتوافر المعلومات من أهم عوامل إنجاح عملية إعادة هيكلة الشركات والتي تضمن حقوق الدولة، بالإضافة إلى الحد من الفساد الذي يصاحب مرحلة التحول الاقتصادي؛
- تمثل الحوكمة أحد أدوات الجذب الاستثماري سواء الدولي المباشر، أو غير المباشر كما انها أيضا أحد أدوات توطين الاستثمارات المحلية أيضا.. فالحوكمة تعد أحد عناصر التفضيل الاستثماري بين الدول بعضها البعض، وكذلك التفضيل بين المشروعات، فالشريك الاستثماري دائما ما يتجه إلى الدول التي ليس لديها فساد، والتي يتمتع المسؤولين فيها بالطهارة والنزاهة والصدق والتي لديها قدر كبير من الشفافية والإفصاح، وهو ما توفره الحوكمة وتعمل على استمراره¹
- تحسين الكفاءة الاقتصادية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي؛ الحوكمة لا تقاوم الفساد فحسب، بل تهيئ البيئة المؤسسية والسياسية والتشريعية للأعمال، بما يؤدي إلى تحفيز الاستثمار المحرك للنمو؛
- دعم استقرار ومصداقية القطاع المالي ومنع حدوث أزمات أو اختيارات مالية؛
- تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية؛ حيث يؤدي الالتزام بأفضل ممارسات للحوكمة إلى كفاءة تخصيص الموارد وتحفيز الاستثمار، وزيادة معدلات النمو، وضمان عدالة التوزيع الثروة والدخل، والقضاء على الفساد والفقر، واستقرار أسواق العمل، والحفاظ على مستوى معين من التوظيف، وتخفيض المستوى العام للأسعار، وزيادة الإنتاجية، وعلاج الموازنة العامة للدولة والقضاء على عجز ميزان المدفوعات، إضافة إلى مراعاة مصالح المجتمع والعمال.

ثالثا: مبادئ حوكمة الشركات

نظرا للأهمية المتزايدة لظاهرة حوكمة الشركات، فقد حرصت العديد من المنظمات الدولية وبورصات الأوراق المالية بمعظم الدول المتقدمة على إصدار مجموعة من القواعد والمعايير المحددة لمجموعة من مبادئ حوكمة الشركات التي تمثل خلفية مرجعية قابلة لتطبيق من قبل صانعي السياسات الاقتصادية بمعظم الدول العالم وخاصة بالدول النامية². لقد كان لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD المشاركة مع صندوق النقد الدولي IMF والبنك الدولي IB والاتحادات المهنية دور بارز في إرساء مجموعة من المبادئ الإرشادية لتكون

¹ الخضيرى محسن أحمد، اقتصاد ما بعد الحداثة.. وحدائق الاقتصاد، المجلس الأعلى للثقافة (القاهرة: مصر)، الطبعة الأولى، 2006، ص: 156.

² خليل عطا الله وارد، العشماوي محمد عبد الفتاح والفيصل بسمان، مرجع سبق ذكره، ص: 38.

مرجعيات للاستعانة بها في منظمات الأعمال حول آلية الحوكمة ومدى فاعليتها بكل من الأسواق المتقدمة والنامية. وقد غطت هذه المبادئ التي صدرت عن منظمة OECD عام 1999 تحت عنوان "Principles of Corporate Governance" خمس مجالات، إلا أنه في عام 2004 تم تعديل هذه المبادئ وأصبحت تغطي ست مجالات¹. وقد تطرق لهذه المبادئ بالشرح والتفصيل مجموعة من الباحثين والمهتمين فضلا على مراكز البحثية الدولية وعليه نوردتها باختصار في مايلي²:

- 1- **الحفاظ على حقوق المساهمين:** سواء كانوا أغلبية أو أقلية، محليون أم أجنبى وهذه الحقوق لا يمكن حصرها ولكن تتركز خاصة حول (حقوق نقل ملكية الأسهم، اختيار مجلس الإدارة، الحصول على العوائد من الأرباح..)؛
- 2- **تحقيق المساواة العادلة في المعاملة بين المساهمين:** من حيث الدفاع عن حقوقهم كالتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية وكل ما يتعلق بضمان المساواة بين أفراد هذه الفئة؛
- 3- **تفعيل دور أصحاب المصالح أو الأطراف الفاعلة في الشركة:** يركز هذا المبدأ على تحديد حقوق وواجبات كل الأطراف الفاعلة في الشركة، مما يجعل أداؤها أكثر فاعلية ويتالي تحسين أداء الشركة ككل؛
- 4- **الحرص على الإفصاح والشفافية:** في التوقيت المناسب وباستخدام الطرق الملائمة وبالتزام الشفافية التامة؛
- 5- **تأكيد مسؤوليات مجلس الإدارة:** تم التركيز على مجلس الإدارة باعتباره أحد أهم الآليات الداخلية التي تشكل حلقة وصل مهمة بين جميع الأطراف داخل الشركة؛
- 6- **ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات:** ينص هذا المبدأ على ضرورة وجود إطار للحوكمة يشجع على شفافية الأسواق وكفاءتها، وأن يكون متوافقا مع أحكام القانون، ويحدد بوضوح تقسيم المسؤوليات بين مختلف الهيئات المسؤولة عن الإشراف والرقابة والإلزام بتطبيق القانون، وقد جاء استحداث هذا المبدأ الذي لم يكن موجودا في قائمة المبادئ بصيغتها السابقة، لتأكيد على أهمية تفعيل القوانين وليس فقط وجودها وذلك من خلال تدعيم سلطات الجهات القائمة على التنفيذ وتوفير التمويل اللازم لتطوير القدرة المؤسسية لها، مع تحري النزاهة الواجبة للقائمين عليها³.

إن مبادئ OECD سابق ذكرها ليست ملزمة، كما أنها لا تستهدف تقديم توجيهات تفصيلية لتشريعات الوطنية، بل ان الغرض منها يتمثل في أن تكون بمثابة نقاط مرجعية وبالإمكان استخدامها من قبل صانعي السياسة في غمار إعدادهم للأطر القانونية والتنظيمية لأساليب حوكمة الشركات، والتي تعكس ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية الأطراف المختلفة بالسوق عند قيامهم بأعداد الممارسات الخاصة بهم. كما ان لكل دولة قيمها الخاصة وأعرافها الاجتماعية، مما يستوجب أن تسعى لوضع قواعدها الخاصة لحوكمة الشركات،

¹ طالب علاء فرحان والمشهداني إيمان شبحان، مرجع سبق ذكره، ص: 34.

² بن سعيد محمد ولشلاش عائشة، جودة التدقيق الخارجي في إطار تبني حوكمة المؤسسات -دراسة ميدانية من وجهة نظر المدققين الخارجيين لولاية عين تموشنت-، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (43)، 2015، ص: 273.

³ بوراس أحمد وبوطلاعة محمد، مساهمة النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات من وجهة نظر ممارسي مهنة المحاسبة في الشرق الجزائري، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الثالث، جوان 2015، ص: 21 - ص: 22.

ولذلك من الأفضل عند وضع قواعد لحوكمة الشركات أن يكون هناك دعم من الحكومة ومجتمع الأعمال¹. وتجدر الإشارة هنا أن هذه المبادئ قد لا تكون ملزمة إلا أن الواقع يجعلها إجبارية التطبيق وبما يتوافق مع خصائص بيئة الأعمال لكل الدول المستقبلية لها.

المطلب الثاني: آليات نظام حوكمة الشركات

إن نظام حوكمة شركات يتطلب وجود مجموعة من الآليات وتكامل بين أدوارها بما يضمن تطبيقاً جيداً للمبادئ الحوكمة وبما يكفل حماية حقوق المساهمين وكافة الأطراف الأخرى من ذوي المصالح مع الشركة وهذا من خلال إحكام الرقابة والسيطرة على أداء وسلوك المسيرين؛ وتعرف آليات حوكمة الشركات حسب دراسة علام (2009) بأنها: "مجموعة الطرق والأساليب التي تطبق على مستوى الشركة وتستخدم لحل مشاكل الوكالة التي تنشأ بين الإدارة وحملة الأسهم عموماً، وبين الأقلية من حملة الأسهم وبين الأغلبية المسيطرة من حملة الأسهم، ويتوقف استخدام هذه الطرق والأساليب على نظام الحوكمة المطبق في البلد محل الدراسة"². وكما جاء تعريفها في على أنها: " مجموعة الممارسات التي تضمن للشركة السيطرة على متغيرات بيئتها الداخلية والتكيف مع متغيرات بيئتها الخارجية بإفصاح عال وشفافية واضحة لتحقيق مطالب أصحاب المصالح كافة"³ وفي دراسة الشمري (2011) عرف آليات حوكمة الشركات على أنها⁴: "القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة".

وفي هذا السياق أشار Charreaux إلى أن الدراسات التي استندت على نظرية الوكالة حددت أهداف آليات الحوكمة في ضبط سلوك المديرين والتقليل من تكاليف الوكالة الناتجة عن صراعات بين أطراف مختلفة وخاصة بين المساهمين والمديرين⁵.

بالنظر إلى تقسيمات آليات الحوكمة نجد أنها اختلفت بين الباحثين باختلاف الأسس النظرية المتبعة من قبلهم؛ إلا أن أبرزها هو التقسيم الذي تبناه Hess & Impavido (2003)⁶ في دراستهما والمبني على نظرية الوكالة حيث تم تقسيمها إلى آليات داخلية

¹ طارق محمد يوسف، حوكمة الشركات والتشريعات اللازمة لسلامة التطبيق، ورقة عمل ضمن كتاب مبادئ وممارسات حوكمة الشركات، 2009، ص: 127.

² علام بماء الدين سمير، أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات المصرية (دراسة تطبيقية)، مقال صادر عن وزارة الاستثمار. مركز المديرين المصري، (القاهرة؛ مصر)، 2009، ص: 21.

³ حسنين راغب طلب، أثر تنفيذ آليات حوكمة الشركات في تخفيض فجوة التوقعات عن القيمة العادلة -دراسة تطبيقية في الشركات العراقية الخاصة المدرجة في السوق العراق للأوراق المالية-، مجلة جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (45)، 2015، ص: 390

⁴ الشمري عيد بن حامد معيوف، نموذج رقابي مقترح لقياس جودة أداء الحوكمة في الشركات المساهمة بالمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، غير منشورة، جامعة (دمشق: سوريا)، 2011، ص: 33.

⁵ Charreaux Gérard, le Gouvernement de l'entreprise, document accessible en ligne sur : <http://gerard.charreaux.pagesperso-orange.fr/perso/articles/ENCYCGE.pdf>, (consulté le : 13/05/2016 à 18:57) P :07.

⁶ voir: Hess David & Imapavido Gregorio, Governance of public Pension Funds (lessons from corporate governance and international evidence), Rutgers University and the World Bank, April 17/ 2003, document accessible en ligne sur : <http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.202.7021&rep=rep1&type=pdf>, (consulté le : 19/12/2016 à 12:26), P:05

وخارجية. وفي دراستنا سنتناول الآليات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات حسب التصنيف الذي اعتمده دراسة شيبوب (2015) حيث تم تقسيم الآليات الداخلية لحوكمة الشركات إلى آليات رقابية وتحفيزية؛ والآليات الخارجية إلى آليات مفروضة وتلقائية.

الفرع الأول: الآليات الداخلية لحوكمة الشركات

تشير الآليات الداخلية إلى القواعد والأساليب التي تطبق داخل الشركات والتي تتضمن وضع هيكل إدارية سليمة توضح كيفية اتخاذ القرارات داخل الشركات وتوزيعا مناسباً لسلطات والواجبات بين الأطراف المعنية بتطبيق قواعد حوكمة الشركات المتمثلة في الجمعية العامة، مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه مثل لجنة المراجعة، لجنة الترشيحات والمكافآت وبالإضافة إلى الإدارة التنفيذية، وذلك بالشكل الذي لا يؤدي إلى وجود تعارض في المصالح بين هؤلاء الأطراف¹، وبما يؤدي إلى تحقيق أهداف الشركة وتحسين أدائها على المدى الطويل. وعليه سيتم تناول أهم آليات الحوكمة الداخلية وفق التقسيم التالي (آليات رقابية وتحفيزية):

أولاً: الآليات الرقابية

الآليات الداخلية الرقابية هي آليات توجد على مستوى الشركة، تهدف أساساً إلى توجيه و/أو الرقابة وتمثل أهمها في:

1- آلية التسلسل الهرمي

لكل شركة نموذج تنظيمي محدد، والغرض من هذا النموذج هو تحديد المسؤوليات والمهام والموارد اللازمة لمنحها والضوابط التي يتعين ممارستها. ويسمى هذا النموذج التنظيمي "بالتسلسل الهرمي"² والذي يعرف على أنه: "ترتيب الأفراد داخل الشركة وفقاً للسلطة والمرتبة أو المركز والمهام الوظيفية وهو شكل من أشكال الهيكل التنظيمي الذي يحدد السلطة والمسؤولية، فيقوم بتعيين من لديه القيادة الإشرافية على الموظفين والإدارات والأقسام والمديرين التنفيذيين الآخرين اعتماداً على مكانهم داخل الطبقات. وقد يشار إليه أيضاً بالتسلسل القيادي، حيث أنه يحدد أين توجد سلطات صنع القرار، وكذلك يحدد من عليه الالتزام بتلك الأوامر ومن يجوز له أن يحل محل ويجري تغييرات على خطط مؤسسه".

ويتولد عن التسلسل الهرمي نظام رقابة ضمني، فنجد أن الأفراد داخل أي شركة يتفاعلون فيما بينهم للحصول على معلومات تتعلق بزملائهم، وقد تخفى هذه المعلومات حتى عن الإدارة العليا، حيث يسعى الأفراد الأدنى درجة ضمن التسلسل الهرمي لعزل المسيرين

¹ الشمري عيد بن حامد معيوف، مرجع سبق ذكره، ص: 33.

² Khelif Brahim, L'impact des mécanismes de gouvernance d'entreprise sur la performance financière : Etude empirique sur le contexte algérien, Thèse du magister en science commerciales et financiers (non publiée), Ecole Supérieure de Commerce D'Alger (Alger : Algérie), 2013, P : 35.

عديمي الكفاءة، حتى وإن كانت في بعض الأحيان- تجمعهم بهم مصالح كعود الترقية، السلامة المهنية، المزايا العينية، ... إلخ، وهو ما يعرف بالرقابة المتبادلة¹.

2- آلية الجمعية العامة للمساهمين:

وتألف من جميع المساهمين، مهمتها متابعة مدى تقدم الشركة في تحقيق أهدافها وتقييمها، وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة، كما لها دور في توجيه الاستثمارات الخاصة بالشركة² عمليا يتم استدعاء المساهمين سنويا لإقرار حسابات ونتائج الشركة والتصويت على مختلف المقترحات لاتخاذ قرارات بشأنها، فممارسة حق التصويت ضمن الجمعية العامة يمكن المساهمين من معاقبة المسيرين غير الفاعلين، حيث أنه من بين القرارات التي يتم اتخاذها ضمن الجمعية العامة ما يتعلق بعزل المسيرين. عادة ما يتم التمييز بين الجمعية العامة العادية والتي تعقد في نهاية كل سنة بغية مناقشة أعمال الدورة المنصرمة، والجمعية العامة غير العادية والتي تعقد للبحث في أمور تتعلق بزيادة رأس مال الشركة أو تخفيضه وغيرها. أما الجمعية العامة الاستثنائية فتعقد للبحث الأمور الاستثنائية كالحرائق التي قد تنشأ في الشركة وغيرها، وعادة ما تتم مسائلة المسيرين ومجلس الإدارة سنويا ضمن الجمعية العامة العادية³.

3- آلية مجلس الإدارة ولجانه:

مجلس الإدارة هو أعلى سلطة في الشركة الذي ترجع إليه جميع الصلاحيات اللازمة لاتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة لتحقيق مصلحة المساهمين الذين منحوا مجلس الإدارة التفويض اللازم، ويعتبر مجلس الإدارة أكثر آليات الحوكمة أهمية، لأنه يمثل قمة إطار الحوكمة، فالوظيفة الأساسية له هي تقليل التكاليف الناشئة عن الفصل بين الملكية وسلطة اتخاذ القرار، ويكون مجلس الإدارة مسؤولا بصفة جماعية عن رفع مستوى أداء الشركة.

يعد مجلس الإدارة إحدى أبرز الآليات التي تعمل للإشراف على عمل الإدارة. وتقوم الفكرة على مبدأ ديموقراطي حيث ينتخب أعضاء مجلس الإدارة من قبل حملة الأسهم للعمل بما فيه مصلحتهم. ونظرا إلى أهمية الدور المفترض أن يقوم به هذا المجلس تدخلت معظم التشريعات في دول العالم لضرورة تشكيل المجلس وتحديد تركيبته ومؤهلات أعضائه واللجان التي يتكون منها، بهدف تعظيم الدور الإشرافي والرقابي الذي يقوم به⁴. ويعرف مجلس الإدارة بأنه "مجموعة من الأفراد الذين يتم انتخابهم من قبل مساهمي الشركة للإشراف على إدارة الشركة بشكل دوري وتمثيل مصالح المساهمين"، وفي هذا السياق يؤكد تقرير لجنة كاديبيري أن مجلس الإدارة القوي يشارك

¹ رعة شيبوب، مرجع سبق ذكره، ص: 46.

² قلش عبد الله وبودري شريف، دور حوكمة الشركات في تحسين العلاقة بين الأطراف الفاعلة في المؤسسة الاقتصادية، المؤتمر الدولي الثامن حول دور حوكمة الشركات في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسينية بن بوعلي بالشلف الجزائر، 19 و 20 نوفمبر 2013، ص: 687.

³ رعة شيبوب مرجع سبق ذكره، ص: 46.

⁴ علي يوسف، أثر استقلالية مجلس الإدارة في ملائمة معلومات الأرباح المحاسبية لقرارات المستثمرين في الأسواق المالية - دراسة تطبيقية-، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (28)، العدد الثاني، 2012، ص: 236.

بفاعلية وبمسؤولية في وضع استراتيجية الشركة، ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة ويراقب سلوكها ويقوم أداؤها، وبالتالي تعظيم قيمة الشركة¹. ويضيف على ذلك المليجي في دراسته أن مجلس الإدارة يعد بمثابة الهيئة العليا التي تحكم وتدير الشركة فهو المسئول عن مراقبة ومتابعة تنفيذ أهدافها كما حددتها الجمعية العامة للمساهمين، كما يمثل خط الدفاع الأول للمساهمين اتجاه عدم كفاءة الإدارة وممارساتها الانتهازية.²

وقد حددت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مبادئ الحوكمة التي أصدرتها مسؤوليات مجلس الإدارة، التي من بينها: مراجعة وتوجيه استراتيجية الشركة وخطط العمل ومتابعة التنفيذ والأداء، واختيار المديرين التنفيذيين وتحديد تعويضاتهم، والرقابة على حالات تعارض المصالح الخاصة بالمديرين وأعضاء مجلس الإدارة وحملة الأسهم، والتأكد من سلامة التقارير والنظم المحاسبية والمالية للشركة³.

تندرج ضمن هيكلية مجلس الإدارة لجان تابعه له من شأنها تدعيمه على إنجاز مهامه الرقابية والإشرافية على الأعمال والأنشطة التي تمارس في الشركة بكل كفاءة وفعالية؛ وقد أكد تقرير Cadbury Reprot في عام 1992 تحت عنوان "الجوانب المالية للإجراءات الحاكمة للشركات" على أهمية تعيين لجان مجالس الإدارة كلجنة المراجعة ولجنة الترشيحات ولجنة الحوافز والمكافآت وأن تقتصر عضوية اللجان ولجنة المراجعة خاصة على أعضاء مستقلين من خارج الشركة⁴. ومن أهم اللجان التابعة للمجلس الإدارة نذكرها في مايلي:

أ- آلية لجنة المراجعة:

تعد لجان المراجعة من أبرز اللجان التابعة لمجلس الإدارة نظرا لدور الذي تلعبه في مساعدتها على إنجاز مهامها الرقابية والإشرافية بكل كفاءة وفاعلية على الأعمال والأنشطة التي تمارس في الشركة؛ وبما يعزز حوكمة الشركات فيها ويتعدى دورها ذلك كونها آلية فعالة من آليات حوكمة الشركات. وإنه لا يوجد تعريف أو تحديد علمي دقيق للجان المراجعة، ولكنه يختلف باختلاف المحيط المهني، وكذا مصالحها فعلى سبيل المثال جاء تعريف "بنك بريطانيا" للجنة المراجعة على أنها: لجنة فرعية تابعة لمجلس إدارة الشركة تكون مسؤولة عن متابعة المسائل المالية في الشركة وذلك لمساعدة مجلس الإدارة في اتخاذ القرارات المالية والتي قد لا يكون لديه الوقت أو الخبرة لمعرفة تفاصيلها⁵. وتعد لجنة منبثقة عن مجلس إدارة الشركة تقتصر عضويتها على الأعضاء غير التنفيذيين (المستقلين) ممن

¹ سنوساوي إهام، أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية -دراسة حالة بعض الشركات الجزائرية-، رسالة ماجستير في علوم التسيير (غير منشورة)، جامعة فرحات عباس (سطنبول؛ الجزائر)، 2016، ص: 45.

² مجدي مليجي عبد الحكيم مليجي، أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية -دليل من البيئة المصرية-، ملف متوفر على الرابط: http://www.bu.edu.eg/portal/uploads/Commerce/Accounting%20/1651/publications/Magdy%20Melegy%20Abd%20Elhakeem%20Melegy_Impact%20of%20The%20Ownership%20Structure%20and%20The%20Characteristics.pdf، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2018/02/23، على الساعة: 23:48، ص: 13.

³ OECD 1998, Principle no 6

⁴ الرحيلي عوض بن سلامة، لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات (حالة السعودية)، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، مجلد (22)، العدد الأول، سنة 2008، ص: 196.

⁵ المنيف عبد الله علي والحמיד وعبد الرحمن إبراهيم، مهام لجان المراجعة ومعايير اختيار أعضائها -دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية-، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، مجلد (11)، 1998، ص: 40.

لديهم خبرة بمجال المحاسبة والمراجعة¹. وهي تمتلك صلاحيات بالشكل الذي يضمن لها ممارسة دورها الرقابي على كل من أعمال دائرة التدقيق الداخلي ومدقق الحسابات الخارجي وتقديم التقارير الخاصة بذلك ومتابعة تنفيذ هذه التقارير للتأكد من قيام إدارة الشركة بتنفيذ التوصيات الواردة بهذه التقارير². وأشارت دراسة الشمري (2010) أن دورها الرئيسي يضطلع على التحقق من كفاية نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه بفاعلية، وتقديم أي توصيات لمجلس الإدارة من شأنها تفعيل نظام الحوكمة وتطويره بما يحقق أهداف الشركة ويحمي حقوق أصحاب المصالح بكفاءة عالية، ويتطلب ذلك وجود أعضاء في لجنة المراجعة يتوفر لديهم مقومات الأداء الملائمة التي تمكنهم من أداء مهامهم بكفاءة وفعالية، الأمر الذي يسهم في الحد من المشاكل المختلفة التي تعاني منها الكثير من الشركات المساهمة³. ويضيف على ذلك زين (2001) إن الهدف الأساسي من تكوين لجان المراجعة هو تأكيد وزيادة مصداقية القوائم المالية، ولذلك يجب على هذه اللجنة أن تسعى إلى تدعيم استقلالية وظيفية المراجعة عن إدارة الشركة، وتمكين مراجع الحسابات من أداء عملية المراجعة المالية بدون أي ضغوط قد تؤثر سلباً على مصداقية نتائجها، أو كفاءتها وبالتالي التشكيك في صحة التقرير المالي للشركة⁴.

ب- آلية لجنة المكافآت:

وتتحدد مهامها في تحديد الرواتب والمكافآت للإدارة العليا واتخاذ خطوات تعديل برامج المكافآت ووضع السياسات لإدارة البرامج ووضعها بموجب معايير خاصة بالأداء ويفضل أن يكون أعضاء اللجنة من الأعضاء الغير التنفيذيين (مستقلين)⁵.

ت- آلية لجنة التعيينات:

وتتكون من أعضاء على الأقل ثلاثة منهم مستقلين وتتحدد مهامها بترشيح المديرين التنفيذيين في الشركة ووضع المعايير اللازمة لاختيارهم والتأكيد على استقلالية مجلس الإدارة وكذلك تقوم بإنشاء الآليات الخاصة بالحوكمة⁶.

3- آلية المراجعة الداخلية

¹ رشا حمادة، مرجع سبق ذكره، ص: 102

² علاء عبد الوهاب، التحكم المؤسسي وأثره في الرقابة والتوجيه على الشركات المساهمة العمانية دراسة ميدانية في الهيئة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (22)، العدد الأول، 2006، ص: 256.

³ الشمري عيد بن حامد، دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات المساهمة بالمملكة العربية السعودية، بحث مقدم إلى الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية، المنعقدة بقسم المحاسبة، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرين، 2010، ص: 02.

⁴ زين يونس، أهمية تكوين لجان المراجعة في المؤسسات الجزائرية لتعزيز استقلال مراجع الحسابات، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد السادس، جوان 2014، ص: 43

⁵ حسنين راغب طلب، مرجع سبق ذكره، ص: 391.

⁶ المرجع السابق، ص: 391.

المراجعة الداخلية تمثل "نشاط أو وظيفة تعمل على إضافة قيمة لشركة من خلال خفض التكاليف وتقييم نظام الرقابة الداخلية، ومساعدة الشركة على تحقيق أهدافها بواسطة منهج دقيق ومنظم لتقييم وتحسين عمليات إدارة المخاطر، وحوكمة الشركات"¹.

تؤدي المراجعة الداخلية دوراً حيوياً في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، بل وتسهم أجهزة المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات بمسؤوليات هامة من خلال التأكيد على كفاءة العمليات والإذعان للقوانين والأنظمة وإضفاء الثقة على التقارير المالية². وكما تساعد المراجعة الداخلية الشركة على تحقيق أهدافها، وتأكيد فعالية نظام الرقابة الداخلية، والعمل مع مجلس الإدارة ولجنة التدقيق من أجل إدارة المخاطر والرقابة عليها، من خلال تقييم وتحسين نشاط الشركة، ومن ثم تأكيد صحة المعلومات المحاسبية والمالية التي تفصح عنها. وتجدر الإشارة إلى أن كل ذلك يتحقق نتيجة استقلالية قسم المراجعة الداخلية من خلال الحاقه بمجلس الإدارة وعمله مع لجنة المراجعة مباشرة³.

4- آلية هيكل الملكية

يعد هيكل الملكية آلية مهمة من آليات الحوكمة ويقصد به كيفية توزيع الأسهم فيما يتعلق بالأصوات ورأس المال وكذلك من خلال هوية أصحاب الأسهم. حيث أن الفكرة الكامنة وراء مفهوم هيكل الملكية هو القدرة على فهم الطريقة التي يتفاعل بها حملة الأسهم مع إدارات الشركات كلما كان ذلك ممكناً. وكما يعتبر هيكل الملكية أحد القواعد الأساسية في حوكمة الشركات حيث أن التنوع في هيكل الملكية يعتبر أداة رقابية على الإدارة التنفيذية للشركات ويعكس طبيعة المالكين وحصصهم في رأس المال⁴. وقد أكدت أدبيات الفكر المحاسبي على أن دور الملاك في تحقيق الرقابة الفعالة على سلوك الإدارة يتوقف على نمط هيكل الملكية من حيث درجة تركيزها أو تشتتها؛ فالملكية المركزة (**Ownership Concentration**) تشير إلى تركيز ملكية الشركة في يد عدد محدود من المساهمين وعادة ما تكون نسبة امتلاكهم كبيرة نسبياً ومؤثرة بحيث تسمح لهم بالاشتراك في إدارة الشركة وتوجيه سياساتها المالية والتشغيلية. ويمكن تصنيف الملكية المركزة إلى: ملكية مركزة في يد كبار المساهمين، ملكية مركزة في يد أفراد من عائلة واحدة، ملكية مركزة في يد الإدارة، ملكية مركزة في يد المؤسسات المالية، ملكية مركزة في يد مستثمر أجنبي وملكية مركزة في يد الدولة. أما الملكية المشتتة (**Ownership Dispersion**) فيمتلك كل مساهم لعدد قليل من الأسهم بحيث لا تتجاوز ملكيته لنسبة (5%) من أسهم الشركة، وفي مثل هذا النوع تزداد تكاليف الوكالة نتيجة لما يتحمله حملة الأسهم من تكاليف لصعوبة إشرافهم ومراقبتهم لتصرفات الإدارة وهو ما قد يدفع المديرين في ظل عدم تماثل المعلومات لتحقيق مصالحهم الذاتية على حساب حملة الأسهم⁵.

¹ لبيدي مهاوات، إسهامات المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر (بسكرة؛ الجزائر)، العدد (42)، نوفمبر 2015، ص: 408.

² حمودي وفاء يونس، مرجع سبق ذكره، ص: 21.

³ غزالي زينب، مرجع سبق ذكره، ص: 72.

⁴ مسيح باسل أمين شعيب، أثر هيكل الملكية على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين -دراسة تطبيقية-، رسالة ماجستير في علوم المحاسبة والتمويل (غير منشورة)، الجامعة الإسلامية (غزة؛ فلسطين)، 2018، ص: 17.

⁵ مجدي مليحي عبد الحكيم مليحي، مرجع سبق ذكره، ص: 13.

ثانيا: الآليات التحفيزية

على عكس سابقتها فالآليات الداخلية التحفيزية لا تفرض رقابة أو توجيها وإنما تحفز المسيرين وهذا لارتباط مصالحهم بمصالح المساهمين، ومن أهمها:

1- آلية الملكية الإدارية:

يقصد بالملكية الإدارية، امتلاك المدراء وأعضاء مجلس الإدارة لجزء من أسهم الشركة التي يعملون فيها، ويرى كل من *Jensen* و *Meckling* أن لهذه الآلية تأثير كبير في تخفيض مشكلة الوكالة الناتجة من فصل الملكية عن الإدارة، إن امتلاك المدراء لجزء من أسهم الشركة سوف يقلص من الفجوة الناتجة عن صراع المصالح بين الإدارة وحملة الأسهم، ويؤدي إلى زيادة منافع المدراء مع منافع حملة الأسهم، إذ أن انخفاض نسبة الأسهم التي تملكها الإدارة يزيد من اتجاهها نحو تحقيق منافعها الشخصية على حساب مصلحة حملة الأسهم، من خلال استغلال أنظمة الحوافز والمكافآت، أو من خلال العمل على تكوين شهرة إدارية. كما أن وجود الملكية الإدارية يخفف من الحاجة إلى الرقابة الخارجية، وقد أشار *Connelly* وزملاؤه إلى أن المالكين الداخليين (أعضاء مجلس الإدارة، الإدارات التنفيذية) لها تأثير في مشكلة الوكالة بأكثر من طريقة، مقارنة بالمساهمين الخارجيين الذي لم يشتركوا في إدارة الشركة، بالإضافة إلى أن وظيفتهم الأساسية تتمثل برقابة الإدارة التنفيذية، ويزداد الدافع لزيادة الرقابة مع زيادة نسبة ملكية الأسهم في الشركة¹.

2- آلية حوافز المسيرين:

وتعد من الآليات التي تستند عليها حوكمة الشركات لضمان العمل بما ينسجم مع مصلحة حملة الأسهم، لأن هذه الآلية تسعى إلى دمج وتوحيد مصالح المديرين والمالكين لتقليل مشاكل الوكالة، ورفع أداء الشركة ولاسيما في حالة الحوافز المكونة من نقد وأسهم، حيث أن الأسهم تربط بين أهداف هؤلاء المديرين وأهداف حملة الأسهم².

الفرع الثاني: الآليات الخارجية للحوكمة الشركات.

وتشير إلى أن الرقابة والإشراف يتم تأمينه من أطراف خارجية عن الشركة، نجد من ذلك القوانين المنظمة لنشاط الاقتصادي وكفاءة السوق المالي وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (مثل هيئة سوق المال) في إحكام الرقابة على الشركات، والمؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والتدقيق والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية والاستثمارية، ... الخ. وترجع أهمية الآليات الخارجية إلى أن

¹ علاء جيل، دور آليات حوكمة الشركات في الرقابة على تكاليف المسؤولية الاجتماعية -دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية الخاصة-، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (17)، العدد الأول، سنة 2015، ص: 163.

² المشهداني بشرى نجم عبد الله والفتلاوي ليلي ناجي مجيد، مرجع سبق ذكره، ص: 37.

وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، وتقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص¹. أي أنها تعبر عن البيئة التي تعمل فيها الشركات، فهي إلى حد كبير تعكس مستوى الاقتصاد باعتمادها على نشاط الأسواق المختلفة كآلية هامة، إضافة إلى أنها تعكس ثقافات مختلف الدول والسياسات التي تنتهجها ودرجة حرية التعبير فيها وهذا بالنظر إلى مختلف القوانين المتبعة². وفي مايلي نذكر أهمها وفق نوعين؛ آليات مفروضة وتلقائية:

أولاً: آليات مفروضة

وتشير إلى مجموع الآليات الخارجية القائمة على خلفية قانونية أو على عقود معاملات³، ومن بينها:

1- آلية الأنظمة والقوانين التشريعية:

تعتبر الأنظمة والقوانين التشريعية آلية مهمة من الآليات الخارجية لحوكمة الشركات، وبطبيعة الحال فإن هذه الأنظمة والقوانين تختلف من بلد لآخر، مما ينعكس على الكيفية التي يتم بها تنفيذ مبادئ حوكمة الشركات، إذ أن هناك بعض الأنظمة تقوم على أساس حماية صغار حملة الأسهم، وذلك من خلال التحديد الواضح لحقوقهم في النصوص القانونية، ويمكن ملاحظة ذلك في تطبيقات القانون الإنجليزي، وعلى العكس من ذلك فإن القانون الألماني والفرنسي يقومان على تدعيم وحماية كبار حملة الأسهم من المؤسسين، ويبدو هذا التباين في تطبيقات القوانين باختلاف الأنظمة القانونية من بلد لآخر. ويعتبر قانون Sarbanes Oxley act الذي تم إصداره عام 2002 في الولايات المتحدة الأمريكية، من أهم القوانين لتدعيم تطبيق مبادئ حوكمة الشركات. وقد جاء حلاً لمشكلة المخالفات المحاسبية وحالات الغش والتلاعب التي ارتكبت من قبل كبرى شركات العالم، أمثال شركة Enron. وقد فرض هذا القانون متطلبات جديدة على الشركات منها تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة بشأن إعداد التقارير المالية، وتحسين قابليته على الاشراف من خلال زيادة الصلاحيات الممنوحة له، والتأكد من مسؤولية واستقلالية لجنة التدقيق⁴. وعليه فإن آلية التشريعات والقوانين تعد صمام الأمان الذي يضمن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات وتوضيح حقوق المساهمين وكافة أصحاب المصالح⁵.

2- آلية المراجعة الخارجية (محافظ الحسابات).

تمثل المراجعة الخارجية حجر الزاوية لحوكمة جيدة للشركات، إذ يساعد المراجعون الخارجيون هذه الشركات على تحقيق المساءلة والنزاهة وتحسين العمليات فيها، ويغرسون الثقة بين أصحاب المصالح والمواطنين بشكل عام. ويؤكد معهد المدققين الداخليين في الولايات

¹ مزباني نور الدين، دراسة نظرية تحليلية للدور التدقيق الداخلي في عملية حوكمة الشركات، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد (04)، 2010، ص: 135.

² شيبوب ربة، مرجع سبق ذكره، ص: 54.

³ المرجع السابق، ص: 54.

⁴ علاء جميل، مرجع سبق ذكره، ص: 164.

⁵ المشهداني بشرى نجم عبد الله والفتلاوي ليلي ناجي مجيد، مرجع سبق ذكره، ص: 37.

المتحدة الأمريكية على أن دور المراجعة الخارجية يعزز مسؤوليات الحكومة في الإشراف، التبصر والحكمة. ينصب الإشراف على التحقق مما إذا كانت الشركات تعمل ما هو مفروض أن تعمله ويفيد في اكتشاف ومنع الفساد الإداري والمالي. أما التبصر فانه يساعد متخذي القرارات، وذلك بتزويدهم بتقويم مستقل للبرامج والسياسات، العمليات والنتائج. وأخيرا تحدد الحكمة الاتجاهات والتحديات التي تواجهها الشركة. ولإنجاز كل دور من هذه الأدوار يستخدم المراجعون الخارجيون التدقيق المالي، وتدقيق الأداء، والتحقق والخدمات الاستشارية¹.

ثانيا: آليات تلقائية

1- آلية الأسواق المالية وأسواق الاستحواذ.

أسواق الاستحواذ وهي الأسواق التي تنظم الداخلين وتشجعهم على تحسين أداء الشركة حتى لا يجازفوا بفقدان السيطرة عليها أو مواجهة الإفلاس. ومعنى ذلك إمكانية قيام الشركات أو المستثمرين تحت شروط معينة بإمساك زمام السيطرة على الشركة ذات الأداء الضعيف أملا في إكسابها قيمة إضافية بعد أن يديروها بأنفسهم. وفي هذه الحالة لا بد أن تكون القوانين المعنية والقواعد القابلة للتطبيق واضحة ومحددة حتى لا تتمكن الإدارة من تعطيل محاولة الاستحواذ أو تحويل مسارها. وقد يؤدي إنشاء أسواق مؤثرة للاستحواذ إلى مقاومة شديدة حتى داخل الاقتصادات المتقدمة. وهذا ما يحدث على وجه الخصوص عندما تجد الشركات نفسها في مواجهة مع عمليات استحواذ معادية، أو مع عطاءات الاستحواذ من الشركات الأجنبية أو من الأجانب. ويعتبر تأسيس أسواق منظمة وشفافة للاستحواذ أمرا حاسما للتسهيل إجراء عمليات الدمج والاستحواذ التي تتم لأسباب اقتصادية لها ما يبررها وبطريقة تحقق العدالة لجميع أصحاب المصالح، والمعروف أن التسابق على عمليات الاستحواذ أو الضم أو الدمج يؤدي إلى تقوية ممارسة ضوابط الحكومة من خلال تحسين إدارة الشركة من الداخل وبالتالي تقديم المزيد من المكاسب الاقتصادية للخارجيين والدائنين تفوق ما كانت تقدمه وهي ضعيفة الأداء أثناء الإدارة السابقة².

2- آلية المنافسة على مستوى سوق المنتجات والخدمات وسوق العمل الإداري.

تعد منافسة سوق (المنتجات/ الخدمات) أحد الآليات المهمة لحكومة الشركات، ويؤكد على هذه الأهمية كل من *Hess & Impavido*، وذلك بقولهم إذا لم تقم الإدارة بواجبها بالشكل الصحيح (أو إنها غير مؤهلة)، فإنها ستفشل في منافسة الشركات التي تعمل في نفس حقل الصناعة، وبالتالي تتعرض للإفلاس. إذن فالمنافسة في السوق الخدمات أو المنتجات تهدب سلوك الإدارة، وبخاصة إذا كانت هناك سوق فعالة للعمل الإداري *Labor Market* للإدارة العليا، وهذا يعني أن إدارة الشركة إلى حالة الإفلاس سوف يكون

¹ التميمي عباس حميد، آليات الحكومة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات، ملف متوفر على الرابط: <https://www.mobt3ath.com/uplode/book/book-11937.doc>، تم الاطلاع عليه يوم: 2016/05/03 الساعة 17:31، ص: 18.

² صلاح حسن، تحليل وإدارة وحكومة المخاطر المصرفية الإلكترونية، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى (القاهرة؛ مصر)، 2011، ص: 116-117.

له تأثير سيئ على مستقبل المدير وأعضاء مجلس الإدارة، إذ غالبا ما تحدد اختبارات الملائمة للتعين أنه لا يتم إشغال مواقع المسؤولية من أعضاء مجلس الإدارة أو مديري تنفيذيين سبق أن قادوا شركاتهم إلى الإفلاس أو التصفية¹. ويمكن إبراز مهام آلية السوق في نقاط التالية²:

- الإنذار بضعف أداء الشركات نتيجة الفشل في الآليات الداخلية للحوكمة، وإن الشركة أصبحت عرضة للخسارة أو الاستيلاء؛
- تعتبر وسيلة لتحديد مبدأ الثواب والعقاب في سوق العمالة الإدارية، فهي تضمن الثواب للإداريين في الشركات الأفضل والعقاب للإداريين في الشركات الأسوأ من خلال مؤشرات أسعارهم في السوق؛
- تفعيل أداء المدراء التنفيذيين ومجلس الإدارة وتشجيعهم على اتخاذ القرارات التطويرية المتناغمة مع متطلبات الداخلية، وتعظيم ثروة المالكين، وترضي أصحاب المصالح بما يجعل الدوافع المحتملة من إمكانية استيلاء المنافسين على الشركة بعيدة المنال.

المطلب الثالث: التوجه نحو رؤية جديدة لحوكمة الشركات "كفاءة نظام الحوكمة".

تختلف نظم الحوكمة المطبقة في الشركات حول العالم وتتعدد مزاياها وعيوبها؛ وهذا ما فرض ضرورة تقييم جودتها أو مستواها، فتعددت الجهات المهتمة بالموضوع وتنوعت على إثر ذلك الأساليب، ولعل من أهم ما تم التوصل إليه هو مفهوم كفاءة نظام حوكمة الشركات، وعليه سنستعرض من خلال هذا المطلب أهم النماذج الدولية لأنظمة حوكمة الشركات، يليها عرض لأهم الجهود المبذولة في مجال تقييم أنظمة حوكمة الشركات وفي الأخير نتناول مفهوم كفاءة نظام الحوكمة؛ من خلال ثلاثة فروع.

الفرع الأول: نماذج دولية لأنظمة حوكمة الشركات

تشتمل نظم حوكمة الشركات على مجموعة من الآليات الداخلية والخارجية وإن تطبيق هذه الآليات يختلف من شركة لأخرى ومن بلد لآخر؛ وبانتقالنا بالحديث إلى الإطار التطبيقي لحوكمة الشركات نجد أنفسنا أمام ما يعرف بـ "نظم حوكمة الشركات" والتي تختلف من بيئة لأخرى نتيجة اختلاف عدة عوامل سياسية، اقتصادية، ثقافية، تاريخية، النظام القانوني القائم، طبيعة الشركة والبيئة التي تنشط فيها. فبادرت العديد من الدول بإصدار أطر لحوكمة الشركات وقد تفاوتت آليات تطبيقها باختلاف الجهات التي أصدرتها والبيئات التي تمارس فيها؛ فاختلقت بذلك أنظمة الحوكمة من دولة لأخرى نتيجة اختلاف العوامل السابق ذكرها.

أولاً: تعريف نظام حوكمة الشركات.

يعبر نظام حوكمة الشركات عن خصائص البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والمؤسسية على مستوى الدولة الواحدة أو مجموعة من الدول المتشابهة من حيث تلك الخصائص التي تؤثر على آليات حل التعارض بين مصالح الأطراف المختلفة في

¹ بروش زين الدين، دهيمي جابر، دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر (بسكرة؛ الجزائر)، 06-07 ماي 2012، ص: 16.

² علاء جميل، مرجع سبق ذكره، ص: 164.

الشركة.¹ ويمكن تعريف أنظمة الحوكمة حسب دراسة عبد الصمد (2013) على أنها "عبارة عن تطبيقات، وصف وتمثيل لوضعية الحوكمة الموجودة في بلد ما، بما يمكننا من التعرف على مختلف العناصر المكونة للإطار الفكري للحوكمة، فهو يتكون من مجموعة من المتغيرات والعلاقات ويصف التأثيرات المتبادلة بين هذه العناصر وكذلك النتائج المتوصل إليها في بيئة أعمال معينة²". وفي هذا السياق يضيف ميخائيل (2005) أن نظام الحوكمة يعد من النظم المرتبطة بتطبيق سياسات الحرية الاقتصادية وبتفعيل وإحكام آليات السوق وفي الوقت نفسه فهي نظام يعمل على جذب الاستثمارات لأي دولة من الدول ولأي شركة من الشركات، فهي تعمل على نشر ثقافة الالتزام كما أنها ترتبط بعمليات تحقيق القيمة المضافة وكذلك التراكم الرأسمالي مما يؤدي إلى تحقيق نتائج ملموسة.³

ثانيا: معايير تصنيف نماذج أنظمة حوكمة الشركات.

ليس هناك اتفاق بين المنظمات والباحثين في مجال الحوكمة على عناصر (خصائص) محددة لتمييز بين نماذج الحوكمة، فهناك من قسمها إلى نموذج المنغلق والمفتوح، وهناك تقسيم آخر قسمها إلى نموذج الحوكمة في الدول الأنجلوسكسونية، اللاتينية، دول ذات الأصول الجرمانية واليابان. وهناك تقسيم آخر قسمها إلى نموذج الحوكمة الموجه بالسوق وآخر موجه بكبار الملاك، إلا أن جميعها يمكن أن ينحصر بصفة أساسية في النموذج الداخلي والنموذج الخارجي، وقد أشارت دراسة *Coleman & Biekpe* (2006) إلى أن نماذج الحوكمة تختلف باختلاف كلا من⁴:

- درجة الملكية والتحكم؛
- هوية الفئة المتحكمة من حملة الأسهم: فعلى سبيل المثال، في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة هناك تعارض في مصالح المديرين، وحملة الأسهم المنتشرين بشكل واسع، وهذا ما يعرف بالمشكلة الرأسية للوكالة، بينما في ألمانيا واليابان، فإن التعارض يكون بين كبار حملة الأسهم، والأقلية الضعيفة من حملة الأسهم وهذا ما يعرف بالمشكلة الأفقية للوكالة.

وقد قام *Shleifer & Vishny* بالمقارنة بين نوعين من أنظمة حوكمة الشركات كالآتي⁵:

- **نظم حوكمة موجه بالسوق:** وتشمل مثلا الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، وهي تميل إلى الاعتماد على كل من الحوافز المادية للمديرين وسوق سيطرة من خلال الاندماج العدواني في حل المشاكل التي تتصدى لها حوكمة الشركات.

¹ فريد محرم فريد إبراهيم، نموذج محاسبي مقترح لقياس أثر تطبيق حوكمة الشركات على الأداء والقيمة السوقية للشركة المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية- دراسة تطبيقية، رسالة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة، جامعة عين شمس (مصر؛ القاهرة)، غير منشورة، 2008، ص: 26.

² عبد الصمد عمر علي، مرجع سبق ذكره، ص: 37.

³ ميخائيل أشرف حنا، مرجع سبق ذكره، ص: 06.

⁴ حمادي نبيل وعبد الصمد عمر علي، النماذج الدولية لحوكمة المؤسسات -دراسة مقارنة ل م.م.أ وفرنسا، ملتقى العلمي الدولي حول: آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة (ورقلة؛ الجزائر)، 25-26 نوفمبر 2013، ص: 03.

⁵ فريد محرم فريد إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص: 26.

- نظم موجه بكبار الملاك: وتشمل مثلا ألمانيا وفرنسا وإسبانيا، وهي تميل إلى فرض السيطرة والتحكم من خلال كبار الملاك المتنفذين (Incumbent) لتقريب مصالح وسلوكيات كل من المديرين والملاك.

ثالثا: أنواع نماذج تطبيق نظم حوكمة الشركات.

وفي هذا الإطار يوجد نوعين شائعين لنظم الحوكمة في الشركات، أحدهما يسمى نظام الداخلين Inside System (نظام الملكية المركزة) ويسمى الآخر نظام الخارجيين Outsider System (نظام الملكية المشتتة)، حيث يحتوي كل نظام على مميزات خاصة تؤدي إلى اختلاف التعامل مع مشاكل حوكمة الشركات وفقا لنظام الملكية في الشركة¹.

1- نظام الخارجيين Outsider System (نظام الملكية المشتتة)

ويعني هيكل الملكية المشتت او المتناثر في الشركة ان هناك عددا كبيرا من أصحاب الأسهم يملك كل منهم عدادا قليلا من أسهم الشركة، بحيث لا يمكنه منفردا التأثير على نشاطها، لذلك فإنه قلما يكون هناك حافزا لدى صغار المساهمين للمشاركة الفعالة في إدارة الشركة أو مراقبتها، مما دعا إلى تسميته بنظام الخارجيين. وعليه فإن هذا النظام غالبا ما يكون أقل عرضة لحالات الغش والاحتيال، لغياب المستثمرين المسيطرين، مع الاعتماد على هيئات إدارية ورقابية مستقلة وخاضعة للقانون أكثر من تبعيتها للملاك².

يقوم هذا النموذج على افتراض بأن الحوكمة تستخدم لحماية مصالح واهتمامات حملة الأسهم سواء كانوا أفرادا أو مستثمرا مؤسسيا، لذلك يعتبر حملة الأسهم هم الفئة الوحيدة ذات المصلحة التي تسعى الشركة لتحقيق مصالحهم ورغباتهم والفئة الوحيدة التي لديها القدرة لتأثير على قرارات الإدارة، فالإدارة من منظور هذا النموذج هي وكيل لأصحاب المال حملة الأسهم ووظيفتها الأولى هي تعظيم ثروة حملة الأسهم لذا فإن مقياس نجاح الشركات في هذا النموذج هو مقدار الأرباح والعائد المحقق على الأموال المستثمرة التي تقدم للمساهمين³.

وتبرز مشكلة الوكالة في هذا النموذج على شكل انفصال الملكية عن الإدارة ووجود المديرين المسيطرين، ويتم حل تلك المشكلة بواسطة عدة آليات أهمها⁴: الدور العقابي للأسواق، سوق الاستحواذ العدواني وسوق العمل الإداري وسوق الأوراق المالية؛ الحماية القانونية القوية للمستثمرين من خلال تطبيق قواعد القانون العام؛ خطط مكافآت الإدارة المرتبطة بالأداء بما يقرب مصالح كل من الملاك والمديرين؛ قوة مجلس الإدارة في الرقابة على المديرين التنفيذيين.

¹ عبيدي نعيمة، أثر هيكل الملكية في تحقيق مبادئ حوكمة الشركات -دراسة نقدية تحليلية-، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، مجلد (07)، العدد (02)، 2014، ص: 92.

² عبيدي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص: 92.

³ حمادي نبيل وعبد الصمد عمر علي، مرجع سبق ذكره، ص: 04.

⁴ فريد محرم فريد إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص: 27 - 28.

ومن مميزات نموذج النظام الخارجي للحوكمة¹ أنه يعتمد على أعضاء مجلس إدارة مستقلين في مراقبة ومراجعة سلوك الإدارة وتقييم أدائها بموضوعية، وحماية حقوق المساهمين، ومن ثم تعتبر أنظمة الخارجيين أكثر قابلية للمساءلة وأقل عرضة للفساد. وكما توجد نقاط ضعف في هياكل الملكية المشتتة حيث يميل مالكو الأسهم إلى تعظيم الربح على المدى القصير، ومن ثم الموافقة على استراتيجيات قد لا تؤدي بالضرورة إلى تحقيق أرباح لشركة على المدى الطويل؛ لا يوجد لدى صغار المساهمين حافز كبير يدفعهم إلى وضع قرارات مجلس الإدارة تحت مراقبتهم الشديدة ووضع المديرين موضع محاسبة.

2- نظام الداخليين Insider System (نظام الملكية المركزة)

يراد بالملكية المركزة أن يجتمع جزء مؤثر من رأس المال الشركة في يد شخص أو عدد قليل من الأشخاص فيها، غالبا ما يتولون الإدارة والسيطرة أو يؤثرون بشكل واضح في طريقة إدارة وعمل الشركة، لذلك يطلق عليهم تسمية الداخليين ويطلق على قوانين الدول التي تسمح أو تشجع على قيام مثل هذا النمط من الملكية بنظام الداخليين².

يأتي النموذج الداخلي لحوكمة الشركات الذي يطبق بشكل أساسي في كل من ألمانيا واليابان، والذي يعتمد بشكل أساسي على مشاركة البنوك والمستثمر المؤسسي في عملية الحوكمة، حيث تزداد نسبة ملكية البنوك والمستثمر المؤسسي في المؤسسات فهؤلاء المساهمين من المستثمرين المؤسسين والبنوك تتوافر لديهم القدرات والإمكانات التي تمكنهم من الرقابة على الإدارة وضبط أدائها³.

يتسم هذا النظام بضعف الدور الرقابي للأسواق خاصة سوق الاستحواذ العدواني وسوق الأوراق المالية، وعدم استقلالية مجلس الإدارة، كما أن القانون المطبق لحماية المستثمرين هو القانون المدني وهو أضعف من القانون العام، وأهم آليات الحوكمة المستخدمة في حل مشكلة الوكالة في هذا النظام هي كبار الملاك ممثلون في البنوك والشركات والعائلات والذين يسيطرون على مجالس الإدارة ولكن الآلية السابقة عادة ما تكون غير فعالة لأن تركز الملكية من وجهة نظر كبار الملاك ذات تكلفة عالية بسبب فقد فرصة التنوع ولذا فإن كبار الملاك والمؤسسين يحاولون الحصول على حقوق تصويت وسيطرة تفوق حقوق التدفقات النقدية التي يحصلون عليها حسب ملكيتهم، ومن ثم تظهر مشكلة وكالة من نوع آخر هي استنزاف كبار الملاك المسيطرون لثروة صغار الملاك الأقلية⁴.

ومن مميزات نموذج النظام الداخلي للحوكمة⁵ أن الداخليين لديهم القدرة والحافز على مراقبة الإدارة عن كثب وبالتالي تقليل احتمالات حدوث سوء الإدارة والخداع. كما يميلون إلى تأييد القرارات التي تطور أداء الشركة حفاظا على استثماراتهم.

¹ صلاح حسن، مرجع سبق ذكره، ص: 126.

² عبدي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص: 93.

³ حمادي نبيل وعبد الصمد عمر علي، مرجع سبق ذكره، ص: 05.

⁴ فريد محرم فريد إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص: 28.

⁵ صلاح حسن، مرجع سبق ذكره، ص: 125.

وفي الأخير يمكن الإشارة إلى ما جاءت به دراسة *Durukan & other* (2005) أنه لكل أنظمة حوكمة الشركات نقاط ضعف ونقاط قوة، ولا توجد أي نظرية أو دليل يحدد أفضل نظام لحوكمة الشركات؛ ويضيف أنه نتيجة لعدة عوامل وقوى اقتصادية كالعولمة، تكامل أسواق رأس المال وزيادة المنافسة فإن هذه الأنظمة تتقارب، ويمكن تفسير هذا التقارب بأنه تبني أفضل الممارسات في النظم القائمة. وبقدر ما يمكن للشركات أن تتبنى هياكل وآليات من أنظمة مختلفة للحصول على ميزة تنافسية؛ ينبغي أن تأخذ في الحسبان النظام القانوني القائم والثقافة والتاريخ والبيئة المؤسسية التي تشكل عقبات رئيسية أمام تقارب أساس أنظمة حوكمة الشركات. ومع ذلك فإنه لا يوجد توافق في الآراء بشأن العوامل التي تحدد الهيكل الأمثل لحوكمة الشركات ولا يوجد "هيكل واحد يناسب الجميع" ونتيجة لذلك فإنه يجب تقييم كل نظام وتحسينه بشكل منفصل وتحويل تركيز الانتباه إلى قياس فعالية أنظمة حوكمة الشركات.¹

وتضيف على ذلك *ميلليستاين* (2003) أنه ليس هناك نظام واحد محدد بعينه لحوكمة جيدة لشركات يمكن تطبيقه في كافة الدول على كافة الشركات. إذ أن ممارسات الحوكمة تتباين فيما بين الشركات كما تختلف تبعاً لظروف، (وبشكل أعم فيما بين الدول).²

ويشاركهم في ذلك *الخضيرى* (2005) أنه لا يوجد نموذج وحيد أو موحد للحوكمة، وإنما هناك مبادئ عامة ومشاركة واجبة التطبيق، ومن ثم فهناك العديد من النماذج المطبقة والمستخدمه في كافة دول العالم المتقدمة، وأياً كان النموذج المستخدم فهي تستند وتقوم على مبادئ تستوعب كافة النماذج القائمة للحوكمة تكاد تكون نماذج شخصية لكل دولة على حدى، يحكمها في ذلك هيكل القيم والمبادئ والمثل العليا الخاصة بالمجتمع في هذه الدولة، وهي مبادئ وإن كانت تخضع جزئياً للقوانين واللوائح الخاصة بكل دولة وبشكل إجباري، إلا أنها لا تزال تخضع لتطبيق التطوعي الاختياري، والذي لا يزال يسمح بالمبادرات الفردية، ولعمليات التطوير، والابتكار، والتحسين الدائم والمستمر، توافقاً مع طبيعة المتغيرات والمستجدات التي تحدث في البيئة الاقتصادية وكذلك مع التحديث الناجم عن حتميات التوافق مع آليات وقوى السوق.³

وعليه فإن الاختلاف السائد بين أنظمة الحوكمة يفرض اختلافاً في جودة تطبيقها وعليه يجب تقييم كل نظام وتحسينه بشكل منفصل وتوجيه تركيز الانتباه نحو تقييم وقياس "كفاءة أنظمة حوكمة الشركات"

الفرع الثاني: الأساليب الحديثة في تقييم مستوى أنظمة حوكمة الشركات

في الوقت الذي تتزايد فيه التقلبات الأسواق وعدم اليقين؛ إثر الانهيارات والخسائر التي تكبدتها الشركات ذات هياكل حوكمة ضعيفة. يسعى المستثمرون إلى استثمار أموالهم في شركات ذات هياكل حوكمة فعالة. ففي استراتيجيات الاستثمار يميل المستثمرون إلى

¹ Durukan Banu and other, **Effectiveness of the Turkish corporate governance system: CEO changes and performance measures**, 1 st International Auditing Symposium of Turkey, (Antalya: Turkey), 2005, p:02.

² أيرام. ميلليستاين، جي. دي، مرجع سبق ذكره، ص: 31 - ص: 37.

³ الخضيرى محسن أحمد، حوكمة الشركات، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، (القاهرة؛ مصر)، سنة النشر 2005، ص: 25.

ضمان توفر مجموعة من المتغيرات والآليات داخل الشركة تبين لهم درجة اعتمادها للمعايير الدولية لحوكمة الشركات المحددة من قبل قوانين "ممارسات الحوكمة الجيدة"¹.

وفي هذا السياق فإن المتتبع لدراسات الحديثة في مجال الحوكمة يجد أنه بداية من سنة 1980 اتخذت الأبحاث مسلكا جديدا يتوجه نحو تطوير مؤشرات ومقاييس موثوق فيها تسمح بتحديد الحوكمة الجيدة "Bonne Gouvernance"، وتساعد على تحديد المستوى الحقيقي للحوكمة في الشركات بمعنى تحديد أفضل الممارسات للحوكمة التي تضمن رقابة المسيرين من قبل المساهمين والمستثمرين وتضمن لهم حقوقهم وتحقق أداء جيدا لشركات²؛ إذ أن هذه المعايير والمؤشرات تساعد غالبية المستثمرين على تحديد الشركات ذات "الحوكمة الجيدة" بمعنى الشركات التي تسير وتدار بشكل جيد حيث أنها تكون الأكثر شفافية والأكثر خضوعا للمسائلة وتكون أقل عرضة للانتهازية والآثار السلبية المصاحبة لها على قيمة الشركات. وهذا ما يعد عامل جذب واستقطاب للمستثمرين. لذلك دعت الحاجة إلى بذل الجهود لتوفير مؤشرات تسمح بتحديد المستوى الحقيقي للحوكمة في الشركات وتقييم جودتها³. وقد ظهرت العديد من الهيئات والمنظمات إضافة إلى شركات كبرى تهتم بوضع معايير للحوكمة تهدف إلى احترام حقوق المساهمين والمستثمرين، تحسين الإفصاح عن المعلومات والتشغيل السليم لدور مجلس الأساسي. يستند عليها في تقييم مستوى الحوكمة ومن أهمها: The Deminor، Standard and Poor's، The Corporate Library (TCL)، (GMI) Governance Metrics International، Moody' Investors Service، (S&P)، The Institutional Shareholder Service (ISS) وفي هذا الإطار أطلقت Standard & Poor's سنة (2002) تصنيفا خاصا في مجال حوكمة الشركات "Corporate Governance Score" حيث تعبر درجة حوكمة الشركات عن رأي الوكالة حول مبادئ وآليات الحوكمة التي تعتمدها الشركة، وبشكل أكثر تحديدا حول طريقة تطبيقها، إذ تتعلق بتشكيلة من السياسات الدولية والإجراءات الحالية للحوكمة⁵. وقد استعان معظم المهتمين بتقييم مستوى الحوكمة على المعايير التالية: تركز هيكل ملكية الشركة، تركيبة مجلس الإدارة ومسائلته، تعويضات المديرين التنفيذيين، خصائص لجان المراجعة، المراجعة الداخلية والخارجية، حقوق المساهمين وممارسات وعملية الاندماج والاستحواذ.

وفي هذا الصدد جاء تعريف هلبليج (2003) لمؤشرات تقييم مستوى نظم الحوكمة (نظم التصنيف) بإشارتها إلى أن: معظم نظم التصنيف مستخرجة من المعايير المحلية أو الدولية مثل مبادئ حوكمة الشركات لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). ومن

¹ Dhahri Nadia, **Impact de l'efficience des systèmes de gouvernance sur la performance des entreprise tunisiennes cotées**, les Cahiers du CEDIMES, Institut CEDIMES, vol (02) No (02), 2008, p : 142.

² Krafft Jackie, Yiping Qu, Jacques_Laurent Ravix, **Gouvernance d'entreprise et performances Sectorielles : Une réévaluation de la fiabilité des score et des mesures de bonne gouvernance**, Revue d'économie et prévision, Minefi _ Direction de la prévision, 2011, HAL archives – ouvertes .fr , P : 01.

³ أرشد فؤاد مجيد إبراهيم، جودة الحاكومية المؤسسية وأثرها في إدارة رأس المال العامل (بحث تطبيقي في عينة من الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (44)، 2015، ص: 183.

⁴ Bhasin Madan, **Corporate Governance Rating Systems: A Powerful Tool of Accountability**, ResearchGate, January 2009, p:03,04

⁵ Louzi Amir, **Les déterminants d'une « Bonne Gouvernance » et la performance des entreprises françaises – Etude empiriques**, Thèse de doctorat en Sciences de Gestion (non publiée), école doctorale sciences économique et de gestion, Université Jean Moulin Lyon 3 (Lyon : France), 2011., p : 154.

المعتاد أن يتكون كل نظام تصنيف من عدة مؤشرات يجري تجميعها في شكل درجة نهائية. ويقوم كل مؤشر بتصنيف أداء الشركة في ناحية معينة من نواحي حوكمة الشركات. وقد يتضمن تصنيف الشركة بعض إن لم نقل كل المكونات التالية: مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة، هيكل ملكية الشركة، حقوق المساهمين، حوافز الموظفين التنفيذيين وتعويضاتهم، حقوق المساهمين وعلاقاتهم، التغييرات المرتبطة بعملية الاستحواذ على الشركة، إجراءات المراجعة، إجراءات الإفصاح عن المعلومات ومدى دقة الشفافية، النصوص الخاصة بالحوكمة الشركات ومدى الالتزام بمبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية¹.

وكما أشادت هلبلينج (2003) بأهمية مؤشرات تقييم نظام الحوكمة بحيث أشارت إلى أن مجموع درجات نظم التصنيف يقدم إلى المستثمرين صورة مختصرة عن الأداء الشامل لشركة أو لدولة، بينما تقدم النتائج الناشئة عن النظام مؤشرات يوفر كل منها وصفا تفصيليا عن ممارسات الشركة أو الدولة الخاصة بالحوكمة. وهذه المعلومات تساعد كلا من المستثمرين ومديري الشركة، وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين والموظفين العموميين القائمين بعمليات الإصلاح، على حد سواء. كما أنها تساعد المستثمرين على الدقة في التقييم المخاطر، ومن ثم يمكنهم اتخاذ قرارات استثمارية حكيمة. كما تساعد الشركات والدول أو كلاهما بالممارسات الجيدة لجذب استثمارات أكثر شروط مناسبة. وكما تعمل على تعزيز الحوكمة الجيدة عن طريق تحديد نقاط الضعف في الشركة أو في الدولة. كما أن المديرين والمساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والموظفين العموميين يعلمون تماما ما يحتاجون إليه لتحسين ممارسات الحوكمة في شركاتهم أو دولتهم. ويؤدي تحسين نظم حوكمة الشركات إلى مساعدة الشركات والدول على تعزيز أدائها الاقتصادي وتحقيق أهدافها الاستراتيجية².

ومن جهة أخرى يرى الباحث غنيمي (2013) أنه من إيجابيات الفوائض والاختيارات المالية أنها أظهرت عدم وجود قواعد موضوعية لأنظمة حوكمة الشركات، وأن مبادئ وآليات الحوكمة المطبقة ما هي إلا صورة شكلية فقط، وتحتاج إلى إصلاح حقيقي يساعد في حماية الشركات من الاختيار المالي، بحيث يضمن هذا الإصلاح تحقيق الرقابة الفعالة وصدق المعلومات الحاسوبية، وصحة القوائم المالية، ويضمن أيضا فعالية الأنظمة المحاسبية المطبقة³.

أولا: مؤشرات قياس أو تقييم مستوى حوكمة الشركات

كما أشرنا في سابق بأنه بدأت دعوات حول العالم بضرورة تقوية أنظمة الحوكمة في الشركات المساهمة لحماية حقوق المساهمين وذوي المصالح المشتركة، وضبط تجاوزات المديرين وإعادة الثقة إلى أسواق المال، ومن بين هذه الدعوات توجه الكتاب والباحثين لإيجاد مؤشرات دالة لجودة الحوكمة الداخلية وخارجية، الغرض منها هو تقييم مستوى حوكمة الشركات بشكل عام. وفي هذا الصدد أظهرت

¹ هلبلينج كاثرين كوشتا (تعريب سمير كريم)، كيفية استخدام نظم التصنيف وقوالب التقسيم لتعزيز الحوكمة الجيدة للشركات، بحثا عن عضو جيد لمجلس الإدارة: دليل لإرساء حوكمة الشركات في القرن الواحد والعشرين، مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE، غرفة التجارة الأمريكية واشنطن، الطبعة الثالثة، 2003، ص: 172.

² المرجع السابق، ص: 172 - ص: 173.

³ غنيمي سامي محمد أحمد، مدى ايجابية الأزمة المالية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات في منظمات الأعمال -دراسة تحليلية-، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة جامعة (المنصورة؛ مصر)، العدد الثاني، جويلية 2013، ص: 27.

أبحاث أكاديمية ماكينزي *Mckinsey* سنة (2002) أن المستثمرين المؤسسين مستعدين لدفع علاوة بنسبة ما بين (12-14) % لشركات التي تتبنى أفضل ممارسات للحوكمة وفق تقييم المؤشرات¹.

ميز *Obama* (2013) بين مؤشرات تقييم وقياس مستوى حوكمة الشركات إلى صنفين: أسلوب المؤشرات الكلاسيكية لمستوى حوكمة الشركات وهو تقنية لتقييم الحوكمة تم تطويرها من قبل باحثين مختلفين، أما صنف الثاني فهو أسلوب الوكالات المتخصصة والتي تقوم بالدمج نظام حوكمة الشركة في التصنيف المالي لها². بينما ميز *Louizi* (2011) بين وجهتي نظر حول تقسيم مؤشرات تقييم مستوى الحوكمة؛ مؤشرات وكالات التصنيف حسب وجهة نظر الدائنين (أصحاب المصلحة مع الشركة) ومؤشرات وكالات التصنيف حسب وجهة نظر المساهمين (الملاك)³. ومن بين أهم المؤشرات المستخدمة لتقييم مستوى حوكمة الشركات نذكر ما يلي⁴:

1- مؤشر **L’Institutionnel Shareholders Service (ISS)**: قامت منظمة **L’Institutionnel**

Shareholders Service سنة 2003 بتطوير مؤشر للحوكمة بالاعتماد على 61 متغير يتعلق بمجلس الإدارة، مكافآت المديرين، هيكل الملكية، هيكل رأس المال بالإضافة إلى عوامل نوعية أخرى مثل (سن تقاعد المديرين، اجتماعات المديرين الخارجيين، خطة خلافة المدير وما إلى ذلك)⁵.

2- مؤشر **Governance Metrics International (GMI)**: أنشأت منظمة **Governance Metrics**

International نظاما لتقييم مستوى حوكمة الشركات استنادا إلى البيانات من المصادر العامة والمعلومات الخاصة (مثل المقابلات المتعمقة مع الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة) وتستند معايير تصنيف **GMI** إلى نقاط تشمل على أكثر من 600 بيان يمكن تصنيفها في سبع فئات: مسؤولية مجلس الإدارة، الإفصاح المالي، حقوق المساهمين، سياسات الحوافز، الرقابة الداخلية، هيكل الملكية وسمعة الشركات⁶.

3- مؤشر **L’agence financière Standard & Poor’s (S&P)**: أطلقت وكالة **Standard & Poor’s** المالية

سنة 2002 تصنيفا يحدد "درجة حوكمة الشركات" (**Corporate Governance Score**) والذي يعبر عن رأي الوكالة بشأن مبادئ الحوكمة التي اعتمدها الشركات، وبمعنى أدق تحديد كيفية تطبيقها. وقد استندت الوكالة في دراسة جودة الحوكمة على أساس أربع محاور: هيكل الملكية وتركيزها، طبيعة العلاقات التي تربط بين مختلف الجهات الفاعلة، والشفافية والإفصاح عن المعلومات، وهيكل مجلس الإدارة ووظائفه. وتحديد مستوى الشركات يعتمد على تحليل مفصل لمختلف التقارير الإدارية

¹ Obama Jean Ndongo, **L’impact de la Qualité de la gouvernance sur la rentabilité durable des entreprise familiales dan le contexte du PED – le Cas du Cameroun**, rapport de recherche, N°51/13, Fonds de Recherche sur Climat d’Investissement et l’Environnement des Affaires (FR-CIEA), (Dakar : Sénégal), septembre 2013.p : 06.

² Ibid, p : (9-12).

³ Louizi Amir, Op.Cit, p : (99-111).

⁴ للاطلاع أكثر حول مؤشرات تقييم مستوى حوكمة الشركات يمكن مراجعة: Bhasin Madan, Op.Cit و Louizi Amir, Op.Cit, p : (99-111).

⁵ El Mir Ali, Khanchel Imen, **De L’efficience de la gouvernance**, 13e conférence de L’association internationale de management stratégique (non publiée), (Normandie : France), 2-4 juin 2004., p : (05).

⁶ Obama Jean Ndongo, **Op.Cit**, p : 09.

وإجراء مقابلات مع مسيري الشركات، وتتراوح قيمة المؤشر من الواحد إلى العشرة، حيث أن (CGS-1) يعبر عن المستوى الأضعف، بينما (CGS-10) يعبر عن المستوى الجيد لحوكمة الشركات¹.

4- مؤشر **Crédit Lyonnais Securities Asia (CLSA)**: أنشأت منظمة **Crédit Lyonnais Securities**

Asia سنة 2001 مؤشر لتقييم مستوى الحوكمة ل 495 شركة تنتمي إلى 25 من الأسواق الناشئة و18 قطاعا. يتم احتساب هذا المؤشر بناء على 57 سؤالا ثنائيا يتعلق بانضباط المديرين، شفافية المعلومات، هيكل ونشاط مجلس الإدارة ومسؤولية وحيادية لجنة التدقيق. وتجدر الإشارة إلى أن 70% من هذه الأسئلة موضوعية، في حين أن البقية تتطلب تفسيراً من جانب المحلل. وكما يلاحظ أن منظمة CLSA تختار الشركات الكبيرة التي تجذب المستثمرين المؤسسين لتقييم حوكمتها (وهذا ما فسر على أنه تحيز من قبل المنظمة)².

وفي الأخير يمكن القول إنه بغض النظر عن الاختلاف في عملية التصنيف المستخدمة من قبل مختلف وكالات ومنظمات المصدرة للمؤشرات أو التي تم تطويرها من قبل باحثين أكاديميين في تقييم مستوى أنظمة حوكمة الشركات؛ إلا أنها تشترك في نقطة واحدة وهي توليد درجة لمستوى حوكمة الشركات (CGS - Corporate Governance Score) والتي تعبر عن رأي الوكالة أو الباحث حول المبادئ الحوكمة التي تتبناها الشركة وطريقة تطبيقها. ودرجة الحوكمة هي معامل لها قيمة تتراوح بين 0 و1 فإذا كانت درجة الحوكمة تساوي الواحد فهي تعكس أن الحوكمة ذات كفاءة جيدة. (تعكس شركة فعالة)³

ثانيا: نقائص مؤشرات تقييم مستوى حوكمة الشركات

إن المعايير والمؤشرات المتوصل إليها لم تخلو من بعض النقائص والتي تؤثر على التحديد الدقيق لمستوى الحوكمة. فعلى سبيل المثال نجد أن شركة انرون (Enron) فشلت وانهارت برغم من استجابتها لكل المعايير التقليدية لحوكمة الشركات من حيث الفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي الرئيسي بالإضافة إلى توفر لجنة مراجعة عالية الجودة وتوفر لجنة مراقبة مستقلة لتصرفات مجلس الإدارة. بينما صنفت (Google) من بين الشركات التي تتمتع بنظام حوكمة أقل من المستوى الجيد إلا أنها مستمرة. ومن بين أهم الانتقادات التي وجهت للمؤشرات قياس مستوى الحوكمة نذكر مايلي:⁴

- قصور المؤشرات والمعايير في التقييم والقياس كونها لا تعكس ولا تواكب التطورات التحليلية الحديثة حيث أن هذه المؤشرات توفر تقييم جزئي وتقديرات متقدمة مما يؤدي إلى زيادة أو التقليل في تقدير الوضع الفعلي للحوكمة في الشركات؛
- تستند بعض المؤشرات على معيار واحد في تقييم الحوكمة على سبيل المثال "وجود مجلس إدارة يتمتع بالاستقلالية"؛ حيث أن بناء مؤشر موثوق فيه يتطلب تناول أبعاد متعددة المعايير للحوكمة (كتكوين لجان المراجعة والمكافآت، سياسات الحماية ضد

¹ Obama Jean Ndongo, **Op.Cit**, p: 11.

² El mir Ali & Kanchel Imen, **Op.Cit**, p : 05 – p : 06.

³ Obama Jean Ndongo, **Op.Cit**, p : 17.

⁴ Krafft Jackie et autre, **Op.Cit**, P : 03. ص:80. نقلا عن رزمة شيبوب، مرجع سبق ذكره، ص:80.

عمليات الاستحواذ، فترة وخصائص رئاسة رئيس مجلس الإدارة، وغيرها...) ذلك أن ضعف جانب من جوانب الحوكمة لا يؤدي بضرورة إلى ضعف جميع الجوانب؛

- تتسم هذه المؤشرات بالانحياز في التقييم لشركات التي تعتمد نظام حوكمة تظهر نتائجه على المدى القصير؛ بينما هناك شركات لا تظهر نتائج اعتمادها لنظام حوكمة معين إلا على المدى الطويل (وبالأخص الشركات الصناعية والابتكارية)؛
- تشير هذه المؤشرات إلى تقديرات تعطي انعكاسا وهما لواقع مستوى الحوكمة في الشركة؛ حيث أن بعض الشركات توفر نظام صوري بعيد عن الالتزام الفعلي بتطبيق (المبادئ والآليات) حيث يفتقر نظام الحوكمة إلى الاحترافية والشمولية. إذ انه سجلت بعض الشركات تجاوزات وانتهاكات هامة من قبل المسيرين برغم من أن الشركة تتمتع بمستوى حوكمة جيد.

الفرع الثالث: كفاءة نظام حوكمة الشركات

وكما أشرنا في الفرعين السابقين؛ أن الاختلاف في أنظمة حوكمة الشركات لكل بلد وتعدد مزاياها وعيوبها دعا إلى ضرورة تقييم جودتها أو مستواها فتعددت الجهات المهتمة بالموضوع وتنوعت الأساليب، أين تم تقييم مدى توفر آلية من عدمه وعلى اعتبار أن توفر آلية أو غيابها لا يفرض بالضرورة جودة نظام الحوكمة -وعلى إثر كل الانتقادات التي وجهت إلى المؤشرات السابقة- دفع هذا بالباحثين نحو صياغة أسس جديدة لتقييم، حيث أنه من بين أحدث ما تم التوصل إليه هو الانتقال من دراسة مستوى أو جودة نظام الحوكمة إلى ما يعرف "بكفاءة نظام الحوكمة"، ومن استخدام الاستبيان إلى تبني الأساليب الرياضية لتقييم مستويات حوكمة الشركات. حيث أن أحدث الدراسات لم تعد تهتم بدراسة مدى التزام الشركات بمبادئ الحوكمة وتطبيق آلياتها؛ أو بتحديد مستوى الحوكمة الجيدة في الشركات فقط بل وانتقلت إلى دراسة الكفاءة لتربط مستوى نظام الحوكمة المتبع بمخرجات يجب أن تتوفر إذا كان مستوى هذا النظام جيدا. حيث أن مفهوم كفاءة نظام الحوكمة يقوم على فكرة أن آليات الحوكمة إذا ما توفرت وطبقت بشكل صحيح نتج عنها بالضرورة نتائج مالية جيدة، فكفاءة النظام بذلك تجمع بين آليات نظام الحوكمة كمدخلات ومؤشرات الربحية كمخرجات.

وتضيف دراسة *Durukan & other* إلى أنه لتقييم أداء أو كفاءة نظام الحوكمة يتوجب بدلا من التركيز على التحقق من تطبيق مبادئ وآليات حوكمة الشركات التركيز على مخرجات هذا النظام (نتائج تطبيق الحوكمة) ومن المسلم به أنه على الرغم من اختلاف آليات حوكمة الشركات بين الدول إلا أن النتائج التي تسعى لتحقيقها متشابهة وبالتالي فإن جميع أنظمة حوكمة الشركات بغض النظر عن هيكلتها، تهدف إلى الحد من صراعات الوكالة الكامنة في الشركات الحديثة والتحسين من أدائها¹.

إن المفهوم الاصطلاحي "الكفاءة" لا يختلف من مؤسسة اقتصادية إلى أخرى؛ وهذا من حيث المبدأ أو المعنى الاقتصادي لكلمة كفاءة (Efficiency)، حيث تعني: " الاستغلال الأمثل للموارد" أو "تحقيق أقصى المخرجات من الموارد المتاحة" أو "تحقيق مخرجات

¹ Durukan Banu & other, Op.Cit, p:03 – p: 04.

معينة بأدنى مدخلات ممكنة¹ وعليه سنعتمد في دراستنا مصطلح "الكفاءة" والتي نعني بها هنا مدى قدرة الآليات المكونة لنظام حوكمة معين والمتبع في شركة معينة على تحقيق أقصى حماية لمصالح المساهمين وباقي الأطراف من خلال التحكم في سلوك المديرين لتحقيق مستوى جيد من الأداء وضمنان لاستمرارية الشركة. وهنا نجد *Ouni* قد عرف كفاءة نظام الحوكمة في دراسته على أنه "قدرة هيكل حوكمة الشركة على تحسين عملية صنع القرار داخل الشركة وبالتالي تأثيرا إيجابيا على الأداء المالي لها"²؛ ويعرفها *Obama* في دراسته إلى أنه "يمكن القول عن شركة بأنها ذات نظام حوكمة كفؤ إذا كانت تمتلك ممارسات وآليات لحوكمة تزيد من الأداء إلى أقصى حد"³. وكما عرفها *El Mir et Khanchel* "نظام الحوكمة الموثوق فيه وهو النظام الذي يوائم مصالح المساهمين والمديرين ويؤدي إلى تعظيم ثروة المساهمين"⁴ وعليه فكفاءة نظام الحوكمة إنما هي: "تعبير عن مدى قدرة التشكيلة المثلى من الآليات المكونة لنظام الحوكمة المتبع في تعظيم ربحية الشركة والتحسين من أدائها بما يضمن حماية المساهمين ومختلف أصحاب المصالح وضمنان استمرارية الشركة" ونقصد هنا بالتشكيلة المثلى مجموعة آليات الحوكمة المعتمدة ضمن نظام معين والتي لها أن تحقق عوائد أكثر من تكلفة تطبيقها. فبذلك تكون الآليات المشكلة لنظام الحوكمة المتبع ضمن دراستنا هي (استقلالية مجلس الإدارة، تركيز الملكية والمراجعة الداخلية) مدخلات لقياس الكفاءة، ومؤشرات الربحية المتمثلة في (العائد على الأصول) مخرجات. ويفترض أن نظام الحوكمة الذي يمتاز بالكفاءة التامة هو نظام تكون فيه المدخلات قد حققت تعظيما للمخرجات.

وفي هذا السياق أشار الخضيرى (2005) خلال مناقشته لمتطلبات نموذج الحوكمة الجيد إلى انه كلما كان نظام الحوكمة قائم على المناهج العلمية، كلما كان قادرا على تحقيق أهدافه، وكلما كان محققا ومنجرا لدواعي استخدامه. ومن ثم فإنه يحتاج إلى توافر خصائص أساسية هامة ومن بينها الاقتصادية، بمعنى أن تكون تكلفته أقل من عائدته، وان تكون العوائد الإيجابية المباشرة ملموسة ومحسوسة، إلى جانب العوائد المعنوية التي تتحقق عن وجود الحوكمة، ومن ثم تصبح الحوكمة مصدر ترحيب من كل الممارسين لها والمستفيدين منها⁵.

¹ بن ختو فريد وقرشي محمد الجموعي، قياس كفاءة البنوك الجزائرية باستخدام تحليل مغلف البيانات (DEA)، مجلة الباحث، عدد (12)، 2013، ص: 140.

² Ouni Sameh, **DEA Governance Efficiency Frontier and Credit Rating**, International Journal of Empirical Finance, Vol (02), No (03), 2014, P :107.

³ Obama Jean Ndongo, Op.Cit , P :17.

⁴ El Mir Ali, Khanchel Imen, Op.Cit P :03.

⁵ الخضيرى محسن أحمد، مرجع سبق ذكره، ص: 218.

المبحث الثالث: كفاءة نظام حوكمة الشركات وممارسات إدارة الأرباح

على اعتبار أن الجانب التطبيقي من دراستنا نتناول من خلاله عينة لشركات المساهمة الجزائرية؛ كان من ضروري هنا التطرق إلى نظام الحوكمة فيها وفق ما تنص عليه التشريعات الجزائرية، إضافة إلى واقع إدارة وأهم آليات حوكمة الشركات المساهمة في الجزائر؛ وهذا ما سيتم تناوله في المطلب الأول. ويأتي ذلك التطرق لأهم الآليات التي لها أن تحسن من كفاءة نظام الحوكمة في المطلب الثاني، وفي الأخير نتناول علاقة نظام الحوكمة وممارسات إدارة الأرباح بشكل عام، وأثر أهم آليات حوكمة الشركات عليها كمطلب ثالث.

المطلب الأول: نظام حوكمة الشركات في الجزائر

المطلب الثاني: أثر آليات حوكمة الشركات على مستوى كفاءة نظام الحوكمة.

المطلب الثالث: أثر آليات حوكمة الشركات على ممارسات إدارة الأرباح.

المطلب الأول: نظام حوكمة الشركات في الجزائر

إن تنمية وتطوير الاقتصاديات الوطنية تستلزم تطوير الشركة الاقتصادية كونها تمثل البنية الأساسية لها؛ وتطوير الشركة الاقتصادية يستلزم بدوره تحسين أساليب التسيير والرقابة على مستواها. لذلك وجب إدارة وظائفها بطرق حديثة لتحقيق الاستخدام الأمثل لمواردها المتاحة وإقامة علاقات جيدة مع أصحاب المصالح (مساهمين، مسيرين، عمال ... الخ) واشراكهم في عملية الرقابة. وهذا ما عرفته الشركات الجزائرية عبر مختلف المراحل تطور الاقتصاد الوطني الجزائري.

وبالنسبة لمضمون الحوكمة في الشركات الجزائرية فقد عرف كمصطلح بصدور ميثاق الحكم الراشد في مارس 2009 - مع الإشارة أنه تم الأخذ بمصطلح الحكم الراشد بدل حوكمة الشركات - أما الحوكمة كمفهوم فقد عرفت الشركات الجزائرية منذ الاستقلال إذ أن مفهوم الحوكمة يتجلى متى ما توفرت علاقة بين المسير والمساهم أو بين المساهم وأصحاب المصالح ووجود أساليب لتسيير ورقابة على هذا العلاقة. حيث أنه لو جئنا إلى أصل مفهوم الحوكمة نجد أن الوكالة المتولدة عن انفصال الملكية عن التسيير والإدارة بصفة عامة أدت إلى بروز نظرية الوكالة وغيرها من النظريات والتي شكلت أساس بناء مفهوم الحوكمة ودفعت بظهورها كمفهوم وليس كمصطلح. الآن لو نطرح التساؤل ألا توجد بشركات الجزائرية وكالة؟ بطبع هناك وكالة؛ هناك وكالة القطاع الخاص المساهمون فيه ليسوا هم من يسيرون الشركات فهناك وكالة، القطاع العمومي ليست الدولة من تسيير بل هناك موظفين هم من يسيرون فهناك وكالة أيضا. فالحوكمة بمفهومها البسيط موجودة بالجزائر كأبسط مثال محافظ الحسابات يعد آلية خارجية من آليات الحوكمة والقانون هو من فرض رقابته على الشركات

فلا يمكن إنكار وجود الحوكمة وآليتها والتي تشكل نظام حوكمة بالشركات الجزائرية له خصائصه تميزه عن باقي أنظمة الحوكمة في دول العالم. إذ أن تبني مفهوم الحوكمة وتطبيق هذا المفهوم على أرض الواقع يوجد لدينا نظام حوكمة خاص بالشركات الجزائرية.¹

يأتي في هذا المطلب عرض وبإيجاز مضمون تطبيق مفهوم حوكمة الشركات عبر مختلف مراحل تطور الشركات الاقتصادية الجزائرية انطلاقا من فترة ما بعد الاستقلال، وصولا إلى مرحلة إصدار ميثاق الحكم الراشد؛ مع تركيز على آليات الحوكمة التي ميزت كل فترة أحدا بعين الاعتبار النصوص التشريعية الجزائرية والمتعلقة أساسا بالشركات المساهمة كونها تمثل العينة التي يتناولها الجانب التطبيقي من دراستنا. وعليه سيتم التطرق بداية إلى تطور نظام حوكمة الشركات في الجزائر؛ وثانيا الآليات المحددة لنظام الحوكمة في شركات المساهمة الجزائرية.

الفرع الأول: تطور نظام حوكمة الشركات في الجزائر

كما أشرنا سابقا فإن الشركات الاقتصادية الجزائرية عرفت عدة تغيرات خلال فترات تطور الاقتصاد الوطني في ظل التحول إلى اقتصاد السوق، وما أكب ذلك من فتح لرأس مال الشركات، وفصل ملكية الشركات عن التسيير مما فرض عليها تغيير نمط تسييرها. فظهرت صناديق المساهمة ومن ثم الشركات القابضة، وحاليا شركات تسيير مساهمات الدولة. وعليه سنحاول من خلال النقاط التالية الإشارة إلى الملامح العريضة لتطور مفهوم الحوكمة بتطور الشركات الجزائرية في حد ذاتها؛ بحيث تم تقسيم هذا الفرع من الدراسة إلى ثلاث مراحل، أولها فترة التسيير الاشتراكي لشركات الجزائرية، ثم مرحلة منح الاستقلالية لشركات العمومية ابتداء من سنة 1988، وفي الأخير مرحلة ما بعد صدور ميثاق الحكم الراشد؛ مع بيان مضمون الحوكمة فيها من خلال تحديد أطراف وآليات الحوكمة التي ميزت كل فترة.

أولا: الفترة الأولى – الحوكمة خلال الفترة (1962-1988)

جاءت هذه الفترة مباشرة بعد الاستقلال فركزت الجزائر خلالها على إقامة الشركات الصناعية الكبيرة المنتجة لوسائل الإنتاج وخاصة منها تلك المنتجة لوسائل الاستهلاك. أما فيما يتعلق بالشركات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص، فكانت منظمة بموجب قانون الاستثمار لسنة 1966، وموجهة حسب الأهداف العامة لسياسة التنمية، التي تعتبرها قطاعا ثانويا. وقد مرت الشركة الجزائرية خلال هذه الفترة بعدة محطات عرفت فيها العديد من التجارب والإصلاحات قبل منحها الاستقلالية في سنة 1988، بداية من فترة التسيير الذاتي (1963-1965)، ثم ظهور الشركات الوطنية (1965-1971)، لتأتي بعدها مرحلة التسيير الاشتراكي لغاية سنة 1988.²

1/ أطراف الحوكمة خلال الفترة الأولى:

¹ شيبوب ربيعة، مرجع سبق ذكره، ص: 64.

² حمادي نبيل، أثر تطبيق الحوكمة على جودة المراجعة المالية -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2011/2012، ص: 127.

يمكن تحديد أطراف الحوكمة بتفسير علاقتي الحوكمة، علاقة مسير/ مساهم "Sharholder"؛ وعلاقة مسير/ أصحاب المصالح "Stakholders" ¹

✓ بالنسبة للعلاقة الأولى فالمساهم والمسير في هذه الفترة واحد وهو الدولة، باعتبار أن طبيعة الشركات في هذه الفترة كانت أغلبها عمومية، حيث تنشئ الدولة الشركة وتشرف عليها بواسطة هيئة وصية، تلزمها بتنفيذ جميع توجيهاتها من خلال الخطة الموضوعة لها، وفي إطار الخطة الشاملة للدولة، وتراقب جميع أعمالها التسييرية، فيكون للدولة دور تحديد أهداف الشركة والوسائل الضرورية لتحقيق تلك الأهداف، بينما يبقى على الشركة تنفيذ قرارات الإدارة المركزية، فحسب مرسوم التسيير الذاتي المؤرخ في 22/03/1963 يعتبر المدير ممثل الدولة في الشركة أو الجهاز التنفيذي لها، ويسهر على شفافية العمليات الاقتصادية والمالية ويضمن التطابق بين مخطط الشركة والمخطط الوطني.

✓ بالنسبة للعلاقة الثانية مسير / أصحاب المصالح؛ فقد كانت الشركة الجزائرية تسير اجتماعيا حتى سنة 1988، لأن المهمة التي ربطت بهذا النوع من الشركات كانت ذات طابع اجتماعي، أي أن الشركة تسير بمساهمة العمال، على أن تبقى المهمة الأساسية من نصيب جمعية العمال التي تقرر التوجهات الكبرى للشركة. وفي الواقع نجد أن المدير كان يدير الشركة تقريبا بصفة منفردة، إذ يعتبره العمال غريبا عن الشركة لأنه يعين من السلطة المركزية.

2/ آليات حوكمة الشركات خلال الفترة: ونوردها فيما يلي: ²

✓ تمثلت الآليات الداخلية خلال هاته الفترة في تركيز الملكية بحيث نجد أن ملكية الشركات العمومية كلها كانت متمركزة في يد الدولة، أي أن هذه الأخيرة هي التي كانت تمول الشركة وتمتلك وسائل الإنتاج، وفي نفس الوقت هي التي تسير وتراقب، أي لا توجد فئة كبيرة من الملاك الذين يمولون الشركة ويفرضون طرق مختلفة لرقابة عليها. بالإضافة إلى مختلف اللجان والمجالس الداخلية التي عينت خلال كل مرحلة من مراحل الفترة الأولى ³ (الجمعية العامة للعمال، مجلس العمال، لجنة التسيير ومسير الشركة خلال مرحلة التسيير الذاتي؛ لجنة التوجيه والرقابة والمسير خلال مرحلة الشركات الوطنية؛ ومجلس العمال ومجلس المديرية خلال مرحلة التسيير الاشتراكي).

✓ الآليات الخارجية: بالنسبة للسوق المالي فلا وجود له خلال هذه الفترة، وإنما البنوك هي التي كانت الوسيلة الوحيدة لتمويل الشركة العمومية الاقتصادية، وفي أغلب الأحيان تمول الشركات بدون دراسة لوضعيتها، وهذا لتحقيق أهداف التخطيط. أما المراجعة الخارجية كانت على شكل مراقبة دائمة يقوم بها موظفوا الدولة (كمفتشي المالية)، الذين انحصرت مهامهم فيما يلي:

- المراقبة البعدية لشروط إنجاز العمليات التي يفترض أن تكون لها آثار اقتصادية ومالية على التسيير بصفة مباشرة أو غير مباشرة؛

¹ حمادي نبيل، مرجع سبق ذكره، ص: 127 - ص: 128.

² المرجع السابق، ص: 131.

³ للاطلاع أكثر راجع شيبوب ريمة، ص: 83 - ص: 88.

- متابعة إعداد الحسابات والموازنات أو الكشوفات التقديرية طبقا لمواصفات الخطة؛
- مراجعة مصداقية الجرد وحسابات النتائج المستخرجة من المحاسبة العامة والتحليلية لشركة ومدى صلاحيتها.

وكتقييم لنظام الحوكمة خلال هذه الفترة أشارت دراسة شيبوب إلى أن حوكمة الشركات قد برزت بمفهومها البسيط من خلال هاته الفترة حيث اعتبر الفصل بين الملكية والتسيير ضعيفا جدا بما يفرضه النظام الاشتراكي بالنظر إلى أنه نظام ذو توجه اجتماعي أساسا¹.

ثانيا: الفترة الثانية - الحوكمة بعد منح الاستقلالية لشركات (1988-2006)

توافقت هذه الفترة مع بداية مرحلة منح الاستقلالية للمؤسسات العمومية الاقتصادية، التي تعتبر إحدى جوانب الإصلاحات الأولية الممهدة لدخول في اقتصاد السوق، بالإضافة إلى بروز وتنامي الشركات الخاصة في جميع القطاعات، ووجود منافسة في مراحلها الأولى والتي اشتدت حدتها مع دخول الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005.

1/ أطراف الحوكمة: فصلت استقلالية الشركات بين حق ملكية رأس المال من طرف الشركة وصلاحيّة الإدارة والتسيير فيها، فحسب المادة 698 من القانون التجاري، فإن الشركة الاقتصادية العمومية شخصية معنوية متميزة عن الدولة، والدولة مالكة مساهمة في رأس مال الشركة، ويعبر عن هذه الملكية بالأسهم التي تصدرها الشركة لدولة، مقابل تحويل هذه الأخيرة لحصص عينية أو نقدية وجعلها تحت تصرف الشخصية المعنوية الممثلة للشركة. وتتخلص أطراف الحوكمة خلال هاته الفترة (1988-2009) فيما يلي²:

✓ **علاقة مساهم / مسير:** أصبحت هذه العلاقة بعد منح الاستقلالية لشركات العمومية الاقتصادية غير مباشرة بين المالك لهذه الشركة وهي الدولة من جهة، والمسير من جهة أخرى حيث ظهر وسيط بينها تجسد في صناديق المساهمة، والتي استبدلت فيما بعد بالشركات القابضة، وبعدها شركات تسيير مساهمات الدولة³

✓ **علاقة مسير / أصحاب المصالح:** سهرت الجهات المختصة على حماية مختلف أصحاب المصالح، حيث نجد أن المادة 4 من الأمر 01-04 المتعلق بتسيير وتنظيم وخصوصية الشركات العمومية تعتبر رأس المال الاجتماعي لشركة هو الرهن الدائم بالنسبة للمدنيين، بالإضافة إلى سن قوانين متعلقة بحماية المستهلك وقوانين العمل وغيرها⁴.

¹ شيبوب ريمّة، مرجع سبق ذكره، ص: 88.

² حمادي نبيل، مرجع سبق ذكره، ص: 132.

³ تجدر الإشارة هنا أن الحكومة الجزائرية قد أعلنت عن قرار إلغاء شركات تسيير مساهمات الدولة وتعويضها بالجمعيات الصناعية في أوت 2014، وقد تم الانطلاق في العمل على ذلك في 15 سبتمبر 2014 حيث تم تنصيب لجنة القيادة والمناخية القطاعية إلى حين الانطلاق في الإلغاء التدريجي لشركات تسيير المساهمات بعد غلق الحسابات والقيام بعمليات التدقيق اللازمة. وللإطلاع أكثر راجع: ناصر عبد الغني، بوشوارب ينصب لجنة القيادة والمناخية القطاعية (الحكومة تشرع في الهيكلة الجديدة للقطاع الصناعي العمومي)، مقال متوفر على الرابط: http://yagool.dz/Ar/article_2416.html، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/11/29 على ساعة: 19:04.

⁴ شيبوب ريمّة، مرجع سبق ذكره، ص: 94.

2/ آليات حوكمة الشركات: ويمكن بيانها من خلال نقاط التالية¹:

- ✓ **الآليات الداخلية:** منح الاستقلالية لشركة يعني أن تتمتع بالشخصية المعنوية، الأمر الذي يؤهلها بأن تكتسب الحق في الملكية وتحمل الالتزامات من خلال تمتعها بالاستقلال المالي، والأهلية القانونية أي حرية الشركة في التعاقد مع أي طرف آخر.
- **آلية مجلس الإدارة:** تم تفعيل دور مجلس الإدارة خلال هذه الفترة، فحددت وضبطت مهامه ضمن القانون التجاري الجزائري، وانطلق من كونه مجرد أداة لتخطيط في فترة التسيير الاشتراكي، إلى أداة لتسيير الشركة ومراقبة أداؤها بما يضمن تحقيق أهدافها، كما تعتبر لجنة المشاركة العمالية من الآليات الداخلية للحوكمة المستحدثة بعد منح الاستقلالية لشركات العمومية، حيث تم تشكيل هذه اللجنة بمقتضى القانون المتعلق بعلاقات العمل لسنة 1990، وتضم ممثلي العمال على مستوى الشركة، ولها صلاحيات استشارية في اتخاذ القرارات، وكذا مراقبة تطبيق القوانين إلى جانب متابعة تطبيق خطط الشركة.
- **آلية المراجعة الداخلية:** نصت المادة 40 من القانون 01/88 على أنه²: "يتعين على الشركات الاقتصادية العمومية تنظيم وتدعيم هياكل داخلية خاصة بالمراقبة في الشركة وتحسين بصفة مستمرة أنماط سيرها وتسييرها". كما نصت المادة 40 من القانون 01/91 على أن: "الشركات العمومية مدعوة لإقامة وتدعيم نظم داخلية لمراجعة الشركات وتحسين طرق أداؤها بشكل ملحوظ". بهذا نجد أن الدور الرقابي للمراجعة الداخلية يتلخص في مراقبة الأعمال والمهام وتوزيع العمل على جميع أعضاء الشركة، أي المراقبة الداخلية الدائمة لكل مراحل العملية الإنتاجية، على أن يتم تحسين أداء هذه الأداة الرقابية الداخلية باستمرار.
- ✓ **الآليات الخارجية:** منح الاستقلالية لشركات العمومية، يعني أنها تصبح خاضعة لمبدأ المتاجرة، أي أن الشركة عليها أن تستند في نشاطها ومعاملاتها لمنطق السوق (العرض / الطلب) لتتخذ بذلك الصبغة التجارية من أجل تحقيق الربح المالي الذي يعد أولى أولويات الشركة.
- **آلية السوق المالي:** تم انشاء شركة تسمى شركة القيم المنقولة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 169 الصادر في 1991/05/21 المنظم للعمليات على القيم المنقولة وقد قدر رأس مالها ب 320.000 دج، ويديرها مجلس الإدارة المتكون من 08 ثمانية أعضاء، حيث أن كل عضو يمثل أحد الصناديق المساهمة.
- **آلية المراجعة الخارجية:** تم تنظيمها في هذه الفترة بموجب نص المواد رقم 27 إلى غاية 48 من القانون رقم 91-08 المؤرخ 1991/04/27، والذي يرتبط بشخص محافظ الحسابات من حيث مهامه، شروط تعيينه، حقوقه، وواجبه. بالإضافة إلى تناول

¹ حمادي نبيل، مرجع سبق ذكره، ص: 135-136.

² راجع الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، المادة 40 من القانون رقم 88-01 مؤرخ في 12 جانفي 1988 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، الصادرة بتاريخ 13 جانفي 1988، ص: 36.

المرسوم التنفيذي رقم 96-136 المؤرخ في 15/04/1996 قانون أخلاقيات مهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.

ثالثا: الفترة الثالثة - صدور ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحت تأثير ضغط الهيئات والمنظمات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي؛ وفي ظل الظروف الداخلية التي اتسمت بتفشي كبير لظاهري الفساد والرشوة، وجدت الجزائر نفسها ملزمة بتبني ميثاق حوكمة الشركات. يعد ميثاق الحكم الراشد ثمرة لسلسلة الأعمال التي قام بها فريق العمل بين الفترة الممتدة من نوفمبر 2007 إلى نوفمبر 2008، حيث انعقد أول ملتقى دولي بالجزائر شهر جويلية سنة 2007 حول الحكم الراشد للمؤسسات أين تبلورت فكرة اعداده كأول توصية وخطوة عملية. وتم الإعلان عن إصدار هذا الميثاق في 11 مارس 2009. وفي هذا الشأن فقد شكلت مبادئ الحوكمة المعتمدة من طرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أهم المراجع التي استلهم منها فريق العمل، مع أخذه بالحسبان خصوصية الشركة الجزائرية التي تتسم بخاصية اجتماعية صلبة، وعلى نطاق واسع كونها ذات الشخص الواحد والمسؤولية المحدودة وبنسبة أقل الشركات ذات المسؤولية المحدودة، أم الشركات ذات الأسهم فتبقى قليلة الانتشار بالرغم من أننا نسجل في السنوات الأخيرة تقدم هذا النوع من الأساس القانوني¹.

ويتضمن ميثاق الحكم الراشد جزئين هامين وملاحق؛ إذ يوضح الجزء الأول الدوافع التي أدت إلى أن يصبح الحكم الراشد للشركات اليوم ضروريا في الجزائر، كما أنه يبين أهم إشكاليات الشركة الجزائرية لا سيما الشركة الصغيرة والمتوسطة الخاصة. بينما يتطرق الجزء الثاني إلى المقاييس الأساسية يبنى عليها الحكم الراشد للشركات، فمن جهة يعرض العلاقات بين الهيئات التنظيمية للشركة (الجمعية العامة، مجلس الإدارة والمديرية التنفيذية)، ومن جهة أخرى علاقات الشركة مع الأطراف الأخرى كالبنوك والمؤسسات المالية والمديون أو الإدارة. ويختتم هذا الميثاق بملاحق تجمع في نصوص عملية يمكن للشركات اللجوء إليها بغرض الاستجابة لمختلف الانشغالات².

بعد عرض مضمون الحوكمة في الشركات الجزائرية عبر مختلف مراحل تطورها؛ تجدر الإشارة هنا أنه في ظل محدودية دور البورصة والمنظمات المهنية وانعدام معايير للمراجعة تتلاءم مع المعايير الدولية وكذا إطار مؤسسي متين وأنظمة وقوانين داعمة له؛ جعل من الإطار الوطني لحوكمة الشركات في الجزائر لا يرقى للمستوى المطلوب الذي يكفل التسيير الجيد لشركات ومراقبة المديرين بما يضمن حقوق المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح³.

¹ صالح محمد يزيد وكسري أسماء، أثر تطبيق التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات -دراسة ميدانية في شركة صيدال-، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية، والاقتصادية، المجلد الثاني، العدد (07)، كانون الثاني، 2017، ص: 76

² سليم عثمان وأخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 17.

³ عبد الصمد عمر علي، مرجع سبق ذكره، ص: 178- ت.

الفرع الثاني: الآليات المحددة لنظام الحوكمة في شركات المساهمة الجزائرية

تشتمل كل أنظمة الحوكمة عبر العالم على نوعين من الآليات لحوكمة الشركات داخلية وأخرى خارجية (كما أشرنا في المبحث السابق) وما يميز كل نظام عن الآخر هو الاختلاف في درجة تطبيقها من جهة وغياب أصناف منها من جهة أخرى. وحسب دراسة شيبوب يمكن القول أن نظام الحوكمة بالشركات الجزائرية يولي أهمية كبيرة للآليات الداخلية على حساب الخارجية، حيث حصرت هذه الأخيرة في القوانين والتشريعات بالإضافة إلى الرقابة القانونية المفروضة من قبل محافظي الحسابات، (الخبير المحاسب، مفتشي مراكز الضرائب ووزارة المالية في الحالات الطارئة. أما السوق المالية كآلية خارجية هامة، فبورصة الجزائر لا تزال في بدايتها، في حين تفضل الشركات اللجوء إلى البنوك للتمويل مما يجعلها آلية خارجية أخرى.¹ ويضيف على ذلك علي عبد الصمد أن المراجعة الخارجية بالإضافة إلى هيئات إدارة الشركات (مجلس الإدارة، مجلس المراقبة ومجلس المديرين) من الآليات الأساسية التي حظيت بالاهتمام في الجزائر لما لها من دور بارز في التخفيف من حدة الصراع بين أصحاب المصالح.²

على اعتبار أن موضوع دراستنا يركز على دراسة أثر نظام الحوكمة على ممارسات إدارة الأرباح بحيث تتجسد هذه العلاقة بين آليات الحوكمة والمسيرين داخل الشركة وتبرز بشدة في الشركات المساهمة سواء كانت عمومية أو خاصة؛ فرض علينا هذا التركيز على الآليات الداخلية للحوكمة في الشركات المساهمة؛ إضافة لذلك المراجعة الخارجية باعتبارها أهم آلية خارجية تفرض على مراقبة المسيرين في بيئة الأعمال الجزائرية. وعليه سنتناول من خلال هذا الفرع آلية مجلس الإدارة، المراجعة الداخلية والخارجية.

أولاً: آلية مجلس الإدارة

ينظم القانون التجاري الجزائري قواعد تنظيم إدارة شركات المساهمة من خلال المواد من 610 إلى 673. وبالاطلاع على هاته المواد نجد أن المشرع الجزائري قد تبنى نظامين أو نمطين لإدارة شركات المساهمة؛ النمط الأول الأحادي (كلاسيكي) إذا ما اختارت الشركة الجمع بين وظيفتي التسيير والرقابة أي تفويض مجلس الإدارة فقط لتولي الوظيفتين. أما النمط ثاني الثنائي (الحديث) إذا ما اختارت الشركة الفصل بين الوظيفتين، وهنا يتم تفويض مجلس المديرين للتسيير ومجلس المراقبة للمراقبة. وفيما يلي شرح مبسط لها:

1- مجلس الإدارة (نمط التسيير الأحادي لشركات المساهمة):

إن الإدارة في شركة المساهمة تعود إلى الجمعية العامة باعتبارها صاحبة السلطة العليا والسيادة القانونية، إلا أن كثرة المساهمين في الشركة أحياناً وتغيرهم نتيجة لتداول أسهم الشركة في الأسواق، وكذا انعقادها مرة واحدة على الأقل في السنة يؤدي إلى تعطيل الأمور الإدارية اليومية لشركة، وهذا ما يؤدي بدوره إلى ضعف وعدم فاعلية رقابة الجمعية العامة. لهذا كان لزاماً إيجاد طريقة لضمان السير الحسن

¹ شيبوب ريم، مرجع سبق ذكره، ص: 97.

² عبد الصمد عمر علي، مرجع سبق ذكره، ص: 200.

لشركة. فعمد المشرع الجزائري إلى إرساء قواعد الرقابة عن طريق مجالس متخصصة¹. فجاء مجلس الإدارة الذي تنظم أحكامه المواد من 610 إلى 641 من القانون التجاري الجزائري. وهو الجهاز التنفيذي الذي يقوم بتسيير أمور الشركة ويضع قرارات وتوصيات الجمعية العامة للمساهمين موضع التنفيذ ويرأس مجلس الإدارة أحد أعضائه الذي يتولى إدارة الشركة².

- تشكيل مجلس الإدارة وعدد أعضائه: استنادا لنص المادة 610 من ق.ت.ج فإنه يتكون مجلس إدارة شركة المساهمة من ثلاثة (03) أعضاء على الأقل واثنى عشر (12) عضوا على الأكثر، غير أنه في حالة الدمج يجوز رفع عدد الأعضاء إلى العدد الكامل للقائمين بالإدارة الممارسين منذ أكثر من ستة (06) أشهر دون تجاوز أربع وعشرون (24) عضوا³.
- انتخاب ومدة عضوية أعضاء مجلس الإدارة: طبقا لما أقرته المادة (611) من ق.ت.ج ينتخب أعضاء مجلس الإدارة من طرف الجمعية التأسيسية أو الجمعية العامة العادية، حيث يشترط ان يكونوا من المساهمين في الشركة، وتحدد مدة عضوية مجلس الإدارة في القانون الأساسي دون أن تتجاوز 6 سنوات. وعند انتهاء مدة عضوية المجلس يجوز إعادة انتخاب أعضاء مجلس الإدارة لفترة ثانية، ما لم ينص القانون الأساسي لشركة على نص يقضي بخلاف ذلك، ويجوز عزل أعضاء مجلس الإدارة في أي وقت من طرف الجمعية العامة العادية وهذا طبقا لما نصت عليه المادة (629) من ق.ت.ج.
- اختصاصات مجلس الإدارة: إن لمجلس الإدارة صلاحيات واسعة، وذلك من أجل القيام بمهامه في تنفيذ سياسة الشركة وتحقيق أغراضها، والمؤكد أن مجلس الإدارة هو المحرك الفعلي لإدارة الشركة، ولا يجد من سلطاته في اتخاذ القرارات إلا نص قانوني أو القانون الأساسي لشركة أو قرار من الجمعية العامة للمساهمين. تنص المادة (622) من ق.ت.ج على أنه "يحول مجلس الإدارة كل السلطات لتصرف في كل الظروف باسم الشركة، ويمارس هذه السلطات في نطاق موضوع الشركة ومع مراعاة السلطات المسندة صراحة في القانون لجمعيات المساهمين" من خلال هذا النص يتضح أن لمجلس الإدارة سلطة عامة للقيام بجميع أعمال الإدارة في شركة المساهمة، كما يعود له حق التصرف سواء كانت الأعمال التي يقوم بها مادية أو قانونية لاستغلال واستثمار مشروع الشركة بنحو يسمح بتحقيق وجني الربح إذا كان هدف الشركة تحقيق الربح⁴.

تجدر الإشارة هنا كنقطة أساسية أنه منذ صدور الأمر 04-88 وبعده الأمر 04-01 تمت إحالة تنظيم الشركات العمومية الاقتصادية إلى القانون التجاري والذي كان خاصا فقط بالشركات الخاصة، مع اشتراط المحافظة على خصوصيات الشركة العمومية، فنجد على إثر ذلك شرط وجود ممثلي العمال ضمن مجلس الإدارة، وهذا خروجا عن المبادئ العامة للقانون التجاري الذي يحرص المشاركة في مجلس الإدارة على المساهمين فقط دون العمال، هذا تماشيا مع طابع العمومية الذي تمتاز به المؤسسات العمومية الاقتصادية. من جهة أخرى نجد أن الجمعية العامة الخاصة بالشركات العمومية تتمثل في شركات تسيير المساهمات على عكس الشركات الخاصة والتي تجمع

¹ بدي فاطمة زهراء، الرقابة الداخلية في شركة المساهمة، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في قانون الأعمال، جامعة أبو بكر بلقايد (تلمسان: الجزائر)، 2016/2017، ص: 178.

² عبد الصمد عمر علي، مرجع سبق ذكره، ص: 209.

³ المادة 610 من القانون التجاري.

⁴ راجع فوضيل نادية، شركات الأموال في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، 2008، ص: 239.

جميع المساهمين، حيث تتم المصادقة على كل القرارات ضمن الجمعية العامة، فهذه الأخيرة تبقى مصدر الكثير من الأمور ذات العلاقة بمجلس الإدارة¹.

2- مجلس المديرين ومجلس المراقبة (نمط التسيير الثنائي لشركات المساهمة):

بهدف تبنى أساليب جديدة وعصرية في نظام الشركات جاء المشرع الجزائري سنة (1993) بأسلوب جديد لم يعرفه مشرع (1975) في المجال التجاري وهو أسلوب أخذ عن المشرع الفرنسي في كيفية إدارة شركات المساهمة. ويتجلى في وجود مجلس للمديرين بدلا من وجود مجلس للإدارة بالشكل التقليدي. حيث تسند مهام التسيير إلى مجلس المديرين الذي يتولى شؤون إدارة الشركة وتكون مهامه تحت رقابة مجلس المراقبة. وهذا ما يميز النمط الثنائي لتسيير حيث يتم الفصل بين تسيير الشركة والرقابة عليها².

- **مجلس المديرين:** نصت المادة (643) من ق.ت.ج أنه يدير شركة المساهمة مجلس المديرين يتكون من (03) إلى (05) أعضاء ويمارس المديرين وظائفه تحت رقابة مجلس المراقبة. كما حددت باقي المواد من (643 إلى 653) الأحكام المتعلقة بمجلس المديرين، فنجد ان أعضاء مجلس المديرين يتم تعيينهم من قبل مجلس المراقبة ويسد الرئاسة إلى أحدهم بشرط أن يكون أعضاء مجلس المديرين أشخاصا طبيعيين ويجوز لجمعية عزلهم بناء على اقتراح مجلس المراقبة. ويحدد القانون الأساسي مدة مهمة مجلس المديرين ضمن حدود تتراوح من عامين إلى 6 سنوات وعند عدم وجود أحكام قانونية أساسية تقدر مدة العضوية بأربع سنوات. كما أن مجلس المديرين يتمتع بسلطات واسعة للتصرف باسم الشركة مع مراعاة السلطات المخولة قانونا لمجلس المراقبة وجمعية المساهمين. وأعمال هذا المجلس تكون ملزمة لشركة في علاقاتها مع الغير حتى ولو تجاوز هذا العمل موضوع الشركة، ويمثل رئيس مجلس المديرين الشركة في علاقاتها مع الغير ولا تمنح مهمة رئيس مجلس المديرين لصاحبها سلطة إدارة أوسع من تلك التي منحت للأعضاء الآخرين في مجلس المديرين³.

- **مجلس المراقبة:** لضمان عدم انحراف أعضاء مجلس المديرين كان لابد من إنشاء جهاز رقابي لحماية الشركة والمساهمين والممثل في مجلس المراقبة وهو شبيه إلى حد كبير لمجلس الإدارة في النمط التسيير الأحادي. وتحدد المواد من 654 إلى 673 من ق.ت.ج قواعد تنظيم مجلس المراقبة؛ حيث يتكون من (07) أعضاء إلى (12) عضوا على الأكثر، وتنتخب الجمعية العامة العادية التأسيسية أو الجمعية العامة العادية أعضاء مجلس المراقبة ويمكن إعادة انتخابهم ما لم ينص القانون الأساسي على خلاف ذلك. وتحدد فترة وظائفهم بموجب القانون الأساسي دون أن تتجاوز (06) سنوات في حالة التعيين من الجمعية العامة ودون تجاوز (03) سنوات في حالة التعيين بموجب القانون الأساسي، ويمكن أن تعزلهم الجمعية العامة العادية في أي وقت. وجاء بالمادة (663) ق.ت.ج على أنه يجوز تعيين شخص معنوي في مجلس المراقبة، مع تعيين ممثل دائم له. أما المادة (664)

¹ شيبوب ريمة، مرجع سبق ذكره، ص: 100.

² فوضيل نادية، مرجع سبق ذكره، ص: 257.

³ عبد الصمد علي عمر، مرجع سبق ذكره، ص: 211.

ق.ت.ج فنصت على انه لا يمكن لشخص طبيعي الانتماء في نفس الوقت إلى أكثر من خمسة مجالس مراقبة لشركات المساهمة التي يكون مقرها بالجزائر.

- ومن أهم اختصاصات مجلس المراقبة أنه يمارس مهنة الرقابة الدائمة لشركة حيث يقوم بالاطلاع على الوثائق ومراقبة الحسابات عن طريق تقارير مجلس المديرين. إذ يؤهل القانون مجلس المراقبة للقيام في أي وقت من السنة بإجراء الرقابة التي يراها ضرورية وأن يطلع على الوثائق اللازمة. وطبقا للنص المادة (656) من ق.ت.ج؛ يتلقى مجلس المراقبة مرة كل (03) أشهر على الأقل وعند نهاية كل سنة تقريرا حول تسيير الشركة من طرف مجلس المديرين. وكما يختص مجلس المراقبة بمنح التراخيص لمجلس المديرين عن بعض العقود وأعمال التصرف؛ وترخيص الاتفاقيات بين الشركة وأحد أعضاء مجلسي المراقبة أو المديرين.

ثانيا: مكافآت مجلس الإدارة

إن أعضاء مجلس الإدارة لا يمكن أن يباشروا أعمال الإدارة مجانا بل يحصلون على أجر مقابل النشاطات التي يبذلونها لتسيير شؤون الشركة والسعي في إنجاحها. ويطلق على هذا الأجر اسم المكافآت وهذا حسب ما جاء في نص المادة (632) ق.ت.ج وهذا ما يبين مدى اهتمام المشرع بالمكافآت التي تمنح لأعضاء مجلس الإدارة بحيث نظمها بقواعد وضوابط واضحة تزيل اللبس عن كيفية منحها حتى لا يبالغ فيها ودرا للتبذير والإسراف وإيثار أعضاء المجلس والإفراط في حقوق المساهمين لذا فدفعت المكافآت يتوقف على دفع أرباح المساهمين. وتنقسم هذه المكافآت إلى¹:

- منحهم مبلغا ثابتا سنويا على بدل الحضور يؤخذ من تكاليف الاستغلال؛
- تمنح مكافآت نسبية لمجلس الإدارة طبقا لنص المادة (727-727) ق.ت.ج بحيث لا يمكن أن يتجاوز مبلغ المكافآت عشر الأرباح القابلة لتوزيع بعد طرح: الاحتياطات المكونة تنفيذا لمداولة الجمعية العامة؛ المبالغ المرحلة من جديد.

ولتقدير مكافآت مجلس الإدارة، يجب تحديد الأرباح الصافية الواجب توزيعها بعد اقتطاع الاحتياطي القانوني. (المادة 721 ق.ت.ج) كما يجوز لمجلس الإدارة أن يمنح أجورا استثنائية للقائمين بالإدارة مقابل المهام الموكلة إليهم، وفي هذه الحالة تخضع هذه الأجور لرقابة مندوب الحسابات، وتأخذ حكم تكاليف الاستغلال.

ثالثا: الملكية الإدارية

تنص المادة (619) من ق.ت.ج على أنه: "يجب على مجلس الإدارة أن يكون مالكا لعدد من الأسهم يمثل على الأقل 20% من رأسمال الشركة. ويحدد القانون الأساسي العدد الأدنى من الأسهم التي يجوزها كل قائم بالإدارة. وتخصص هذه الأسهم بأكملها لضمان جميع أعمال التسيير، بما فيها الأعمال الخاصة بأحد القائمين بالإدارة وهي غير قابلة للتصرف فيها". وهذا التخصص الذي أولاه

¹ فوضيل نادية، مرجع سبق ذكره، ص: 247 - ص: 248.

المشروع بأعضاء الإدارة مفاده ضمان جدية التسيير والسهر على مصالح الشركة والمحافظة على أموالها التي هي في الأصل ملك لجميع المساهمين فيها بما فيها أعضاء الإدارة الذين يستفيدون من نجاح مشروعها ويتضررون من حالة فشله¹.

أشار عبد الصمد في دراسته انه على رغم من تناول القانون التجاري الجزائري للعديد من القضايا المتصلة بمجلس الإدارة، وخاصة ما يرتبط منها بهيكليته وتشكيلته وكيفية اختيار اعضاءه وكذا تحديد مهامهم. إلا أنه هناك عدد من القضايا ذات الصلة التي لم يتطرق إليها القانون ومنها²:

- الفصل بين مهمة الإشراف ومهمة الإدارة ضمن هيكل محدد لمجلس الإدارة يضمن التحديد الواضح لمهام ومسؤوليات كل الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين في المجلس سواء تم ذلك وفقا لنمط التسيير الأحادي او الثنائي؛
- ليس هناك تحديد واضح لمفهوم ومتطلبات وشروط استقلالية أعضاء مجلس الإدارة؛
- لم يتطرق للجان المنبثقة عن مجلس الإدارة كتحديد عدد ومؤهلات أعضاء اللجان التابعة للمجلس وخبراتهم ومهامهم؛
- ليس هناك تحديد لأعضاء مجلس الإدارة من غير التنفيذيين والقادرين على ممارسة الأحكام المستقلة للمهام التي يوجد فيها احتمالية لتعارض المصالح.

رابعاً: آلية المراجعة الداخلية

إن الاهتمام بالمراجعة الداخلية كوظيفة أساسية داخل الشركات الاقتصادية في الجزائر جاء حديثاً حيث لم يعترف بها إلا في نهاية عقد الثمانينات عندما اختارت الجزائر الانتقال الى اقتصاد السوق؛ حيث قامت السلطات العمومية بوضع جملة من القوانين؛ فكما أشرنا في الفرع السابق صدر القانون 88-01 المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية والذي نص في المادة 40 منه على إلزامية انشاء وظيفة التدقيق الداخلي داخل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية. وبقي المشرع الجزائري يؤكد على ضرورة حسن سير آلية المراجعة الداخلية وفرض رقابة عليها؛ حيث أنه بداية من سنة 1995 إلى يومنا هذا -في حدود اطلاعنا- تم إلغاء كل قوانين الإصلاحات الاقتصادية بما فيها قانون 88-01 وتعويضها بالأمر الرئاسي رقم 95-25 المؤرخ في يوم 25 سبتمبر 1995، والمتضمن تسيير رؤوس الأموال المنقولة ملك للدولة. حيث واصلت السلطات العمومية إصدار تعليمات لفائدة المؤسسات الاقتصادية العمومية بضرورة الاهتمام بالتدقيق الداخلي. ومن بين أهم هذه التعليمات؛ التعليم رقم 07/SG/79 يوم 30 جانفي 2007 الصادرة من وزارة الاستثمارات والمتضمنة وضع مصلحة التدقيق الداخلي وتقوية أنظمة الرقابة الداخلية³. بالإضافة إلى المرسوم التنفيذي رقم 09-96 المؤرخ في 22 فيفري 2009 المحدد لكيفية مراقبة وتدقيق التسيير للمؤسسات الاقتصادية، من طرف المفتشية العامة للمالية ضمناً بضرورة إنشاء هيكل لتدقيق الداخلي

¹ فوزيل نادية، مرجع سبق ذكره، ص: 238.

² عبد الصمد عمر علي، مرجع سبق ذكره، ص: 212.

³ صالح يزيدي ومايو عبد الله، واقع تطبيق معايير التدقيق الداخلي في الشركات الجزائرية -دراسة ميدانية- مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 09، 2016، ص: 63.

في المؤسسات والاهتمام بها، حيث نصت في المادة 02 منه على أن¹: "عمليات الرقابة والتدقيق والتسيير، تشمل عدة ميادين وذكر منها سير الرقابة الداخلية وهياكل التدقيق الداخلي"

ولكن يبقى دور المراجعة داخلية كآلية في نظام حوكمة الشركات الجزائرية قاصرا إذ خلصت دراسة "عبد الصمد" إلى أن وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسات الجزائرية لا تزال متأخرة لسبب غياب إطار قانوني ومؤسسي ينظم المهنة (قوانين، هيئات تشرف على المهنة، معايير التدقيق الداخلي، ميثاق أخلاقيات المهنة ... الخ)، حيث مزال قسم التدقيق الداخلي يتبع الإدارة العليا وهذا ما يجد من استقلاليتها، بالإضافة إلى وجود ضعف في مؤهلات وخبرات المدققين الداخلية وهذا من خلال ضعف التدريب والتكوين المستمر ونقص في نوعية وتنظيم أقسام التدقيق الداخلي، كما أنها مازلت مرتكزة على التدقيق المالي بشكل أساسي دون القيام بالأنواع الأخرى من التدقيق².

خامسا: آلية المراجعة الخارجية

تأتي المراجعة الخارجية كأهم آلية خارجية في نظام حوكمة الشركات الجزائرية والتي يجسدها محافظ الحسابات؛ حيث ألزم المشرع الجزائري شركات المساهمة بتعيين محافظ للحسابات، كخبير في المحاسبة لرقابة الوضعية المالية بالشركة عن طريق تقارير يقوم بإعدادها وتبليغها لجمعيات المساهمين، وعلى اعتبار أن محافظ الحسابات طرف خارجي يعطي الاعتمادية للمعلومات التي تعبر عن حقيقة الشركة والتي تسمح للأطراف ذات العلاقة بالشركة وعلى رأسهم المساهمين من التأكد أن حقوقهم محترمة وأصواتهم مسموعة فيما يخص تسيير الشركة وضمان الاستغلال الأمثل لطاقتها ومواردها³.

وقد عرف المشرع الجزائري محافظ الحسابات في الفصل الخامس من قانون 10-01 المتعلق بمهنة الخبير المحاسب والمندوب المحاسب والمحاسب المعتمد في المادة 22 منه بأنه "يعد محافظ حسابات، في مفهوم هذا القانون كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به"⁴. وكما حددت المادة 23 منه المهام التي يضطلع بها محافظ الحسابات.

وكما أشرنا في السابق أن مهنة المراجعة الخارجية كانت تتم حكرًا من قبل المراقبين الماليين التابعين لوزارة المالية؛ إلى أن صدر قانون 91-08 المؤرخ في 27 أبريل سنة 1991 المتعلق بتنظيم مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد. والذي يعتبر منعرج

¹ راجع الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14، المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم 09-96 مؤرخ في 22 فيفري 2009 والمتضمن شروط وكيفيات رقابة وتدقيق المفتشية العامة للمالية لتسيير المؤسسات العمومية الاقتصادية، الصادرة بتاريخ 04 مارس 2009، ص: 19.

² عبد الصمد علي عمر، مرجع سبق ذكره، ص: 208.

³ راجع عبد الصمد عمر علي، مرجع سبق ذكره، ص: 186.

⁴ راجع الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 04، المادة 22 من قانون رقم 10-01 مؤرخ في 29 جوان 2010 والمتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الصادرة بتاريخ 11 جويلية 2010، ص: 07.

حاسم في تاريخ مراجعة الحسابات في الجزائر أين تم جمع المهام السابقة في هيئة واحدة مستقلة وهي المصنف الوطني (ONECC). ولم يعدل هذا القانون إلى غاية إلغائه بصدور قانون رقم 10-01 المؤرخ في 29 جوان 2010 لينظم مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد؛ والذي جاء بعد مدة قليلة من اعتماد الجزائر للنظام المحاسبي المالي (SCF). حيث تم تعديل هيكل مهنة المحاسبة، وتفكيك المنظمة الوحيدة التي كانت تمثل الناشطين في القطاع، ومن بين أهم التعديلات الجديدة الفصل بين المهن الثلاث عن طريق انشاء؛ (المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين، الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات، المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين إضافة إلى المجلس الوطني للمحاسبة). حيث يتمتع كم منها بالشخصية المعنوية ويجمع الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المعتمدين والمؤهلين لممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات ومهنة المحاسب المعتمد حسب الشروط التي يحددها هذا القانون. كما أعاد هذا القانون تنظيم مهنة محافظ الحسابات أين أصبح منح الاعتماد لممارسة المهنة من صلاحيات وزارة المالية، كما أن مراقبة النوعية المهنية والتقنية لأعمال محافظي الحسابات تحول إلى وزارة المالية، بالإضافة أن التكفل بتكوين محافظي الحسابات من طرف مؤسسة تعليم تابعة لوزارة المالية¹.

المطلب الثاني: مستوى كفاءة نظام حوكمة الشركات ومحدداته

إن وجود نظام لحوكمة ذو كفاءة جيدة يتوقف على توفر مجموعة من العوامل والحدود وبخصائص معينة التي تعزز من مستوى كفاءته، وهنا حاول العديد من الباحثين تحديد الآليات التي تضمن تشكيل حوكمة جيدة داخل الشركة. وقد ركزت غالبية هذه الدراسات على خصائص مجلس الإدارة (وبالأخص اجتماعاته والفصل بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، وجود مديرين خارجيين) وهيكل الملكية. فعلى سبيل المثال أشار *Habbash (2010)* في دراسته إلى أن هيكل الحوكمة الجيد هو الذي يتضمن لجنة مراجعة تعمل بشكل مناسب، مجلس إدارة مكون بعناية، هيكل ملكية متوازن ومراجع خارجي مستقل ويقظ². وبالإضافة إلى ذلك فإن وسائل تفعيل نظام الحوكمة تتمثل في تفعيل دور كلا من المراجعة، فصل مجلس الإدارة عن الإدارة التنفيذية، الاهتمام بالإنصاف والشفافية في القوائم المالية، وكذا تفعيل دور لجان المراجعة³. وكما تشير لجنة كادبوري ومعهد نيوزيلندا إلى أن الحوكمة الجيدة تتعزز إذا كان غالبية أعضاء مجلس الإدارة مديرين غير تنفيذيين (مستقلين)⁴ وكما أظهرت بعض الدراسات أنه لتطوير مستوى الحوكمة يجب أن تتوفر الشركات على عدد معتبر من المديرين الخارجيين، كما يجب أن يشمل مجلس الإدارة على أعضاء مستقلين ليس لهم اتصال مع المدير التنفيذي لشركة؛ يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة من حاملي نسبة كبيرة من أسهم الشركة (ملكية إدارية)، كما يجب أن يحصلوا على رواتبهم في شكل أسهم ويجب تقييمها بشكل رسمي⁵. وفي دراسة *Brown et Caylor (2004)* تم تركيز على ثلاث متغيرات لتحديد مستوى

¹ حجاج زينب، مهنة محافظ الحسابات في الجزائر كآلية لمحاربة المخالفات -دراسة حالة في مؤسسة خاصة وعمومية-، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد العاشر، ص: 183 - ص: 184.

² Habbash Murya, *Op.Cit*, p:39

³ حسنين أحمد سعيد قطب، التكامل بين الآليات المحاسبية وغير المحاسبية لنظم الحوكمة وأثره على الأداء وخفض فجوة التوقعات عن القيمة العادلة للمنشأة "دراسة ميدانية على سوق الأسهم السعودي"، مجلة التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية؛ مصر، العدد (01)، المجلد (46)، يناير 2009، ص: 08.

⁴ Rouse Paul and others, *Efficient governance structures and corporate performance*, 30 June 2004, available at: <http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.196.1212&rep=rep1&type=pdf>, (consulté le 25/09/2016 à 11:56), p:05.

⁵ Louzi Amir, *Op.Cit*, p: (156-157).

كفاءة الحوكمة تمثلت في سن التقاعد المديرين، خبرة المديرين (وجود مدير واحد على الأقل شارك في البرنامج التعليمي لهيئة خدمة المساهمين ISS) وسياسة التعويضات التنفيذية¹

وبالنظر إلى جانب آخر فإن ما يميز أنظمة حوكمة الشركات الرديئة أنها تشمل الشركات التي تسيطر عليها العائلة، وتتميز بضعف قوانين حماية المستثمرين وضعف المسائلة والشفافية. وفي هذا سياق يشير *Shleifer & Vishny* (1997) بأنه إذا كانت هناك حماية ضعيفة للمستثمر في السوق - وكما محاولة لتجنب النتائج السلبية لمثل هذه الظروف - فإن الدول تطور آليات لحوكمة الشركات بديلة مثل الملكية المركزة.² إذ يعد هيكل الملكية (تركز الملكية، هوية المساهمين، ملكية كبار المساهمين) من العناصر المهمة في تحديد كفاءة الحوكمة بحيث عادة ما يمارس المساهمون أصحاب الحصة الكبيرة من رأس المال السيطرة على الشركة واتخاذ القرارات فيها.³

ويضيف كذلك عطية مطر (2009) أنه لنظام الحوكمة الكفؤ ركيزة مستمدة من علم المحاسبة تتعلق بالضوابط اللازمة لتوفير عنصري المصادقية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة التي تصدرها الشركة، إذ يرى *Glasgow* (2003) أن وجود نظم محاسبية منتظمة في الشركة تدعمها معايير مهنية مقننة ومقبولة تحكم تطبيقها في الممارسة المهنية سيحسن من مصداقية مخرجات هذه النظم بشكل ينعكس إيجاباً على نظام الحوكمة فيها وذلك سواء من حيث الفاعلية Effectiveness عن طريق تحقيق التوازن بين مصالح الأطراف ذات الصلة، أو من حيث الكفاءة Efficiency عن طريق تعظيم القيمة السوقية لشركة وتعزيز فرص استمراريتهما بالقدر الذي يجعل الفوائد المحققة من النظام تفوق النفقات المدفوعة في تصميمه وتنفيذه.⁴

وفي التقرير الصادر عن بورصة طوكيو *Tokyo Stock Exchange* (2009) تبين بأن للعوامل الآتية أهمية على جودة نظام الحاكمية المؤسسية وهي⁵:

- وجود رئيس لمجلس الإدارة يتمتع بدراية وخبرة في مجال المال والأعمال؛
- وجود مؤهلات علمية وعملية متميزة لرئيس مجلس الإدارة؛
- ضرورة تشكيل مجلس إدارة يتألف من أعضاء داخليين وخارجيين، وتبرز أهمية استقطاب أعضاء مجلس إدارة خارجيين لما يتمتعون به من الخبرة والتخصص مثل المحاسب المعتمد والمحامي؛
- ضرورة عدم المبالغة في عدد أعضاء مجلس الإدارة والاستناد إلى الأنظمة والقوانين والتشريعات السائدة، واخذ طبيعة القطاع الذي تنتمي له الشركة عند تحديد عددهم؛

¹ Ibid, p : 157 – p : 158.

² Durukan Banu and al, **Op. Cit**, P: 03 – p: 04.

³ Louzi Amir, **Op. Cit**, p:134.

⁴ مطر محمد عطية، أثر النظم المحاسبية والمعايير المهنية في تعزيز فعالية وكفاءة نظم حوكمة الشركات المساهمة العامة الأردنية، دراسات العلوم الإدارية، المجلد (36)، العدد (02)، 2009، ص: 463.

⁵ السناوي عبد الرؤوف محمد وآخرون، مدى توفر مقومات الحاكمية المؤسسية المتعلقة بتدقيق الحسابات وإدارة الشركة -دراسة ميدانية من واقع الشركات المساهمة العامة في فلسطين، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد (11)، العدد 2، 2015، ص: 415.

- أهمية وجود لجنة تدقيق وأهمية وجود مدقق داخلي.

وفيما يتعلق بالعوامل التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند إنشاء نظام حوكمة يمتاز بالكفاءة في الشركات المساهمة العامة بشكل يؤدي إلى زيادة كفاءة إنجاز أعمالها فتمثل في¹:

- تشكيل لجنة من أعضاء مجلس الإدارة مسمى لجنة الحوكمة المؤسسية يكمن دورها في تحديد أهداف الشركة وتحديد الأطراف ذوي العلاقة بالشركة ووضع إطار للمحافظة على حقوقهم؛
- وضع خطط تتواءم وتطلعات المستويات الإدارية المختلفة في الشركة؛
- وجود عدد منصف من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين؛
- وضع إطار عام للحوكمة الشركات من خلالها تحديد المهام والمسؤوليات الخاصة بكل عضو في الشركة وعلاقتهم مع الفئات الخارجية.

وفيما يلي نحاول بيان تأثير أهم آليات حوكمة الشركات (والمعتمدة ضمن دراستنا) على زيادة كفاءة نظام الحوكمة:

الفرع الأول: آلية مجلس الإدارة وكفاءة نظام الحوكمة.

أشارت دراسة ميلليستين أن المحور الذي تركز عليه الحوكمة الجيدة هو مجلس الإدارة، فمجلس الإدارة الجيد يضمن للمستثمرين في الشركة بأن الأصول التي قاموا بتوفيرها يجري استخدامها من جانب مديري الشركة ووكلائهم لتعظيم النتائج وتحقيق أهداف الشركة التي تسعى لها. ومن ثم تحقيق قيمة أفضل للمستثمرين، كما يضمن لهم عدم ضياع أو إساءة استخدام رأس المال، بل إن رأسمالهم يستخدم لتحسين الأداء الاقتصادي لشركة وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة قيمة الشركة والرفاهية الاجتماعية بصفة عامة.²

وحول دور مجلس الإدارة في الشركة المساهمة في حال تطبيق نظام حوكمة الشركات فقد أشار الباحثين *Maher & Andersson* (1999) أن مجلس الإدارة دور فعال في رقابة، وتوجيه الأداء الإداري مما يؤدي إلى الحد من التضارب في المصالح بين الأطراف المختلفة التي تربطها علاقة بالشركة، وأيضا يكون لمجلس الإدارة سلطات في إقصاء إدارة الشركة وكذلك يقع على عاتق مجلس الإدارة تقييم إنجاز الإدارة التنفيذية وأشار إلى أن مجلس الإدارة يجب أن يكون مستقلا عن إدارة الشركة للوصول إلى حوكمة رشيدة.³

وبنظر إلى ما أشرنا إليه في المبحث السابق فإن ظروف الوقت الراهن التي يعيشها العالم تستلزم متطلبات يفرضها السوق أهمها الشفافية وحماية المستثمرين والتي تفرض بدورها على الدول والشركات أن تقوم بفحص مدى كفاءة أنظمة الحوكمة فيها وأن تتحرك نحو

¹ السنوي عبد الرؤوف محمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 415.

² أيرام. ميلليستين، جي. دي، مرجع سبق ذكره، ص: 33.

³ السنوي عبد الرؤوف محمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 415.

توفير الضمانات التي تطلبها، ومن أهم هاته الضمانات وجود مجالس إدارة الشركات لديها القدرة على ممارسة مهامها الإشرافية بكفاءة وفعالية عالية.¹ وعليه يمكن إدراج أهم الأدوار التي يجب أن يلتزم بها مجلس الإدارة لضمان المساهمة في تحسين كفاءة نظام الحوكمة في الشركات والتي نوردتها باختصار فيما يلي²:

1- الإشراف المستقل: إن وجود مجلس إدارة يقظ ومستقل هو ذلك الجزء من عملية حوكمة الشركات الذي يضيف أكبر قدر إلى قيمة الشركة. ويعرف العضو المستقل بأنه العضو الذي يكون مستقلا عن الإدارة، وأن يكون ارتباطه الوحيد بالشركة من خلال عضويته بمجلس الإدارة، فلا يكون من كبار المساهمين بالشركة أو من كبار العملاء أو الموردين مثلا³. ومن منظور تحليلات الوكالة تتوقف قدرة المجلس كآلية إشراف فعالة على مدى أو درجة استقلاليته عن الإدارة، من خلال الأعضاء غير التنفيذيين الذين ليس لديهم علاقات مع الشركة بخلاف دورهم كأعضاء مجلس الإدارة. ومن المتوقع أن يوفر العضو المستقل عن الإدارة دورا إشرافيا أكبر لحملة الأسهم على الإدارة اجتماعات مجلس⁴. ويوجد مجموعة من الإرشادات التي توفرها الحوكمة لضمان استقلالية المجلس وهي:

- وجود عدد كاف من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين المستقلين لكي يصبح المجلس قادرا على ممارسة التفكير المستقل؛
- وجود شكل من استقلالية القيادة في المجلس والممثل في شخصية رئيس مجلس الإدارة؛
- اجتماع مجلس الإدارة مع الأعضاء غير التنفيذيين بدون الأعضاء المشاركين في إدارة الشركة على انفراد لبحث أداء الإدارة؛
- قيام المجلس بنفسه بتحديد طرق عمله، وخاصة بالنسبة لكيفية اختيار أعضاء المجلس الجدد.

2- قدرة مجلس الإدارة على التنافس: تعد الآلية التي تمكن ذوي القدرة الأفضل على القيام بعمل ما، وأن يحل الأفراد ذوي القدرة الأفضل محل أولئك ذوي القدرة الأقل، وينبغي أن يعمل القانون على توفير القدرة للمساهمين في استبدال كل من في مجلس الإدارة، وباختصار ينبغي أن يكون التهديد بالاستحواذ قائما، باعتباره أحد مصادر الحث على الأداء الجيد، بحيث لا تجمد الإدارة لمدة طويلة، وعندما توفر نظم حوكمة الشركات قيام الإشراف الإداري والقدرة على التنافس، يصبح الأمر الأكثر احتمالا هو استبدال المديرين ومجالس الإدارة الذين لا يركزون اهتمامهم على تحسين أداء الشركة واستخدام الأصول بأقصى كفاءة ممكنة.

3- قدرة مجلس الإدارة في وضع إستراتيجية الشركة: إن مشاركة مجلس الإدارة في وضع وتكوين الإستراتيجية يعتبر أمرا حاسما، ويتضمن هذا إستراتيجية كل وحدة من العمل وإستراتيجية الشركة ككل. ولكي يؤكد المجلس المشاركة في الاستراتيجية مع المحافظة على استقلاليته، فإنه يجب أن يضع جدول أعمال خاص يمكنه من متابعة ومراجعة استراتيجية الشركة بصورة دورية وشكل منتظم.

¹ بلاسكة صالح، مرجع سبق ذكره، ص: 133.

² راجع: بلاسكة صالح، مرجع سبق ذكره، ص: 133 - 134. وعبد الصمد عمر علي، مرجع سبق ذكره، ص: 126.

³ عبد الصمد عمر علي، مرجع سبق ذكره، ص: 109.

⁴ علي يوسف، مرجع سبق ذكره، ص: 238.

4- مراقبة إدارة الشركة: يجب على مجلس الإدارة مراقبة أداء مختلف الجهات بالشركة وبالأخص المدراء التنفيذيين والفرعيين المسؤولين المباشرين عن إدارة الشركة؛ وذلك بتحديد مدى انسجام تنفيذ الأعمال مع ما هو مخطط له. وكذا مراقبة إدارة المخاطر.

5- إعداد تقارير للمساهمين حول إدارتهم لشركة ونشرها: وتتضمن عرض لوضعية الشركة بالإضافة إلى سياستها وخططها المستقبلية، كما يمكن إعداد تقارير بطلب من المساهمين بالإضافة إلى إعداد تقارير تناقش قضايا محددة عن مسار الشركة.

6- بيان مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية: يعمل مجلس الإدارة على المراقبة المستمرة لمجلس كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية من خلال المتابعة المتواصلة لتقارير المدقق الداخلي والخارجي والاجتماعات مع لجنة التدقيق، كما يقوم بمتابعة مدى تطبيق التوصيات المقدمة من طرف المراجع الداخلي والخارجي فيما يخص ذلك، بالإضافة إلى متابعة عمل الإدارة العليا فيما يخص توفيرها للإجراءات التنظيمية، الإدارية والمحاسبية لعمل نظام الرقابة الداخلية ومدى فعالية تلك الإجراءات واتخاذ ما يلزم من أجل تطويرها.

الفرع الثاني: آلية هيكل الملكية وكفاءة نظام الحوكمة.

تبرز مكانة آلية هيكل الملكية من كونها الآلية التي تفرض نوعية أو نمط نظام الحوكمة السائد في بلد ما. أضف الى ذلك انها تحدد طبيعة المشاكل التي ينبغي ان تناوّلها استراتيجيات حوكمة الشركات لحلها. إذ تساهم آلية هيكل الملكية في رفع من كفاءة الحوكمة من خلال تأثيرها على أداء الشركة وثروة المساهمين، حيث أنه من باب تحليل نظرية الوكالة؛ توجد مشكلة أساسية وهي تكلفة الفصل بين الملكية والرقابة والتي تسمى تكلفة الوكالة. والتي تنتج من تشتت الملكية في الشركات الكبيرة والتي تزيد من مشكلة الأصيل والوكيل بسبب عدم تماثل المعلومات وعدم التأكد. ومن ثم تصبح درجة التركيز أكثر تشتتاً والفجوة تميل الى الاتساع بين السيطرة على الشركة من جانب ملاكها والرقابة من جانب الإدارة¹.

ويعد تركيز الملكية وتشتتها أحد المظاهر والعناصر التي تدرس ضمن مجال السياسات المحاسبية، وضمان حماية حقوق الأقلية من المساهمين بما يبرز ذلك في إطار تقييد السلوك النفعي للإدارة وتقليل مشكلات الوكالة وتعارض المصالح بين الأطراف المختلفة. وفي هذا سياق يمكن ابراز ميزات وسلبيات تركيز الملكية بالنسبة إلى أداء الشركة وقيمتها وبالتالي تأثير في مستوى كفاءة الحوكمة.

بحيث أشارت هنا دراسة عبدي (2014) إلى انه من الناحية الأولى؛ في حالة تركيز الملكية قد تعمل الأكثرية التي تتولى الإدارة على تحسين أداء الشركة، إذ أن تأثير هذا الجهد سيعود عليها في النهاية بالفائدة. وهذا الأمر لا يحدث إذا كانت الملكية مشتتة تشتتاً كبيراً، حيث لا تكون هناك دوافع لدى أي منهم للعمل بسبب ارتفاع التكاليف مقارنة بالمنافع التي يحققونها. ومن ناحية أخرى؛ قد يكون لتركيز الملكية تأثير سلبي في الأداء، إذا أخذت أكثرية حملة الأسهم باستغلال الأقلية على حساب كفاءة الشركة ككل. فقد تستخدم

¹ خليل علي محمود مصطفى وإبراهيم ومنى مغربي محمد، أثر أنماط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على جودة التقرير المالي عبر الانترنت بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس كلية التجارة قسم المحاسبة والمراجعة، مجلد (19)، عدد (01)، أبريل 2015، ص: 626 - ص: 627.

الاجلبيية موقعها لاتخاذ قرارات تحقق مصالحها وتقلل من الحقوق المتبقية لبقية حملة الأسهم، مثلا من خلال استغلال العلاقة مع المؤسسات الأخرى التي لها سلطة أو سيطرة على الشركة، يمكن أن يتم تحويل الأصول إلى الإدارة نفسها بأقل من أسعار السوق، أو الحصول على قروض خاصة ورهن أصول الشركة، أو دفع توزيعات خاصة لها¹.

وتشير دراسة أخرى أن آلية تركيز الملكية تتمتع بمزايا منها أن كبار حملة الأسهم سيكون لديهم السلطة والحافز لمراقبة الإدارة عن كذب مما يقود إلى تحقيق أعلى المستويات من الرقابة على أداء الإدارة، الأمر الذي يشجع المدراء التنفيذيين على اتخاذ القرارات الاستراتيجية التي تعمل على تعظيم قيمة حملة الأسهم، والتأثير بشكل مباشر في التوجه الاستراتيجي لشركة من أجل تحقيق الأهداف الموضوعية ومن ثم البقاء في الأسواق في ظل المنافسة الشديدة. أما عيوب تركيز الملكية فإنها تتمثل في أن تركيز الملكية بأيدي كبار حملة الأسهم، وأصحاب حقوق التصويت الضخمة، فإنه ربما يقود إلى ممارسات غير صحيحة، منها قيام كبار حملة الأسهم بإرغام إدارة الشركة أو التواطؤ معها للاستحواذ على أصول الشركة على حساب صغار حملة الأسهم الذي لا يتمتعون بحقوق قانونية قوية، وقد يتفق كل من المدراء التنفيذيين مع كبار حملة الأسهم أو أصحاب القوة التصويتية لتأثير على قرارات مجلس الإدارة للاستفادة بشكل مباشر وعلى حساب الشركة².

الفرع الثالث: آلية المراجعة الداخلية وكفاءة نظام الحوكمة.

تسهم المراجعة الداخلية بفاعلية في الحفاظ على توازن نظام الحوكمة، ويمكن تفسير العلاقة بين المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات وفهم مبرراتها من خلال عدد من النظريات. ففي ظل نظرية الوكالة يشير تحليل العلاقة التعاقدية إلى وجود صراع مصالح بين المالك والمسير تنبثق عنه تكاليف وكالة، فيما يخص المالك وهي تكاليف المراجعة الخارجية أو القانونية الذي يعمل على مراقبة سلوك المسير وأدائه ومتابعة ذلك، ويعتبر غياب التوازن المعلوماتي أو ما يعرف بعدم تماثل المعلومات أحد أوجه الصراع (عدم تماثل بين المساهمين، الإدارة العليا ومجلس الإدارة). وهنا يشكل ارتباط المراجعة الداخلية بكل من الإدارة العليا ومجلس الإدارة (من خلال لجنة التدقيق ان وجدت) وتعاونه مع المراجع الخارجي عاملا أساسيا في التقليل من عدم تماثل المعلومات بين مختلف أطراف الحوكمة³.

حيث تلعب المراجعة الداخلية دورا مهما في حوكمة الشركات سواء من حيث مراقبة تحقيق الأهداف التي تضعها الشركة أو في تقييم الخطط والأساليب المعتمدة، أو في إدارة المخاطر التي قد تتعرض لها هذه الأخيرة، فحسب معهد المدققين الداخليين فإن المراجع الداخلي يساهم في دعم حوكمة الشركات عبر محورين، الأول هو تقييمه لجميع الهياكل والإجراءات والسياسات المتعلقة بالحوكمة، والثاني

¹ عبيدي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص: 95.

² علاء جميل، مرجع سبق ذكره، ص: 163.

³ صالح محمد يزيد وكسري أسماء، مرجع سبق ذكره، ص: 77.

هو تدقيقه المركز مجموعة العناصر المتعلقة بها ويمكن إبراز دور التدقيق الداخلي في دعم كفاءة نظام حوكمة الشركات من خلال النقاط التالية¹:

- مراجعة السياسات المتعلقة بالجوانب السلوكية والأخلاقيات التنظيمية وتعزيزها بالتوصيات المكتملة ومراجعة وصول التعليمات إلى جميع الموظفين بالشركة؛
- تقييم المزايا والتعويضات التي يحصل عليها العاملون من الإدارة العليا لشركة ومدى استحقاقهم لها، وما إذا كان هنا استخدام شخصي بمصادر الشركة، ويمكن من خلال ذلك ضمان عدم سيطرة الإدارة التنفيذية على نسبة معتبرة من أرباح الشركة؛
- التأكيد على شفافية معاملات الشركة مثل إجراءات المحاسبية والمالية والمراجعة الخارجية؛
- إمداد مجلس الإدارة بكافة المعلومات التي تمكنه من الاطلاع على أحوال الشركة بشكل دقيق؛
- اختبار مدى الالتزام بالإجراءات الرقابية، وتقييم هذه الإجراءات، إذ ان قيام المراجع الداخلي بتقييم الإجراءات بمنحها أكثر قوة وقدرة على تحقيق الأهداف سواء أهداف الإجراءات أو أهداف المنشأة ككل؛
- تحسين عمليات الشركة والتأكد من سلامة كافة معلوماتها المالية والتشغيلية وزيادة فاعلية جميع أنشطتها؛
- تقاسم تأكيد معقول على أن مخاطر الشركة تدار بفاعلية وكذا من خلال تقاسم تحسينات في مجال إدارة المخاطر، فوظيفة المراجعة الداخلية قد اتسع نطاقها من دورها التقليدي وهو المراجعة المالية والإدارية، إلى التركيز على إضافة قيمة لشركة والمتمثلة في مراجعة إدارة المخاطر، وهذا ما يؤدي إلى طمأننة المساهمين والأطراف الأخرى ذات المصلحة إلى ان المخاطر التي تواجه مصالحهم مفهومة من جانب ممثليهم، وأن الإدارة تقوم بالتصدي لها بشكل منهجي منظم.

الفرع الرابع: آلية المراجعة الخارجية وكفاءة نظام الحوكمة.

يؤكد الباحثون على أن المراجعة الخارجية تعد من الآليات الفعالة المستخدمة لتجسيد مفهوم الحوكمة داخل الشركات، حيث تهدف عملية المراجعة إلى ضمان أن القوائم المالية المنشورة تعرض بعدالة في كافة جوانبها المركز المالي ونتائج أعمال الشركة خلال فترة معينة، والمساهمة في تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الأطراف ذات المصلحة، بالإضافة إلى تخفيض صراعات الوكالة التي تقف عائقا أمام نمو واستدامة الشركة. وهذا ما يؤدي إلى التقليل من الخطر الذي قد تتعرض له مصالح مختلف الأطراف داخلها وخارجها. وبالتالي يمكن القول أن المراجعة الخارجية تلعب دور فعال في الرقابة والسيطرة على الشركة وتوجيهها وذلك من خلال تقييم نظم المحاسبة والرقابة

¹ عاشوري عبد الناصر، دور التدقيق الخارجي في تدعيم الممارسة الجيدة لحوكمة الشركات، رسالة ماجستير في علوم التسيير (غير منشورة)، جامعة فرحات عباس (سطيف؛ الجزائر)، سنة 2015/2016، ص: 85 - ص: 86.

الداخلية بالشركة بعيدا عن المحاباة والتحيز، والافصاح عن كل الممارسات الانتهازية وغير القانونية التي تؤثر على مصداقية القوائم المالية بما يحقق في النهاية أبعاد الحوكمة ويحسن من سبل الاتصال بين الشركة والأطراف ذات العلاقة¹.

وكما يبرز دور المراجعة الخارجية في زيادة كفاءة نظام الحوكمة في الشركات من خلال الدور الذي تلعبه في سبيل مساعدة ودعم باقي الآليات التي تقوم عليها حوكمة الشركات، وخاصة لجنة المراجعة والمراجعة الداخلية من خلال العلاقة التكاملية التي تربطها بهم والمبنية على أساس التعاون المتبادل. وهذا ما يؤدي إلى تدعيم وزيادة كفاءة نظام الحوكمة.

المطلب الثالث: تأثير كفاءة نظام الحوكمة وآلياتها على ممارسات إدارة الأرباح.

أكدت العديد من الدراسات التي تناولت العلاقة بين الحوكمة وبين ممارسة الإدارة لسياسة إدارة الأرباح بأن الحوكمة تحد من سلطة الإدارة نحو إدارة أرباح شركاتها، على اعتبار أن الحوكمة تقلص من صلاحيات الإدارة وتسمح للأطراف ذات العلاقة بالشركة من ممارسات صلاحيات أوسع في مجال الرقابة خاصة، وهذا بما يضمن حماية حقوقهم من جهة والحد من الممارسات المحاسبية غير الشرعية من جهة أخرى، ويلزم المراجعين الداخليين على القيام بالمهام المسندة لهم على أكمل وجه، بعيدا عن تأثير الإدارة.

بعد تناولنا لمفهوم كفاءة النظام الحوكمة في المبحث السابق وبيان دورها في تعظيم ربحية الشركة والتحسين من أدائها بما يضمن حماية المساهمين ومختلف أصحاب المصالح وضمن استمرارية الشركة. يمكننا التوصل إلى أن توفر نظام حوكمة كفؤ في شركة يؤثر على الممارسات الانتهازية للمديرين فيها نحو اتباع ممارسات إدارة الأرباح وفق طريقتين مباشرة وغير مباشرة.

1- بالنسبة لطريقة غير المباشرة: يبرز دور كفاءة نظام الحوكمة في تأثيرها على ممارسة المسيرين لإدارة الأرباح من خلال التحكم في العوامل المحددة لهذه الأخيرة؛ بمعنى أن توفر نظام حوكمة كفؤ بشركات سينعكس بشكل كبير على الأداء وكذلك المقاييس المستخدمة في التعبير عنه، أي أن التطبيق الجيد للحوكمة يساعد في إيجاد مفاهيم ومقاييس شاملة لأداء الشركة مما يدعم من قدرتها على الاستمرار والنمو وتحقيق مصالح الأطراف ذات العلاقة، وذلك لأن مفهوم حوكمة الشركات يحمل في مضمونه بعدين أساسيين هما: الالتزام بالمتطلبات القانونية، والأداء بما يحمله من استغلال للفرص المتاحة للارتقاء بالشركة كلها² هذا من جهة، ومن جهة أخرى يعد مستوى أداء الشركة من العوامل المحددة لممارسات إدارة الأرباح، حيث يتأثر سلوك الإدارة في ممارستها لإدارة الأرباح بشكل أساسي بمستوى أداء الشركة، فإذا كان أداؤها أقل أو أعلى من المتوقع فإنها ستحاول اللجوء إلى تلك الممارسات للوصول إلى الأرباح المستهدفة وتحقيقها فضلا عن تأثير العوامل الأخرى في إدارة الأرباح مثل الحوافز الإدارية، والضرائب والتكاليف السياسية³. وعليه يمكن القول أن كفاءة نظام الحوكمة

¹ بوسنة حمزة، مرجع سبق ذكره، ص: 137.

² خليل محمد احمد ابراهيم، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية (دراسة نظرية وتطبيقية)، بحث منشور في مجلة جامعة بنها، جامعة الملك خالد، كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية والإدارية، العدد الاول، سنة 2005، ص: 10 - ص: 11.

³ Moses, O.D., income smoothing and incentives Empirical test Using Accounting charge, the accounting Review, vol. LX 11, No. 2, 1987, p :360

تؤدي إلى الارتقاء بمستوى أداء الشركة مما يقلل من دوافعها لممارسات إدارة الأرباح لان الشركات التي يكون مستوى أدائها مرتفعا تمتلك حافزا أقل لممارسة إدارة الأرباح مقارنة بالشركات ذات الأداء المنخفض والتي تعاني من خسائر متتالية، فإنها ستتوجه إلى تلك الممارسات لتغطية أدائها الضعيف وتقليل خسائرها، فالشركات التي يكون أدائها جيدا وتدفعها النقدية من العمليات التشغيلية جيدة، تقل ممارسات إدارة الأرباح فيها¹.

2- طريقة التأثير المباشرة: فتكمن في دور كلا من الآليات المكونة لنظام الحوكمة ويمكن ابراز دورها من خلال نقاط التالية:

الفرع الأول: آلية مجلس الإدارة وممارسات إدارة الأرباح

هناك العديد من الآليات الرقابية التي تقوم بالحد من تصرفات الانتهازية للمدراء، من بينها مجلس الإدارة على أساس أنه سلطة قانونية مكلفة بمراقبة قرارات المدراء، وباعتباره آلية داخلية تقوم بتلبية حاجات المساهمين وخلق قيمة بالنسبة لشركة فهو يلعب دور مهم في حل النزاعات والقضاء على تعارض المصالح، حيث اختبر كل من *Charreaux & Pitot-Belin* (1990) إمكانية وجود اختلاف في تكوين مجلس الإدارة وذلك حسب ثلاثة أنواع من الشركات: العائلية، المراقبة والإدارية وهذا ما يؤدي إلى إظهار دور المجلس أكثر عندما تبرز عملية الفصل بين الملكية والقرار².

ونظرا لأهمية الخصائص التي يجب أن يتمتع بها مجلس الإدارة وأثرها في أداء الشركة وسياستها والقرارات التي تتخذها الإدارة التي تتضمن اختيار السياسات المحاسبية، ركزت الدراسات المحاسبية مؤخرا على أثر تلك الخصائص في العملية المحاسبية وإدارة الأرباح. حيث ناقشت خصائص مجلس الإدارة التي تؤثر تأثيرا فعالا في سلوك المديرين والمسيرين لضبط ممارسات إدارة الأرباح ولعل من أبرزها³:

- تركيبة مجلس الإدارة مثل نسبة الأعضاء الذين هم من خارج الشركة، وحجم مجلس الإدارة، وخبرة الأعضاء الذين هم من خارج الشركة في القطاع الذي تعمل فيه الشركة. وسمعة الأعضاء المستقلين وغير التنفيذيين من المجلس؛
- استقلالية لجان المجلس المتعلقة بكل من: المكافآت؛ والتعيينات؛ والمراجعة؛
- فصل دور المدير التنفيذي عن دور رئيس المجلس؛
- عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة، فتزايد عدد مرات اجتماعاته يزيد من فعالية دوره الإشرافي؛
- تنوع المجلس، من خلال وجود خبرات متنوعة خاصة منها الخبراء الماليون.

¹ Miller, G.A., *Cash From Operation and Earnings Management In Korea*, the international journal of accounting, Vol (72), 2002, P: 395

² خليفة أحمد ودرهون هلال، مرجع سبق ذكره، ص: 117.

³ علي يوسف، مرجع سبق ذكره، ص: 237.

وعليه نحاول بيان أثر كل خاصية من خصائص مجلس الإدارة في ضبط ممارسات إدارة الأرباح. فيما يلي¹:

1- حجم المجلس: وجدت بعض الدراسات أنه من الحكمة الاهتمام بعدد أعضاء مجلس الإدارة وجعله لا يتجاوز تسع أفراد في أحسن الأحوال، وذلك انطلاقاً من فكرة أن مجالس الكبيرة الحجم غالباً ما تتصف بصعوبة الاتصال وتدني سرعة إنجاز المهام وانخفاض فاعلية القرارات المتخذة من قبله، وقد أشار إلى ذلك *Jonsen* (1993) بقوله عندما يكون مجلس الإدارة صغير سيعمل على تحسين الأداء بينما عندما يتجاوز عدد المجلس (7) أو (8) أعضاء ستكون احتمالية عمله بكفاءة وفاعلية أقل. وقد تبينت نتائج الدراسات الميدانية التي اختبرت أثر حجم مجلس الإدارة في ممارسات إدارة الأرباح فبينما وجد *Klein* (2002) و *Xie, Davidson & Dadalf* (2003) أن مجلس الإدارة الكبير يقدم منفعة لشركة من خلال تنوع خبرات أعضائه وقدراتهم على التعامل مع البيئة بشكل أفضل وبالتالي هناك علاقة ارتباط بين حجم مجلس الإدارة وممارسات إدارة الأرباح، حيث توصلوا إلى أن احتمالية تعرض القوائم المالية لإدارة الأرباح تكون أقل كلما كبر حجم مجلس الإدارة.

2- استقلالية مجلس الإدارة: تعد الاستقلالية الأكثر تأثيراً في فاعلية المجلس الإشرافية والرقابية للحد من قدرة المديرين على التصرف بما يخدم مصلحتهم الذاتية. حيث أنه وجود أعضاء خارجيين ضمن المجلس غالباً ما يكونون أكثر حرصاً من المديرين التنفيذيين على حقوق حملة الأسهم وذلك انطلاقاً من سعيهم الحثيث إلى تحسين سمعتهم المهنية فيما يتعلق بقدراتهم وخبراتهم في الرقابة على القرارات الإدارية وقد أزهرت العديد من الدراسات أهمية استقلالية مجلس الإدارة في ضبط الممارسات الانتهازية للإدارة إذ بين *Chtourou Bedard & Courtean* (2001) أن ممارسات إدارة الأرباح المؤدية إلى زيادة صافي الربح تكون أقل في الشركات التي يتضمن مجلس إدارتها على أعضاء خارجيين.

3- الفصل بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي: إن الفصل بين الدورين (رئاسة الرقابة والإدارة) يعد وسيلة فاعلة لخفض تكاليف الوكالة وتحسين الأداء وذلك لخضوع أداء المديرين لرقابة رئيس مجلس الإدارة وأعضاءه، مما يدفع بالمديرين إلى تحسين أدائهم والارتقاء به إلى أهداف حملة الأسهم وذلك لضمان بقائهم واستمرارهم في الوظيفة والحصول على المكافآت المتفق عليها وهو عكس حال دمج الدورين، إذ إن دمج الدور سيجعل الشركة تحت إدارة شخص واحد، وسيسمح هذا الوضع لذلك الشخص للسيطرة على المعلومات المتاحة عن أنشطة الشركة ويقدمها إلى أعضاء مجلس الإدارة بالطريقة التي يراها مناسبة ومتفقة مع أهدافه، مما يضعف دور المجلس وفاعليته في الرقابة على المديرين ويزيد من أثر عدم تماثل المعلومات. لهذا السبب أكد *Jensen* (1993) أن المدير لا يجب أن يحتل مكانة رئيس المجلس، لأنه لا تكون له القدرة على الفصل بين مصالحه الخاصة ومصالح المساهمين².

¹ الفضل مؤيد محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص: 197 - ص: 198.

² خليفة أحمد ودرهمون هلال، مرجع سبق ذكره، ص: 117.

4- عدد اجتماعات (نشاط) مجلس الإدارة: على الرغم من أنه لا يوجد عدد محدد من الاجتماعات، إلا أن أعضاء مجالس الإدارة يجب أن يجتمعوا (04) مرات على الأقل في السنة من أجل إقرار البيانات المالية الفصلية. وقد تم استخدام عدد اجتماعات مجلس الإدارة في دراسات سابقة كمؤشر على نشاط واجتهاد مجلس الإدارة، حيث أنه من المرجح أن أعضاء مجلس الإدارة الذين يجتمعون بشكل متكرر هم الأكثر تقيدا بأداء واجباتهم تماشيا مع مصالح المساهمين بحيث يمكن تخصيص مزيد من الوقت للدراسة والسيطرة على بعض القضايا مثل إدارة الأرباح وتضارب المصالح ورقابة المديرين. في حين أن المجالس التي نادرا ما تجتمع (غير النشطة) تكون فعالية رقابتها على المديرين ضعيفة. إذ لا يكون لديها وقت للتعرف على مثل هذه المشكلات المعقدة فوقتها محصور فقط للدراسة الخطط الروتينية¹.

الفرع الثاني: آلية هيكل الملكية وممارسات إدارة الأرباح

يمكن أن يكون لهيكل ملكية الشركات أهمية حاسمة لفعالية آليات الرقابة المستخدمة لتقليل من احتمالية ممارسات إدارة الأرباح، حيث أن وجود آلية فعالة لتقييد ممارسات إدارة الأرباح مرتبط بتطوير هيكل ملكية مناسب. وفي هذا الصدد يوجد نوعان من تيارات التفكير حول هيكل الملكية الفعال؛ الأول يتعلق بالملكية الإدارية، إذ يتصرف مدير الشركة بمسؤولية كمساهمين إذا حصلوا على جزء كبير من أسهم الشركة، ويعتبر ذلك مفيدا في الحد من صراعات الوكالة والمواءمة بين مصالح الإدارة والمساهمين. أما التيار الثاني ويتعلق بالملكية المؤسسية، بحيث يتمتع الخارجيين الذي يمتلكون عددا كبيرا من أسهم الشركة بمزيد من القوة والحافز للمراقبة النشاط الإداري، وخاصة عملية إعداد التقارير المالية، مما يقلل من احتمالية ممارسات إدارة الأرباح².

وكما تشير بعض الأدبيات إلى أن كبار المساهمين ربما يكون لديهم القدرة على فرض المزيد من الرقابة على المدراء وهذا بدوره يعزز أنظمة الرقابة في الشركة وبالتالي يحد من تلاعب بالأرباح. وكذلك وجود الاستثمار المؤسسي (الملكية المؤسسية) يساعد في تعزيز الرقابة على إدارة الشركة كون المستثمر المؤسسي لديه القدرة الأكبر على ذلك نظرا لخبرته ومصالحه المباشرة. كما ان هذا يجعل إدارة الشركة أكثر حذرا عند إعداد القوائم المالية في حال وجود مستثمر مؤسسي وبالتالي العمل على الإفصاح الجيد من تباين المعلومات. وكذلك ملكية أعضاء مجلس الإدارة (الملكية الإدارية) تعتبر أحد الأدوات الهامة في الحد من تجاوزات إدارة الشركة. وتنبع أهمية تلك الأداة من خلال أن مجلس الإدارة يملك السلطة المباشرة على مسائل الإدارة وهذا ما يعزز أحد أهم مبادئ حوكمة الشركات. في حين هناك من يعارض ذلك حيث أن مجلس الإدارة وخاصة من يملكون حصة مؤثرة ربما يستغلون ذلك لتعظيم مصالحهم خلال فترة وجودهم

¹ Alghamdi Salim Ali, **Investigation into earnings management practices and the role of corporate governance and external audit in emerging markets: empirical evidence from Saudi listed companies**, thesis of doctorat (unpublished), business school, University of Durham, United Kingdom, 2012, P 55.

² Murya Habbash, , **Op.Cit**, P : 74.

في المجلس. في حين نجد ان غياب وجود ملكية مؤثرة (تتركز الملكية) في الشركات ربما يجعل إدارة الشركة تمارس سلوك غير أخلاقي نظرا لغياب الرقابة الناتجة من غياب المصالح المباشرة لكبار المساهمين ولأعضاء مجلس الإدارة¹.

الفرع الثالث: آلية المراجعة الداخلية وممارسات إدارة الأرباح

تمارس المراجعة الداخلية كمنشآت مضيف للقيمة العديد من الأنشطة، التي قد تساهم في تحقيق الملائمة والاعتمادية على القوائم المالية من أهمها الأنشطة المتعلقة بالحد من ممارسات إدارة الأرباح وتحسين جودتها وتشمل التحقق من الثبات في تطبيق السياسات المحاسبية وأسباب التغيير إذا وجدت، والتحقق من كفاية الإفصاح وعدم وجود عمليات غش أو قصور في عمليات الرقابة الداخلية، ودراسة دوافع الإدارة لممارسة إدارة الأرباح، والتحقق من عدم استغلال المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية بما يحقق أغراضها، والتحقق من البنود غير العادية ومراجعة تقديرات الإدارة والتحقق من مدى توافق استراتيجيات الشركة مع القيم الأخلاقية ورفع تقرير للجنة المراجعة بممارسات إدارة الأرباح وما قامت به الإدارة من إجراءات تصحيحية².

وفي دراسة بالولايات المتحدة الأمريكية أشارت *Hermanson* (2006) إلى أن تقرير (Deloitte) بعنوان "تعظيم دور المراجعة الداخلية في ظل قانون Sarbanes-Oxley" أكد على أهمية تركيز المراجعة الداخلية على اكتشاف الغش وإدارة المخاطر كما طلب من المراجعين الداخليين أن يأخذوا في الاعتبار إلى جانب متطلبات القانون المذكور ثلاث مجالات أساسية هي تقييم الاتجاهات الحديثة للأعمال وإدارة مخاطر تقنية المعلومات والمساهمة في نمو الشركة. كما أوضحت أن الشركات التي لديها نشاط مراجعة داخلي يتسم بجودة عالية عادة ما تنخفض فيها ممارسات إدارة الأرباح³.

الفرع الرابع: آلية المراجعة الخارجية وممارسات إدارة الأرباح

كما أشرنا في المبحث السابق فإنه من باب نظرية الوكالة ينظر إلى الشركة على أنها سلسلة من العلاقات بين الأطراف المختلفة، وهناك تعارض في المصالح بين هذه الأطراف، وكلما زاد هذا التعارض كلما زادت مشاكل وتكاليف الوكالة. ويبرز دور المراجعة الخارجية كنتيجة للحاجة إلى تحسين العلاقة بين المساهمين والمسيرين وباقي أصحاب المصالح؛ حيث ان عدم تماثل المعلومات يؤدي إلى زيادة درجة عدم التأكد بشأن تنفيذ الالتزامات التعاقدية. وتهدف المراجعة الخارجية هنا إلى التخفيف من عدم تماثل المعلومات بين هذه الأطراف،

¹ لسلمان احمد بن محمد والبسام وليد بن محمد، حوكمة الشركات وتركز الملكية وأثرهما على إدارة الأرباح في الأسواق الناشئة - حالة الشركات المساهمة السعودية-، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القصيم، المجلد (10)، العدد (01)، أكتوبر 2016، ص: 11-12.

² مجدي مليحي عبد الحكيم مليحي، أثر جودة أنشطة المراجعة الداخلية على إدارة وجود الأرباح كمدخل للتحسين الملائمة والاعتمادية على القوائم المالية للبنوك التجارية السعودية -دراسة تطبيقية-، ملف متوفر على الرابط:

<http://www.bu.edu.eg/portal/uploads/Commerce/Accounting%201651/publications/Magdy%20Melegy%20Abd%20Elhakeem%20Melegy-The%20impact%20of%20thequalityofthe%20internal%20auditActivities.pdf>، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2017/05/06) ساعة:

15:11، ص: 11.

³ الفضل مؤيد محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص: 198.

إذ ترتبط المراجعة الخارجية بمستوى منخفض من عدم تماثل المعلومات ومستوى منخفض من عدم التأكد بشأن تنفيذ الالتزامات التعاقدية، لذا فإنه يمكن القول أن جودة المراجعة ترتبط بعلاقة سلبية مع إدارة الأرباح¹.

ولدراسة العلاقة بين المراجعة الخارجية وممارسات إدارة الأرباح أتجهت بعض الدراسات للتحليل العلاقة بين بعض الخصائص المرتبطة بمهنة المراجع الخارجي وتأثيرها في ممارسات إدارة الأرباح والتي من بينها استقلاليته ومهارته المهنية وسمعته وكذا حجم مكتب المراجعة بالإضافة إلى خصائص أخرى نذكر منها:

1- علاقة تخصص المراجع الخارجي بممارسات إدارة الأرباح: إن تخصص الصناعة وإن كان محدود القيمة في ظل المهام الروتينية، إلا أنه ذو قيمة كبيرة في المهام المعقدة، حيث يتوافر لدى المراجع الخارجي المتخصص في الصناعة التي يعمل بها العميل موضوع المراجعة هيكل معرفة يساعده في بناء أحكام قوية ومتميزة، مما ينعكس إيجاباً على أداءه ويقلل من ممارسات إدارة الأرباح².

2- علاقة أتعاب المراجع الخارجي بممارسات إدارة الأرباح: في بعض حالات ترتبط الأتعاب العالية للمراجع الخارجي بالتغاضي عن مخالفات جوهرية، وعلى نقيض ذلك في حالات أخرى قد ترتبط الأتعاب العالية بالجهد الإضافي الذي يبذله المراجع لتحقيق من سلامة القوائم المالية، فكلما زادت أتعاب المراجع الخارجي كلما زاد تفانيه في الحد من ممارسات إدارة الأرباح³.

3- علاقة مدة خدمة المراجع الخارجي بممارسات إدارة الأرباح: أشارت دراسة *Davis et al* (2000) إلى أن طول مدة خدمة المراجع الخارجي تضعف من استقلاليته وتشجع الإدارة على ممارسة سلوك إدارة الأرباح، ومن ثم فكلما انخفضت مدة خدمة المراجع الخارجي كلما زادت قدرته على كشف ومعالجة أساليب إدارة الأرباح وأظهرت الدراسة بناءً على العينة المستخدمة والفترة الزمنية التي تم تغطيتها، أن الشركات التي أبقت المراجع الخارجي مدة أطول عانت بشكل كبير من تحريف حساباتها لغرض تخفيض الأرباح، فكانت أرباحها الحقيقية أكبر من الأرباح المعلنة. ولقد جاءت نتائج هذه الدراسة متوافقة مع توصيات هيئة سوق الأوراق المالية SEC (1998) التي دعمت استقلال المراجع الخارجي، ووضعت عدة إرشادات تحد من حجم الخدمات التي يقدمها ومن طول مدة خدمته⁴.

4- علاقة تغيير المراجع الخارجي بممارسات إدارة الأرباح: أتجهت بعض الدراسات إلى الاهتمام بتغيير مراجع الحسابات. لاحتمال أن قيام الإدارة بتغيير المراجع يكون لأسباب انتهائية تمكنها من تحقيق أهدافها. فوفقاً للدراسة *Defond & Jiambalvo* (1993) تحدث معظم حالات تغيير مراجع الحسابات نتيجة لخلاف عندما يصر المراجع على تطبيق أساليب محاسبية محددة. وكما أشارت دراسة *Kluger and Shields* (1991) على أن المديرين قد يحاولون تغيير المراجع من أجل تأخير أو منع الإعلان عن

¹ سمير كامل محمد عيسى، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

² فداوي أمينة، مرجع سبق ذكره، 264

³ المرجع السابق، ص: 265.

⁴ سمير كامل محمد عيسى، مرجع سبق ذكره، ص: 27.

معلومات غير موثوقة. وخلصوا إلى أن معظم الشركات التي لديها مشاكل مالية قد غيرت مراجعي الحسابات للحصول على مراجع أكثر تعاوناً وفقاً لذلك، تم استخدام تغيير المراجع كمؤشر على جودة المراجعة. بمعنى أن تغيير مدققي الحسابات يدل على تدقيق أقل جودة واحتمال أكبر لإدارة الأرباح¹.

5- علاقة فترة خدمة المراجع الخارجي بممارسات إدارة الأرباح: من الآثار السلبية المرتبطة بطول فترة احتفاظ مكتب المراجعة بالعميل، تنامي مستوى العلاقة بين مكتب التدقيق وإدارة الشركة محل التدقيق مما يؤدي إلى التأثير سلباً على استقلالية المراجع الخارجي وعلى جودة التقارير المالية. وكذلك انخفاض مستوى الشك المهني والموضوعية لعملية التدقيق مع ازدياد فترة الاحتفاظ بالعميل. وأشارت دراسة *Tran (2016)* إلى وجود آثار إيجابية حول طول فترة خدمة المراجع الخارجي؛ كان من أهمها ازدياد معرفة وخبرة فريق التدقيق بصناعة العميل مما يسهل من تنفيذ عملية المراجعة بجودة عالية وضمان نجاحها، ونظراً للآثار السلبية السابقة، وجدت بعض الدول أنه من الضروري بمكان وضع فوائين وتعليمات تحدد المدة القانونية للاحتفاظ بالعملاء الجدد أو القدامى المنوي بتحديد مراجعة حساباتهم. ومنها فرنسا التي أجبرت مكاتب التدقيق العاملة داخلها على عدم الاحتفاظ بالعملاء لمدة تزيد (06) سنوات². وفي الجزائر حددت المادة 27 من القانون 01/10 عهدة محافظ الحسابات بثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة³.

¹ Alghamdi Salim Ali, *Op.Cit*, P 55.

² القضاة ليث أكرم مفلح وآخرون، أثر حجم مكتب التدقيق وفترة الاحتفاظ بالعميل في الحد من ممارسة إدارة الأرباح -دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان: الأردن-، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (10)، العدد (02)، مارس 2017، ص: 182 - ص: 183.

³ عبد الصمد عمر علي، مرجع سبق ذكره، ص: 204.

خلاصة الفصل الأول:

في نهاية الفصل الأول والذي حاولنا من خلاله التطرق لأهم النقاط المتعلقة بمتغيرات دراستنا من باب المفاهيم النظرية والتطبيقية لها؛ بداية بممارسات إدارة الأرباح ومن ثم حوكمة الشركات وأنظمتها والعلاقة بينهما. يمكننا التوصل إلى عرض ملخص في نقاط التالية بناء على ما تم بيانه ضمن الفصل الأول:

- تعد إدارة الأرباح جميع ممارسات الممارسات التي تتبعها الإدارة لتأثير في المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية والتحكم في مستوى الربح المحاسبي إما بالزيادة أو النقصان. وهذا بالاعتماد على المرونة المحاسبية التي تتيحها المعايير والمبادئ المحاسبية وباستغلال السلطة التقديرية الممنوحة لها لتقدير بعض عناصر القوائم المالية. وكما أنها تعبر عن السلوك الانتهازي واللاأخلاقي الذي يتبعه للمسيرين والإداريين نحو أهداف محددة مسبقاً أغلبها أغراض شخصية لتضليل مستخدمي القوائم المالية. وتتم ممارسات إدارة الأرباح من خلال عملية إعداد وعرض القوائم المالية (إدارة الأرباح المحاسبية)، أو بعمليات التشغيل والاستثمار والتمويل (إدارة الأرباح الحقيقية)؛
- إن أكبر تحدي للباحثين في مجال المحاسبة هو كيفية الكشف والقياس دقيق لممارسات إدارة الأرباح وإقامة دليل على وجودها. لذلك اختلف طرق الكشف عنها من باحث إلى آخر لكن يتفق أغلبهم على أن عامل إدارة المستحقات يعد من أهم مداخل ممارسات إدارة الأرباح لذلك ركزت عليه أهم الدراسات في هذا المجال؛
- إن مضمون حوكمة الشركات يكمن في الهدف الذي وضعت من أجله؛ بحيث أن مفهوم الحوكمة يبرز من خلال دورها في مساعدة الشركة على حل مشاكل وصراعات الوكالة المتولدة بين المساهمين والمسيرين وباقي أصحاب المصالح فيها. وكذا مساعدتها على تحقيق أهدافها الاستراتيجية للارتقاء بأدائها واستمراريتها؛
- لحوكمة الشركات آليات تستخدم لحل مشاكل الوكالة من خلال ضبط سلوك المديرين والتقليل من تكاليف الوكالة. وقد قسمت إلى آليات داخلية منها آليات رقابية وتحفيزية وإلى آليات خارجية ومنها آليات مفروضة وتلقائية؛
- إن دراسة نظم حوكمة الشركات يفرضها الانتقال من المفهوم النظري للحوكمة إلى مفهومها التطبيقي. وما يجسد هذه الأخيرة هو تطبيق الآليات الحوكمة والتي يختلف تطبيقها من شركة لأخرى ومن دولة لأخرى فإرضة بذلك اختلاف في نوع النظام السائد. وهذا ما استوجب تقييم مختلف الأنظمة وتحديد أضعفها. وقد حاولنا في دراستنا عرض لاهم ما توصلت إليه هيئات دولية في وضع مؤشرات يمكنها دراسة خصائص نظم حوكمة الشركات وتحديد مستوياتها. لتطور بعد ذلك أساليب التقييم وصولاً إلى كفاءة نظام الحوكمة. والتي عرفناها من خلال دراستنا على أنها: "تعبير عن مدى قدرة التشكيلة المثلى من الآليات المكونة للنظام الحوكمة المتبع في تعظيم ربحية الشركة والتحسين من أدائها بما يضمن حماية المساهمين ومختلف أصحاب المصالح وضمان استمرارية الشركة".

- إن مضمون مفهوم الحوكمة في الشركات الجزائرية تطور بتطور هاته الأخيرة. والتي عرفت عدة مراحل بداية من الاستقلال إلى وقتنا الحالي؛ والتي تميزت في بدايتها بضعف فصل الملكية عن التسيير لتنتقل بعدها إلى مرحلة استقلالية الشركات وخصوصة الشركات العمومية وتأكيد على أهمية الشركات الخاصة؛ وكل هذا انعكس على نظام الحوكمة بما. وإن ما يمكن استخلاصه في هذه النقطة أن النظام الحوكمة في شركات المساهمة الجزائرية يمكن تصنيفه على أنه قريب من النظام الداخلي نظرا أن تركيبته تعتمد على الآليات الداخلية للحوكمة وتوليها اهتمام أكثر مقارنة بالآليات الخارجية خاصة في ظل غياب آلية الأسواق المالية؛ واعتماد الشركات الجزائرية في تمويلها على البنوك بصفة كبيرة. ولتتمكن من تحديد نوع نظام الحوكمة السائد في الشركات الجزائرية وجب تحليل هيكل ملكيتها أولا¹. ولاكن يمكننا القول عموما ان طابع الذي يغلب عليها هو تركيز الملكية بيد الدولة أو عدد قليل من الأفراد تجمعهم القرابة أو هدف معين.
- إن توفر نظام حوكمة كفو في شركة يؤثر على الممارسات الانتهازية للمديرين فيها نحو اتباع ممارسات إدارة الأرباح وفق طريقتين مباشرة وغير مباشرة. ويكون التأثير المباشر من خلال دور كل من الآليات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات أهمها مجلس الإدارة والمراجعة الداخلية والخارجية. أما التأثير غير المباشر فيبرز من خلال التحكم في العوامل المحددة للممارسات إدارة الأرباح. بمعنى الدوافع التي تؤدي بالمسيرين إلى اتباع هاته الممارسات الانتهازية؛ وأبرزها الأداء؛ لان الشركات التي يكون مستوى أدائها مرتفعا تمتلك حافزا أقل لممارسة إدارة الأرباح مقارنة بالشركات ذات الأداء المنخفض والتي تعاني من خسائر متتالية فإنها ستتوجه إلى تلك الممارسات.

¹ تقتصر دراستنا فقط على قياس مستوى كفاءة نظام الحوكمة بالشركات الجزائرية ولا تهدف إلا لتحديد نوع هذا النظام.

الفصل الثاني

الأدبيات التطبيقية

تمهيد:

إن الأهمية التي يحظى بها موضوع حوكمة الشركات وموضوع إدارة الأرباح فرضت تواجد العديد من دراسات والأبحاث التي تناولتهما من عدة جوانب، وهنا جاءت دراستنا تكملة لسلسلة الأبحاث السابقة؛ بحيث سنحاول من خلال هذا الفصل استقراء وتحليل لبعض الدراسات والأبحاث السابقة ذات الصلة بموضوع دراستنا (على سبيل المثال لا الحصر) والمتعلقة بفحص العلاقة بين مستوى تطبيق آليات أو مبادئ حوكمة الشركات وممارسات إدارة الأرباح؛ وبيان أثرها في ضبط هذه الممارسات والدراسات التي تناولت تقييم مستوى كفاءة أنظمة حوكمة الشركات باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات. حيث سيتم عرض الأهداف الرئيسية لكل دراسة وطريقة معالجة الموضوع وأهم النتائج التي توصلت إليها. وقد تنوعت هذه الدراسات ما بين مقالات متخصصة، ملتقيات ورسائل ماجستير ودكتوراه باللغتين العربية والأجنبية والتي تمايزت فيما بينها من حيث العينة والفترة الزمنية التي تمت خلالها الدراسة وكما اختلفت من حيث المتغيرات المستقلة المدروسة ومن حيث الأساليب الإحصائية والرياضية المستخدمة فيها. وقد امتدت هذه الدراسات إلى غاية سنة 2016 (وهذا في حدود ما قمنا بالاطلاع عليه). وقد تم ترتيب عرض الدراسات حسب التسلسل التاريخي لها من الأقدم إلى الأحدث.

ولذلك تمت تجزئة الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسة، يتناول **المبحث الأول** دراسات تناولت العلاقة بين نظام حوكمة الشركات وإدارة الأرباح، و**المبحث الثاني** يعرض دراسات تناولت قياس كفاءة نظام الحوكمة باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات؛ بينما **المبحث الثالث** يميزت الدراسة الحالية فقد خصص لإبراز أهم أوجه الاختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة.

المبحث الأول: دراسات تناولت العلاقة بين نظام حوكمة الشركات وإدارة الأرباح.

المبحث الثاني: دراسات تناولت قياس كفاءة نظام الحوكمة باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات.

المبحث الثالث: مميزات الدراسة الحالية.

المبحث الأول: دراسات تناولت العلاقة بين نظام حوكمة الشركات وإدارة الأرباح.

يعرض هذا المبحث أهم الدراسات باللغة العربية والأجنبية (في حدود اطلاعنا) التي تناولت العلاقة بين آليات حوكمة الشركات وممارسات إدارة الأرباح والتي هدفت أغلبها إلى تحقق من مدى تأثير تطبيق آليات حوكمة الشركات والالتزام بمبادئها في التقليل من ممارسات إدارة الأرباح. وعليه وسيتم عرض الأهداف التي سعت لتحقيقها والطرق المتبعة فيها لتوصل إلى نتائج الدراسة.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية.

1- دراسة عبد الرزاق الشحادة وسمير إبراهيم البرغوثي سنة (2009) بعنوان "ركائز الحوكمة ودورها في ضبط إدارة الأرباح في البيئة المصرفية في ظل الأزمة المالية العالمية"¹

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور ركائز الحوكمة المتمثلة بالرقابة والإفصاح وإدارة المخاطر في ترشيد إدارة وتوزيع الأرباح والحد من الممارسات السلبية لإدارة الربح في البيئة المصرفية. حيث اتبع الباحثان المنهج الوصفي التحليلي من أداة الدراسة المتمثلة في استبانة والتي اشتملت على قسمين أساسيين القسم الأول يتعلق بالبيانات الشخصية لعينة الدراسة أما القسم الثاني فيشتمل على 3 ثلاثة محاور المحور الأول خاص بركيزة الأولى والمتمثلة في الرقابة والمحور الثاني حول الركيزة الثانية والمتمثلة في الإفصاح المحاسبي والمحور الثالث حول الركيزة الثالثة والمتمثلة في إدارة المخاطر. وتم توزيع الاستبيان على مجتمع الدراسة والمكون من البنوك التقليدية والإسلامية الخاصة العاملة في البيئة السورية وحيث يبلغ عدد هذه البنوك؛ ثمانية بنوك تقليدية وبنكين إسلاميين وتتكون عينة الدراسة من بنكين إسلاميين وأربعة بنوك تقليدية خاصة أما أفراد مجتمع الدراسة فهم من أعضاء مجالس الإدارة، المديرين التنفيذيين، المدراء الماليين، المراجعين الداخليين، المراجعين الخارجيين. بعد التحليل الإحصائي خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن التشريعات والقوانين والقرارات المنظمة لعمل البيئة المصرفية لا تتضمن بشكل صريح ومفهوم الحوكمة وإنما تهدف إلى توفير ركائزها من خلال مجموعة متعددة من التشريعات والقوانين والقرارات؛
- إن لركائز الحوكمة القدرة على الحد من الممارسات السلبية لإدارة الربح في البيئة المصرفية خلال تفعيل الرقابة بصورة متكاملة وتفعيل مبدأ الرقابة الذاتية من قبل جميع الأطراف ذات العلاقة بالبيئة الرقابية للمصرف والتوسع في الإفصاح المحاسبي بالإضافة إلى دراسة كلا من دوافع الإدارة والأساليب التي تلجأ إليها التقارير المالية من قبل إدارة المخاطر.

¹ الشحادة عبد الرزاق والبرغوثي سمير إبراهيم، ركائز الحوكمة ودورها في ضبط إدارة الأرباح في البيئة المصرفية في ظل الأزمة المالية العالمية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، 20_21 أكتوبر 2009.

2- دراسة ليلي ناجي مجيد الفتلاوي سنة (2011) بعنوان "أثر تطبيق حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح - بالتطبيق على عينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوقى عمان والعراق للأوراق المالية"¹.

يتناول موضوع هذه الدراسة أثر التطبيق الجيد لحوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح. بحيث تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وأولها قياس ممارسات إدارة الأرباح وبيان دوافع تبنيها في شركات محل الدراسة، وكذلك تحديد مدى علاقة مقاييس إدارة الأرباح بمنافع كبار المساهمين في الشركات محل الدراسة ومدى تحفيز الإدارة للقيام بهذه الممارسات. وبيان أثر التطبيق الجيد لحوكمة الشركات ومدى علاقته بممارسات إدارة الأرباح والدوافع المسببة لها. وقد اشتملت عينة الدراسة على (42) شركة مساهمة مدرجة في سوق عمان للأوراق المالية؛ و(19) شركة مساهمة مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والتي تنتمي لقطاعات اقتصادية مختلفة من بينها قطاع التأمينات والبنوك خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى 2009. وبغية تحقيق هدف دراسة قامت باختبار نموذج انحدر متعدد يقيس أثر مستوى تطبيق حوكمة شركات عينة الدراسة على ممارسات إدارة الأرباح؛ بحيث تم قياسها من خلال قياس الاستحقاقات الاختيارية باستخدام "نموذج جونز المعدل". ولقياس مستوى تطبيق حوكمة الشركات تم اعتماد مؤشرات طورت من قبل هيئة الأوراق المالية الصينية (CSRS) وقد توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات الآتية:

- تمارس معظم الشركات محل الدراسة إدارة الأرباح وبشكل متفاوت من قطاع إلى آخر؛
- توجد علاقة طردية بين (متغير نسبة الأسهم التي يملكها أكبر مساهم في الشركة / متغير نسبة ما تملكه الحكومة من أسهم في الشركة / متغير الشركة القابضة) وإدارة الأرباح؛
- توجد علاقة عكسية بين متغير الأسهم التي يملكها المديرون التنفيذيون وإدارة الأرباح في كافة القطاعات الاقتصادية؛
- توجد علاقة عكسية بين (متغير الفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي الأعلى / متغير عدد الأعضاء المستقلين الخارجيين في مجلس الإدارة / متغير نسبة الأسهم التي يملكها اثنان من أكبر عشرة مساهمين بعد المساهم الأكبر الأول / متغير وجود استثمار أجنبي في الشركة) وبين ممارسات إدارة الأرباح؛

3- دراسة بوسنة حمزة سنة (2011) بعنوان "دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح - دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والفرنسية"².

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن إشكالية رئيسية والتي مفادها: ما الدور الذي تلعبه عملية التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على ممارسات إدارة الأرباح المتبعة من طرف المؤسسات؟ وللإجابة عنها تمت اعتماد عينة مكونة من 60 شركة فرنسية مدرجة بالبورصة المسجلة بمؤشر (SBF 250) خلال الفترة الممتدة من 2007-2009. حيث تم فحص سلوك إدارة الأرباح واتجاه هذا السلوك بالاعتماد

¹ الفتلاوي ليلي ناجي مجيد، مرجع سبق ذكره.

² بوسنة حمزة، مرجع سبق ذكره.

على نموذج جونز المعدل (1995)، وكما تم قياس التزام محافظ الحسابات بمعايير التدقيق الدولية باستخدام استبيان تضمن 39 بنداً تم توزيعه على عينة مكونة من 137 محافظ حسابات فرنسي. وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات الفرنسية تستخدم المستحقات الاختيارية بشكل سالب بهدف تخفيض النتيجة المحاسبية، وأن هناك علاقة عكسية بين مستوى أداء عملية التدقيق واتجاه الشركات الفرنسية نحو تبني سلوك إدارة الأرباح. وكان هذا على الصعيد الدولي؛ أما على الصعيد الوطني، فقد هدفت الدراسة إلى معرفة مدى ممارسة الشركات الجزائرية لسلوك إدارة الأرباح خلال نفس فترة الدراسة واتجاه هذه الممارسة، حيث توصلت إلى أن الشركات الجزائرية تستخدم المستحقات الاختيارية بشكل موجب بهدف تضخيم النتيجة المحاسبية. وإن غالبية الشركات الجزائرية لا تقوم بممارسة إدارة أرباحها خلال فترة الدراسة.

4- دراسة بشرى نجم عبد الله المشهداني وليلى ناجي مجيد الفتلاوي سنة (2012) بعنوان "المدخل المعتمدة في قياس إدارة أرباح الشركات وأثر آليات الحوكمة في تخفيضها".¹

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر تطبيق حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح. حيث سعت إلى قياس ممارسات إدارة الأرباح وبيان دوافع تبنيها في شركات محل الدراسة، وكذلك تحديد مدى علاقة مقاييس إدارة الأرباح بمنافع كبار المساهمين في الشركات محل الدراسة. وتحديد مدى تحفيز الإدارة للقيام بممارسات إدارة الأرباح. وبيان أثر التطبيق الجيد لحوكمة الشركات ومدى علاقته بممارسات إدارة الأرباح والدوافع المسببة لها. وقد اشتملت عينة الدراسة على (42) شركة مدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، و(19) شركة مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ومن كافة قطاعات العمل الاقتصادية ولمدة من (2006/2009). وقد تم استعمال نموذج "جونز المعدل" لقياس ممارسات إدارة الأرباح، فضلاً عن استعمال مؤشرات طورت من قبل هيئة الأوراق المالية الصينية (CSRS) لقياس مستوى تطبيق الحوكمة. وقد استخدمت أسلوب الانحدار الخطي المتعدد اختبار (T-Test) لقياس تأثير متغيرات الحوكمة في المستحقات الاختيارية. وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- يوجد تأثير لآليات حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح؛
- وكما خلصت إلى أن تطبيق حوكمة الشركات يؤثر في الحد من السلوك المنحرف للإدارة في ممارستها لإدارة الأرباح وذلك من خلال وضع الأنظمة الكفيلة برقابة الإدارة، ووضع الهيكل الإداري الذي يحدد كلا من واجبات ومسؤوليات مجلس الإدارة واللجان التابعة له فضلاً عن تحقيق المعاملة العادلة لكافة الأطراف أصحاب المصالح بالشركة وحماية حقوق المساهمين وتعزيز ثقتهم بأعمال ونشاطات الشركة.

¹ المشهداني بشرى نجم عبد الله الفتلاوي ليلي ناجي مجيد، مرجع سبق ذكره.

5- دراسة علام محمد موسى حمدان وآخرون سنة (2012) بعنوان "هل ساهمت إجراءات الحوكمة المؤسسية في خفض ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية"¹

تهدف هذه الدراسة إلى التحري عن مدى تأثير وجود حوكمة مؤسسية فعالة داخل الشركة على ممارسات إدارة الأرباح في البيئة الأردنية، وذلك بالتعرف إلى مدى ممارسة الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان لإدارة الأرباح، ثم قياس مستوى الحوكمة المؤسسية في تلك الشركات، وبعد ذلك تأسيس علاقة بين الحوكمة المؤسسية التي تتمتع بها الشركة، ومدى ممارستها لإدارة الأرباح. ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحث على بناء نموذج يوضح العلاقة بين إدارة الأرباح وحوكمة المؤسسية. وقد اعتمد الباحثان لقياس إدارة الأرباح لفترة ستة سنوات (2006/2001) على نموذج جونز المعدل كدليل على قيام الشركة بممارسة إدارة الأرباح. وكما تم قياس مستوى الحوكمة المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية باستبيان تم تطويره لأغراض هذه الدراسة. واحتوى هذا الاستبيان على 56 سؤال، وشكل في مجموعه مجموعة الأبعاد التي تحدد مستوى الحوكمة المؤسسية (النظام والترتيب، الشفافية والإفصاح، الاستقلالية، المسائلة والمسؤولية، العدالة والوعي الاجتماعي) وفقا لنموذج Credit Lyonnais Securities _ Asia (CLSA). وقد تمثل مجتمع الدراسة في جميع الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان في عام 2007، وأما عينة الدراسة فشملت 45 شركة حققت شروط معينة. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان قامت بممارسة إدارة الأرباح في مختلف سنوات الدراسة من 2001 إلى 2006، على الرغم من وجود بعض التباين في تلك السنوات، الذي يظهر جليا في سنتي 2005 و2006؛
- على الرغم من أن الشركات الصناعية الأردنية تحقق متطلبات الحوكمة المؤسسية بمستوى عام 75%، إلا أنه هناك تفاوت كبير بين مختلف الشركات كل على حدى، من حيث تدني نسب بعض الشركات، التي قد تصل نسبة الحوكمة فيها إلى 43%؛
- إن العلاقة بين إدارة الأرباح والحوكمة المؤسسية هي علاقة عكسية، بحيث كلما ارتفعت درجات الحوكمة المؤسسية في الشركة، ساهم ذلك في الحد من إدارة الأرباح.

6- دراسة سامح محمد رضا رياض سنة (2012) بعنوان "دور حوكمة الشركات في الحد من إدارة الأرباح دراسة تطبيقية على شركات الأدوية المصرية"²

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى فعالية حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة للأدوية المصرية، وهذا من خلال التعرف والتوضيح العلاقة بين مستوى الحوكمة التي تتمتع بها الشركة ومدى ممارستها لإدارة الأرباح. ولتحقيق

¹ حمدان علام محمد موسى، أبو عجيلة عماد محمد علي والجمعيدي عمر عيد مسلم، هل ساهمت إجراءات الحوكمة المؤسسية في خفض ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية؟ (مقبول لنشر)، مجلة بحوث اقتصادية العددان 60/59، صيف/خريف 2012.

² رياض سامح محمد رضا، مرجع سبق ذكره.

أهداف الدراسة تم وضع نموذج مقترح لكيفية الربط بطريقة منطقية بين تطبيق حوكمة الشركات والحد من إدارة الأرباح في شركات المساهمة المصرية للأدوية. حيث اعتمد الباحث في قياس المتغير التابع إدارة الأرباح على نموذج "جونز المعدل" لقياس المستحقات الاختيارية (غير عادية) وذلك للكشف عن إدارة الأرباح، وتم قياس المتغير المستقل حوكمة الشركات من خلال خصائص آليات حوكمة الشركات (الجمعية العامة، مجلس الإدارة، إدارة المراجعة الداخلية، مراقب الحسابات، لجنة المراجعة، الإفصاح عن السياسات الاجتماعية، قواعد تجنب تعارض المصالح) وفقا للدليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات في مصر باستخدام طريقة المتغيرات الوهمية. وقد شمل مجتمع الدراسة شركات المساهمة الصناعية العاملة في قطاع الرعاية الصحية والأدوية والمدرجة في البورصة المصرية والتي نشرت تقاريرها المالية من عام 2006 حتى عام 2008 وتبلغ 15 شركة صناعية من مجموع 22 شركة تعمل في هذا القطاع، أما عينة الدراسة فتشتمل على 10 شركات والتي تتوفر فيها جميع البيانات اللازمة لحساب متغيرات الدراسة. وفي الأخير توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تحقق حوكمة الشركات العديد من الفوائد عند تطبيقها، ومنها تحقيق المساءلة والرقابة المحاسبية وتحقيق الإفصاح والشفافية بالإضافة إلى التقييم الفعال والمستمر لأداء الشركة، كما أنها تساعد على حل الكثير من المشاكل وخاصة المشاكل المالية وفقدان الثقة في المعلومات المحاسبية، لذلك يجب تطوير الدليل الخاص بحوكمة الشركات في مصر بما يتفق وظروف البيئة الاقتصادية المصرية؛
- قيام بعض شركات الأدوية المصرية بممارسة إدارة الأرباح خلال فترة دراسة من سنة 2006 إلى 2008؛
- وجود علاقة عكسية بين حوكمة الشركات وإدارة الأرباح في شركات الأدوية المصرية، فكلما زاد مستوى الحوكمة التي تتمتع بها الشركة كلما ساهم ذلك في الحد من إدارة الأرباح؛
- وجود تأثير لكل من مجلس الإدارة ومراقب الحسابات وحجم اجتماعات لجنة المراجعة والخبرة المالية لأعضائها ومدى توافر قواعد لتجنب تعارض المصالح وحجم الشركة؛ على الحد من ممارسة إدارة الأرباح في شركات الأدوية المصرية؛
- عدم وجود تأثير لكل من الجمعية العامة وإدارة المراجعة الداخلية واستقلالية لجنة المراجعة والإفصاح عن السياسات الاجتماعية والرافعة المالية، على الحد من ممارسة إدارة الأرباح في شركات الأدوية المصرية.

7- دراسة سيد عبد الرحمن بله سنة (2013) بعنوان "دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية_ دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية".¹

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور الحوكمة في الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية، ودورها في رفع كفاءة أداء الشركات، وكذلك دور الذي تلعبه في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية. وقد تم إجراء دراسة ميدانية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الخرطوم

¹ بله سيد عبد الرحمن، دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية_ دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، (مقبول لنشر)، المجلة العربية للاقتصاد والأعمال، العدد الثامن، 2013.

للأوراق المالية خلال سنة 2013 وعددها 59 شركة، حيث تم توزيع 59 استبانته باستخدام أسلوب المسح الشامل على المستوى الإداري (عضو مجلس إدارة، مدير عام، نائب مدير عام ومدير مالي) وكان العائد منها 47 استبانته بنسبة 79,9%. وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود دور مهم ومؤثر للحوكمة في رفع كفاءة الأداء المالي والإداري لشركات، بالإضافة إلى أن الحوكمة تلعب دورا فعالا في جودة المعلومات المحاسبية وفي الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية؛
- تدرك الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية تأثير تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية؛
- تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية؛
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0,05) بين استجابات عينة الدراسة تبعا للمؤهل العلمي لجميع محاور الدراسة؛
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) في آراء عينة الدراسة حول دور حوكمة الشركات في الحد من ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية تعزى لمتغير الوضع الوظيفي حول تطبيق متطلبات حوكمة الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية للحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية.

8- دراسة أمينة فداوي سنة (2014) "دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية _دراسة عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250"¹

صيغت إشكالية هذه الدراسة وفق الآتي: ما هو دور حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية؟ حيث سعت لتحقيق مجموعة من الأهداف أولها اختبار مدى تواجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام الشركات بممارسة المحاسبة الإبداعية بشكليها إدارة الأرباح وتمهيد الدخل؛ واختبار مدى جودة ركائز حوكمة الشركات، واختبار مدى الدور الذي تلعبه إدارة المخاطر، الإفصاح والرقابة كلا على حدى كركيزة من ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية. اعتمدت الباحثة عينة مكونة من 50 شركة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250 خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى 2009. ولتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة بقياس ممارسات المحاسبة الإبداعية من خلال قياس إدارة الأرباح باستخدام نموذج جونز 1995 Jones المعدل. وقياس ممارسات تمهيد الدخل باستخدام نموذج "Eckel, 1981"؛ وتم قياس جودة ركائز حوكمة الشركات (إدارة المخاطر، الإفصاح والرقابة) باستخدام طريقة المتغيرات الوهمية "Dummy Variables" ومن ثم اختبار نموذج الانحدار المتعدد لدراسة المقترح من طرف الباحثة ليعكس الدور الذي تلعبه ركائز حوكمة شركات العينة المدروسة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية. وفي الأخير خلصت الباحثة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

¹ فداوي أمينة مرجع سبق ذكره.

- تمثل ركائز حوكمة الشركات الدعائم الأساسية التي يقوم عليها نظام الحوكمة، وتتمثل في إدارة المخاطر، الرقابة والإفصاح، ويمكن اعتبار هذه الركائز العناصر التي يمكن من خلالها تحديد معايير جودة الحوكمة المطبقة؛
- إن العينة المدروسة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250 تمارس المحاسبة الإبداعية من خلال استخدامها للمستحقات الاختيارية بشكل سالب هبوطا سعيا منها لتخفيف تقلبات الدخل بنقله من سنوات الدخل المرتفع إلى سنوات الدخل المتدني، وذلك لتفادي تأثيرات الأزمة المالية التي طبعت خلال نفس الفترة المدروسة؛
- توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على جودة ركائز حوكمة الشركات إدارة المخاطر، الإفصاح والرقابة؛
- توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على دور ركيزتي إدارة المخاطر والإفصاح في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، في حين لا تتواجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على دور ركيزة الرقابة في الحد من هاته الممارسات وهذا راجع لعدم الفصل بعدد معتبر من شركات العينة المدروسة بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي.

9- دراسة مؤيد محمد علي الفضل ومجيد عبد زيد حمد سنة (2015) بعنوان¹ "حوكمة الشركات ودورها في الحد من إدارة الأرباح - دراسة اختيارية لحالة العراق -"

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار دور عدد من الآليات الداخلية لحوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح ومدى تأثير هذا الدور بكل من نسبة الملكية الإدارية ونسبة السعر/ القيمة الدفترية لسهم. ولتطبيق هذه الدراسة تمت على عينة من الشركات المساهمة المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية والموزعة على 5 قطاعات اقتصادية والبالغ عددها 91 شركة، وبالبيانات المالية لسنتي (2009-2010). ولتحقيق هدف الدراسة تم بداية قياس مستوى الحوكمة في الشركات باستخدام استبانة تضمنت محاور مستمدة من مبادئ حوكمة الشركات لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي وقد توصلنا إلى تدني مستوى حوكمة الشركات وضعف فاعلية آلياته، ومن ثم قام الباحثان بقياس ممارسات إدارة الأرباح باستخدام نسبة ميلر (Miller,2009) وقد توصلنا إلى ان ما نسبته 71,4 % من إجمالي الشركات محل دراسة تمارس إدارة الأرباح. وفي الأخير خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- يوجد دور رقابي هام لمجلس الإدارة في ضبط ممارسات إدارة الأرباح، إذ كلما زادت كفاءة مجلس الإدارة من حيث صغر حجمه وزيادة عدد الأعضاء المستقلين فيه كلما قلت ممارسات إدارة الأرباح والعكس صحيح؛
- لا يوجد دور رقابي هام للجنة التدقيق في ضبط ممارسات إدارة الأرباح؛
- كلما زادت جودة قسم المراجعة الداخلية في الشركة كلما زادت ممارسات إدارة الأرباح، مما يعني قيام مجلس الإدارة بتوظيف قسم المراجعة الداخلية في الشركة باتجاه ممارسات التلاعب المحاسبي.

¹ الفضل مؤيد محمد علي وحمد مجيد عبد زيد، مرجع سبق ذكره.

10- دراسة طلال سليمان جريه وسليمان حسين البشتاوي وحمدان محمد الحياصات سنة (2015) بعنوان "أثر الآليات المحاسبية للحكومة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، من وجهتي نظر الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن ومدققي الحسابات الخارجيين"¹

جاءت هذه الدراسة للإجابة عن الإشكالية التالية: ما هو أثر الآليات المحاسبية للحكومة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن؟ بحيث تهدف إلى إبراز أثر التطوير والتعديل في معايير المحاسبة والمراجعة وأثر كلا من المراجعة الداخلية، لجان المراجعة والمراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن. وبغية الإجابة عن الإشكالية اعتمدت الدراسة على الأسلوب الميداني حيث تم توزيع استبيان على عينتين العينة الأولى مكونة من 50 شركة مسحوبة من مجتمع الدراسة المكون من 57 شركة من الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن. بينما العينة الثانية مكونة من 200 مراجع مسحوبة من مجتمع الدراسة المكون من 354 مراجع حسابات خارجي؛ خلال سنة 2014. وقد استخدمت العديد من الأساليب الإحصائية لتحليل النتائج واختبار الفرضيات من بينها تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر تعزيز دور الآليات المحاسبية للحكومة للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن. وقد توصلت الدراسة إلى أن اعتماد الشركات للآليات المحاسبية للحكومة سيسهم بشكل كبير في الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية مما سينعكس إيجابيا على جودة التقارير المالية وفعالية عملية المراقبة. وتمثل أهم النتائج المتوصل إليها فيما يلي: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية (للتطوير والتعديل في معايير المحاسبة والتدقيق / لدور مدقق الحسابات الداخلي / للدور لجان التدقيق / لدور مدقق الحسابات الخارجي) في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن؛

11- دراسة أحمد بن محمد السلطان ووليد بن محمد البسام سنة (2016) بعنوان: "حوكمة الشركات وتركز الملكية وأثرهما على إدارة الأرباح في الأسواق الناشئة - حالة الشركات المساهمة السعودية"²

يسعى الباحثين من خلال هذه الدراسة إلى الإجابة عن إشكالية البحث والتي مفادها: هل التحسن في حوكمة الشركات في ظل بيئة الأعمال السعودية يمكن أن تحد أو تخفف من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودي؟ وما أثر تركز الملكية في تلك الشركات على ذلك؟ بحيث تهدف الدراسة إلى اختبار أثر الممارسة الجيدة لحوكمة الشركات وهيكل الملكية في الحد والتخفيف من تلاعب إدارة الشركة بالأرباح. ولتحقيق هدف الدراسة استخدم الباحثان عينة مكونة من 80 شركة مدرجة في سوق الأسهم السعودية خلال فترة سبعة (07) سنوات والممتدة من سنة 2004 إلى 2010؛ وبتقدير 560 مشاهدة. وقد تم اعتماد المدخل الكمي لاختبار تلك العلاقة إحصائيا أين تم وضع نموذج انحدار متعدد لاختبار العلاقة بين المتغيرات؛ حيث تم تبني مؤشر لقياس

¹ سليمان جريه طلال، البشتاوي سليمان حسين والحياصات حمدان محمد، أثر الآليات المحاسبية للحكومة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية من وجهتي نظر الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ومدققي الحسابات الخارجيين، (مقبول للنشر)، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 11، العدد 2، سنة 2015.

² السلطان أحمد بن محمد والبسام وليد بن محمد، مرجع سبق ذكره.

الممارسة الجيدة للحوكمة¹ من قبل الشركات المدرجة؛ بالإضافة إلى استخدام عدد من متغيرات حوكمة الشركات (حجم واستقلالية مجلس الإدارة، الفصل بين مهام الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة، حجم مكتب المراجعة). ومتغيرات هيكل الملكية (ملكية المؤسسات الاستثمارية، ملكية أعضاء مجلس الإدارة، ملكية الحكومة) كمتغيرات المستقلة. وقد تم قياس إدارة الأرباح باستخدام نموذج "جونز المعدل" أين تم تقدير القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية كمؤشر لها (المتغير التابع). وكما تبنت الدراسة أسلوب **Balanced Panel Data** كأسلوب أمثل في دراسة حوكمة الشركات كسلوك. وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن الشركات التي لديها ممارسة جيدة للحوكمة (وفق مؤشر الحوكمة **SCGI**) تكون احتمالية تجاوزات مسؤولي الشركات في التلاعب بالقوائم المالية أقل؛
- كما أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين حجم مجلس الإدارة وإدارة الأرباح في حين لم تجد الدراسة علاقة إحصائية بين حجم مكتب المراجعة وفرص التلاعب بالأرباح من قبل الإدارة؛ ولم تجد كذلك علاقة بين الجمع بين مهام الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة من جهة وإدارة الأرباح من جهة أخرى؛
- وفيما يتعلق بمتغيرات هيكل الملكية، فقد وجدت الدراسة إن زيادة ملكية المؤسسات الاستثمارية، ملكية الحكومة وملكية أعضاء مجلس الإدارة في رؤوس أموال الشركات تساعد في الحد من إدارة الأرباح في الشركات المدرجة.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

يستعرض هذا المطلب بعض الدراسات الأجنبية السابقة التي تم الاطلاع عليها والتي تشترك مع دراساتنا في دراسة نفس المتغيرات وتحديد الأثر والعلاقة بينهما. سيتم عرض الأهداف التي سعت لتحقيقها والطرق المتبعة فيها لتوصل إلى نتائج الدراسة.

1- دراسة **Sonda Marrakchi Chtourou, Jean Bédard and Lucie Courteau** سنة 2001 بعنوان: " **Corporate Governance and Earnings Management** " حوكمة الشركات وإدارة الأرباح.²

جاءت هذه الدراسة لتحديد قدرة آليات حوكمة الشركات على ضبط أو التقليل من مستوى ممارسات إدارة الأرباح في شركات عينة الدراسة، والهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو اختبار العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة ولجنة التدقيق، ومدى ممارسة إدارة الأرباح التي تم قياسها من خلال المستوى الموجب أو السالب للمستحقات الاختيارية. وبالإضافة إلى ذلك تسعى إلى دراسة العلاقة بين مسؤوليات، مميزات وأنشطة كلا من لجان المراجعة ومجلس الإدارة هذا من جهة؛ وبين ممارسات إدارة الأرباح والتي تعبر عنها الاستحقاقات الاختيارية هذا من جهة أخرى. وقد اشتملت عينة الدراسة على عينة مكونة من 300 شركة أمريكية بياناتها مدرجة ضمن قاعدة البيانات

¹ مؤشر **SCGI**: مؤشر الإفصاح والالتزام بحوكمة الشركات والمكون من 65 عنصر والذي تم بنائه على أساس لائحة حوكمة الشركات الصادرة من هيئة سوق المال.

² Chtourou Sonda Marrakchi & Bédard Jean, **Corporate Governance and Earnings Management**, Social science research network (SSRN), April 2001, artical available at : http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=275053, consulté le 14/02/2014 à 10:23.

¹ Compustat خلال الفترة من 1996 إلى 1997؛ ولأغراض البحث تم تقسيمها إلى مجموعتين؛ المجموعة الأولى ذات مستوى مرتفع نسبياً من المستحقات الاختيارية والمجموعة الثانية ذات مستوى منخفض نسبياً للمستحقات الاختيارية. بحيث تسعى الدراسة لتحديد ما إذا كانت ممارسات الحوكمة الجيدة ترتبط مع احتمال انخفاض المستحقات الاختيارية في المجموعة ذات المستوى العالي. وقد تم تقدير المستحقات الاختيارية للمجموعتين باستخدام "نموذج جونز 1991" ومن ثم تم اختبار نموذج انحدار لتحديد العلاقة بين الاستحقاقات الاختيارية ومستوى تطبيق حوكمة الشركات أين شكلت كلا من خصائص لجان المراجعة وخصائص مجلس الإدارة مؤشرات لتحديد مستوى تطبيق الحوكمة. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تشير نتائج نموذج الانحدار اللوجستي بان ممارسات حوكمة الشركات ترتبط مع انخفاض ممارسات إدارة الأرباح وهذا ما يدعم توجيهات هيئة الأوراق المالية والبورصات (SEC) لممارسة حوكمة أفضل.
- توجد علاقة سلبية بين إدارة الأرباح وخصائص لجنة المراجعة والمتمثلة في: نسبة استقلالية المديرين الغير تنفيذيين، الذين ليسوا مديرين في شركات أخرى؛ وجود عضو واحد على الأقل من ذوي الخبرة المالية؛ وجود تكليف رسمي يحدد مسؤولية اللجنة في الإشراف على الكشوفات المالية والمراجعة الخارجية؛ وجود مدير مستقل وحيد في لجنة يعقد أكثر من اجتماعين في سنة.
- يرتبط حجم مجلس الإدارة وكفاءته سلباً مع إدارة الأرباح والتي يعبر عنها بمتوسط خبرة أعضاء مجلس إدارة الشركة والشركات الأخرى.
- إن تشتت الملكية في الشركة يؤدي إلى تخفيض ممارسات إدارة الأرباح.
- أثبت الباحثين بالأدلة الاختبارية فعالية لجان المراجعة ومجلس الإدارة واستقلاليتها في ضبط ممارسات إدارة الأرباح.

2- دراسة Murya Habbash (2010) بعنوان "The Effectiveness of Corporate Governance and External Audit on Constraining Earnings Management Practice in the UK" فعالية حوكمة الشركات

والمراجعة الخارجية في ضبط ممارسات إدارة الأرباح في المملكة المتحدة²

جاءت هذه الدراسة بغية تحديد أثر حوكمة الشركات والمراجعة الخارجية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في المملكة المتحدة. ولتحقيق هدف الدراسة تم قياس إدارة الأرباح من خلال حساب حجم المستحقات الاختيارية حسب نموذج أداء المستحقات الاختيارية المتطابقة وفقاً لنموذج (Kothari, Leone end Wasley 2005)، وقياس مستوى تطبيق حوكمة الشركات من خلال ستة عشر خاصية تدرج ضمن أربع فئات: تركيبة مجلس الإدارة، فعالية لجنة المراجعة، التزام المدير غير التنفيذي وهيكل الملكية. وبالنسبة لعوامل المراجعة الخارجية فتتمثل في استقلالية المراجع الخارجي وجودة المراجعة. اعتمد الباحث على عينة مكونة من 350 شركة مدرجة في بورصة

¹ Compustat عبارة عن قاعدة بيانات للمعلومات المالية والإحصائية والسوق المال الخاصة بالشركات العالمية الناشطة أو الغير ناشطة في جميع أنحاء العالم بدأت الخدمة 1962. لمزيد من الإطلاع راجع: <https://en.wikipedia.org/wiki/Compustat>

² Murya Habbash, Op.Cit.

لندن وتغطي الدراسة فترة أربع سنوات الممتدة من (2003_2006)؛ ولتحقيق هدف الدراسة تم بناء نموذجين لانحدار خطي متعدد النموذج الأول يقيس أثر خصائص تركيبة مجلس الإدارة، الالتزام بمدير غير تنفيذي وهيكل الملكية على ممارسات إدارة الأرباح؛ بينما النموذج الثاني يقيس أثر عوامل المراجع الخارجي وخصائص لجان المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح. وتم الاعتماد في ذلك على أسلوب المتغير الوحيد ومتعدد المتغيرات لتحديد ما إذا كانت خصائص حوكمة الشركات وعوامل المراجع الخارجي تساهم في ضبط المستحقات الاختيارية. وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- توجد علاقة عكسية بين (استقلالية مجلس الإدارة، حجم مجلس الإدارة، استقلالية رئيس مجلس الإدارة، استقلالية لجنة الترشيحات، أتعاب أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، مالك أعلى نسبة من الأسهم تتجاوز 10%)، استقلالية لجنة المراجعة، خبرة لجنة المراجعة، أتعاب المراجع ومراجعة حسابات الشركة من قبل مراجع متخصص وممارسات إدارة الأرباح؛
- توجد علاقة ايجابية بين زيادة أتعاب المراجع الخارجي وممارسات إدارة الأرباح.

3- دراسة مروة عبد الرزاق Marwa abd el_razek سنة 2012 بعنوان: "The association between earning management and corporate governance – a survey from Egypt الشركات_ دراسة حالة مصر¹

هدفت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين آليات حوكمة الشركات وممارسات إدارة الأرباح في مصر؛ بحيث عمدت إلى دراسة العلاقة وأثر خصائص كلا من مجلس الإدارة، لجان المراجعة، هيكل الملكية، المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية على ممارسات إدارة الأرباح في مصر. ولتحقيق هدف الدراسة تم اعتماد الأسلوب التحليلي باستخدام استبانة موزعة عبر الانترنت وخلال الفترة الممتدة من 2012/06/29 إلى 2012/07/31. وقد تحصلت على 34 استجابة من قبل عينة مكونة من 27 أكاديمي، 3 مراجعين خارجيين، خبير اقتصادي، إداري من إدارة العقارات وإداريين من إدارة المالية. وفي الأخير توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج وهي كالتالي:

- وجود علاقة عكسية (بين عدد أعضاء مجلس الإدارة، عدد اجتماعات مجلس الإدارة، ازدواجية منصب رئيس مجلس الإدارة، خبرة المراجعين الداخليين، شهادة المراجعين الداخليين، تدريب المراجعين الداخليين، المراجعين الخارجيين، لجنة المراجعة، هيكل الملكية) وممارسات إدارة الأرباح؛
- قد توصلت إلى وجود علاقة عكسية بين آليات حوكمة الشركات وإدارة الأرباح في مصر.

¹ Marwa abdel razek, **The association between earning management and corporate governance_ a survey from Egypt**, Research journal of finance and accounting, Volume 3, No 8, 2012.

4- دراسة Murya Habbash (2012) تحت بعنوان **The Role of Corporate Governance Mechanisms in Constraining Earnings Management Practice in Saudi Arabia.** دور آليات حوكمة الشركات في الحد

من ممارسات إدارة الأرباح في المملكة العربية السعودية¹

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في التحقق تجريبياً من تأثير أنظمة حوكمة الشركات الحديثة التي أقرتها هيئة سوق المال في ضبط ممارسات إدارة الأرباح في المملكة العربية السعودية. اشتمل مجتمع الدراسة على جميع الشركات المدرجة في بورصة سعودية خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى 2009. ولأغراض الدراسة تم استبعاد الشركات المالية (البنوك وشركات التأمين) ذلك أنها تتميز بممارسات محاسبية خاصة، والتي تمثل وتتوفر لها بيانات خاصة بآليات حوكمة الشركات الموصي بها من قبل هيئة السوق المالية. ولهذا اقتصر العينة على 335 شركة. نحو تحقيق هدف الدراسة قام الباحث باختبار نموذج انحدار خطي متعدد لقياس أثر خصائص حوكمة الشركات على ممارسات إدارة الأرباح. بحيث تم قياس ممارسات إدارة الأرباح من خلال حساب حجم المستحقات الاختيارية حسب نموذج أداء المستحقات الاختيارية المتطابقة وفقاً لنموذج (Kothari, Leone end Wasley 2005)، بينما تم قياس مستوى تطبيق الحوكمة من خلال خصائص مجلس الإدارة ولجانه حسب ميثاق حوكمة الشركات السعودية (2007). وتم اختبار الفرضيات باستخدام أسلوب متعدد المتغيرات لتحديد ما إذا كانت خصائص مجلس الإدارة تحد من استخدام المستحقات الاختيارية لتلاعب بالأرباح. وأشارت نتائج الدراسة إلى: وجود علاقة سلبية بين (حجم مجلس الإدارة واستقلالية أعضائه) وممارسات إدارة الأرباح في شركات محل الدراسة؛

5- دراسة Salim Ali Alghamdi (2012) بعنوان **Investigation into earnings management practices and the role of corporate governance and external audit in emerging markets: empirical evidence from Saudi listed companies**، "التحقيق في ممارسات إدارة الأرباح ودور حوكمة الشركات والمراجعة

الخارجية في الأسواق الناشئة: أدلة تجريبية من الشركات المدرجة في البورصة السعودية"²

الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو تحديد الدوافع والأساليب المتبعة في ممارسة إدارة الأرباح، ودراسة دور ومدى إمكانية تأثير آليات حوكمة الشركات والمراجعة الخارجية في تقييد ممارسات إدارة الأرباح في المملكة العربية السعودية. وتم إجراء هذه الدراسة على مرحلتين المرحلة الأولى تمثلت في دراسة استقصائية من خلال توزيع استبيان والقيام بمقابلات شخصية؛ بينما المرحلة الثانية تمثلت في التحليل الثانوي للبيانات. بحيث استخدم الباحث الاستبيان لاكتشاف دوافع وأساليب إدارة الأرباح؛ وقد تم توزيع 280 استبانة استخدم منها 124 استبانة فقط في تحليل بمعدل استجابة 44,2%. وتم تعزيز توزيع الاستبيان بمقابلة شخصية لضمان فهم أوضح لمجتمع الدراسة والممثل في أعضاء مجلس الإدارة، أعضاء لجنة المراجعة والمراجعين الخارجيين بالإضافة إلى أكاديميين من أعضاء هيئة التدريس. ومن جهة ثانية من اجل اختبار دور حوكمة الشركات والمراجعة الخارجية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح تم تأسيس نموذجين وقد تم فحص هذه

¹ Murya S.Habbash, **Op.Cit.**

² Salim Ali Alghamdi, **Op.Cit.**

النماذج باستخدام الانحدار اللوجستي. وقد اشتمل مجتمع الدراسة على جميع الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودية باستثناء الشركات المالية وشركات التأمين والتي لديها ممارسات خاصة. وقد تم قياس إدارة الأرباح من خلال قياس حجم المستحقات الاختيارية بالاعتماد على "نموذج جونز المعدل 1995" أما آليات حوكمة الشركات فقسمت إلى 3 فئات: الأولى تمثلت في خصائص مجلس الإدارة، الفئة الثانية: خصائص لجنة المراجعة والفئة الثالثة هيكل الملكية. أما عوامل المراجعة الخارجية فتمثلت في جودة المراجعة واستقلالية المراجع الخارجي؛ وتم قياسها بطريقة المتغيرات الوهمية. وتغطي هذه الدراسة الفترة ما بين 2006 إلى 2009 والتي كانت بداية لتطبيق حوكمة الشركات وإصلاح الشركات في المملكة العربية السعودية. اعتماداً على تحليل بيانات الاستبيان واختبار فرضيات الدراسة توصلت الدراسة لنتائج التالية:

- بالرغم من وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة، إلا أن النتائج تشير إلى أنه توجد أربعة دوافع رئيسية تحفز المديرين على القيام بإدارة الأرباح وتمثل في زيادة مبلغ المكافآت الممنوح للإدارة التنفيذية، لتقرير عن ربح مناسب وتفادي الخسارة، لتسهيل الحصول على قرض من البنوك ولزيادة سعر أسهم الشركة في سوق الأوراق المالية.
- تنفيذ آليات حوكمة الشركات والمراجعة الخارجية في ضبط السلوك الانتهازي لإدارة الأرباح إلى حد كبير في المملكة العربية السعودية.
- توجد علاقة سلبية بين ممارسات إدارة الأرباح وخصائص مجلس الإدارة (مديرين غير تنفيذيين، حجم مجلس الإدارة، اجتماعات مجلس الإدارة، وجود أعضاء من العائلة المالكة لأسهم الشركة، استقلالية لجنة الترشيحات والمكافآت)؛
- لا يوجد أثر لخصائص لجنة المراجعة (حجم لجنة المراجعة، اجتماعات لجنة المراجعة، استقلاليتها، خبرتها المالية) وخصائص هيكل الملكية (الملكية الإدارية، الملكية المؤسسية، الملكية الحكومية، ملكية العائلة)؛ على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات محل الدراسة؛
- لا يوجد أثر لخصائص المراجعة الخارجية على ممارسات إدارة الأرباح ماعدا رأي المراجع في تقرير غير المتحفظ؛

6- دراسة Nopphon Tangjtprom (2013) بعنوان «The Role of Corporate Governance in Reducing

the Negative Effect of Earnings Management» "دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي لإدارة

الأرباح"¹

هدف الباحث إلى دراسة دور حوكمة الشركات في الحد من الأثر السلبي لإدارة الأرباح. وتقوم هذه الدراسة على فرضية أساسية مفادها "إن تأثير ممارسات إدارة الأرباح على قيمة الشركة يكون أقل سلبية بالنسبة لشركات التي تتمتع بمستوى مرتفع من تطبيق حوكمة الشركات مقارنة بالشركات التي تتمتع مستوى منخفض من تطبيق الحوكمة". وقد اشتملت البيانات المستخدمة في هذه الدراسة على جميع

¹ Nopphon Tangjtprom, **The Role of Corporate Governance in Reducing the Negative Effect of Earnings Management**, International journal of Economics and Finance, published by Canadian centre of science and education, Vol 5, No 3, 2013.

الشركات المدرجة في بورصة نيويورك (NASDAQ) خلال الفترة 2010/2002. وقد تم تجميع البيانات المحاسبية من قاعدة البيانات World Scope أما البيانات المتعلقة بتقييم حوكمة الشركات فقد استخرجت من قاعدة البيانات ASSET4¹. وقد تم استبعاد الشركات التي لا تتوفر على معلومات في World Scope أو ASSET4 من تحليل ليتم في الأخير تحديد 5153 مشاهدة لشركات عينة الدراسة المدرجة في التحليل. قام الباحث أولاً باختبار نموذج المخاطر يقيس أثر ممارسات إدارة الأرباح والتي تعبر عنها المستحقات المطلقة ومجموعة من المتغيرات الضابطة المتمثلة في نسبة ديون الشركة، حجم الشركة ومعدل نمو الشركة على قيمة الشركة والمعبر عنها بمعدل Tobin'Q. ولتحديد أثر مستوى تطبيق حوكمة الشركات على العلاقة بين قيمة الشركة وممارسات إدارة الأرباح تم تصنيف الشركات على أساس تقييم مستوى تطبيق حوكمة الشركات وفق مؤشر ASSET4 الذي يتناول أدوات الحوكمة المتمثلة في هيكل مجلس الإدارة، سياسة التعويضات في الشركة، رؤية الإدارة الاستراتيجية، حقوق المساهمين. أين صنفت الشركات إلى الشركات ذات مستوى عالي وشركات ذات مستوى منخفض لتطبيق حوكمة الشركات. وقد تم تقدير قيمة مستوى تطبيق حوكمة الشركات باستخدام المتغيرات الوهمية. بحيث تأخذ قيمة (1) إذا كان مستوى حوكمة الشركة يفوق المتوسط ويأخذ قيمة (0) إذا كان أقل من المتوسط. وقد أظهرت الأدلة التجريبية النتائج التالية:

- تؤثر ممارسات إدارة الأرباح سلباً على قيمة الشركات محل الدراسة؛
- وكما أنه لحوكمة الشركات دور في التقليل من الأثر السلبي لإدارة الأرباح من خلال الحد من السلوك الانتهازي للإداريين، حيث أن الشركات التي تتمتع بمستوى عالي من تطبيق حوكمة الشركات يقل فيها تأثير السلبي لإدارة الأرباح. بينما الشركات التي تتمتع بمستوى أقل لتطبيق حوكمة الشركات يزيد فيها التأثير السلبي لإدارة الأرباح.

7- دراسة Cyrus Iraya, Mirie Mwangi and Gilbert W Muchoki (2015) بعنوان: "The effect of corporate governance practices on earnings management of companies listed at the Nairobi securities exchange" "أثر ممارسات حوكمة الشركات على إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية نيروبي"²

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر ممارسات حوكمة الشركات على إدارة الأرباح في الشركات المدرجة ببورصة الأوراق المالية لنيروبي، وذلك من خلال تحديد أثر تركيز الملكية، حجم مجلس الإدارة، أنشطة مجلس الإدارة وازدواجية دور المدير التنفيذي على إدارة الأرباح. وقد اشتملت عينة الدراسة على 49 شركة والتي تمارس نشاطها بشكل مستمر ومتداول في بورصة نيروبي خلال الفترة الممتدة من جانفي 2010 إلى ديسمبر 2012. ولتحقيق أهداف دراسة تم اختبار نموذج المخاطر متعدد يوضح العلاقة ويقيس أثر آليات حوكمة

¹ تمثل قاعدة بيانات تابعة لشركة Thomson Reuters توفر معلومات بيئية، اجتماعية، ومعلومات حول الحوكمة. ولمزيد من الاطلاع راجع:

<http://www.trcri.com/index.php?page=asset4>

² Iraya Cyrus, Mirie Mwangi and Gilbert W Muchoki, **The effect of corporate governance practices on earnings management of companies listed at the Nairobi securities exchange**, European Scientific Journal, Vol 11, No 1, January 2015

الشركات على ممارسات إدارة الأرباح؛ وقد تم قياس ممارسات إدارة الأرباح من خلال قياس المستحقات الاختيارية باستخدام نموذج "نموذج جونز المعدل (1995)" بينما تم قياس آليات حوكمة الشركات (تركز الملكية، حجم مجلس الإدارة، أنشطة مجلس الإدارة وازدواجية وظيفة المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة) باستخدام طريقة المتغيرات الوهمية. وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة سلبية بين إدارة الأرباح وكلا من تركيز الملكية، حجم مجلس الإدارة، واستقلالية مجلس الإدارة. بحيث كلما زاد تركيز الملكية وزاد حجم واستقلالية مجلس الإدارة أدى ذلك إلى انخفاض ممارسات إدارة الأرباح؛
- وجود علاقة إيجابية بين إدارة الأرباح وأنشطة مجلس الإدارة وازدواجية دور المدير التنفيذي.

8- دراسة Sinan S.Abbadi, Quataiba F.Hijazi and Ayat S.Al_Rahahleh سنة (2016)

بعنوان: "Corporate Governance Quality and Earnings Management : Evidence from Jordon"

جودة حوكمة الشركات وإدارة الأرباح دراسة حالة الأردن¹

تناول هذه الدراسة أثر جودة حوكمة الشركات على ممارسات إدارة الأرباح؛ بحيث تسعى إلى تحليل العلاقة بين خصائص حوكمة الشركات وممارسات إدارة الأرباح وقدرتها على التقليل من هاته الممارسات. وتحقق من مدى التزام شركات عينة الدراسة بدليل حوكمة الشركات الأردني. وتقوم هذه الدراسة على فرضية أساسية مفادها وجود علاقة عكسية بين جودة حوكمة الشركات وممارسات إدارة الأرباح بحيث كلما زاد مستوى الحوكمة التي تتمتع بها الشركة كلما قلت ممارسات إدارة الأرباح بها. واشتمل مجتمع الدراسة على جميع الشركات الصناعية والشركات الخدمية المدرجة في سوق عمان الأوراق المالية (ASE) خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2013. والعدد الإجمالي لهاته شركات خلال سنة 2013 هو 132 شركة. وقد تم استبعاد 11 شركة لعدم توفرها على البيانات المالية الكافية لتحليل. ليكون العدد النهائي لعينة دراسة هو 121 شركة. ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحثين باختبار نموذج لدراسة أثر جودة حوكمة الشركات على ممارسات إدارة الأرباح؛ بحيث تم قياس المتغير التابع "ممارسات إدارة الأرباح" باستخدام "نموذج جونز المعدل"؛ بينما تم قياس مستوى جودة حوكمة الشركات اعتماداً على مؤشر مستمد من دراسات كلا من (Sawicki,2009; Prommin et al, 2014) في قياسهم لجودة حوكمة الشركات بحيث قامت هذه دراسة بتعديل المؤشر وفق قواعد ميثاق حوكمة شركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، ويتكون هذا المؤشر من 4 أقسام بمجموع 10 معايير، واشتملت معايير المؤشر على خصائص كلا من مجلس الإدارة، اجتماعات مجلس الإدارة، لجان المراجعة والمراجعة الخارجية، لجنة التعيينات والتعويضات. كل هذه المعايير متضمنة ضمن ميثاق حوكمة شركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان بحيث على شركات إتباع أسلوب "الالتزام أو تفسير لعدم الالتزام" باستثناء المعيار 9 (متعلق بالمراجع الخارجي) الذي يعتبر تطبيقه طوعياً. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- عدم التزام بعض الشركات من عينة الدراسة لقواعد حوكمة الشركات حسب دليل حوكمة الشركات الأردني.

¹ Abbadi Sinan S., Hijazi Quataiba F. and Rahahleh Ayat S.AL., Corporate Governance Quality and Earnings Management : Evidence from Jordon, Australasian Accounting, Business and Finance Journal, Volume 10, Issue 2, Article 4, 2016.

- حتى الوقت الحالي لم تصل بعد الشركات الأردنية إلى مرحلة الامتثال الكامل لدليل حوكمة الشركات وهذا راجع أساساً إلى المرونة الممنوحة لشركات من خلال إتباع أسلوب "الالتزام أو تفسير لعدم الالتزام" بدلا من أسلوب "الالتزام أو تطبيق العقوبات".
- وجود أثر سلبي لجميع خصائص مؤشرات حوكمة الشركات والمتمثلة في (مجلس الإدارة، اجتماعات مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، لجنة التعيينات ولجنة التعويضات) على ممارسات إدارة الأرباح. وكما قد أشارت النتائج إلى أن جودة حوكمة الشركات تزيد مع مرور الوقت وكلما زادت قلت ممارسات إدارة الأرباح.
- وكما أظهرت النتائج أن الشركات كبيرة الحجم هي الأقل توجهها إلى استخدام ممارسات إدارة الأرباح والشركات التي لديها عائد على الأصول مرتفع هي الأقل عرضة لإتباع أسلوب الاستحقاقات الاختيارية.
- إن الشركات التي ترتفع فيها نسبة الرافعة المالية تكون الأكثر حافزاً إلى استخدام الاستحقاقات الاختيارية فهي بذلك تحاول إظهار هامش أمان لدائنين وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها وديونها طويلة الأجل.

المبحث الثاني: دراسات تناولت قياس كفاءة نظام الحوكمة.

إن أهم ما يميز الدراسات الآتي عرضها والهدف من التركيز عليها هو تناولها لأحدث الأساليب ولكن ليس الأسلوب الوحيد في تقييم مستوى كفاءة نظام الحوكمة وهو أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) والذي يهتم هنا هو المتغيرات المستخدمة في قياس مستوى كفاءة الحوكمة عموماً. حيث أن دراستنا لا تهدف إلى تحليل أثر كفاءة نظام الحوكمة على الأداء المالي للشركة بشكل عام وإنما جاءت للاسترشاد بها في اختيار مدخل من مداخل قياس وتقييم مستوى كفاءة أنظمة حوكمة الشركات.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية.

في حدود اطلاعنا تحصلنا على دراسة واحدة باللغة العربية وعلى المستوى الوطني تناولت موضوع تقييم مستوى كفاءة حوكمة الشركات باستخدام التحليل التطويقي للبيانات والمتمثلة في:

1- دراسة ريمة شيبوب سنة (2015) بعنوان "كفاءة نظام الحوكمة وأثرها على الأداء المالي للشركات في ظل بيئة الأعمال الجزائرية دراسة قياسية لبعض شركات المساهمة بولاية سطيف"¹

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى تأثير الأداء المالي لشركات المساهمة بكفاءة نظام حوكمتها في ظل بيئة الأعمال الجزائرية. حيث سعت الباحثة أولاً إلى تحديد نوع نظام الحوكمة المطبق في الشركات محل الدراسة ومدى توافقه مع النظام الألماني، وتقييم كفاءة هذا النظام وتحديد أهم العوامل المحددة لهذه الكفاءة. ومن ثم دراسة تأثير الأداء المالي للشركات محل الدراسة بمستوى كفاءتها، بالإضافة

¹ شيبوب ريمة، مرجع سبق ذكره.

إلى تحديد أي آليات نظام الحوكمة تعتبر محددة للأداء المالي في هذه الشركات. وقد طبقت الدراسة على عينة مكونة من 16 شركة مساهمة بولاية (سطيف_الجزائر) وهذا المدة (04) أربعة سنوات خلال (2010-2013). لقياس كفاءة نظام الحوكمة تم استخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) أين تم التعبير عن نظام الحوكمة ب (خصائص مجلس الإدارة، المراجعة الداخلية وهيكل الملكية) كمدخلات و (نسبة الهامش المردودية التجارية RM ومعدل دوران الأصول RA) كمخرجات. وأظهرت النتائج أن أغلب الشركات تمتاز بنظام حوكمة ممتاز الكفاءة حيث بلغ معدل متوسط الكفاءة 92% وكما أظهرت نتائج اختبار مقارنة المتوسطات أن مبالغ بدل الحضور ونوع الملكية هي من تحدد كفاءة نظام الحوكمة.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية.

1- دراسة Ali El Mir & Imen Khanchel، 2004، تحت عنوان "De L'efficience de la gouvernance"

تهدف الدراسة إلى التعرف على نظام الحوكمة الكفاء الذي تحدده مجموعة من خصائص هيكل الملكية ومجلس الإدارة؛ والذي يعمل على تحسين مستوى أداء الشركات، أين ركز الباحثان على الإجابة عن إشكالية رئيسية مفادها: ما هي خصائص نظام الحوكمة الكفاء؟؛ وقد طبقت الدراسة على عينة مكونة من 331 شركة أمريكية خلال الفترة (1994-2001)، وللإجابة عن إشكالية الدراسة فقد تم اعتماد أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) لقياس درجة كفاءة نظام الحوكمة حيث حددت مدخلاته في (خصائص هيكل الملكية ومجلس الإدارة مدخلاته)، وحددت مخرجاته في مؤشرات الأداء المالي (Q de Tobin) والعائد على حقوق المساهمين). وقد أظهرت النتائج أن غالبية الشركات ذات كفاءة متوسطة. وأن هناك تركيزا كبيرا لدرجة كفاءة الحوكمة ما بين معدل 0,66 و0,97. ولتحديد متغيرات نظام الحوكمة التي لها أن تؤثر على مستوى كفاءة الحوكمة وتحسين الأداء تم اختبار مقارنة المتوسطات؛ حيث تم تشكيل ثلاث فئات الأولى تضم الشركات ذات درجة كفاءة أقل من معدل 0.25 والفئة الثانية تشمل الشركات التي حققت معدل كفاءة يتراوح ما بين 0,25 و0,75 أما الفئة الثالثة فشملت جميع الشركات ذات درجة كفاءة ما بين معدل 0,75 و1. وأثبتت نتائج الاختبار أن المتغيرات المتعلقة بخصائص هيكل ملكية الشركة (ملكية المسيرين، ملكية أعضاء مجلس الإدارة، عدد كبار المساهمين وملكيتهم) والمتغيرات المتعلقة لمجلس الإدارة (عدد اجتماعات مجلس الإدارة، عدد اجتماعات لجنة المكافآت والتعيينات وعدد الأعضاء المستقلين باستثناء حجم مجلس الإدارة) لها أن تحدث فرق في درجات تفاوت كفاءة نظام الحوكمة.

2- دراسة Nadia Dhahri، 2008، "Impact de l'efficience des systèmes de gouvernance sur la "

2" performance des entreprise tunisiennes cotées

¹ El Mir Ali & Khanchel Imen, Op.Cit..

² Dhahri Nadia, Op.Cit..

تسعى هذه الدراسة إلى التحقق من فرضية مفادها: إن الشركات التي تمتلك هيكل حوكمة ذو كفاءة هي الشركات التي تتمتع بأداء مالي جيد. ولتحقيق هدف الدراسة تمت الاستعانة بعينة مكونة من 41 شركة تونسية مدرجة في البورصة خلال الفترة (2000-2003). ولقياس درجة كفاءة نظام الحوكمة في هذه الشركات تم الاعتماد على أسلوب التحليل التطويقي للبيانات حيث شكل كلا من تركيز الملكية والرفع المالي مدخلاته وشكل كلا من معدل الاستثمار ومعدل النمو مخرجاته. وتم استخدام درجات الكفاءة المتحصل عليها كمغيرات تفسيرية للأداء ما بين الشركات العينة. حيث تم تقسيم عينة الشركات إلى سبعة (07) فئات حسب هوية أكبر مساهم فيها إلى: الشركات التي يكون فيها أكبر مساهم عبارة عن الشركة أخرى، الشركات التي تعود ملكية أكبر عدد من الأسهم فيها لفرد أو عائلة واحدة، الشركات التي تشكل فيها المؤسسات المالية المساهم الأكبر، الشركات التي تعتبر الشركات الأجنبية أكبر مساهم فيها، الشركات التي تغير كبار ملاكها خلال فترة الدراسة، الشركات المملوكة لدولة، وتضم المجموعة السابعة والأخيرة الشركات التي لم تصنف ضمن المجموعات السابقة. أظهرت نتائج الدراسة أن الشركات المملوكة من قبل كلا من العائلات، الشركات الأجنبية، الدولة والشركات التي شهدت تغيراً في كبار مساهميها هي شركات ذات درجة كفاءة متوسطة، حيث بلغت المعدلات في المتوسط 0.581، 0.638، 0.699 و0.711 على التوالي. في حين سجلت الشركات التي يمثل أكبر مساهم فيها شركة أخرى أو مؤسسات مالية درجة كفاءة ضعيفة حيث بلغت المعدلات في المتوسط 0.294 و0.325 على التوالي. كما أظهرت النتائج من جهة أخرى عدم وجود تأثير لشركات المملوكة من قبل العائلات والشركات غير المصنفة الأخرى على الأداء المالي؛ وكما أظهرت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بأثر إيجابي لكلا من الشركات المملوكة من قبل شركات أخرى، شركات أجنبية والمملوكة لدولة. في حين أن الشركات المملوكة للمؤسسات المالية والتي تم تغيير كبار ملاكها لها تأثير سلبي.

3-دراسة Amir Louizi، 2011، " Les déterminants d'une «Bonne Gouvernance» et la "1st performance des entreprises françaises – Etude empiriques

تسعى هذه الدراسة إلى تحديد الممارسات الجيدة للحوكمة فيما يتعلق بأداء مجلس الإدارة، هيكل الملكية وخصائص المدير والتي يمكن لها أن تحسن من أداء الشركات الفرنسية. حيث يسعى الباحث إلى الإجابة عن التساؤل الرئيسي؛ ما هي محددات الحوكمة الجيدة "Bonne Gouvernance" بناء على مستوى أداء الشركات؟ وبهدف تحقيق أهداف الدراسة تمت الاستعانة بعينة مكونة من 132 شركة فرنسية غير مالية مدرجة في البورصة في مؤشر SBF 250 خلال الفترة الممتدة ما بين (2002-2008). حيث قام الباحث أولاً بالمقارنة ما بين منهجيات وأساليب تقييم أنظمة حوكمة الشركات حسب وكالات التصنيف باستخدام التحليل العامل حيث أظهر أن مناهج وكالات التصنيف غير متجانسة. ومن ثم تم قياس درجة كفاءة الحوكمة في الشركات باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) وهذا من أجل تقييم نظام الحوكمة في الشركات الفرنسية. بالاعتماد على خصائص نظام الحوكمة (مجلس الإدارة، هيكل الملكية وخصائص المسيرين) كمدخلات، ومؤشرات الأداء المالي (Q de Tobin والعائد على حقوق الملكية ROE) كمخرجات، وقد أظهرت

¹ Louzi Amir, Op.Cit..

النتائج أن درجة كفاءة نظام الحوكمة لغالبية شركات عينة الدراسة معتدلة وبمعدل 68%. وكما أظهرت نتائج اختبار مقارنة المتوسطات الآليات المحددة للكفاءة وتمثلت في كلا من مجلس الإدارة، استقلالية أعضاء لجنتي المراجعة والتعيينات، عدد اجتماعات لجنة التدقيق، ملكية المسيرين لنسبة من رأس المال، تركيز الملكية، مكافآت المسيرين وأقدميتهم.

4- دراسة Jean Ndong Obama، 2013، "L'impact de la Qualité de la gouvernance sur la rentabilité durable des entreprise familiales dans le contexte du PED – le Cas du Cameroun"

يسعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المحددة لجودة الحوكمة المتمثلة في كلا من (حجم مجلس الإدارة، تركيز الملكية، وأقدمية المدير التنفيذي) والتي تعمل على تحسين المردودية المستدامة للشركات العائلية الكاميرونية. وقد طبقت الدراسة على عينة مكونة من 120 شركة عائلية في الكاميرون خلال سنة 2008، وباستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) تم تقدير درجة كفاءة حوكمة الشركات، ومن ثم تحديد أي الآليات التي ساهمت في تحسين كفاءة الحوكمة وأثرت على تحسين مردودية الشركة. وبعدها تم اختبار تأثير آليات الحوكمة التي ساهمت في تحسين ربحية الشركات على المدى الطويل. لوصف نظام الحوكمة تم اعتماد كلا من حجم مجلس الإدارة، تركيز الملكية، عمر المدير التنفيذي، أقدميته ضمن وظيفته وضمن الشركة كمدخلات؛ واعتمدت كلا من المردودية التجارية والمردودية المتوسطة للاستثمارات لتعبير عن المردودية المستدامة كمخرجات. أظهرت نتائج التحليل التطويقي للبيانات أن متوسط درجة الكفاءة بلغ معدل 0.465، وبعتماد طريقة مقارنة المتوسطات تم إثبات أن حجم مجلس الإدارة، تركيز الملكية، وعمر المدير التنفيذي تعتبر محددة لكفاءة نظام الحوكمة.

5- دراسة Sameh Ouni، سنة 2014، "DEA Governance Efficiency Frontier and Credit Rating"

الهدف من هذه الدراسة هو اختبار أثر كفاءة الحوكمة على التصنيف الائتماني للشركات. حيث اعتمدت عينة مكونة من 571 شركة أمريكية صنفتها وكالة "Standard and Poor's" خلال الفترة (1995-2007). وباستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات تم قياس درجة كفاءة حوكمة الشركات (وحدات صنع القرار) وفقا لمجموعة من المتغيرات تمثلت في خصائص آليات حوكمة الشركات (حجم واستقلالية مجلس الإدارة، الملكية الإدارية، نسبة ملكية كبار المساهمين ومكافآت المديرين كمدخلات) ومتغيرات مالية (كثافة البحث والتطوير، نسب السيولة، نسبة التثبيتات المادية والعائد على الأصول كمخرجات) وقد أظهرت النتائج أن معدل كفاءة حوكمة الشركات في تزايد مستمر خلال فترة دراسة حيث تجاوز معدل 60% سنة 2001 ومع وجود انخفاض طفيف بين سنة 2006 و2007 ويفسر ذلك بسبب الأزمة المالية.

¹ Jean Ndong Obama, L'impact de la Qualité de la gouvernance sur la rentabilité durable des entreprise familiales dan le contexte du PED – le Cas du Cameroun, rapport de recherche, N°51/13, Fonds de Recherche sur Climat d'Investissement et l'Environnement des Affaires (FR-CIEA), (Dakar : Sénégal), septembre 2013.

² Ouni Sameh, Op.Cit.

المبحث الثالث: مميزات الدراسة الحالية

بعد ما تم عرضه من دراسات سابقة تناولت موضوع حوكمة الشركات وعلاقتها بممارسات إدارة الأرباح وكذا دراسات تناولت تقييم وقياس كفاءة نظم حوكمة الشركات باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات. نأتي من خلال هذا المبحث إلى عرض ما يميز دراستنا عن باقي الدراسات وهذا من خلال إبراز أهم أوجه التشابه والاختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة من حيث بيئة ومجتمع الدراسة، الهدف وأدوات جمع البيانات، وكذا المتغيرات المعتمدة.

المطلب الأول: الاختلاف من حيث بيئة ومجتمع الدراسة

اختلفت بيئة الأعمال التي طبقت فيها الدراسات السابقة من حيث درجة التطور، واختلفت من حيث طبيعتها التنظيمية والتشريعية؛ وقد تمثلت في بيئة الأعمال الأردنية، السعودية، العراقية، المصرية، الفرنسية وكذا الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، كينيا والسودان. بينما دراستنا تتناول بيئة الأعمال الجزائرية والتي لها خصائصها الاقتصادية والسوقية ونظامها المحاسبي وهذا ما يميزها عن باقي الدراسات على غرار دراسة (بوسنة، 2011) والتي تناولت في جزء منها ممارسات إدارة الأرباح لمجموعة من شركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة.

أما بالنسبة لمجتمع الدراسة فقد شكلت شركات المساهمة المدرجة في الأسواق المالية النموذج الأكثر استخداما لتحليل أثر حوكمة الشركات من قبل أغلب الدراسات السابقة مع العلم أنه تم إلغاء شركات التابعة لقطاع التأمين والبنوك ذلك أنها تتميز بممارسات محاسبية خاصة. ماعدا دراسة الفتلاوي (2011) فقد اشتمل مجتمع الدراسة لديها على شركات المساهمة المدرجة في بورصة العراق والأردن التابعة لكل القطاعات الاقتصادية من بينها قطاع التأمين والبنوك. بالإضافة إلى دراسة الشحادة والبرغوثي (2009) والتي ركزت على البنوك التقليدية والإسلامية؛ وكما نجد أن دراسة Abdel razek (2012) ركزت على آراء أكاديميين ومهنيين بحيث يمكن القول أن دراستها تناولت الموضوع من جانب وجهة نظر أكاديمية. بينما الدراسة الحالية فنحن نحاول من خلالها تناول الشركات المساهمة غير المدرجة في البورصة وناشطة على مستوى ولاية ورقلة ببيئة الأعمال الجزائرية.

المطلب الثاني: الاختلاف من حيث هدف الدراسة وأدوات جمع البيانات

تشارك كل الدراسات السابقة في نفس الهدف وهو إبراز أثر مستوى تطبيق آليات حوكمة الشركات والالتزام بمبادئها على ضبط وتقليل من ممارسات إدارة الأرباح؛ حيث تسعى لتحديد أثر ونوعية العلاقة بين المتغيرين. إلا أن الاختلاف يكمن في طريقة المعتمدة للوصول إلى الهدف حيث نجد أن أغلب الدراسات اعتمدت على اختبار نماذج انحدار لتحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة؛ ماعدا دراسة كلا من (جريدة وآخرون 2015)، (بله 2013)، (شحادة والبرغوثي 2009) و (Abdel razek 2012) فقد اعتمدت على تحليل بيانات استبانة لتحديد العلاقة بين المتغيرين. بينما دراستنا هي الأخرى نحاول من خلالها الاعتماد على تطبيق نموذج انحدار متعدد

لتحديد الأثر بين متغيرات كفاءة الحوكمة على ممارسات إدارة الأرباح. أما بالنسبة لأدوات جمع بيانات الدراسة فقد اختلفت من دراسة لأخرى فمنها من اعتمدت على قواعد بيانات تابعة لأسواق المال مثل قاعدة البيانات Compustat في استخراج الكشوفات والتقارير المالية، ومنها من اعتمدت على توزيع الاستبيانات وإجراء المقابلات لتعزيز قدرة الفهم والاستيعاب لدى مفردات عينة الدراسة حول الأسئلة المطروحة. بينما دراستنا نحاول من خلالها اعتماد الأسلوبين؛ حيث أنه نظراً لصعوبة إمكانية الحصول على السجلات وعدم إمكانية الاطلاع على تقارير التسيير لاستخراج المعلومات المتعلقة بخصائص آليات نظام الحوكمة داخل الشركة جعلنا نتجه إلى إعداد استمارة تضمنت مجموعة محاور وأسئلة¹ حاولنا الإجابة عنها قدر الإمكان من خلال إجراء مقابلة مع إطارات الشركة وفي أغلب الحالات تعذر ذلك. وكما قمنا باستخراج الكشوفات المالية لشركات بمساعدة مركز السجل التجاري لولاية ورقلة وهذا للاستعانة بها في قياس ممارسات إدارة الأرباح.

المطلب الثالث: الاختلاف من حيث تحديد متغيرات الدراسة.

أولاً: بالنسبة للمتغير التابع ممارسات إدارة الأرباح.

ركزت معظم الدراسات في قياس ممارسات إدارة الأرباح على تقدير المستحقات الاختيارية ذلك أنها تمثل الوسيلة التي يمكن من خلالها الكشف عن هذه الممارسات. فالمستحقات الاختيارية تخضع لتقدير والحكم الشخصي من طرف الإدارة في إطار السلطة الممنوحة لها والمرونة التي تنطوي عليها المعايير المحاسبية. ونجد أنه قد تعددت النماذج المالية التي تستخدم في تقدير المستحقات الاختيارية حسب اجتهادات الباحثين ومن بينها "نموذج جونز المعدل 1995" وهو الأكثر شيوعاً واستخداماً من قبل العديد من الدراسات. ونلاحظ أن معظم الدراسات السابقة اعتمدت على "نموذج جونز المعدل" ماعدا دراسة Habbash (2010_2012) والتي اعتمدت في تقدير المستحقات الاختيارية على نموذج Kothari & al (2005)؛ ودراسة علي الفضل وزيد حمد اللذان اعتمدا على نسبة ميلر (Miller,2009) لقياس ممارسات إدارة الأرباح. أما بالنسبة لدراستنا فسوف نعتمد على نموذج "جونز المعدل 1995".

ثانياً: بالنسبة للمتغير المستقل كفاءة نظام حوكمة الشركات.

إن أبرز اختلاف بين دراستنا ودراسات السابقة يكمن في تحديد المتغيرات التي تمثل مستوى تطبيق حوكمة الشركات وطريقة تقييمها والتعبير عن مستواها؛ بحيث اختلفت من دراسة لأخرى تبعاً لاختلاف أنظمة الحوكمة التي تتبع لها شركات والتي طبقت عليها الدراسة وتبعاً لدرجة الوعي بأهمية ممارسات الحوكمة من دولة لأخرى حيث نجد منها من اعتمدت على مؤشرات لتقييم الحوكمة ومنها من اعتمدت دليل مبادئ الحوكمة التابع لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي ومنها من ركزت على الآليات الداخلية والآليات الخارجية. وعليه نورد في هذا الجدول المتغيرات التي اعتمدها كل دراسة في تقييمها لمستوى حوكمة الشركات:

¹ الفصل الموالي يعرض أدوات جمع بيانات ومعطيات الدراسة بنوع من التفصيل.

جدول رقم (1-2): ملخص لمتغيرات تقييم مستوى تطبيق حوكمة الشركات لدى الدراسات السابقة

الدراسة	متغيرات تقييم مستوى تطبيق الحوكمة	كيفية قياسها
جريه وآخرون (2015)	- التطوير والتعديل في معايير المحاسبة والمراجعة؛ - المراجعة الداخلية؛ - لجان المراجعة؛ - المراجعة الخارجية.	تحليل بيانات الاستبيان والتي تحتوي على (04) أربعة محاور وقد تمت الإجابة عليها حسب مقياس "ليكاتر" الثلاثي.
علي الفضل وزيد حمد (2015)	- مبادئ منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي + - آليات حوكمة الشركات الداخلية: (خصائص آلية مجلس الإدارة، لجنة التدقيق، المراجعة الداخلية).	تحليل بيانات استبانة تحوي (05) محاور + قياس آليات الحوكمة قياسها باستخدام المتغيرات الوهمية
فداوي (2014)	ركائز جودة الحوكمة: - إدارة المخاطر (إعداد التقرير السنوي لإدارة المخاطر، وجود خلية مختصة بإدارة المخاطر، التقييم الدوري للمخاطر)؛ - الإفصاح (الإفصاح عن سياسات المحاسبية، عن سياسات التوزيع، عن مكافآت مجلس الإدارة، عن الأحداث اللاحقة والإفصاح عن الالتزامات المحتملة)؛ - الرقابة (التقرير السنوي لنظام رقابة داخلية، حجم مجلس الإدارة، ملكية المديرين، استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، الفصل بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، استقلالية لجنة المراجعة، جودة المراجعة الخارجية).	تم قياسها باستخدام المتغيرات الوهمية (Dummy variable) حيث كلما التزمت الشركة بمقياس أعطيت المتغير الوهمي (1) وإذا لم تلتزم تعطى (0)
بله (2013)	مبادئ منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD)	تحليل بيانات الاستبيان والتي تحتوي على (05) خمس عبارات تمت الإجابة عليها حسب مقياس "ليكاتر" الخماسي
رياض (2012)	- نسبة حضور الجمعية العامة؛ - عدد اجتماعات مجلس الإدارة سنويا؛ - نسبة الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة؛ - إدارة المراجعة الداخلية؛ - استقلالية مراجع الحسابات؛ - استقلالية، حجم، الخبرة المالية وعدد مرات اجتماع لجنة المراجعة؛ - الإفصاح عن السياسات الاجتماعية وقواعد تجنب تعارض المصالح.	تم التعبير عنها بالمتغيرات الوهمية وبالنسبة المئوية وفقا لدليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات في مصر.
حمدان وآخرون (2012)	مؤشر Credit Lyonnais Securities Asia (CLSA): (النظام والترتيب، الشفافية والإفصاح، الاستقلالية، المسائلة والمسؤولية، العدالة والوعي الاجتماعي)	تحليل بيانات الاستبيان حيث تم استخدام مقياس "ليكاتر" الخماسي وقد تم إعطاء نسبة مئوية لدرجة الحوكمة في كل شركة
الفتلاوي (2011)	مؤشر هيئة الأوراق المالية الصينية The china Securities Regulatory Commisson (CSRS) ويتضمن المتغيرات التالية:	تم تعبير عنها باستخدام المتغيرات الوهمية (Dummy variable) حيث كلما

<p>التزمت الشركة بمقياس أعطيت المتغير الوهمي (1) وإذا لم تلتزم تعطى (0)؛ وتم تعبير عنها بنسب المثوية.</p>	<p>- متغير أعلى الأسهم المملوكة؛ - متغير الأسهم المملوكة من قبل أكبر التنفيذيين؛ - متغير الفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي الأعلى؛ - متغير عدد الأعضاء المستقلين الخارجيين نسبة إلى أعضاء مجلس الإدارة؛ - متغير تركيز الأسهم؛ - متغير حماية الأقلية حلة الأسهم؛ - متغير الشركة القابضة؛ - متغير سيطرة الحكومة.</p>	
<p>تحليل بيانات الاستبيان والتي تحتوي (03) فقرات تتضمن عبارات حول ركائز الحوكمة وقد تم قياسها بالاعتماد على مقياس "ليكارث" الخماسي</p>	<p>ركائز حوكمة الشركات: - الرقابة؛ - الإفصاح المحاسبي؛ - إدارة المخاطر.</p>	<p>الشهادة والبرغوثي (2009)</p>
<p>جمع نقاط حسب درجة الالتزام بالمعايير من 01 إلى 10</p>	<p>مؤشر (Sawicki & al) لقياس جودة حوكمة الشركات والمعدل حسب قواعد ميثاق حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان: - مجلس الإدارة: (عدد أعضاء مجلس الإدارة، استقلالية أعضاء مجلس الإدارة؛ الفصل بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي)؛ - اجتماعات مجلس الإدارة: (الإفصاح عن عدد اجتماعات مجلس الإدارة؛ ألا يقل عدد الاجتماعات عن (06) ست اجتماعات سنويا)؛ - المراجعة: (وجود لجنة مراجعة، الإفصاح عن عدد اجتماعات لجنة المراجعة، خبرة لجنة المراجعة، الاستعانة بالأربع الكبار مراجعي الحسابات (PWC, KPMG, E&Y or Deloitte) - وجود لجنة الترشيحات والتعيينات.</p>	<p>Abbadi and others (2016)</p>
<p>تم قياسها بالاعتماد على طريقة المتغيرات الوهمية والأعداد والنسب المثوية حسب طبيعة كل متغير</p>	<p>الآليات الداخلية لحوكمة الشركات: - تركيز الملكية؛ - حجم واستقلالية مجلس الإدارة؛ - أنشطة مجلس الإدارة (عدد اجتماعاتها)؛ - الفصل بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي.</p>	<p>Iraya and others (2015)</p>
<p>جمع نقاط حسب درجة الالتزام</p>	<p>تقييم حوكمة الشركات حسب مؤشر ASSET4 - هيكل مجلس الإدارة ونشاطها؛ - سياسة التعويضات في الشركة؛ - رؤية الإدارة الإستراتيجية؛ - حقوق المساهمين.</p>	<p>Nopphon Tangtjprom (2013)</p>
<p>تم قياسها بالاعتماد على طريقة المتغيرات الوهمية والأعداد والنسب المثوية حسب طبيعة كل متغير</p>	<p>- مجلس الإدارة: استقلالية مجلس الإدارة، حجم مجلس الإدارة، اجتماعات مجلس الإدارة، وجود فرد من العائلة المالكة ضمن مجلس الإدارة، الفصل بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، وجود واستقلالية لجنة التعيينات والترشيحات؛ - هيكل الملكية: نسبة الملكية العائلية، الملكية المؤسسية، نسبة ملكية الدولة، نسبة الملكية الإدارية، ملكية نسبة امتلاك المساهمين الخارجيين لأكثر من 10% من أسهم الشركة. - لجنة المراجعة: استقلالية، حجم، اجتماعات والخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة؛</p>	<p>Alghamdi (2012)</p>

	<p>- المراجعة الخارجية: مراجعة حسابات الشركة من قبل مراجع متخصص، مراجعة حسابات شركة من قبل الأربع شركات المراجعة الكبرى (BIG 4)، رأي المراجع الخارجي غير المتحفظ، تأخير تاريخ المراجعة، تغيير المراجع الخارجي.</p>	
<p>تم قياسها بالاعتماد على طريقة المتغيرات الوهمية والأعداد والنسب المئوية حسب طبيعة كل متغير</p>	<p>الآليات الداخلية لحوكمة الشركات: - خصائص مجلس الإدارة: استقلالية، حجم، اجتماعات واستقلالية رئيس مجلس الإدارة؛ - استقلالية لجنة المراجعة؛ - استقلالية لجنة الترشيحات والتعيينات.</p>	<p>Habbash (2012)</p>
<p>تحليل بيانات استبيان تضمن أسئلة حول آليات الحوكمة</p>	<p>آليات حوكمة الشركات: - خصائص مجلس الإدارة: عدد أعضاء، عدد اجتماعات وازدواجية أعضاء مجلس الإدارة؛ - خصائص المراجعة الداخلية: خبرة، شهادة وتدريب المراجعين الداخليين؛ - وجود مراجع خارجي؛ - وجود لجنة المراجعة؛ - هيكل الملكية.</p>	<p>Abdel razek (2012)</p>
<p>تم قياسها بالاعتماد على طريقة المتغيرات الوهمية والأعداد والنسب المئوية حسب طبيعة كل متغير</p>	<p>- خصائص مجلس الإدارة: حجم، استقلالية، عدد اجتماعات مجلس الإدارة، استقلالية رئيس مجلس الإدارة، نسبة المديرات النساء ضمن أعضاء مجلس الإدارة، - استقلالية لجنة الترشيحات ولجنة المكافآت، - الالتزام بمدير غير تنفيذي: الاجتماعات الخاصة للمدير غير التنفيذي، أتعاب المدير غير التنفيذي - فعالية لجنة المراجعة: استقلالية، الخبرة المالية، حجم واجتماعات لجنة المراجعة؛ - هيكل الملكية: نسبة الملكية الإدارية، نسبة الملكية المؤسسية وملكية المساهمين الخارجيين أكثر من 10% من أسهم الشركة؛ - عوامل المراجع الخارجية: أتعاب المراجعة، مراجعة حسابات الشركة من قبل مراجع خارجي متخصص.</p>	<p>Habbash (2010)</p>
<p>تم قياسها بالاعتماد على طريقة المتغيرات الوهمية والأعداد والنسب المئوية حسب طبيعة كل متغير</p>	<p>الآليات الداخلية لحوكمة الشركات: - خصائص لجنة المراجعة: (الاستقلالية، الخبرة وعدد الاجتماعات)؛ - خصائص مجلس الإدارة: (عدد أعضائه، استقلالية، الفصل بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، استقلالية لجنة الترشيحات والتعيينات، حوافز المديرين)</p>	<p>Chtourou and others (2001)</p>

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا على الدراسات السابقة

من خلال ما يعرضه الجدول (2-1) السابق يلاحظ أن هناك تباين في تقييم مستوى تطبيق ركائز أو جودة أو فعالية الحوكمة وفي تحديد المعايير والمتغيرات التي تعبر عنها من دراسة لأخرى؛ وكما اختلفت من حيث تحديد قيمة المتغير المستقل بين من اعتمدت على استبيان يتناول مدى الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة الصادرة عن (OECD) ومدى توفر آليات الحوكمة؛ ومن اعتمدت على قاعدة بيانات ومؤشرات صادرة عن بعض الهيئات والمنظمات الدولية المهتمة بقياس وتحسين مستوى الحوكمة في الشركات. وكما يلاحظ أن أغلب الدراسات ركزت في تقييم نظام الحوكمة على خصائص الآليات الداخلية (خصائص مجلس الإدارة، الفصل بين وظيفتي رئيس

مجلس الإدارة، لجان المراجعة، المراجعة الداخلية، هيكل الملكية) كآليات متفرقة؛ وهذا ما يبرز دورها في التأثير وبالدرجة الأولى على ضبط سلوك المسيرين والإداريين.

بينما الدراسة الحالية جاءت لاعتماد أسلوب آخر وحديث في تقييم مستوى نظام الحوكمة في الشركات، وكما ذكرنا في الفصل السابق أنه من بين أحدث ما تم التوصل إليه الباحثين والمهتمين بموضوع تقييم حوكمة الشركات هو الانتقال من دراسة مستوى أو جودة نظام الحوكمة إلى دراسة "كفاءة نظام الحوكمة"، ومن استخدام الاستبيان إلى تبني الأساليب الرياضية. إذ أن الدراسات الحديثة لم تعد تهتم بدراسة مدى التزام الشركات بمبادئ الحوكمة وتطبيق آلياتها؛ أو بتحديد مستوى الحوكمة الجيدة في الشركات فقط بل وانتقلت إلى دراسة الكفاءة لترتبط مستوى نظام الحوكمة المتبع بمخرجات يجب أن تتوفر إذا كان مستوى هذا النظام جيدا. وعليه تحاول دراستنا قياس كفاءة النظام الحوكمة كتكامل بين دور الآليات الداخلية ومعنى أدق تحديد المزيج الأمثل (التشكيلة المثلى) من الآليات الداخلية للحوكمة والتي تضمن التحكم وضبط سلوك المديرين بما يتفق مع مصالح المساهمين وتحفيزهم لتحقيق أقصى قيمة لشركة نيابة عن مساهمها؛ وهذا ما يعزز من كفاءة نظام الحوكمة من خلال تحقيق مخرجات من شأنها تعظيم ثروة المساهمين وزيادة ربحية الشركة والحفاظ على حقوق أصحاب المصالح إضافة إلى تحسين مستوى أداء الشركة وضمان استمراريتها.

ولتحديد قيمة المتغير المستقل "كفاءة نظام الحوكمة" سيتم استخدام نموذج رياضي والمتمثل في أسلوب تحليل التطويقي للبيانات (DEA)، وهو نموذج رياضي يستخدم لقياس الكفاءة بحيث يعتمد على تحديد مجموعة متعددة من المدخلات (خصائص نظام الحوكمة) والمخرجات (مؤشرات ربحية الشركة)، وذلك بقسمة مجموع المخرجات على مجموع المدخلات لكل شركة (نظام الحوكمة)¹. وكما أشرنا في المبحث الثاني فقد استخدمت عدة دراسات أسلوب (DEA) لتحديد مستوى كفاءة نظام الحوكمة. وما يلاحظ على هذه الدراسات هو الاختلاف في تحديد خصائص نظام الحوكمة المعتمدة في قياس الكفاءة، وكما تبين في تحديد المخرجات إلا أن أغلبها اعتمدت مؤشرات الأداء المالي. ويعرض لنا الجدول التالي الدراسات التي تناولت كفاءة نظام الحوكمة والمدخلات والمخرجات التي قامت باعتمادها لقياس الكفاءة؛ إضافة إلى البيئة والفترة التي تمت خلالها قياس هذه الكفاءة. وما يجب التأكيد عليه هو أن المقصود من عرضنا لهذه الدراسات هي المتغيرات المستخدمة في قياس مستوى كفاءة الحوكمة عموما. حيث أن دراستنا لا تهدف إلى تحليل أثر كفاءة نظام الحوكمة على الأداء المالي لشركة بشكل عام وإنما جاءت للاسترشاد بها في اختيار مدخل من مداخل قياس وتقييم مستوى كفاءة أنظمة حوكمة الشركات.

¹ في الفصل الموالي نتناول مفهوم أسلوب التحليل التطويقي للبيانات بنوع من تفصيل.

الجدول رقم (2-2): متغيرات كفاءة نظام الحوكمة وفق الدراسات السابقة

المخرجات	المدخلات	دراسة /سنة / الهدف منها
Q de Tobin - العائد على حقوق الملكية	- مجلس الإدارة: نسبة المديرين الخارجيين، عدد اجتماعاته وعدد اجتماعات لجنة التعيينات والمكافآت؛ - هيكل الملكية: ملكية المسيرين، الملكية الإدارية (ملكية أعضاء مجلس الإدارة)، الملكية المؤسسية، - ملكية الغالبية من المساهمين، عدد غالبية المساهمين	El mir et Khanchel (2004) تهدف الدراسة لتعرف على نظام الحوكمة الكفاء والذي يعمل على تحسين مستوى أداء الشركات.
- معدل الاستثمار - معدل النمو	- هيكل الملكية: تركز الملكية؛ - لهيكل المالي: نسبة الديون.	Dhahri (2008) تهدف إلى التحقق من أن الشركات التي تمتلك هيكل حوكمة ذو كفاءة مرتفعة هي الشركات التي تتمتع بأداء مالي جيد.
Q de Tobin - العائد على حقوق الملكية	- مجلس الإدارة: الحجم، الاستقلالية، ازدواجية وظيفة رئيس مجلس الإدارة، نشاط، الحضور الاجتماعات، لجنة المراجعة، لجنة المكافآت، اجتماعات لجنة المراجعة ولجنة التعيينات، استقلالية لجنة التعيينات والمكافآت؛ - هيكل الملكية: ملكية المسيرين، تركز الملكية، الملكية المؤسسية، ملكية العمال؛ - خصائص المسيرين: الأقدمية، العمر، المستوى الدراسي والمكافآت.	Louzi (2011) تهدف إلى التعرف على محددات كفاءة الحوكمة (الحوكمة الجيدة) والتي يمكن لها أن تحسن من أداء الشركات الفرنسية.
- المردودية التجارية (قصيرة المدى) - مردودية الأموال المستثمرة (طويلة المدى)	- حجم مجلس الإدارة؛ - تركز الملكية؛ - عمر المدير التنفيذي وفترة وظيفته كمدير تنفيذي؛ - أقدمية المدير التنفيذي في الشركة.	Obama (2013) تهدف إلى تحديد العوامل المحددة لكفاءة الحوكمة والتي تعمل على تحسين المردودية المستدامة للشركات العائلية الكامبرونية.
- كثافة البحث والتطوير - نسب السيولة - نسبة التثبيتات المادية (الملموسة) - العائد على الأصول.	- مجلس الإدارة: الحجم، الاستقلالية؛ - الملكية الإدارية؛ - نسبة ملكية كبار المساهمين، - مكافآت المديرين.	Ouni (2014) يهدف إلى قياس درجة كفاءة حوكمة الشركات الأمريكية
- نسبة الهامش (المردودية التجارية) RM - معدل دوران الأصول RA	- مجلس الإدارة: الحجم، الاستقلالية، الاجتماعات، ممثلو العمال، الازدواجية بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة والمسير، أقدمية المسير والمكافآت؛ - المراجعة: نسبة أعضاء خلية المراجعة الداخلية؛ - هيكل الملكية: عدد المساهمين المالكين لرأس المال، نوع الملكية.	شيبوب (2015) تهدف إلى تقييم كفاءة النظام الحوكمة في الشركات المساهمة في ظل بيئة الأعمال الجزائرية وتحديد أهم العوامل المحددة لهذه الكفاءة.

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا على الدراسات السابقة.

يلاحظ من خلال الجدول السابق (2-2) أن الباحثين ركزوا في دراسة كفاءة نظام الحوكمة على أنها تكامل بين مجموعة من الآليات الداخلية للحوكمة التي لها قدرة التأثير على قيم مؤشرات قياس الأداء المالي لشركة؛ وكما يلاحظ أنها اعتمدت الآليات الداخلية كمدخلات لنظام الحوكمة وبالأخص خصائص مجلس الإدارة وهيكل ملكية الشركة؛ وكما أضافت دراسة "شيبوب" آلية المراجعة الداخلية كمحدد لكفاءة نظام الحوكمة؛ ودراسة "Dhahri" أضافت آلية الرفع المالي.

أما بالنسبة لدارستنا سنعتمد الآليات الداخلية لحوكمة الشركات كمدخلات لنظام والمتمثلة في استقلالية مجلس الإدارة، تركز الملكية والمراجعة الداخلية. في حين اعتمدنا مؤشر الربحية معدل العائد على الأصول (ROA) كمخرجات لكفاءة نظام الحوكمة. وسيتم تناول متغيرات الدراسة في الفصل التطبيقي الموالي بنوع من التفصيل.

خلاصة الفصل الثاني:

كخلاصة لما تقدم عرضه في الفصل الثاني من دارستنا يمكن القول أن كلا من موضوع حوكمة الشركات وإدارة الأرباح من المواضيع الرائجة والتي تزخر بجدل واسع وأبحاث ودراسات عديدة لا يمكن الامام والإحاطة بها جميعا حيث حاولنا التركيز وبما توفر لدينا من إمكانيات؛ على تناول الدراسات التي تقترب من إشكالية دارستنا لهذا وجب الفصل بين دراسات التي تناولت العلاقة بين حوكمة الشركات وإدارة الأرباح والدراسات التي تناولت تقييم نظم الحوكمة باستخدام أسلوب رياضي التحليل التطويقي للبيانات حتى يسهل علينا تحديد المتغيرات الرئيسية للدارستنا. وعموما يمكننا القول أن أبرز اختلاف بين دارستنا ودراسات التي تناولت العلاقة بين الحوكمة وإدارة الأرباح هو اعتمادنا للأسلوب رياضي في تقييم نظام الحوكمة وتركيزنا على كفاءتها بدلا من اعتماد على أسلوب الاستبيان كما هو شائع في دراسات التي تقيس مستوى تطبيق الحوكمة في الشركات. وكاختصار لما تم تناوله في فصل الأدبيات التطبيقية يمكن سرد بعض نقاط التشابه والاختلاف في دارستنا الحالية والدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين حوكمة الشركات وإدارة الأرباح كمايلي:

- يوجد اختلاف من حيث البيئة المحاسبية ومجتمع الدراسة في الجزائر عن باقي الدراسات؛
- يوجد اختلاف من حيث فترات الدراسة فبنسبة لدارستنا ركزنا على دراسة الفترة ما بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF ولمدة 5 سنوات؛
- يوجد تشابه في الأساليب الإحصائية المعتمدة لدراسة العلاقة وأثر نظام الحوكمة على ممارسات إدارة الأرباح باستخدام نماذج انحدار؛
- يوجد تشابه بين النماذج المستخدمة في قياس مستوى ممارسات إدارة الأرباح إذ أن أغلب الدراسات استخدمت نموذج جونز المعدل.

القسم التطبيقي

الفصل الثالث: الطريقة والأدوات

الفصل الرابع: معالجة ومناقشة نتائج الدراسة

الفصل الثالث

الطريقة والأدوات

تمهيد:

بعد أن تطرقنا في القسم السابق لجانب النظري من دراستنا إلى تقديم وعرض مفاهيم أساسية متعلقة بكلا من المتغيرين كفاءة نظم حوكمة الشركات وممارسات إدارة الأرباح واستعراض لأهم الدراسات السابقة التي تناولتهما، سنحاول من خلال هذا الفصل التركيز على دراسة واقع أثر كفاءة نظم الحوكمة على ممارسات إدارة الأرباح في بيئة الأعمال الجزائرية، ففي ظل تباين آراء الباحثين من الناحية النظرية حول أثر آليات حوكمة الشركات على ممارسات إدارة الأرباح من جهة، وأثر كفاءة نظام الحوكمة ككل على هاته الممارسات من جهة أخرى، تأتي دراستنا لتحديد اتجاه هذا الأثر ومدى قوته ضمن بيئة الأعمال الجزائرية. وعليه نحاول من خلال هذا الفصل تحديد المعالم الأساسية لدراسة التطبيقية، في ظل الظروف المحيطة والإمكانيات المتاحة للباحثة، للوصول إلى معالجة إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها، من خلال إسقاط معاملها على أرض الواقع، والتحقيق العمق في ذلك بشكل علمي ومنهجي سليم. بحيث يتناول هذا الفصل أساسا تحديد الخطوات الأولية لدراسة التطبيقية بداية من عرض منهجية مسارها، مجتمع وعينة الدراسة، أساليب وأدوات جمع بيانات الدراسة وتحليلها. وعرض لمختلف متغيرات الدراسة وكيفية قياسها وصولا إلى تحديد نموذج الدراسة. ولإلمام أكثر بإجراءات سير الدراسة التطبيقية ارتئينا ان نتناولها من خلال ثلاث مباحث رئيسية التالية:

المبحث الأول: منهجية الدراسة التطبيقية.

المبحث الثاني: متغيرات الدراسة وكيفية قياسها.

المبحث الثالث: تطوير فرضيات ونموذج الدراسة.

المبحث الأول: منهجية الدراسة التطبيقية.

يعد الإطار المنهجي لأي دراسة النقطة التي ينطلق منها الباحث والتي تمكنه من الوصول إلى تأكيد أو نفي فرضيات الدراسة. وكما يعتبر توضيحا لمعالم وخطوات كيفية إنجاز الدراسة في ظل تأثير ظروف الواقع والبيئة التي ستتم الدراسة فيها. فالصياغة الجيدة لنموذج الدراسة المراد اتباعه وما يتضمنه من تقدير جيد للمتغيرات من جهة، واختيار للأدوات الرياضية والإحصائية من جهة أخرى، يؤدي بنا إلى التقليل من الخطأ في الحكم على صحة الفرضيات من عدمها إلى أدنى حد ممكن. وعليه يعد هذا المبحث كمدخل لدراسة التطبيقية؛ ارتئينا من خلاله التعرّيج بداية على كيفية اختيار مجتمع وعينة الدراسة، ومن ثم عرض طريقة وأدوات جمع بيانات الدراسة. وصولا إلى تحديد الأدوات والبرامج الإحصائية والقياسية المستخدمة في تحليل البيانات واختبار الفرضيات.

المطلب الأول: اختيار مجتمع وعينة الدراسة.

المطلب الثاني: أساليب جمع بيانات الدراسة.

المطلب الثالث: الأدوات والبرامج الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة.

المطلب الأول: اختيار مجتمع وعينة الدراسة.

إن اختيار أو تحديد مجتمع الدراسة كمرحلة أولى قبل تحديد العينة يرتبط في نظرنا أساسا بأسباب ودوافع اختيار الموضوع وطبيعته في الأصل. ونظرا لأساس موضوع دراستنا والذي يتناول العلاقة ما بين نظام حوكمة الشركات وممارسات إدارة الأرباح وبشكل أدق يتناول العلاقة ما بين آليات حوكمة الشركات وبالأخص مجلس الإدارة ممثلا للمساهمين وبين المديرين ومسيري الشركة. وهذه العلاقة تبرز أكثر في الشركات المساهمة مقارنة بأنواع الشركات الأخرى، حيث أنها تمتلك مجلس إدارة منتظم ومشكل وفق ما ينص عليه قانون الشركات المساهمة. وعليه ركزنا على دراسة الشركات المساهمة.

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة هنا أنه في بداية تحديد مجتمع دراسة توجهننا أولا إلى مركز السجل التجاري على مستوى ولاية ورقلة. بغية الحصول على قائمة إسمية لكل الشركات المساهمة التي يقع مقرها الاجتماعي على مستوى الولاية؛ وذلك لتسهيل عملية تحديد العينة. وقد وجدنا أن عدد الشركات المساهمة على مستوى ولاية ورقلة بتاريخ مارس 2016 قد بلغت 158 شركة. منها 26 شركة توقفت عن نشاطها خلال تلك السنة. ومن بينها 16 شركة ناشطة في قطاع البنوك والتأمينات (أنظر الملحق رقم 01). وعليه اشتمل مجتمع دراستنا على 116 شركة. بحيث تمثل الشركات الاقتصادية ذات الشكل القانوني شركات مساهمة (SPA) (غير مسعرة

في البورصة)، والتي تنشط في قطاعات مختلفة على مستوى ولاية ورقلة إذ تمارس نشاطها في ضل بيئة الأعمال الجزائرية، أين تم اختيار عينة من شركات المساهمة* وللوصول إلى موضوعية أكثر تم اختيار عينة الدراسة بناء على مجموعة من الاعتبارات تمثلت في:

- شركات ذات أسهم: تم تحديد شركات المساهمة المتواجدة على مستوى ولاية ورقلة مع استثناء جميع الشركات ذات الطابع المالي مثل البنوك وشركات التأمين نظرا لأنها تخضع لمتطلبات تنظيمية مختلفة، بالإضافة إلى أن الأساليب المحاسبية التي تستخدمها وكذا طريقة عرضها للقوائم المالية تعد مختلفة مقارنة بالشركات الأخرى (نظامها المحاسبي خاص)؛
- شركات تتوفر على المعلومات اللازمة: تتمثل في الشركات التي أظهرت تعاوننا، وقبلت تقديم البيانات اللازمة لإجراء هذه الدراسة والمتعلقة أساسا بخصائص آليات نظام حوكمة الشركات؛
- الشركات التي تتوفر على البيانات المالية اللازمة لإجراء اختبارات الدراسة؛ خلال فترة الدراسة لخمس (05) سنوات والمتمثلة في سنة 2011، 2012، 2013، 2014، 2015.

وقد تباينت العينة ما بين شركات عمومية، خاصة ومختلطة. والبالغ عددها 7 شركات؛ وقد تمت الدراسة خلال الفترة الممتدة من (2011-2015)؛ أين بلغ عدد مشاهدات الدراسة 35 مشاهدة. والجدول الموالي رقم (3-1) يعرض عينة الدراسة والقطاع الذي تنشط فيه.

الجدول رقم (3-1): شركات عينة الدراسة وقطاعها الاقتصادي

الشركات	النشاط الاقتصادي	قطاع النشاط
1 Alpha Computers	بيع، تثبيت وصيانة برمجيات الإعلام الآلي	خدمات / تجاري
2 BJSP - Société Algérienne de Stimulation des Puits Producteurs d'Hydrocarbures	خدمات بترولية	خدمات
3 HESP - Halliburton Entreprise de Services aux Puits	خدمات بترولية	خدمات
4 BASP - Baroid Algeria de Services aux Puits	خدمات بترولية	خدمات
5 ENSP - Entreprise Nationale de Services aux Puits	خدمات بترولية	خدمات
6 WESP - Weatherford Entreprise De Services Aux Puits	خدمات بترولية	خدمات
7 ENAGEO - Entreprise Nationale de Géophysique	خدمات بترولية	خدمات

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من البيانات التي تمكنا من الحصول عليها.

* يمكن الإشارة من خلال هذه النقطة أنه سعينا لتكون عينة الدراسة كبيرة. لآكن واجهنا صعوبات متعلقة أساسا برفض أغلب الشركات التي توجهنا إليها برفض الإجابة على الاستمارة التي تشمل على أسئلة متعلقة بخصائص آليات حوكمة الشركات بما.

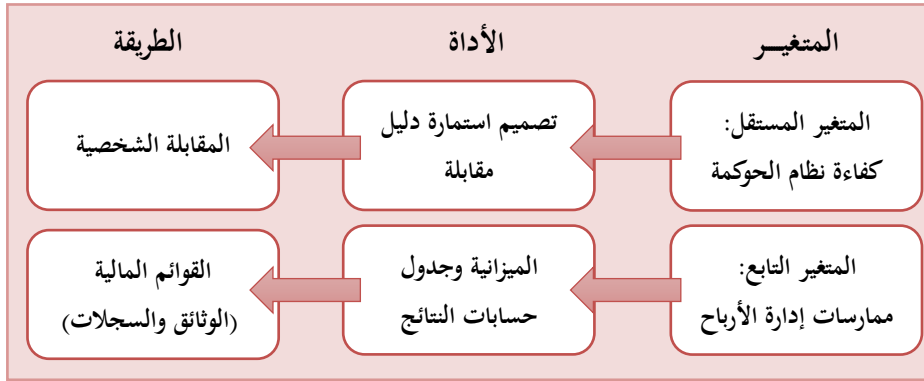
المطلب الثاني: أساليب جمع بيانات الدراسة.

نتطرق من خلال هذا المطلب إلى عرض مجموعة البيانات الأولية والثانوية المعتمدة ضمن دراستنا وبيان طريقة جمع المعطيات خطوة بخطوة وأدوات المستخدمة في ذلك كالتالي:

أولاً: البيانات الأولية

وتتمثل أساساً بالبيانات المتعلقة بإنجاز الجانب التطبيقي لدراستنا من حيث تقييم الظاهرة المدروسة وتحليل العلاقة بين المتغيرات المعتمدة ضمن دراستنا. وإن الأدوات التي تمت الاستعانة بها من أجل جمع هذه البيانات وإجراء الدراسة التطبيقية قد تم تحديدها طبقاً للموضوع وإشكاليته والفرضيات المراد إثبات صحتها أو نفيها. وتوقف اختيارنا لنوع هذه الأدوات المستعملة في جمع البيانات على طبيعة الموضوع في حد ذاته؛ طبيعة البيانات المتحصل عليها وكذلك تبعاً للمنهج المستخدم في دراسة. وعليه فقد اعتمدنا في موضوع بحثنا "مدخلاً كميًا" يعتمد على المؤشرات الكمية بعيداً عن المقاييس الإدراكية (الاستبيان) لذا حاولنا قدر المستطاع الحصول على معلومات كمية تفصيلية ومعلومات ميدانية تتعلق أساساً بالقوائم المالية وخصائص آليات نظام الحوكمة في الشركات محل الدراسة. وعليه يمكن توضيح الأساليب المعتمدة في جمع البيانات الأولية من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-1): أدوات وطرق جمع بيانات ومعلومات الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثة

بناءً على الشكل الموضح أعلاه، سنقوم بعرض أدوات جمع البيانات والمعلومات فيما يلي:

1- استمارة (دليل المقابلة):

بغية الحصول على المعلومات المتعلقة بمكونات نظام الحوكمة في الشركات محل الدراسة تم تصميم استمارة كدليل مقابلة لتسهيل عملية جمع البيانات علينا (أنظر الملحق رقم 02 - 03). وهذا نظراً لعدم توفر السجلات والتقارير التسيير وعدم إمكانية الاطلاع عليها والتي تحوي خصائص نظام الحوكمة المتبع الداخل الشركة. وكما تضمنت استمارة الاستقصاء بعض الأسئلة كان الهدف منها

مساعدتنا في تحليل وتفسير النتائج النهائية لدراسة. وهذا الجانب من دراسة الذي واجهنا فيه صعوبة في تحصيل البيانات وأخذ منا الوقت الكثير. وقد شملت استمارة دليل المقابلة ثلاثة أجزاء رئيسية متمثلة فيما يلي:

- تضمن الجزء الأول معلومات خاصة بالشركة والمجيب كان الهدف منها التعرف على مجال الدراسة بصفة عامة وتحديد على طبيعة ملكية الشركة (عامة، خاصة، ...)، القطاع الذي تنشط فيه. وبالإضافة إلى ذلك تناولنا من خلال هذا الجزء أسئلة حول مستوى المجيب ومنصبه إذ ركزنا في بداية المقابلة على أن يكون المجيب مدير عام أو رئيس مدير عام أو أحد أعضاء مجلس الإدارة ذلك انه على إطلاع جيد بخصائص النظام الحوكمة وخاصة فيما يتعلق بآلية مجلس الإدارة ونشاطه. وتجدر الإشارة هنا بأنه تمكنا من إجراء المقابلة مع مدير تنفيذي للشركة واحدة فقط (Alpha Computer) وعضو في مجلس الإدارة في نفس الوقت. بينما باقي الشركات كانت الإجابة على يد رؤساء أقسام ومصالح للمحاسبة والمالية وحيث لنتمكن من إجراء مقابلة معهم بل تمت الإجابة على استمارة الاستقصاء في غيابنا لذلك حاولنا إدراج أسئلة لمساعدتنا في التحليل وتفسير النتائج.
- الجزء الثاني الخاص بالحوكمة وممارسات إدارة الأرباح من وجهة نظر المجيب. حيث نحاول من خلاله التعرف على رأي المجيب حول مفهوم الحوكمة وأهميتها داخل الشركة. بالإضافة إلى رأيه في الأسباب والدوافع التي تؤدي بالمسيرين إلى إدارة النتائج المالية لشركة في ظل بيئة الأعمال الجزائرية.
- الجزء الثالث ومرتبط بخصائص آليات الحوكمة الداخلية (مجلس الإدارة، هيكل الملكية والمراجعة الداخلية) المكونة لنظام الحوكمة داخل الشركة التي اعتبرنا أن لها تأثيرا مباشرا على ممارسات إدارة الأرباح. وكما تضمن هذا الجزء بعض الأسئلة كان الهدف منها مساعدتنا في تحليل وتفسير النتائج النهائية لدراسة.

2- الوثائق والسجلات:

تمت الاستعانة بمركز السجل التجاري للحصول على الوثائق والسجلات المختلفة؛ بداية لتحديد مجتمع الدراسة والمتضمنة قائمة إسمية لشركات المساهمة الناشطة على مستوى ولاية ورقلة، وكذا الاستفادة منها في تحصيل البيانات المالية لشركات محل الدراسة وخلال فترة الدراسة، الضرورية لتقدير قيمة المستحقات الاختيارية وقيمة المتغيرات الضابطة. وذلك من خلال القوائم المالية المتوفرة (ميزانية، جدول حسابات نتائج). وبالإضافة إلى الاتصال المباشر ببعض الشركات لتحصيلها.

ثانيا: البيانات الثانوية

وهي تمثل بيانات الجانب النظري من الدراسة حيث حاولنا حسب استطاعتنا وما توفرت لدينا من وسائل وأدوات، بعملية مسح لدراسات السابقة ومراجعة الأدبيات المنشورة حول موضوع نظم حوكمة الشركات وأساليب الحديثة لتقييمها بالإضافة إلى موضوع ممارسات إدارة الأرباح والكشف عنها؛ وكان ذلك باستخدام كتب، مجلات، إنترنت، مقالات ورسائل جامعية وكذلك دراسة مجموعة من

الإصدارات والمنشورات للمنظمات المهنية والهيئات المهتمة بتطوير نظم الحوكمة أهمها مبادئ حوكمة الشركات التي أصدرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD.

المطلب الثالث: الأدوات والبرامج الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة.

لاختبار صحة فروض الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها، تم تحليل البيانات وفق ما يخدم أهداف الدراسة باستخدام مجموعة من الأساليب الرياضية وأخرى إحصائية، وبالاعتماد على مجموعة من البرامج المعلوماتية.

الفرع الأول: الأدوات الإحصائية والقياسية المستخدمة.

تمت عملية تحليل البيانات واختبار فرضيات لدراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من خلال استخدام الأساليب الإحصائية والرياضية الملائمة والآتي ذكرها:

1- مقاييس الإحصاء الوصفي:

تم استخدام بعض المقاييس الوصفية الإحصائية كالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، القيم القصوى والدنيا والنسب المئوية. بهدف وصف البيانات الأولية لمتغيرات الدراسة المتعلقة بمكونات نظام الحوكمة وكفاءته بالإضافة إلى تقدير المستحقات الاختيارية.

2- التحليل التطويقي للبيانات AED L'analyse d'enveloppement des données

أسلوب التحليل التطويقي للبيانات وهناك من يطلق عليه تسمية تحليل مغلف البيانات (Data Envelopment Analysis) (AED_ L'analyse d'enveloppement des données_ DEA)، ويعد من بين أحد الأساليب الكمية الحديثة؛ والأكثر استخداما في تحليل كفاءة القطاع المصرفي وكفاءة المنظمات الحكومية غير الربحية، وهو نهج جديد نسبيا يستخدم توجيه البيانات لتقييم الكفاءة التقنية لمجموعة من الكيانات المتماثلة أو وحدات صنع القرار، كما أن هذا الأسلوب يندرج ضمن طرق بحوث العمليات، وتعتبر أكثر دقة فهو يرتبط ارتباطا وثيقا بأساليب البرمجة الرياضية الخطية. إذا فالتحليل التطويقي للبيانات هو التقنية التحليلية التي يمكن استخدامها في تحديد أفضل أداء ممارس في استخدام الموارد ما بين مجموعة من المنظمات¹. وبشكل أكثر تحديدا فإن الفكرة الأساسية للأسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) تقوم على تحديد الحدود التي تمثل "أفضل الممارسات" المدخلات التي تسمح بزيادة المنتجات إلى أقصى حد².

¹ بية إيمان وبن ساسي إلياس، تطبيق أسلوب التحليل التطويقي للبيانات في قياس الكفاءة النسبية لمؤسسات التعليم العالي الجزائرية في ظل إرادة التغيير (دراسة تطبيقية على تشكيلة من مؤسسات التعليم العالي الجزائرية ما بين 2008-201)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد (08)، 2015، ص:95.

² Ali El-Mir, Imen Khanchel, Op. Cit, P :11 – p : 12.

يعود فضل بناء أسلوب DEA إلى طالب الدكتوراه Edwardo Rhodes سنة 1978، والذي كان يعمل على برنامج تعليمي في أمريكا، لمقارنة أداء مجموعة من طلاب في المناطق التعليمية المتماثلة، حيث واجه الباحث تحديا تمثل في تقدير الكفاءة الفنية للمدارس، والتي تشمل مجموعة من المدخلات ومجموعة من المخرجات دون توفر معلومات عن أسعارها، وتغلب على هذه المشكلة قام الباحث ومشرفيه كوبر وشارنر بصياغة نموذج عرف فيما بعد بنموذج CCR نسبة إلى أسمائهم¹ (Charnes, Cooper & Rhodes).

وكما يعرف أسلوب التحليل التطويقي للبيانات بأنه أسلوب يستخدم البرمجة الرياضية غير المعلمية لإيجاد الكفاءة النسبية لتشكيلة من وحدات اتخاذ القرار "Decision-Making Unit" "DMU"، والتي تستعمل مجموعة متعددة من المدخلات (خصائص نظام الحوكمة) والمخرجات (مؤشرات ربحية المؤسسة)، ويقوم DEA ببناء نسبة واحدة، وذلك بقسمة مجموع المخرجات على مجموع المدخلات لكل شركة (وحدة اتخاذ قرار "DMU 0"*)، ويتم مقارنة هذه النسب مع الشركات (وحدات اتخاذ القرار "DMUs n") الأخرى من عينة معينة، وإذا حصلت شركة ما على أفضل نسبة تصبح "حدودا كفاءة" وتقاس درجة عدم الكفاءة لشركات الأخرى نسبة إلى الحدود الكفاءة باستعمال الطرق الرياضية، ويكون مؤشر الكفاءة لشركة محصورا بين القيمة (1) والذي يمثل الكفاءة الكاملة، وبين المؤشر ذو القيمة صفر (0) والذي يمثل عدم الكفاءة الكاملة². أما سبب تسمية هذا الأسلوب باسم التحليل التطويقي للبيانات فيعود إلى كون الوحدات ذات الكفاءة الإدارية تكون في المقدمة وتطوق (تغلف) الوحدات الإدارية غير الكفاءة.

لتحليل التطويقي للبيانات عدة صيغ رياضية تختلف باختلاف التوجه المستعمل من جهة سواء كان داخليا (L'orientation input) وهذا بالتقليل من المدخلات مع الحفاظ على نفس المخرجات، أو خارجيا (L'orientation output) وهذا بتعظيم المخرجات لاعتماد مستوى معين من المدخلات، ومن جهة أخرى بالنظر إلى الطريقة المعتمدة هل يتم العمل بعوائد الحجم الثابتة (Le Modèle de rendements d'échelle constants / Constant returns to scale -CRS) أو عوائد الحجم المتغيرة (Le Modèle de rendements d'échelle variables / Variable returns to scale -CRS)³.

ويتم تطبيق أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) وفق الصيغة الرياضية التالي⁴:

¹ جعدي شريفة، قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية - دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة (2006-2012) -، رسالة دكتوراه في العلوم المالية، غير منشورة، جامعة قاصدي مراح (ورقلة؛ الجزائر)، 2014، ص: 115.

² في دراستنا ينظر لكل نظام للحوكمة في شركة معينة وخلال سنة معينة على أنه وحدة اتخاذ قرار "DMU 0"

³ صوار يوسف ومنصوري عبد الكريم، تحديد الاقتصاديات المرجعية في مجال التنمية المستدامة باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) - دراسة حالة الاقتصاديات العربية-، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة (مسيلة؛ الجزائر)، 16/15 ديسمبر 2011، ص: 04.

⁴ شيبوب ريمة، مرجع سبق ذكره، ص: 147.

⁴ جعدي شريفة، مرجع سبق ذكره، ص: 115.

$$\text{Min } \sum_{i=1}^m v_i x_{i0}$$

$$\text{s. c } \quad \sum_{r=1}^s u_r y_{rj} = \sum_{i=1}^m v_i x_{i0} \leq 0, j = 1, \dots, n$$

$$\sum_{r=1}^s u_r y_{rj} = 1$$

حيث أن:

J : عدد وحدات اتخاذ القرار (DMU) التي يتم مقارنتها ببعضها البعض في أسلوب (DEA).

Y_{rj} : قيمة المخرج *r* المنتج من قبل وحدة اتخاذ القرار *j*.

X_{ij} : قيمة المدخل *i* المستعمل من قبل وحدة اتخاذ القرار *j*.

r : عدد المخرجات المنتجة من قبل وحدة اتخاذ القرار (DMU).

i : عدد المدخلات المستعملة من قبل وحدة اتخاذ القرار (DMU).

u_r : المعامل أو الوزن المخصص من قبل (DEA) للمخرج *r*.

v_i : المعامل أو الوزن المخصص من قبل (DEA) للمدخل *i*.

وقد تزايد الاهتمام باعتماد التحليل التطويقي للبيانات ضمن مختلف الأبحاث، ويرجع سبب هذا الاهتمام أساساً إلى أن (DEA) له القدرة على دمج مدخلات ومخرجات متعددة، وهذا على اعتبار أنه قائم على البرمجة الخطية التي تتيح بدورها إمكانية التعامل مع عدد كبير من المتغيرات والعلاقات (القيود)، وفي هذه النقطة تشير دراسة (Dhahri, 2008) إلى ميزة أخرى مهمة جداً هي أنه بما أن أسلوب التحليل التطويقي للبيانات يعد تقنية غير بارامترية، فهذا يسمح بتحليل العينات الصغيرة. على عكس التقنيات البارامترية التي تحتاج إلى عدد كبير من المشاهدات لانحداراتها التي سيكون لها قيم محدودة إذا كان عدد المشاهدات ليس أكبر بكثير من عدد المعلمات المقدرة¹. بالإضافة إلى ذلك لا يشترط (DEA) اعتماد مدخلات ومخرجات مقيمة بنفس الوحدة، فالتحليل يتيح استخدام متغيرات مقيمة بوحدات مختلفة، كما أنه نموذج لا معلمي أي أنه لا يأخذ بعين الاعتبار طبيعة العلاقة التي تربط المتغيرات². وما يعاب على هذا الأسلوب هو افتراض عدم وجود خطأ في القياس عند بناء الحدود وبالتالي فإن أي انحراف عن الحدود يعزى إلى عدم الكفاءة دون غيرها

¹ Dhahri Nadia, Op.Cit, P :145.

² شيبوب ربة، مرجع سبق ذكره، ص: 147.

من العوامل¹. وما تجب الإشارة إليه هو وجود قيد إيجابية الأوزان مما يفرض اعتماد قيم موجبة عند استخدام التحليل التطويقي للبيانات، ولمعالجة مشكلة القيم السالبة كان لا بد من إضافة عدد ثابت له مع إضافة نفس العدد لكل القيم مراكز اتخاذ القرار.

وعلى ضوء مميزات وإيجابيات استخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات اتجهت مجموعة من دراسات (Dhahri, 2008)، (Obama, 2013)، (louizi, 2011)، (El-Mir & Khanchel, 2004) لاعتماده في تقييم كفاءة نظام الحوكمة. وفي هذا سياق تأتي دراستنا كذلك لاستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) بغية تقدير درجة كفاءة نظام الحوكمة في الشركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة (لتحقيق من صحة الفرضية الأولى). حيث سنعمد نموذج عوائد الحجم الثابتة (CRS) مع التوجه الخارجي (output) ذلك أنه لا يمكن لمتخذ القرار داخل الشركة (المدير العام/الرئيس المدير العام) التحكم بخصائص الآليات التي تشكل نظام الحوكمة داخل الشركة بحيث أنها مفروضة بقوة القانون في الجزائر، بينما يمكنه التغيير من مخرجات النظام الحوكمة إذ يرجع الهدف هنا تعظيم المخرجات أي التحسين من ربحية الشركة عند مستوى نظام حوكمة معين.

3- اختبار مقارنة المتوسطات:

تم اعتماد اختبار مقارنة المتوسطات لتحقيق من صحة الفرضية الرئيسية الثانية؛ أين ركزنا على تحديد أي عامل له أن يساهم في تحديد درجة الكفاءة واحداث فرق بين الشركات على أساس درجة كفاءة نظام حوكمتها. لذلك تم استخدام تحليل التباين للمقارنة بين المتوسطات (ANOVA) وذلك لدراسة العلاقة بين درجة الكفاءة المحققة ومتغير استقلالية مجلس الإدارة ومتغير تركيز الملكية. وكما استخدمنا اختبار كاي تربيع (Khi-deux) المتعلق بالجدول المتقاطعة من أجل دراسة العلاقة بين مستوى الكفاءة المحققة ومتغير المراجعة الداخلية. (ويفرض اختبار مقارنة المتوسطات الاستعانة بإحصائية Eta للحكم على درجة الارتباط بدل معامل الارتباط R)

- اختبار كاي تربيع (khi-deux): يسمح اختبار "كاي تربيع" بتقدير شدة العلاقة بين المتغيرات، والمقصود به هنا هو تحليل العلاقة بين متغيرين لا معلميين (Non parametrics)، وتعتمد قاعدة القرار أو الحكم على العلاقة بالنسبة لهذا الاختبار؛ على مستوى الدلالة الإحصائية أو ما يسمى بالقيمة الاحتمالية (P-value)، حيث ترفض الفرضية البديلة وتقبل الفرضية الصفرية إذا ما كانت قيمة P أكبر من مستوى المعنوية القياسي (P > 0,05)، وعكس ذلك إذا ما كانت قيمة P أقل من مستوى المعنوية (P < 0,05)، وهذا ما يمكن تفسيره في الأخير باحتمال وجود علاقة ممكنة بين المتغيرين.²

¹ Obama Jean Ndongo, Op.Cit, P :25.

² تيجاني شمس الدين، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على أداء تسيير الخزينة في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح (ورقلة)؛ الجزائر، 2016، ص: 136.

- الجداول المتقاطعة (Tableau croisé): يأتي مفهوم التحليل باستخدام "الجداول المتقاطعة" إلى إيجاد علاقات الترابط الممكنة (باستخدام التكرارات والنسب) بين المتغيرات والتي تستطيع ان تقدم إجابات واستنتاجات ذات دلالة حقيقية أولية مشاهدة ومحتملة في الدراسة، أو أنها تعمل على استكشاف واستخراج علاقات ترابط عديدة أيضا بين متغيرين أو أكثر.

4- اختبار ذو الحدين "Binomial Test":

يستخدم هذا الاختبار لحساب الفروق بين التكرارات، حيث يتم استخدامه عندما يكون لدينا عينة واحدة اختيرت عشوائيا، وطبق عليها استبيان معين، وحصلنا على استجابات ثنائية مثل: (نعم - لا) أو (موافق - معارض) ويصبح هدف الباحث التحقق من صحة الفرض الصفرى القائل: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين عدد من قالوا نعم وبين عدد من قالوا لا". ولمعرفة الفروق بين المجموعتين جوهرية (دالة) أم ظاهرية (ليس لها دلالة إحصائية)، نستخدم اختبار ذو الحدين، وباستخدام برنامج SPSS نخرج بمجموعة من النتائج يهمننا فيها الدلالة الإحصائية، فإذا كان هناك دلالة إحصائية كان ذلك دليلا على أن الفروق بين عدد الاستجابات الخاصة بالبديل الأول "نعم" وبين عدد الاستجابات الخاصة بالبديل الثاني "لا" جوهرية.¹ وبشكل أكثر تحديد يقوم هذا الاختبار يقوم هذا الاختبار بمقارنة توزيع المشاهدات الفعلية بالتوزيع الافتراضي، حيث عندما تكون قيمة Sig أقل من 0,05 فإن ذلك يدل على أن توزيع المشاهدات يختلف عن التوزيع الافتراضي وبالتالي فإننا نقوم برفض الفرضية العدمية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 . وقد تم استخدام اختبار ذي الحدين لتحقيق من صحة الفرضية الثالثة المتعلقة بقيام الشركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة بممارسات إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة.

5- الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression):

بالاستناد إلى الدراسات السابقة فإن العلاقة التي تربط كفاءة نظام الحوكمة بممارسات إدارة الأرباح هي علاقة خطية، وعليه لتحقيق من الفرضية الرابعة والتي تتناول الأثر؛ فلتقدير أثر كفاءة نظام الحوكمة على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات محل الدراسة سيتم اعتماد معادلات الانحدار الخطي، وكون دراستنا تحوي بالإضافة إلى المتغيرات الأساسية متغيرات ضابطة، فإنه سيتم اعتماد انحدار خطي متعدد. حيث يستخدم تحليل الانحدار الخطي للتنبؤ بقيمة متغير التابع من خلال مجموعة من المتغيرات المستقلة، وذلك من خلال تمثيل العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة: $Y = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \varepsilon$ بحيث تمثل Y المتغير التابع، والمتغيرات X_1, X_2, X_3, \dots متغيرات مستقلة، و $\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3, \dots$ ثوابت.

ويتم الحكم على فرضية الدراسة استنادا إلى نتائج "اختبار ستودنت" وتحليل معاملات الارتباط لتفسير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة حيث تمت الاستعانة بمعامل التحديد R^2 والذي تتراوح قيمته بين (0) و (1). إذا كانت مرتفعة، أي قريبة من

¹ غنيم أحمد الرفاعي وصبري نصر محمود، تعلم بنفسك التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام SPSS، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع (مصر: القاهرة)، 1999، ص: 257.

الواحد نقول أن المتغير المستقل يفسر نسبة كبيرة من التغيرات في المتغير التابع؛ والعكس صحيح (القوة التفسيرية)¹ وتم اعتماده لتحديد قوة العلاقة تفسيرية بين كفاءة نظام الحوكمة وممارسات إدارة الأرباح. ومعامل الارتباط (**R**) والذي تمت الاستعانة به لتحليل قوة الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، حيث تتراوح قيمته ما بين (1) و (-1). وهنا يرجع الحكم النهائي للصلاحيية النموذج أساسا على نتيجة اختبار تحليل التباين للمعنوية النموذج Anova. ففي حالة أثبت عدم صلاحية نموذج نتجه لاختبار كاي تربيع (-khi- deux) للتحقق من العلاقة. وفي كل الحالات يتم اعتماد درجة الخطأ ($\alpha = 5\%$).

6- كولموجروف-سمرنوف (Kolmogrov-Samirnov):

يعتبر هذا الاختبار طريقة من طرق الإحصاء اللابارامتري تستخدم للتحقق من صحة الفرض الصفري القائل أن الفروق بين التكرارات جاءت عن طريق الصدفة.² وقد تمت الاستعانة بهذا الاختبار للتحقق من التوزيع الطبيعي للبيانات المتعلقة بالمتغيرين المستقل (كفاءة نظام الحوكمة) والتابع (ممارسات إدارة الأرباح).

7- الانحدار اللوجستي الثنائي (Binary-Logist):

للتحقق من صحة الفرضية الخامسة والفرضيات الجزئية التابعة لها والتي تتناول أثر كل آلية من آليات نظام الحوكمة على ممارسات إدارة الأرباح اعتمدنا على الانحدار اللوجستي الثنائي Binary Logistic Regression حيث يعتبر أشهر أنواع الانحدارات اللوجستية، ويستخدم في تفسير أثر المتغيرات المفسرة على الاستجابات الثنائية، بمعنى تفسير قدرة مجموعة من المتغيرات المستقلة "المنبئة" ذات المستويات المختلفة على التنبؤ بمتغير واحد تابع يكون ثنائي التفرع Dichotomes مثل (تمارس إدارة الأرباح/ لا تمارس). لذلك فالقيم إما أن تكون إيجابية موجودة وتأخذ قيمة (1) أو غير موجودة سلبية وتأخذ قيمة (0)، ولكون الباحث الإحصائي يهتم بوجود (تحقق) الاستجابات عند كل مستوى من مستويات المتغير المستقل الذي يعتقد بعلاقته بها، لذلك فإن نسبة الاستجابة شاهدة هي نسبة الاستجابات المتحققة (الإيجابية) عند كل مستوى من مستويات المتغير التوضيحي، وهي نسبة متغيرة من مستوى إلى آخر ويقتررب توزيعها كثيرا من التوزيع الطبيعي عندما يكون حجم العينة كبيرا.³

الفرع الثاني: البرامج المستخدمة في معالجة البيانات.

تمت الاستعانة ضمن دراستنا التطبيقية ببعض البرامج المعلوماتية لتحليل البيانات إحصائيا واستخراج النتائج والمتمثلة في مايلي:

¹ دحماني محمد ادريوش، سلسلة محاضرات في مقياس الاقتصاد القياسي، جامعة جيلالي ليايس (سيدي بلعباس؛ الجزائر)، 2012/2013، ص: 33.

² غنيم أحمد الرفاعي وصبري نصر محمود، مرجع سبق ذكره، ص: 262.

³ دعيش محمد أمين وساري محمد، نموذج الانحدار اللوجستي: مفهومه، خصائصه، تطبيقاته مع مثال للانحدار اللوجستي ثنائي الحدين على برنامج SPSS، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، العدد الأول، مارس 2017، ص: 126.

1. برنامج (SIAD V3): هو البرنامج الجاهز "النظم المتكاملة في دعم القرار" (Sistema Integrado de Apoio à Decisao) المتخصص في حل مسائل البرمجة المتعددة المعايير، ومسائل أسلوب DEA لتحديد مستويات الكفاءة وفق أسلوب التحليل التطويقي للبيانات.
2. برنامج (Excel): وهو برنامج ضمن حزمة (Microsoft Office) إصدار 2016، وقد تم استخدامه في المرحلة الأولى من أجل تفرغ البيانات سواء بالنسبة للاستثمارات المجمعة المتعلقة بخصائص آليات حوكمة الشركات أو بالبيانات المالية المأخوذة من القوائم المالية. ومن ثم تبويبها، تنظيمها وترميزها، لتتم العمليات الحسابية بشكل أسهل وسريع وبعدها ترحيل تلك البيانات إلى برنامج المتخصص (SPSS) للقيام بالمعالجة الإحصائية.
3. برنامج (SPSS V23): وهو برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Sciences)، ويعتبر هذا البرنامج من أكثر البرامج استخداماً من قبل الباحثين لتحليل المعلومات الإحصائية في مجال العلوم الاجتماعية. من أجل إتمام باقي خطوات المعالجة الإحصائية لما يقوم به من الحسابات الإحصائية الأولية والاختبارات، انطلاقاً من الإحصاء الوصفي إلى الاستدلال الإحصائي للبيانات، مع إمكانية تلخيصها في جداول وتمثيلها بيانياً.

المبحث الثاني: متغيرات الدراسة وكيفية قياسها.

انطلاقاً من صياغة موضوع دراستنا والتي تتناول الأثر وهذا ما يؤدي بنا إلى دراسة متغيرين أحدهما تابع والمتمثل في ممارسات إدارة الأرباح والآخر مستقل والذي يعبر عن كفاءة نظام الحوكمة. ومع التأكيد أن صياغة موضوع دراسة جاءت استناداً لما تقدمت به الدراسات السابقة وما تضمنه الجانب النظري وما يفرضه الجانب التطبيقي. ووفق ما يخدم هدف الدراسة بداية من الإجابة عن الإشكالية والتساؤلات، إلى اختبار الفرضيات والتحقق من صحتها. وما نضيف عليه فإن دقة النتائج تتطلب وجود متغيرات مراقبة لتقليل من التباين داخل المجال التطبيقي، وعليه سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى تحديد، شرح وتوضيح كيفية قياس مختلف متغيرات الدراسة؛ بداية بتحديد كيفية قياس المتغير المستقل "كفاءة نظام الحوكمة" كمطلب أول، ومن ثم تناول كيفية قياس المتغير التابع "ممارسات إدارة الأرباح" والتي تعبر عنها لمستحقات الاختيارية؛ كمطلب ثاني. وفي المطلب الأخير نعرض المتغيرات الضابطة وكيفية قياسها.

المطلب الأول: الخطوات المتبعة في قياس المتغير المستقل كفاءة نظام الحوكمة.

المطلب الثاني: الخطوات المتبعة في قياس المتغير التابع ممارسات إدارة الأرباح.

المطلب الثالث: تحديد المتغيرات الضابطة وقياسها.

المطلب الأول: الخطوات المتبعة في قياس المتغير المستقل كفاءة نظام الحوكمة.

يسعى الباحثون لإيجاد مقياس مثالي يشمل مختلف آليات (المحددات) لكفاءة حوكمة الشركات ولا يركز على آلية أو آليتين من مكوناته. حيث لم يعد لديهم اهتمام بمعرفة أفضل آلية يمكن تبنيها، ولكنهم بدلا من ذلك يسعون للتعرف على "أفضل تركيبة" أو "التشكيلة المثلى" من آليات الحوكمة التي لها أن تعمل على تحسين المستوى العام لأداء الشركة¹. وهنا اتجهت بعض الدراسات لاستخدام أسلوب حديث في تقييم مستوى كفاءة نظام الحوكمة والمتمثل في أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) وهو ما سيتم تبنيه ضمن دراستنا هذه.

استنادا إلى ما تقدم عرضه وما جاءت به الدراسات السابقة حول قياس كفاءة نظم حوكمة الشركات. يمكننا بناء تصور عن مكونات نظام الحوكمة في دراستنا والذي نسعى من خلال هذا المطلب تحديد مكوناته وكيفية قياس كفاءته. وكما أشرنا خلال الفصل الأول إلى أن كفاءة نظام الحوكمة هي: "تعبير عن مدى قدرة التشكيلة المثلى من الآليات المكونة لنظام الحوكمة المتبع في تعظيم ربحية الشركة والتحسين من أدائها بما يضمن حماية المساهمين ومختلف أصحاب المصالح وضمان استمرارية الشركة". فبذلك تكون الآليات المشكلة لنظام الحوكمة المتبع ضمن دراستنا هي (استقلالية مجلس الإدارة، تركيز الملكية والمراجعة الداخلية) مدخلات لقياس الكفاءة، ومؤشرات الربحية المتمثلة في (العائد على الأصول) مخرجات. ويفترض أن نظام الحوكمة الذي يمتاز بالكفاءة التامة هو نظام الذي تكون فيه المدخلات قد حققت تعظيما للمخرجات، فمن الناحية الرياضية تكون قيمته مساوية للواحد الصحيح باعتبار أن الكفاءة هي نسبة بين المدخلات والمخرجات. من أجل تحديد المتغيرات الأكثر دقة لوصف مستوى كفاءة نظام الحوكمة في الشركات المساهمة الجزائرية سنحاول من خلال نقاط التالية التفصيل في نظام الحوكمة ومؤشر الربحية المراد اعتمادها في دراستنا:

أولا: الآليات الداخلية لنظام الحوكمة (مدخلات كفاءة نظام الحوكمة)

سيتم النظر إلى نظام الحوكمة وفق ما تتطلبه دراستنا على أنه: "مجموع الآليات الداخلية لحوكمة الشركات" وبالنظر إلى ما ركزت عليه الدراسات السابقة وإلى ما تمكنا من الحصول عليه من ميدان الدراسة، سيتم التركيز على أهم الآليات الداخلية التي تميز نظام الحوكمة بالشركات المساهمة في الجزائر والمتمثلة في مجلس الإدارة محصورا في استقلاليته، تركيز الملكية والمراجعة الداخلية. وقد تم التركيز على العدد القليل من الآليات الخاصة بحوكمة الشركات بفعل قلة عدد المشاهدات (عدد السنوات × عدد الشركات) المعتمدة ضمن بحثنا، أين تفرض أساسيات الاقتصاد القياسي قلة المتغيرات في ظل قلة المشاهدات للرفع من جودة البحث.

- استقلالية مجلس الإدارة (INDEP): إن المحور الذي ترتكز عليه الحوكمة الجيدة هو مجلس الإدارة. والذي تقف فعاليته على مجموعة من الخصائص أهمها الاستقلالية. ويقصد باستقلالية مجلس الإدارة أن يكون الجزء الأكبر من الأعضاء ليسوا من

¹ Dhahri Nadia, Op.Cit ,P :142.

ضمن المديرين التنفيذيين. بحيث يعزز ذلك من قيام المجلس بمهامه الإشرافية والرقابية في ضبط ممارسات الإداريين للعمل في إطار مصلحة حملة الأسهم وذوي الحقوق وتعظيم قيمة الشركة؛ وهذا ما يزيد من كفاءة الحوكمة كما أثبتت نتائج دراسات سابقة. في إطار دراستنا سيتم قياس هذا المتغير من خلال نسبة الأعضاء المستقلين (غير التنفيذيين): عدد الأعضاء غير التنفيذيين / عدد الأعضاء الإجمالي.

- **تركز الملكية (CPROP):** في بيئة أعمال البلدان الناشئة ولاسيما الجزائر تكاد تكون الحماية القانونية للمستثمرين معدومة. وهنا تبرز آلية تركيز الملكية والتي تضمن أن مصالح المساهمين لا يتم المساس بها من قبل المديرين. فإن تركيز الملكية في يد فئة أو عدد محدود من المساهمين يفرض رقابة أكثر على المديرين مما يجد من صراعات الوكالة وتكاليفها. وسيتم التعبير عن متغير تركيز الملكية ب: عدد الملاك الذي يمتلكون أكثر من 10% من إجمالي أسهم الشركة¹.
- **المراجعة الداخلية (AUDIT):** تساهم وظيفة المراجعة الداخلية في تعزيز جودة الحوكمة من خلال علاقتها تفاعلية مع أطراف الحوكمة الأخرى إذ تؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية وتحسين فعالية الأداء. حيث يتضمن نشاط المراجعة الداخلية تقييم نظام الحوكمة داخل الشركة وتقديم التوصيات اللازمة والملائمة لتحسينها وهذا ما يعزز من كفاءتها. ولأغراض دراستنا سيتم قياس هذا المتغير من خلال وجود خلية للمراجعة الداخلية داخل الشركة ففي حالة وجودها تعطى قيمة المتغير الوهمي (1) وفي حالة عدم وجودها تعطى قيمة المتغير الوهمي (0)

ثانيا: مؤشر الربحية (مخرجات كفاءة نظام الحوكمة)

من جهة أخرى، سيتم اعتماد مؤشرات الربحية كمخرجات للكفاءة، حيث تعتبر الربحية الشركة هدفا أساسيا وأما ضروريا لبقائها واستمرارية نشاطها وغاية يتطلع إليها المساهمون. وتستخدم نسب الربحية لتقييم قدرة الشركة على توليد الأرباح من أنشطتها التشغيلية مقارنة بالنفقات وغيرها من التكاليف التي تكبدتها خلال فترة زمنية محددة²، صف إلى ذلك أنها تسمح بقياس كفاءة السياسات والقرارات الاستثمارية المتخذة من قبل الإدارة العليا وقدرتها على تحقيق الربح وهذه تم الإدارة لكي تحكم على مدى نجاحها في تطبيق السياسات المخطط لها وكفاءتها في استخدام الموارد المتاحة، كما أنها تم الملاك والمستثمرين الحاليين والمرقبين إضافة إلى المقرضين وغيرهم من أصحاب المصالح³. وفي حدود دراستنا سيتم التركيز على المؤشرات المحاسبية فقط في ظل غياب شركات مدرجة في البورصة ضمن المجال التطبيقي هذا من جهة، وفي حدود ما أتيج لنا من كشوف مالية من جهة أخرى، فإنه سيتم التركيز مباشرة على العائد على الأصول (ROA) والذي يقاس من خلال: نتيجة الصافية / إجمالي الأصول.

¹ تجدر الإشارة هنا إلى أن أغلب الدراسات السابقة اعتمدت معدل 5% كمقياس على تركيز الملكية، بينما ضمن دراستنا اعتمادنا معدل 10% بدلا منه وذلك راجع لكون البيئة المؤسسية الجزائرية تتميز بتركز عال للملكية إضافة إلى قلة عدد المساهمين.

² عوض الله أشرف حسني صالح، أثر العائد على الأصول ودرجة الرفع المالي على الأداء المالي بتطبيق أسلوب التكلفة وفقا للنشاط في ظل الأزمة المالية العالمية (دراسة حالة شركة حديد الأردن وشركاتها التابعة)، رسالة دكتوراه فلسفة في التكاليف والمحاسبة الإدارية (غير منشورة)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2015، ص: 184 - ص: 185.

³ عبد الرحمن عبد الله هبد الرحمن وعمر محمد الحسن أحمد هاشم، مرجع سبق ذكره، ص: 95.

تجدر الإشارة انه في بداية دراستنا حاولنا أن تشتمل على مختلف الآليات والخصائص وبالأخص آلية المراجعة الخارجية كآلية خارجية للحوكمة الشركات كونها ذات أهمية كبيرة بنسبة لشركات المساهمة في البيئة المحاسبية الجزائرية (أنظر الملحق الثاني) ، إلا أن صعوبة التعامل مع ميدان الدراسة من جهة، وما تفرضه الدراسة القياسية من تعدد المشاهدات مقارنة بالمتغيرات من جهة أخرى، فرض علينا حذف بعض المتغيرات. والجدول (2-3) الموالي يلخص مختلف الآليات المراد دراستها وكيفية قياسها:

جدول (2-3): متغيرات نظام الحوكمة

المتغيرات	الترميز	طريقة القياس
المدخلات (آليات الحوكمة الداخلية)		
استقلالية مجلس الإدارة L'indépendance du conseil d'administration	INDEP	نسبة الأعضاء المستقلين (غير التنفيذيين): عدد الأعضاء غير التنفيذيين / عدد الأعضاء الإجمالي (كلما زادت النسبة دلت على ارتفاع درجة الاستقلالية)
وجود خلية للمراجعة الداخلية L'existence d'une cellule d'audit interne	AUDIT	في حالة وجودها تعطى قيمة المتغير الوهمي (1) وفي حالة عدم وجودها تعطى قيمة المتغير الوهمي (0)
تركز الملكية Concentration de la propriété	CPROP	عدد الملاك الذي يمتلكون أكثر من 10% من إجمالي أسهم الشركة.
المخرجات (مؤشرات الربحية)		
معدل العائد على الأصول Return On Assets	ROA	نتيجة الصافية / إجمالي الأصول

المصدر: من إعداد الباحثة.

المطلب الثاني: الخطوات المتبعة في قياس المتغير التابع لإدارة الأرباح.

ركزت معظم الدراسات في قياس ممارسات إدارة الأرباح على تقدير المستحقات الاختيارية ذلك أنها تمثل الوسيلة التي يمكن من خلالها الكشف عن هذه الممارسات. فالمستحقات الاختيارية تخضع للتقدير والحكم الشخصي من طرف الإدارة في إطار السلطة الممنوحة لها والمرونة التي تنطوي عليها المعايير المحاسبية. ونجد أنه قد تعددت النماذج المالية التي تستخدم في تقدير المستحقات الاختيارية. ومن بين النماذج الأكثر شيوعا واستخداما والتي اكتسبت دعما كبيرا وعلى نطاق واسع بين الأبحاث والأدبيات المحاسبية نموذج "Modified Model Jonse" والذي تم تعديله من قبل "Dechow, Sloan & Sweeney" سنة 1995 حيث قاما بإضافة متغير التغيير في حساب العملاء (ΔREC) من أجل تحسين النموذج السابق وتقليل الأخطاء في قياس المستحقات الاختيارية، حيث أن إضافة التغيير في حساب الزبائن يعكس مدى تدخل الإدارة لممارسة إدارة أرباح شركاتها من خلال التلاعب في المبيعات على الحساب والتي تكون

أكثر عرضة لمجالات التلاعب وتدخل الإدارة مقارنة بالمبيعات المسددة نقداً، والتي تؤدي إلى تقديرات منحازة عند قياس المستحقات غير الاختيارية، والتي بدورها تؤثر على قيمة المستحقات الاختيارية ويتم احتساب متغيرات النموذج بموجب الافتراضات التالية¹:

- كل تغير يحصل في المبيعات الآجلة (على الحساب) يكون نتيجة لممارسات إدارة الأرباح من قبل الإدارة.
- يعد متغير $(\Delta REV - \Delta REC)$ الفرق بين التغير في رقم الأعمال الكلي والتغير في رقم الأعمال على الحساب؛ تعبيراً عن المستحقات غير الاختيارية في رأس المال العامل المرتبط بالمبيعات.

وبناء على ما سبق سيتم استخدام نموذج جونز المعدل ضمن دراستنا لتقدير المستحقات الاختيارية كمؤشر (proxy) على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات عينة الدراسة. وذلك حسب الخطوات التالية:

الخطوة الأولى: تقدير المستحقات الإجمالية (الكلية)

كما تمت الإشارة إليه من قبل الدراسات السابقة فإنه لتقدير قيمة المستحقات الكلية يوجد مدخلين حسب التدفقات النقدية وحسب الميزانية. ويتم تقديرها حسب مدخل التدفقات النقدية وفق المعادلة الآتية:

$$TAC_{i,t} = NI_{i,t} - CFO_{i,t} \dots\dots\dots(1)$$

بحيث أن:

$TAC_{i,t}$: Total Accruals المستحقات الكلية للشركة (i) في السنة (t).

$NI_{i,t}$: Net Income النتيجة الصافية للشركة (i) في السنة (t).

$CFO_{i,t}$: Operating Cash-Flow التدفق النقدي الناتج عن الأنشطة التشغيلية للشركة (i) في السنة (t).

i: مؤشر السنوات وهي الفترة الممتدة من 2011 إلى 2015.

t: الشركات عينة الدراسة من 1 إلى 7.

ونظراً لعدم إمكانية الحصول على قيمة التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية مباشرة من جدول تدفقات الخزينة لجميع الشركات محل الدراسة خلال الفترة (2011-2015) قمنا بتقدير المستحقات الكلية حسب مدخل الميزانية وفق المعادلة الآتية (أنظر الملحق رقم 04):

$$TAC_{i,t} = \Delta CA_{i,t} - \Delta Cash_{i,t} - \Delta CL_{i,t} + \Delta DCL_{i,t} - DEP_{i,t} \dots\dots\dots(2)$$

بحيث تمثل كلا من:

¹ الفتلاوي ليلي ناجي مجيد، مرجع سبق ذكره، ص: 157.

- $TAC_{i,t}$: Total Accruals المستحقات الكلية للشركة (i) في السنة (t).
- $\Delta CA_{i,t}$: Change in current assets التغيير في الأصول الجارية للشركة (i) بين السنتين (t) و (t-1).
- $\Delta CL_{i,t}$: Change in current liabilities التغيير في الخصوم الجارية للشركة (i) بين السنتين (t) و (t-1).
- $\Delta Cash_{i,t}$: Change in cash التغيير في الخزينة وما يعادلها للشركة (i) بين السنتين (t) و (t-1).
- $\Delta DCL_{i,t}$: Change in debt included in current liabilities التغيير في الديون القصيرة الأجل للشركة (i) بين السنتين (t) و (t-1).
- $DEP_{i,t}$: Total allocations depreciation and provisioning إجمالي مخصصات الاهتلاكات والمؤونات للشركة (i) في السنة (t).

الخطوة الثانية: تقدير معاملات النموذج

يتم في هذه الخطوة تقدير معالم نموذج جونز المعدل ($\alpha 1, \alpha 2, \alpha 3$) المستخدمة لحساب المستحقات غير الاختيارية من خلال معادلة الانحدار التي تتم لمجموع شركات عينة الدراسة لكل سنة على حدى، وذلك وفقا للنموذج التالي:

$$TAC_{i,t} / A_{i,t-1} = \alpha 1 (1 / A_{i,t-1}) + \alpha 2 [(\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{i,t-1}] + \alpha 3 (PPE_{i,t} / A_{i,t-1}) + e_{i,t} \dots (3)$$

بحيث تمثل كلا من:

- $A_{i,t-1}$: Total Assets إجمالي أصول الشركة (i) للسنة السابقة (t-1).
- $\Delta REV_{i,t}$: Change in Revenue التغيير في رقم الأعمال للشركة (i) بين السنتين (t) و (t-1).
- $\Delta REC_{i,t}$: Change in Receivable التغيير في حساب العملاء للشركة (i) بين السنتين (t) و (t-1).
- $PPE_{i,t}$: إجمالي العقارات والممتلكات والآلات للشركة (i) في السنة (t). (القيمة الإجمالية للأصول المادية Immobilisation Corporelle)
- $\alpha 1, \alpha 2, \alpha 3$: معاملات الانحدار
- Random Error : $e_{i,t}$ الخطأ العشوائي، تمثل بواقى النموذج Résiduels في معادلة الانحدار وهي تشير إلى المستحقات الاختيارية للشركة (i) في السنة (t).

بناء على تطبيق المعادلة السابقة حصلنا على 7 سبع معادلة انحدار متعدد لكل من السنوات الدراسة 2011، 2012، 2013، 2014، 2015 كل سنة على حدى (أنظر الملحق رقم 05-06-07-08-09). وبعد معالجتها إحصائيا باستخدام SPSS V23 تم تقدير معاملات نموذج الانحدار ($\alpha 1, \alpha 2, \alpha 3$) لكل سنة من سنوات الدراسة (أنظر الملحق رقم 10-11-12-13-14).

الخطوة الثالثة: قياس المستحقات غير الاختيارية

بعد تقدير معالم نموذج الانحدار $(\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3)$ لكل شركة، قمنا بتقدير قيمة المستحقات غير الاختيارية $(NDAC_{i,t})$ لكل شركة من عينة الدراسة خلال سنوات الدراسة من خلال المعادلة التالية: (أنظر الملحق رقم 15-16-17-18-19).

$$NDAC_{i,t} / A_{i,t-1} = \alpha_1 (1 / A_{i,t-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{i,t-1} + \alpha_3 (PPE_{i,t} / A_{i,t-1}) \dots(4)$$

بحيث تمثل:

$NDAC_{i,t}$: Non Discretionary Accruals المستحقات غير الاختيارية للشركة (i) في السنة (t).

الخطوة الرابعة: قياس المستحقات الاختيارية

يتم في هذه الخطوة حساب المستحقات الاختيارية $(DAC_{i,t})$ لكل شركة بالفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية خلال كل سنة من سنوات فترة الدراسة وذلك من خلال المعادلة التالية:

$$DAC_{i,t} / A_{i,t-1} = TAC_{i,t} / A_{i,t-1} - NDAC_{i,t} / A_{i,t-1} \dots(5)$$

بحيث تمثل:

$DAC_{i,t}$: Discretionary Accruals المستحقات الاختيارية للشركة (i) في السنة (t).

الخطوة الخامسة: تصنيف شركات العينة (مؤشر ممارسات إدارة الأرباح)

بعد حساب المستحقات الاختيارية $DAC_{i,t}$ لكل شركة خلال سنوات الدراسة (2011-2015)؛ يتم حساب القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية لكل شركة وخلال سنوات الدراسة ومن ثم حساب متوسط هذه المستحقات، وهذا من اجل تصنيف شركات والتقرير عن مدى ممارستها للإدارة الأرباح (أنظر الملحق رقم 20)، بحيث:

- إذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية في عام معين تفوق قيمة متوسط المستحقات الاختيارية للشركة خلال فترة الدراسة، فإن الشركة تكون قد مارست إدارة الأرباح خلال هذه السنة وتعطى قيمة المتغير الوهمي (1)؛
- وإذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية في عام معين تقل عن متوسط المستحقات الاختيارية للشركة خلال فترة الدراسة، فالشركة لم تمارس إدارة الأرباح خلال هذه السنة وتعطى قيمة المتغير الوهمي (0).

المطلب الثالث: تحديد المتغيرات الضابطة وقياسها.

بناء على ما تضمنته الدراسات السابقة وما يفرضه المجال التطبيقي فقد تم التركيز على بعض المتغيرات الضابطة التي نرى أن لها تأثيراً على ممارسات إدارة الأرباح. والمتغيرات الضابطة هي¹ المتغيرات المستقلة التي لا تدخل ضمن المعالجة التجريبية، ولكنها تكون جزءاً من التصميم التجريبي للبحث، والغرض من إدراجها في الدراسة هو الإقلال من الخطأ والتحسين من نتائج معادلات الانحدار. والمتغيرات المعتمدة في دراستنا متمثلة فيما يلي:

1. حجم الشركة:

أظهرت العديد من الدراسات أن حجم الشركة يعتبر من ضمن العوامل التي تؤثر على إدارة الأرباح، حيث قد تقوم الشركات الكبيرة الحجم بإدارة أرباحها لتجنب التكاليف السياسية والأعباء الضريبية، كما تقوم الشركات صغيرة الحجم بإدارة أرباحها لإظهار أرباح غير حقيقية مبالغ فيها لجذب مستثمرين جدد، لذلك تم استخدام هذا المتغير كمتغير ضابط²، ولأغراض الدراسة تم قياس حجم الشركة باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة في نهاية كل سنة.

2. مديونية الشركة:

إن من دوافع إدارة الأرباح تجنب مخالفة اتفاقيات عقود الدين فممارسات إدارة الأرباح ستساعد المديرين على تحويل الثروة من حملة الدين إلى حملة الأسهم وذلك من خلال زيادة توزيعات الأرباح، والاقتراض الافتراضي، وجعل صافي الثروة يقل عن الحد الأدنى المطلوب من قبل المقرضين. فالعلاقة الإيجابية بين الدين إلى حقوق الملكية واستخدام الإجراءات المحاسبية لزيادة الربح يفسر عادة كدليل أن المديرين استخدموا الإجراءات المحاسبية لزيادة الدخل والتخلص من قيود عقود الديون. وبذلك تعد نسبة المديونية من بين أحد العوامل المحتملة التي تؤثر في اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية، حيث من المتوقع أن تلجأ الشركة ذات نسبة المديونية المرتفعة إلى التلاعب في الأرباح لتفادي الإخلال بشروط عقد الدين³. من خلال الدراسة سنقوم بدراسة متغير المديونية من خلال نسبة إجمالي الديون منسوبة إلى إجمالي أصول الشركة.

مديونية الشركة = مجموع الديون طويلة الأجل وقصيرة الأجل / مجموع الأصول في نهاية السنة

¹ كهينة شاوشي، مرجع سبق ذكره، ص: 143.

² سامح محمد رضا رياض، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

³ شاوشي كهينة، العوامل المحددة لممارسات إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية المدرجة في بورصة (2007 - 2006)، دراسات مجلة دولية علمية محكمة، جامعة الأغواط، العدد الاقتصادي، العدد 24، جوان 2015، ص: 117.

المبحث الثالث: صياغة نموذج الدراسة.

على إثر ما تم التطرق إليه ضمن الأدبيات التطبيقية، واستنادا للفرضيات المحددة في بداية الدراسة نصل هنا للصياغة نموذج الدراسة من خلال تلخيص العلاقة ما بين المتغيرات ضمن ما يعرف بنموذج الدراسة. وعليه يصاغ النموذج وفق العلاقة التالية:

$$EM_{it} = \beta_0 + \beta_1 EGOV_{it} + \beta_2 TAIL_{it} + \beta_3 Dett_{it} + \varepsilon$$

بحيث يمثل كلا من:

EM: مستوى ممارسات إدارة الأرباح (المستحقات الاختيارية) في الشركة (i) خلال الفترة (t).

β_0 : القيمة التي يفترض أن تحققها المستحقات الاختيارية في ظل انعدام بقية المتغيرات المستقلة المعتمدة ضمن دراستنا، فبنظر إلى ان تقدير المستحقات الاختيارية (إدارة الأرباح) له ان أن يتأثر بعدد كبير من المتغيرات، نجد أن انعدام متغيرات النموذج يفرض تحقيق الشركة لمستوى معين من المستحقات الاختيارية بالنظر لتأثر هذا الأخير بمتغيرات أخرى.

β_1 ، β_2 ، β_3 : ثوابت تمثل معاملات الحدار النموذج، وهي القيمة التي تتغير بها المستحقات الاختيارية اذا ما تغير المتغير المستقل بدرجة واحدة، وقد يكون هذا التغير إيجابيا أو سلبيا.

EGOV_{it}: درجة كفاءة نظام الحوكمة في الشركة (i) خلال الفترة (t).

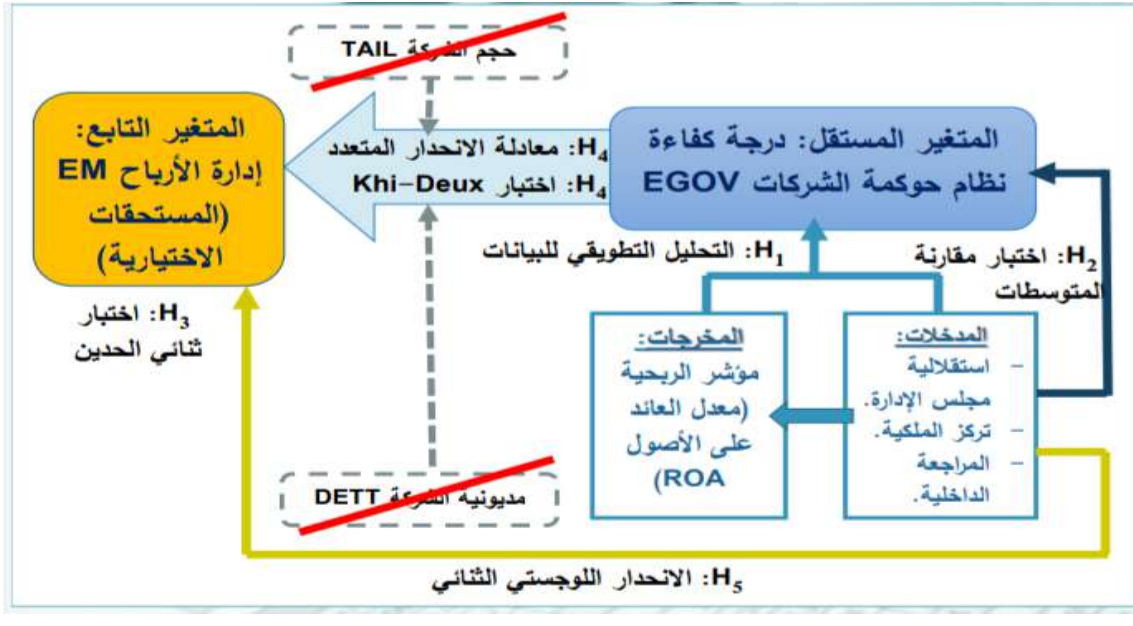
TAIL_{it}: حجم الشركة في الشركة (i) خلال الفترة (t).

Dett_{it}: مديونية الشركة في الشركة (i) خلال الفترة (t).

ε : حد الخطأ أو كما يسمى بعنصر التشويش (Elément de Perturbation) أو خطأ المعادلة (Erreur de L'équation)، والذي يقيس انحراف قيم المستحقات الاختيارية عن خط الانحدار الحقيقي، وعادة ما يضاف حد الخطأ إلى المعادلة نتيجة توقع وجود خطأ في تقدير المتغيرات خاصة في ظل دراسة متغير يتأثر بالعديد من العوامل كما هو الحال بنسبة لإدارة الأرباح. يضاف إلى ذلك سلوكات المسيرين التي لها ان تؤثر عليها ذلك أن انتهازية الأفراد تعتبر عاملا مؤثرا وعنصر مشكلة وجب تحييده.

بناء على ما سبق، يلخص لنا الشكل (3-2) متغيرات وفرضيات الدراسة كنموذج لها:

الشكل رقم (3-2): نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثة.

من خلال الشكل (3-2) يتضح:

- تنطلق دراستنا بداية بتحديد مدخلات نظام الحوكمة في شركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة (استقلالية مجلس الإدارة، تركيز الملكية والمراجعة الخارجية) ومخرجاته (العائد على الأصول) ليتم بذلك تقدير درجة كفاءة نظام الحوكمة (EGOV) باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات؛
- وفي الخطوة الثانية قمنا بتحديد الآليات التي تعتبر محددات لدرجة الكفاءة المقدر باستخدام اختبار مقارنة المتوسطات. بحيث قمنا بتقسيم الشركات حسب درجة كفاءة نظام حوكمتها إلى شركات ذات كفاءة مرتفعة وشركات ذات كفاءة متدنية. وباستخدام اختبار مقارنة المتوسطات قمنا بتحديد أي عامل له أن يساهم في احداث فرق بين الشركات حسب درجة كفاءة نظام حوكمتها. (توجد فروق إحصائية ذات دلالة معنوية بين الشركات ذات الكفاءة المرتفعة والمتدنية حسب عامل استقلالية مجلس الإدارة، تركيز الملكية، المراجعة الداخلية)؛
- في الخطوة الثالثة قمنا بتقدير قيمة المستحقات الاختيارية باستخدام نموذج جونز والتي تعتبر مؤشر على ممارسات إدارة الأرباح ليتم وضع قيمة وهمية لها. ومن ثم ومن أجل التحقق من مدى معنوية ممارسة إدارة الأرباح في شركات محل الدراسة استخدمنا اختبار ثنائي الحدين؛
- وفي الخطوة الرابعة والأساسية ضمن دراستنا تتم دراسة أثر كفاءة نظام الحوكمة (EGOV) على ممارسات إدارة الأرباح (EM) مع مراعاة المتغيرات الضابطة (حجم الشركة ومديونية الشركة) وهذا باستخدام معادلة انحدار متعدد. وعند توصلنا إلى

عدم صلاحية نموذج الانحدار المتعدد لدراسة العلاقة بين المتغيرات، قمنا بإلغاء متغيرات المراقبة وتركيز فقط على المتغير التابع إدارة الأرباح والمتغير المستقل كفاءة نظام حوكمة الشركات. ومن ثم تم اللجوء إلى استخدام كاي تربيع (khi-deux) لتحديد العلاقة بينها؛

- وفي الخطوة الخامسة والأخيرة يتم تبيان أثر آليات نظام حوكمة الشركات على ممارسات إدارة الأرباح. وذلك من خلال تحديد أثر كلا آلية مجلس الإدارة وتركز الملكية والمراجعة الداخلية في إحداث فرق بين الشركات التي تمارس إدارة الأرباح والشركات التي لا تمارسها وهذا بالاستعانة باختبار الانحدار اللوجستي الثنائي.

خلاصة الفصل الثالث:

تعرضنا من خلال هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية مرتبطة أساسا بالإطار المنهجي لدراستنا. والتي تعد كمرحلة رئيسية وجب المرور بها قبل الانتقال إلى معالجة البيانات في الفصل الموالي. حيث حاولنا من خلالها التفصيل في عرض الخطوات المتبعة وإجراءات الدراسة وأدواتها. فكانت البداية من اختيار مجتمع وعينة الدراسة حسب الظروف والامكانيات المتاحة، وتحديد الأدوات والبرامج الإحصائية والأساليب الرياضية المناسبة واللازمة لإثبات صحة الفرضيات من عدمها. وبعد ذلك عرجنا على عرض مفصل لكيفية تحديد متغيرات الدراسة وطرق قياسها حيث تناولنا المتغير المستقل كفاءة نظام الحوكمة وكيفية قياسها باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) وبالإضافة إلى المتغير التابع إدارة الأرباح والنموذج المعتمد في قياسه Jonse Modifed 1995. إلى أن وصلنا إلى صياغة نموذج الدراسة وفق البيئة الجزائرية. وما يمكن استخلاصه أن حيثيات هذا الفصل رسمت لنا خارطة الطريق لتوضيح كيفية إنجاز الدراسة واختبار فرضيتها لتوصل إلى الأهداف المنشودة والمهدف الأول وهو الإجابة عن الإشكالية الرئيسية للدراسة.

الفصل الرابع

معالجة ومناقشة نتائج الدراسة

تمهيد:

من أجل دعم دراستنا للأدبيات النظرية حول موضوع كفاءة نظام الحوكمة ومحدداتها وكذا تأثيرها على ممارسات إدارة الأرباح المقدمة في الفصلين السابقين (الأول والثاني) وبالربط مع ما تقدم من تفصيل ضمن الفصل الثالث حول الأدوات والأساليب الإحصائية المراد استخدامها في التحليل وكذا التعرض إلى ظروف وحيثيات اختيار مجتمع وعينة الدراسة بالإضافة إلى تحديد مختلف المتغيرات وصياغة نموذج الدراسة. تأتي في هذا الفصل إلى اسقاط هذه العلاقة على بيئة الأعمال الجزائرية المكونة من شركات مساهمة للإجابة عن الإشكالية الرئيسية لدراستنا والتأكد من صحة الفرضيات أو نفيها. بحيث نحاول من خلال هذا الفصل كمرحلة أخيرة ضمن مخطط الدراسة، عرض نتائج تحليل البيانات واختبار الفرضيات ومناقشة النتائج التي تم توصل إليها اعتمادا على منهج البيانات الزمنية المقطعية.

المبحث الأول: عرض وتحليل بيانات الدراسة

المبحث الثاني: نتائج اختبار فرضيات الدراسة.

المبحث الثالث: تفسير ومناقشة نتائج اختبار فرضيات الدراسة.

المبحث الأول: عرض وتحليل بيانات الدراسة

قبل التطرق إلى النتائج الإحصائية والقياسية واختبار لفروض الدراسة لا بد من عرض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة عن طريق حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والقيم القصوى والدنيا لكل متغير من متغيرات الدراسة مع شرح وتوضيح مبسط لها. وعليه يركز هذا المبحث على تقديم النتائج المتعلقة بالإحصاءات الوصفية لمختلف متغيرات الدراسة حيث سنستعرض من خلاله البيانات المتعلقة مباشرة بمتغيرات الدراسة، بداية بتعريف بمجال الدراسة، ومن ثم عرض للآليات التي تحدد نظام الحوكمة المتبع في شركات عينة الدراسة، وصولاً إلى عرض مستويات المستحقات الاختيارية المحققة لدى الشركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة خلال فترة الدراسة. مع تأكيد إلى أن الدراسة تنظر لكل سنة على أنها مركز لاتخاذ القرار وليس لكل شركة كمركز اتخاذ قرار¹.

المطلب الأول: عرض معلومات عامة حول مجال الدراسة.

المطلب الثاني: عرض وتحليل البيانات المتعلقة بمكونات نظام الحوكمة.

المطلب الثالث: عرض وتحليل البيانات المتعلقة بتقدير قيمة المستحقات الاختيارية.

المطلب الأول: عرض معلومات عامة حول مجال الدراسة.

نحاول من خلال هذا المطلب ترجمة الإجابات الخاصة بالبحر الأول من استمارة استقصاء المعلومات حول خصائص الآليات المكونة لنظام الحوكمة في الشركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة. والتي تتعلق أساساً بمعلومات حول خصائص الشركات بشكل عام. إضافة إلى عرض لوجهة نظر المجيب حول موضوع حوكمة الشركات وأهميتها، وأيضاً أسباب ودوافع ممارسة إدارة الأرباح في بيئة الأعمال الجزائرية.

الفرع الأول: خصائص شركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة.

1. ملكية الشركات:

تعد ملكية الشركات عامل مهم في تقسيم أنظمة حوكمة الشركات، فهناك العديد من المقاربات التي تناولت تقسيم أنظمة حوكمة الشركات ومن بينها المقاربة التي تعتمد على هياكل الملكية وكيفية توزيعها بين المساهمين. أضف إلى ذلك نوعية المالكين الحائزين على أغلبية أسهم الشركة، بحيث ان الاختلاف ما بين نوعية المالكين يؤدي بدوره إلى اختلاف القوانين الضابطة لنظام الحوكمة على مستوى الشركات. وعليه بنظر إلى عينة الشركات محل دراستنا فقد قسمت نوعية الملكية وفق ما يوضحه الجدول الموالي:

¹ شيبوب رعة، مرجع سبق ذكره، ص: 162.

الجدول رقم (4-1): ملكية الشركات محل الدراسة

مختلطة		عامة		خاصة		نوعية الملكية الشركة
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
57,14%	4	28,57%	2	14,28%	1	
-	-	-	-	100%	-	Alpha Computer
-	-	100%	-	-	-	ENSP
-	-	100%	-	-	-	ENAGEO
100%	-	51%	-	49%	-	HESP
100%	-	49%	-	51%	-	BJSP
100%	-	49%	-	51%	-	WESP
100%	-	40%	-	60%	-	BASP

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الدراسة

يلاحظ من خلال الجدول (4-1) تباين في ملكية الشركات محل الدراسة (برغم من صغر حجمها)، حيث مثلت الشركات الخاصة أصغر نسبة من إجمالي شركات محل الدراسة حيث بلغت شركة واحدة فقط (Alpha Computer) بنسبة 14,28% وهذا راجع إلى صعوبة التعامل مع هذا صنف من الشركات وتحفظهم في تقديم المعلومات لذلك تقل نسبة مشاركتها في الدراسات التطبيقية عموماً. وتليها الشركات العامة بنسبة 28,57% وتمثلت في شركتي (ENSP & ENAGEO) والتي تعود ملكيتهما بنسبة 100% لشركة سوناطراك وهي تابعة لدولة. وكما يلاحظ من خلال الجدول السابق أن أغلبية عينة الدراسة شركات ذات ملكية مختلطة بنسبة 57,14% من إجمالي العينة أين قاربت نسبة مساهمة شركة سوناطراك بها نصف رأسمال الشركة. وهذا يرجع لطبيعة المجتمع الذي سحبت منه العينة إذ يتميز بكونه يحوي الشركات العامة بنسبة كبيرة مقارنة بالشركات الخاصة.

2. حجم الشركات:

الجدول الموالي (4-2) يلخص مختلف أحجام الشركات خلال الخمس السنوات المعتمدة ضمن الدراسة:

جدول رقم (4-2): متوسط أحجام الشركات محل الدراسة خلال فترة الدراسة (2011-2015)

الشركة	متوسط الحجم	المعطيات بشكل عام
ALPHA	8,63	متوسط حجم الشركات خلال فترة الدراسة
BJSP	9,80	
HESP	9,83	الانحراف المعياري لحجم الشركات خلال فترة الدراسة
BASP	9,70	
ENSP	10,49	القيمة القصوى لحجم الشركات خلال فترة الدراسة
WESP	8,75	
ENAGEO	10,63	القيمة الدنيا لحجم الشركات خلال فترة الدراسة

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج EXCEL

يتضح لنا من خلال ما يعرضه الجدول السابق وجود تقارب نوعي فيما بين أحجام شركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة ذلك لوجود تقارب فيما بين أصولها، حيث بلغ متوسط أحجام الشركات خلال سنوات الدراسة 9,69 بأحرف معياري يقدر ب: 0,73 وهذا ما يفسر انخفاض تشتت الأحجام عن وسطها. وتجدر الإشارة هنا أن تجانس الشركات من حيث شكلها القانوني ساهم في التقليل من التشتت فيما بينها على اعتبار أن المشرع الجزائري يفرض حدا أدنى لرأسمال حتى تعتبر شركة معينة ذات أسهم. وكما يلاحظ وجود تباين في أحجام شركة معينة من سنة لأخرى وهذا يرجع إلى النتائج التي تحققها ذلك ان حجم الشركة تم قياسه بناء على معطياتها المستخرجة من القوائم المالية وهذا ما يجعل حجم الشركة يتأثر بنتائجها.

الفرع الثاني: حوكمة الشركات ودوافع ممارسات إدارة الأرباح من وجهة نظر المجيبين.

بداية تجدر الإشارة هنا أن الدراسة القياسية فرضت وجوب دقة في البيانات المعتمدة ضمن مختلف الأساليب الرياضية والإحصائية. وهذا ما فرض بدوره اختيار المصدر المناسب والموثوق الذي له ان يمدنا بالبيانات والمعطيات اللازمة وبمستوى عال من دقة. وعليه توجب التطرق إلى عرض وتحليل الدرجات الوظيفية والمستوى التعليمي للإطارات التي أجريت معهم المقابلة والذين قاموا بالإجابة عن استمارة الاستقصاء بالإضافة إلى معرفة مدى استيعابهم للمفهوم حوكمة الشركات وواقع ممارسات إدارة الأرباح في البيئة الجزائرية. وهذا ما يعطي تصورا حول دقة النتائج وقرها من الواقع.

1. الدرجات الوظيفية والمستوى التعليمي للمجيبين:

كلما كان المجيب ذو مستوى تعليمي وكلما كان يعتلي منصب ذو درجة عالية أدى ذلك إلى زيادة درايته بوضعية الشركة عموما، آليات نظام الحوكمة السائد بالشركة بالإضافة إلى طبيعة الممارسات المحاسبية داخل الشركة وهذا ما يعود علينا بتلقي إجابات دقيقة وواقعية. وعليه الجدول الموالي (3-4) يعرض لنا الدرجات الوظيفية والمستوى التعليمي للمجيبين على استمارة الاستقصاء:

الجدول (3-4): توزيع المجيبين حسب الدرجات الوظيفية والمستوى التعليمي

الدرجة الوظيفية	التكرار	النسبة	المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
مدير تنفيذي + حضور مجلس الإدارة	1	14,3%	ليسانس	3	42,9%
رئيس قسم المالية والمحاسبة	4	57,1%	ماستر / ماجستير	4	57,1%
مراجع داخلي	1	14,3%	دكتوراه	0	0
رئيس مصلحة	1	14,3%			

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا الى بيانات الدراسة

يستعرض لنا الجدول السابق الدرجات الوظيفية للمجيبين ويظهر لنا أن أغليبتهم يعتلون منصب رئيس قسم مالية والمحاسبة بنسبة 57,1% ويلبها منصب مدير تنفيذي، مراجع داخلي ورئيس مصلحة بتكرار واحد وبنسبة 14,3%. كما أغليبتهم من حاملي شهادة

ليسانس وماستر بنسبة 42,9% و 57,1% على التوالي. وينظر إلى أن غالبية المجيبين من الإطارات (مدير تنفيذي ورئيس مصلحة المحاسبة والمالية) فهذا يشير إلى أنهم على إطلاع بمجريات سير أمور التسيير داخل شركة بالإضافة إلى أنهم مسؤولين عن كتابة تقرير التسيير والذي يحوي معلومات حول نظام الحوكمة. وبالنظر إلى أن رؤساء مصلحة المالية والمحاسبة ذوي نسبة الكبيرة من المجيبين وتليها المراجع الداخلي فهذا مؤشر على درايتهم بالمعلومات المتعلقة بممارسات إدارة الأرباح والوضع المالي للشركة.

2. مفهوم الحوكمة (التعريف، أهمية) حسب وجهة نظر المجيبين:

بغية التأكد من مدى معرفة المجيب لمفهوم حوكمة الشركات، وحتى تكون البيانات المعتمدة ضمن دراسة أكثر دقة طرحنا عليه سؤالين مهمين وكانت الإجابة في الجدول (4-4) الموالي؛ وما يلاحظ أن المجيبين على دراية بمصطلح الحوكمة.

الجدول (4-4): إطلاع المجيبين على مصطلح "حوكمة الشركات"

لا		نعم		البيان
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
0	0	100%	7	هل لديك إطلاع على مفهوم "حوكمة الشركات"
85,7%	6	14,3%	1	هل سبق لك وتحصلت على تكوين أو شاركت في ندوة تدريبية حول مفهوم حوكمة الشركات.

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى بيانات الدراسة

يظهر من خلال الجدول (4-4) أن جميع المستجوبين على دراية بمصطلح حوكمة الشركات على رغم من كون مستجوب واحد فقط قد سبق له الحصول على تكوين حول مفهوم حوكمة الشركات.

وفي الجدول الموالي تلخص وجهة نظر المجيبين حول مفهومهم لمصطلح الحوكمة؛ حيث طرحنا عليهم سؤال "حسب رأيكم ما هو المفهوم الأقرب لمصطلح حوكمة الشركات" وكانت الإجابات كالتالي:

الجدول (5-4): رأي المجيبين حول المفهوم الأقرب لحوكمة الشركات

النسبة	التكرار	البيان
42,9%	3	أسلوب تسيير فعال
42,9%	3	وسيلة لتنظيم العلاقة بين الأطراف الفاعلة في الشركة
14,3%	1	وسيلة لرقابة وضبط سلوكيات المسيرين

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى بيانات الدراسة

يلاحظ من خلال الجدول (4-5) وجود تساوي في آراء المجيبين حول مفهومهم بمصطلح حوكمة الشركات بنسبة 42,9% حيث يعتبرون ان مصطلح حوكمة الشركات يعبر عن أسلوب تسيير فعال، ووسيلة لتنظيم العلاقة بين الأطراف الفاعلة في الشركة. وتليهم نسبة 14,3% من إجمالي المجيبين يرون أن حوكمة الشركات عبارة عن وسيلة للرقابة وضبط سلوكيات المسيرين. وهذا ما يجعلنا نرجح أن معظم المجيبين على دراية جيدة بمقصود حوكمة الشركات وهذا في إطار ما تفرضه مناصبهم.

وبغية التأكد من درجة استيعاب المجيبين للدور الذي تلعبه حوكمة الشركات داخل الشركة طلبنا منهم ترتيب خمسة أهداف تساعد حوكمة الشركات على تحقيقها؛ وذلك حسب الأهم. والجدول (4-6) الموالي يلخص مجمل الترتيب الذي اختير من قبل المجيبين في المتوسط:

الجدول (4-6): أهداف حوكمة الشركات من وجه نظر المجيبين

الترتيب في المتوسط	التكرار		العبارات
3,14	0%	1	مراقبة عمل المسيرين
	42,9%	2	
	28,6%	3	
	0%	4	
	28,6%	5	
2,28	42,9%	1	تقليل الصراع وتعارض المصالح بين المساهمين ومسيرى الشركة
	28,6%	2	
	0%	3	
	14,3%	4	
	14,3%	5	
3,57	28,6%	1	تقديم معلومات شفافة وصادقة
	0%	2	
	0%	3	
	28,6%	4	
	42,9%	5	
3,28	28,6%	1	حماية حقوق المساهمين ومختلف أصحاب المصالح
	0%	2	
	0%	3	
	57,1%	4	
	14,3%	5	
2,86	0%	1	تحسين أداء الشركة وتعظيم ربحيتها
	28,6%	2	
	57,1%	3	
	14,3%	4	
	0%	5	

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا الى تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج SPSS 23

يلاحظ من الجدول (4-6) أن 42,9% من المجيبين اعتبروا أن تقليل الصراع وتعارض المصالح بين المساهمين ومسيرى الشركة أول هدف تسعى الحوكمة لتحقيقه، يليه مراقبة عمل المسيرين حيث أن ما نسبته 42,9% من المجيبين صنّفوه ضمن المرتبة الثانية. ليكون تحسين أداء الشركة وتعظيم ربحيتها في رتبة الثالثة بحسب وجهة نظر 57,1% من المجيبين. وتأتي في المرتبة الرابعة حماية حقوق المساهمين ومختلف أصحاب المصالح بنسبة 57,1% من آراء المجيبين وأخيرا تقديم معلومات شفافة وصادقة بموافقة 42,9% من المجيبين على ترتيبه

كآخر هدف. وهذا ما تعكسه المتوسطات الحسابية لمختلف الأهداف بالتقريب حيث تبين أن تحسين أداء الشركة وتعظيم ربحيتها تأتي كهدف ثاني بقيمة 2,86 في المتوسط ومن ثم تليها مراقبة عمل المسيرين كهدف ثالث بقيمة 3,14 في المتوسط.

3. دوافع ممارسات إدارة الأرباح حسب وجهة نظر المجيبين:

ونأتي من خلال هذه النقطة إلى بيان وجهة نظر المجيبين حول الأسباب التي تؤدي بالمسيرين إلى اتباع أساليب إدارة الأرباح في بيئة الأعمال الجزائرية. بحيث طلبنا منهم ترتيب الأسباب حسب الأهم والأكثر حافزاً للمسيرين. والجدول (7-4) الموالي يلخص مجمل الترتيب الذي اختير من قبل المجيبين في المتوسط:

الجدول (7-4): أسباب تلاعب المديرين بالنتائج المالية بالشركة في ظل بيئة الأعمال الجزائرية من وجه نظر المجيبين

الترتيب في المتوسط	التكرار		العبارات
2,57	14,3%	1	تعظيم المكافآت الممنوحة لهم مقابل الأرباح
	57,1%	2	
	0%	3	
	14,3%	4	
	14,3%	5	
3,43	0%	1	تعزير سمعة الشركة بما يحفظ لهم مناصبهم
	0%	2	
	57,1%	3	
	42,9%	4	
	0%	5	
1,14	85,7%	1	التهرب الضريبي
	14,3%	2	
	0%	3	
	0%	4	
	0%	5	
3,57	0%	1	الحصول على قروض من البنوك
	14,3%	2	
	42,9%	3	
	14,3%	4	
	28,6%	5	
4,28	0%	1	زيادة ثقة المساهمين
	14,3%	2	
	0%	3	
	28,6%	4	
	57,1%	5	

المصدر: من إعداد الطالبة استناداً إلى تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج SPSS 23

يلاحظ من الجدول (7-4) أن أغلبية المجيبين اتفقوا على سبب واحد له أكثر دافعية للمسيرين نحو ممارسة إدارة الأرباح وكان في المرتبة الأولى وهو التهرب الضريبي وهذا بنسبة 85,7%، وتليه في المرتبة الثانية كسبب ثاني تعظيم المكافآت الممنوحة لهم مقابل الأرباح بنسبة 57,1%. ويأتي سبب الثالث حسب وجهة النظر المجيبين تعزير سمعة الشركة بما يحفظ لهم مناصبهم بنسبة 57,1%. ويصنف دافع

الحصول على قروض من البنوك كسبب رابع لتلاعب بالنتائج المالية. ويأتي في المرتبة الأخيرة دافع زيادة ثقة المساهمين كسبب الخامس وهذا بنسبة 57,1%.

المطلب الثاني: عرض وتحليل البيانات المتعلقة بمكونات نظام الحوكمة.

سنعرض من خلال هذا المطلب وصف إحصائي لمتغير الدراسة المستقل "نظام الحوكمة". بحيث وكما أشرنا في الفصل السابق إلى أن مدخلات نظام الحوكمة الذي تم اعتماده ضمن دراستنا تتكون من ثلاث آليات الداخلية للحوكمة؛ آلية مجلس الإدارة والتي تمت دراستها من خلال خاصية الاستقلالية، آلية هيكل الملكية والتي تناولناها من خلال خاصية تركيز الملكية وآلية المراجعة الداخلية والتي تمت معالجتها من خلال خاصية وجود خلية للمراجعة الداخلية داخل شركات عينة الدراسة. وفي الأخير معدل العائد على الأصول والذي تم تناوله كمؤشر على ربحية الشركة ممثلاً لمخرجات نظام الحوكمة. وعليه يعرض لنا الجدول الموالي الإحصاءات الوصفية لمدخلات ومخرجات نظام الحوكمة التي تمت معالجتها ضمن دراستنا:

الجدول رقم (4-8): الإحصاءات الوصفية لمدخلات ومخرجات نظام الحوكمة في شركات عينة الدراسة خلال الفترة

(2011-2015)

المتغيرات	المتوسط	الانحراف المعياري	القيمة العليا	القيمة الدنيا
استقلالية مجلس الإدارة INDEP	0,207	0,211	0,57	0
تركز الملكية CPROP	2	0,939	4	1
وجود خلية للمراجعة الداخلية AUDIT	0,857	0,355	1	0
العائد على الأصول ROA	1,408	9,207	12,492	-36,49

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج EXCEL

يظهر لنا الجدول (4-8) أن متوسط استقلالية أعضاء مجلس الإدارة قدر بنسبة 20% من مجموع الأعضاء، أي ما يعادل عضوين مستقلين وانحراف معياري قدره 21% ويلاحظ أن هناك تباين بين القيمة الدنيا والقيمة العليا إذ قدرت أعلى قيمة بنسبة 57% أي ما يعادل أربعة أعضاء مستقلين بينما انعدمت القيمة الدنيا.

وبالنظر إلى تركيز الملكية نلاحظ أن قيمة المتوسط قد بلغت 2 أي ما يعادل شريكين في كل شركة تتجاوز حصتهما 10% من إجمالي أسهم الشركة وهذا راجع للتكون عينة الدراسة من شركتين عامة وأربعة شركات مختلطة؛ مع تشتت بسيط قدر ب 0,908 حيث أنه توجد شركة واحدة خاصة وعائلية بما أربعة مساهمين تتجاوز حصتهم 10%.

وكما يتضح من خلال الجدول أن متوسط وجود خلية للمراجعة الداخلية بالشركات محل الدراسة قد بلغ معدل 0,85 وانحراف معياري قدر ب 0,35، حيث أن كل شركات عينة دراسة تمتلك خلية للمراجعة الداخلية ما عدا الشركة الخاصة Alpha Computer.

وفيما يخص معدل العائد على الأصول كمؤشر هام على ربحية الشركات فقد بلغ في المتوسط 1,408 دج وبشئت عن قيم الوسط الحسابي بمقدار 9,207 وهذا ما يفسر الفرق الواضح بين القيمة العليا والتي بلغت 12,49 وبين القيمة الدنيا المقدرة بـ -36,49 وهذا ما يشير إلى التدهور في مؤشر ربحية الشركات محل الدراسة. ويمكن تفسير ذلك من خلال النتيجة الصافية السلبية التي حققتها كل من شركة (BJSP-HESP-BASP-WESP) خلال سنوات الدراسة. (انظر الملحق رقم 21)

المطلب الثالث: عرض وتحليل البيانات المتعلقة بتقدير قيمة المستحقات الاختيارية.

على ضوء دراسة (Jonse, 1991) فإن المستحقات الاختيارية تستخدم كمؤشر على ممارسات إدارة الأرباح، إذ يتم تضخيمها أو تخفيضها من أجل الزيادة أو التقليل من قيمة الأرباح، وعليه فإنه يتم التعرف على اتجاه إدارة الأرباح صعودا أو نزولا من خلال قيم المستحقات الاختيارية. وبغرض التحليل الإحصائي يتم حساب المستحقات الاختيارية إلى إجمالي أصول السنة السابقة ($DAC_{i,t} / A_{i,t-1}$) لكل شركة ولكل سنة من سنوات الدراسة، وبعدها يتم تقدير متوسط قيمة المستحقات الاختيارية إلى إجمالي أصول سنة السابقة لكل الشركات وخلال فترة الدراسة ككل، ومن ثم لكل عينة الدراسة وخلال كل سنة على حدى (أنظر الملحق رقم 22).

الفرع الأول: المتوسطات الحسابية للمستحقات الاختيارية التي حققتها شركات عينة الدراسة وخلال فترة الدراسة.

بعد تقدير قيمة المستحقات الاختيارية باستخدام نموذج جونز المعدل. نحاول هنا التعرف على اتجاه ممارسات إدارة الأرباح باستخدام قيم المستحقات الاختيارية لإجمالي أصول. والجدول الموالي يوضح الإحصاءات الوصفية للمستحقات الاختيارية لشركات عينة الدراسة المحققة خلال فترة الدراسة:

جدول رقم (4-9): الإحصاءات الوصفية للمستحقات الاختيارية لشركات عينة الدراسة.

السنة	متوسط قيمة المستحقات الاختيارية إلى إجمالي الأصول في السنة السابقة	الانحراف المعياري لقيمة المستحقات الاختيارية إلى إجمالي الأصول في السنة السابقة	أقصى قيمة للمستحقات الاختيارية إلى إجمالي الأصول في السنة السابقة	أدنى قيمة للمستحقات الاختيارية إلى إجمالي الأصول في السنة السابقة
2011	-0,015498332	0,050664769	0,056090775	-0,091910584
2012	-0,049924568	0,060811532	0,028869907	-0,132086301
2013	-0,090023157	0,077948959	0,046030827	-0,183935273
2014	0,068090148	0,039344149	0,131351796	0,02783075
2015	0,083343611	0,110894642	0,239053461	-0,120390292

فترة الدراسة	-0,00080246	0,096105297	0,239053461	-0,183935273
--------------	-------------	-------------	-------------	--------------

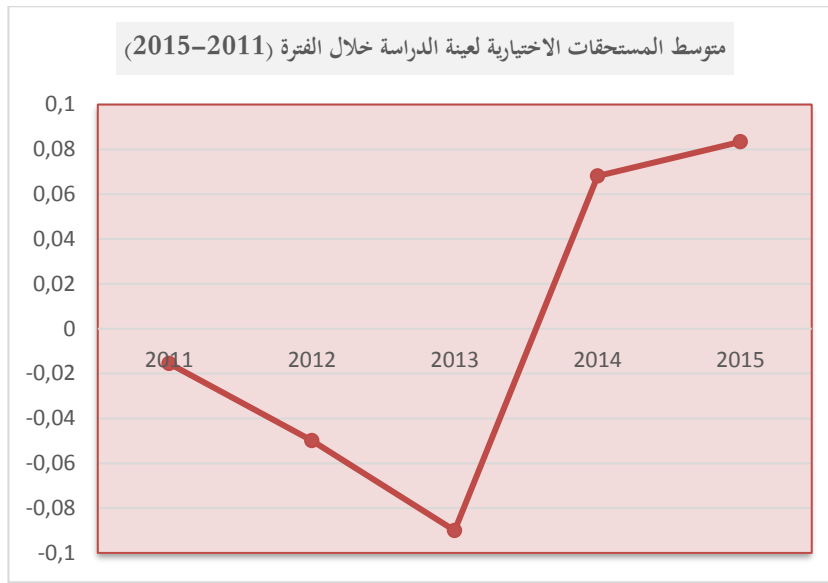
المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج EXCEL

تشير النتائج التي يعرضها الجدول (4-9) إلى وجود تباين بين الشركات في استخدام إدارة الأرباح بواسطة المستحقات الاختيارية خلال فترة الدراسة بحيث يلاحظ ارتفاع تدريجي في استخدام المستحقات الاختيارية وتغير اتجاهها من تخفيض الأرباح خلال سنوات الأولى (2011-2012-2013) إذ حققت قيم سالبة؛ إلى تضخيم أرباحها بداية من سنة 2014 إلى 2015 بشكل متصاعد أين حققت قيم موجبة. والشكل رقم (4-1) يوضح تطور مستوى المستحقات الاختيارية خلال الفترة (2011-2015). وكما يمكن سرد مجموعة من الملاحظات يعرضها الجدول السابق كالتالي:

- قدر متوسط المستحقات الاختيارية خلال سنة 2011 ب: (-0,015498332) وبانحراف معياري قدره (0,050664769) حيث بلغت أقصى قيمة للمستحقات الاختيارية (0,056090775) والتي حققتها شركة BASP وكما قدرت أدنى قيمة للمستحقات الاختيارية (-0,091910584) وهي تعبر عن قيمة المستحقات الاختيارية التي حققتها شركة BJSP.
- وفي سنة 2012 قدر متوسط المستحقات الاختيارية ب: (-0,049924568) وبانحراف معياري قدره (0,060811532) حيث بلغت أقصى قيمة للمستحقات الاختيارية (0,028869907) والتي حققتها شركة HESP وكما قدرت أدنى قيمة للمستحقات الاختيارية (-0,132086301) وهي تعبر عن قيمة المستحقات الاختيارية لشركة ENSP.
- وفي سنة 2013 قدر متوسط المستحقات الاختيارية ب: (-0,090023157) وبانحراف معياري قدره (0,077948959) حيث بلغت أقصى قيمة للمستحقات الاختيارية (0,046030827) والتي حققتها شركة ENSP في حين بلغت أدنى قيمة للمستحقات الاختيارية (-0,183935273) وهي تعبر عن قيمة المستحقات الاختيارية لشركة BJSP.
- وفي سنة 2014 تغير اتجاه ممارسات إدارة الأرباح حيث عرفت هذه السنة تحقيق قيم موجبة للمستحقات الاختيارية إذ قدر متوسط المستحقات الاختيارية ب: (0,068090148) وبانحراف معياري قدره (0,039344149) حيث بلغت أقصى قيمة للمستحقات الاختيارية (0,131351796) والتي حققتها شركة ENSP وكما قدرت أدنى قيمة للمستحقات الاختيارية (0,02783075) وهي تعبر عن قيمة المستحقات الاختيارية لشركة HESP.
- وفي سنة 2015 قدر متوسط المستحقات الاختيارية ب: (0,083343611) وبانحراف معياري قدره (0,110894642) حيث بلغت أقصى قيمة للمستحقات الاختيارية (0,239053461) والتي حققتها شركة ALPHA COMPUTER، في حين بلغت أدنى قيمة للمستحقات الاختيارية (-0,120390292) وهي تعبر عن قيمة المستحقات الاختيارية لشركة WESP.

وعموما يمكن القول بالاستناد إلى النتائج التي يعرضها الجدول (4-9) أن الشركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة قد قامت بممارسات إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة (2011-2015) من خلال استخدام المستحقات الاختيارية بشكل سالب في اتجاه تخفيض الأرباح، حيث بلغ متوسط المستحقات الاختيارية لعينة الدراسة وخلال فترة الدراسة (-0,00080246) وبانحراف معياري قدر ب: (0,096105297) بحيث بلغت أقصى قيمة للمستحقات الاختيارية (0,239053461) والتي حققتها شركة ALPHA COMPUTER خلال سنة 2015 في حين قدرت أدنى قيمة للمستحقات الاختيارية (-0,183935273) والتي حققتها شركة BJSP سنة 2013.

شكل رقم (4-1): تطور مستوى المستحقات الاختيارية خلال الفترة (2011-2015)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج EXCEL

الفرع الثاني: التكرارات لممارسة شركات عينة الدراسة لإدارة الأرباح بواسطة المستحقات الاختيارية خلال فترة الدراسة

في الفصل السابق عرضنا خطوات قياس ممارسات إدارة الأرباح حسب نموذج جونز المعدل 1995 وضمن الخطوة الخامسة حددنا كيفية تصنيف الشركات التي تمارس والتي لا تمارس إدارة الأرباح. حيث تم إعطاء قيمة المتغير الوهمي (1) للشركات التي تمارس إدارة الأرباح إذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية في عام معين تفوق قيمة متوسط المستحقات الاختيارية للشركة خلال فترة الدراسة، وتعطى قيمة (0) للشركات التي لا تمارس إدارة الأرباح إذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية في عام معين تقل عن متوسط المستحقات الاختيارية للشركة خلال فترة الدراسة. والنتائج المتوصل إليها يعرضها الجدول (4-10) الموالي:

الجدول رقم (4-10): التكرارات والنسب المئوية للشركات الممارسة والشركات غير الممارسة لإدارة الأرباح

السنة	الشركات الممارسة لإدارة الأرباح		الشركات غير الممارسة لإدارة الأرباح		المجموع	
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
2011	2,9%	1	17,1%	6	20%	7
2012	8,6%	3	11,4%	4	20%	7
2013	11,4%	4	8,6%	3	20%	7
2014	2,9%	1	17,1%	6	20%	7
2015	17,1%	6	2,9%	1	20%	7
(2015-2011)	42,9%	15	57,1%	20	100%	35

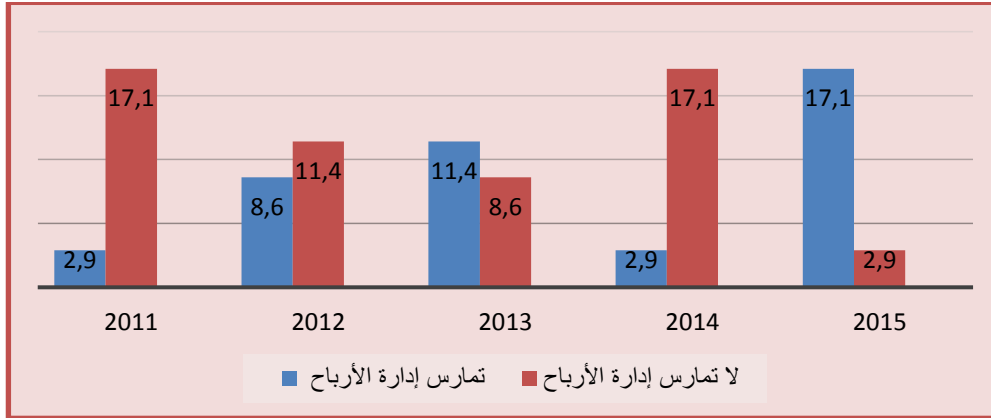
المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج EXCEL

تبين النتائج المتوصل إليها وجود تباين بين سنوات الدراسة من حيث ممارسة إدارة الأرباح. وقد قدرت تكرارات عدم قيم شركات عينة الدراسة بممارسة إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة ككل (20) شركة أي ما نسبته 57,1% بالمقارنة بالشركات التي قامت بممارسة إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة بنسبة 42,9% وبتكرار بلغ 15 شركة.

حيث تظهر نتائج الجدول (4-10) أعلى تكرار لممارسة إدارة الأرباح لدى شركات عينة الدراسة في سنة 2015 والذي بلغ (06) ست شركات بنسبة قدرها 17,1%، تليها بعد ذلك سنة 2013 حيث بلغ عدد الشركات الممارسة لسلوك إدارة الأرباح (04) أربع شركات بنسبة قدرها 11,4%. ومن بعدها سنة 2012 حيث قدرت نسبة شركات الممارسة لإدارة الأرباح بـ 8,6% وبتكرار (03) ثلاث شركات. في حين تعتبر سنتي 2011 و2014 الأقل ممارسة لإدارة الأرباح حيث بلغت نسبة الشركات التي قامت بممارسة إدارة الأرباح 2,9% وبتقدير تكرار (1).

أما بالنسبة للشركات الغير ممارسة لإدارة الأرباح سجل أعلى تكرار لعدم ممارسة إدارة الأرباح خلال سنتي 2011 و2014 حيث بلغ تكرار 6 شركات غير ممارسة أي ما نسبته 17,1%، في حين بلغ أدنى تكرار سنة 2015 بتقدير تكرار شركة واحدة لم تقم بممارسة إدارة الأرباح، بنسبة 2,9%. والشكل (4-2) الموالي يعطي قراءة أفضل لممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة خلال الفترة (2015-2011).

الشكل رقم (4-2): ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة الجزائرية عينة الدراسة خلال الفترة (2011-2015)



المصدر: من إعداد الباحثة استنادا على تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج EXCEL

الفرع الثالث: المتوسطات الحسابية للمستحقات الاختيارية للشركات الربحية والخاسرة وخلال فترة الدراسة.

بغية التعرف على درجة الاختلاف ما بين الشركات الربحية والخاسرة من حيث ممارستها للإدارة الأرباح باستخدام المستحقات الاختيارية. نعرض من خلال الجدول (4-11) الإحصاءات الوصفية لقيم المستحقات الاختيارية في الشركات الربحية والشركات الخاسرة خلال فترة دراستنا:

جدول رقم (4-11): الإحصاءات الوصفية للمستحقات الاختيارية للشركات الربحية والخاسرة.

تصنيف الشركات	السنة	عدد الشركات	متوسط للمستحقات الاختيارية	أقصى قيمة للمستحقات الاختيارية	أدنى قيمة للمستحقات الاختيارية
الشركات الربحية	2011	6	-0,002762956	0,056090775	-0,063053913
	2012	5	-0,047484778	0,028869907	-0,132086301
	2013	6	-0,088790012	0,046030827	-0,183935273
	2014	4	0,092836196	0,131351796	0,051839836
	2015	4	0,130647322	0,239053461	0,027951003
	فترة الدراسة	25	0,004287695	0,239053461	-0,183935273
الشركات الخاسرة	2011	1	-0,091910584	-0,091910584	-0,091910584
	2012	2	-0,056024044	-0,02105795	-0,090990138
	2013	1	-0,097422028	-0,097422028	-0,097422028
	2014	3	0,035095417	0,048558684	0,02783075
	2015	3	0,098709718	0,098709718	-0,120390292
	فترة الدراسة	10	-0,013527846	0,098709718	-0,120390292

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج EXCEL

توضح النتائج في الجدول أعلاه أن عدد الشركات المحققة للأرباح بلغ (6) شركات خلال سنة 2011، (5) شركات خلال سنة 2012، (6) شركات خلال سنة 2013 و (4) شركات خلال سنتي 2014 و 2015، بمتوسط مستحقات اختيارية قدرت ب: - 0,0028 ، -0,0475 ، -0,0888 ، 0,0928 ، 0,1306 على التوالي. في حين بلغ عدد الشركات الخاسرة شركة واحدة خلال سنة 2011، وشركتين خلال سنة 2012، شركة واحدة خلال سنة 2013 و (3) شركات خلال سنتي 2014 و 2015. بمتوسط مستحقات اختيارية قدرت ب: -0,0919 ، -0,0560 ، -0,0974 ، 0,0351 ، 0,0987 على التوالي. وكما تبين النتائج الموضحة في الجدول وجود اختلاف في استخدام المستحقات الاختيارية بين الشركات الراجعة والخاسرة، حيث بلغ متوسط المستحقات الاختيارية خلال فترة الدراسة ككل (2011-2015) للشركات الراجعة 0,0043 ، وللشركات الخاسرة -0,0135. وهذا ما يبين أن الشركات الراجعة تقوم بممارسة إدارة الأرباح بشكل سالب عن طريق تخفيض أرباحها.

المبحث الثاني: نتائج اختبار فرضيات الدراسة.

تهدف أي دراسة تطبيقية إلى محاولة التحقق من صحة فرضيات الدراسة أو نفيها، حيث يعتمد في بناء الفرضيات على الجانب النظري للموضوع والدراسات السابقة التي أجريت حوله، في حين أن اختبارها يستند على واقع بيئة معينة، فبناء على هذه الأخيرة قد ترفض فرضيات أثبتت صحتها نظرياً أو العكس. وعليه بعد أن تناولنا خلال المبحث السابق الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة وتحليلها، سنقوم خلال هذا المبحث باختبار مجموعة من الفرضيات المتعلقة بموضوع دراستنا في ظل بيئة الأعمال الجزائرية. بحيث سنتناول ضمن مطالب هذا المبحث اختبار الفرضيات المتعلقة بمستوى كفاءة نظام الحوكمة في شركة عينة الدراسة ومحدداتها كمطلب أول؛ أما المطلب الثاني فنتناول من خلاله اختبار فرضية حول مدى ممارسة شركات عينة الدراسة لممارسات إدارة الأرباح. أما المطلب الأخير فيرتبط مباشرة بموضوع دراستنا ويعالج مدى تأثير ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة بمستوى كفاءة نظام الحوكمة بها هذا من جهة، وأي آلية من آليات النظام تعتبر محددة للممارسات إدارة الأرباح من جهة أخرى.

المطلب الأول: مستوى كفاءة نظام الحوكمة ومحدداتها في الشركات عينة الدراسة.
المطلب الثاني: مدى قيام شركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة بممارسة إدارة الأرباح.
المطلب الثالث: أثر كفاءة نظام الحوكمة على ممارسات إدارة الأرباح في شركات محل الدراسة.

المطلب الأول: مستوى كفاءة نظام الحوكمة ومحدداتها في الشركات عينة الدراسة.

نسعى من خلال هذا المطلب التحقق من صحة الفرضية الأولى المتعلقة بمستوى كفاءة نظام الحوكمة في شركات عينة الدراسة ومحدداتها.

الفرع الأول: اختبار الفرضية الرئيسية الأولى - مستوى كفاءة نظام الحوكمة -

لاختبار الفرضية الأولى والتي مفادها: "في المتوسط، يعتبر نظام الحوكمة في الشركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة ذو كفاءة مرتفعة" تم استخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) لقياس درجة كفاءة الحوكمة في الشركات محل الدراسة - وكما ذكرنا سابقا تمثل خصائص آليات الحوكمة الداخلية مداخلاته والعائد على الأصول مخرجات له - حيث سنستخدم نموذج عوائد الحجم الثابتة (CRS) مع التوجه الخارجي (output) ذلك أنه لا يمكن لمتخذ القرار داخل الشركة (المدير العام/الرئيس المدير العام) التحكم بخصائص الآليات التي تشكل نظام الحوكمة داخل الشركة بحيث أنها مفروضة بقوة القانون في الجزائر، بينما يمكنه التغيير من مخرجات النظام الحوكمة بحيث يرجع الهدف هنا تعظيم المخرجات أي التحسين من ربحية الشركة عند مستوى نظام حوكمة معين. الجدول (4-12) يلخص النتائج:

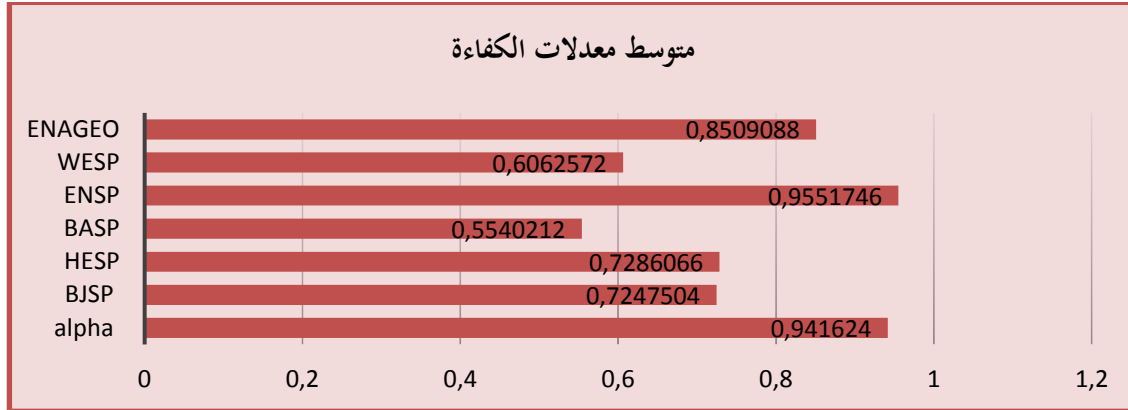
الجدول رقم (4-12): كفاءة نظام الحوكمة خلال فترة الدراسة.

عدد نظم المحققة للكفاءة تامة	المتوسط	الانحراف المعياري	أقصى قيمة	أدنى قيمة
2	0,7659061	0,2060252	1	0

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج SIAD V3 (أنظر الملحق رقم 21)

يوضح الجدول (4-12) الإحصاءات الوصفية لدرجة كفاءة نظام الحوكمة باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA)، ويمكن القول بأن الشركة ذات نظام حوكمة كفوؤ إذا حققت درجة كفاءة تساوي الواحد (1). وما يلاحظ من خلال الجدول أن نظم الحوكمة التي حققت الكفاءة التامة خلال سنوات الدراسة قدرت بنظامين من بين 35 نظام حوكمة. ومن بينها شركة انعدمت فيها كفاءة نظام الحوكمة (0) وهي نفس الشركة (WESP سنة 2015) التي حققت أدنى معدل للعائد على الأصول. وكما يلاحظ من خلال الجدول أن متوسط كفاءة نظام الحوكمة للشركات عينة الدراسة وخلال فترة الدراسة قد بلغت نسبة 76% وانحراف معياري قدر بنسبة 20% وهذا ما يدل إن أمكن القول عن التباين الواضح ما بين الشركات وخلال فترة الدراسة في تحقيق مستويات من المخرجات (مؤشر الربحية) تتوافق نوعا ما مع مدخلات نظام الحوكمة.

الشكل (3-4): الكفاءة المتوسطة المحققة من قبل مختلف الشركات عينة الدراسة خلال سنوات الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج EXCEL

ويظهر كذلك الشكل (3-4) معدلات الكفاءة المتوسطة لمختلف الشركات خلال فترة الدراسة من 2011 إلى سنة 2015، بحيث يلاحظ أن مستويات الكفاءة تتراوح ما بين درجة الكفاءة القصوى والمقدرة بـ0,95 بالشركة العمومية ENSP وبين درجة الكفاءة الدنيا المقدرة بـ0,55 بالشركة المختلطة BASP. وإذا ما تم تقسيم مستويات الكفاءة المحققة لعينة الدراسة خلال فترة الدراسة إلى كفاءة متدنية والتي حققت معدل يتراوح ما بين [0,25,0]، كفاءة معتدلة والتي يتراوح معدلها ما بين [0,25,0,75] وكفاءة مرتفعة [1,0,75] نجد أن ما نسبته 62,85% من شركات قد حققت كفاءة مرتفعة و ما نسبته 34,28% من الشركات ذات كفاءة معتدلة. أما باقي معدلات الكفاءة المحققة فهي ضعيفة جدا (منعدمة) بنسبة 2,85% والتي حققتها شركة واحدة (شركة WESP) خلال سنة 2015.

من خلال النتائج السابقة يمكن تأكيد صحة الفرضية الأولى للدراسة والتي مفادها "في المتوسط، يعتبر نظام الحوكمة في الشركات عينة الدراسة ذو كفاءة مرتفعة". من خلال النتائج السابقة نلاحظ أن متوسط الكفاءة لدى الشركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة بلغ معدل 76% إذ حققت أغلبية الشركات وبنسبة 62,85% معدل كفاءة مرتفع يتراوح ما بين معدل 75% ومعدل الكفاءة التامة 100%. وبالنظر إلى عدد المشاهدات التي حققت فيها كفاءة تامة بلغت مشاهدتين (02) من أصل 35 مشاهدة، فإنه يمكن القول أنه ضمن عينة الدراسة توجد شركتين لديها نظام حوكمة ذو كفاءة تامة يعمل على تحسين ربحية الشركة. وعليه يمكننا تأكيد صحة الفرضية الرئيسية الأولى والتي مفادها:

في المتوسط، يعتبر نظام الحوكمة في الشركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة ذو كفاءة مرتفعة.

الفرع الثاني: اختبار الفرضية الرئيسية الثانية - محددات مستوى كفاءة نظام الحوكمة -

لاختبار الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية الثانية والتي مفادها: " تعتبر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات عوامل محددة لدرجة كفاءة نظام الحوكمة في شركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة عند مستوى المعنوية 0,05؛ سيتم اعتماد اختبار مقارنة المتوسطات للحكم على صحة الفرضيات من عدمه، أين يتم تحديد أي عامل له أن يساهم في تحديد درجة الكفاءة وإحداث فرق بين الشركات على أساس كفاءة نظام حوكمتها (وبالتالي التأثير في ربحية الشركات تعظيمها أو تدنيها)، بحيث يتم الحكم على كل عامل على حدى، وهنا قمنا بتقسيم شركات عينة الدراسة إلى مجموعتين، المجموعة الأولى تضم الشركات التي لديها نظام حوكمة ذو كفاءة مرتفعة، أما المجموعة الثانية فتتضمن الشركات التي نظام الحوكمة فيها ذو كفاءة متدنية؛ وهذا على أساس متوسط كفاءة نظام حوكمة شركات عينة الدراسة بحيث:

- نظام الحوكمة ذو كفاءة مرتفعة: معدل الكفاءة أكبر من أو يساوي 0,76 ويمنح القيمة "1". (بتقدير 22مشاهدة)
- نظام الحوكمة ذو كفاءة متدنية: معدل الكفاءة أقل تماما من 0,76 ويمنح القيمة "0". (بتقدير 13مشاهدة)

ولاختبار كل فرضية جزئية على حدى تم استخدام تحليل التباين للمقارنة بين المتوسطات (ANOVA) وذلك لدراسة العلاقة بين درجة الكفاءة المحققة ومتغير استقلالية مجلس الإدارة ومتغير تركيز الملكية. وكما استخدمنا اختبار كاي تربيع (Khi-deux) المتعلق بالجدول المتقاطعة من أجل دراسة العلاقة بين مستوى الكفاءة المحققة ومتغير المراجعة الداخلية². وتم ذلك بالشكل الآتي:

أولا: نتائج اختبار الفرضية الجزئية الأولى حول عامل استقلالية أعضاء مجلس الإدارة في تحديد درجة كفاءة نظام الحوكمة.

- H10**: لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الشركات التي تملك نظام حوكمة ذو كفاءة مرتفعة والشركات التي تملك نظام حوكمة ذو كفاءة متدنية حسب عامل استقلالية أعضاء مجلس الإدارة؛ عند مستوى الدلالة 0,05.
- H11**: توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الشركات التي تملك نظام حوكمة ذو كفاءة مرتفعة والشركات التي تملك نظام حوكمة ذو كفاءة متدنية حسب عامل استقلالية أعضاء مجلس الإدارة؛ عند مستوى الدلالة 0,05.

²استخدامنا اختبار مقارنة المتوسطات وما ارتبط بها من إحصائيات (ANOVA et Eta) لأن متغير استقلالية مجلس الإدارة ومتغير تركيز الملكية متغيرات سلمية (رتبية) (Echelle)؛ واستخدمنا الجداول المتقاطعة وما ارتبط بها من إحصائيات للتحديد قيمة (Khi-deux) لأن متغير المراجعة الداخلية متغير اسمي (كيفي) (Nominal).

جدول (4-13): نتائج اختبار (ANOVA) حول عامل استقلالية مجلس الإدارة في تحديد مستوى كفاءة نظام الحوكمة.

العامل المحدد للكفاءة	الكفاءة	متدنية/مرتفعة	المتوسط	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة	القرار
استقلالية مجلس الإدارة	0	13	0,2246	0,14655	0,020	دال (توجد)
	1	22	0,1968	0,24404		فروق

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج SPSS 23 (أنظر الملحق رقم 23)

نلاحظ من خلال الجدول (4-13) أن قيمة متوسط استقلالية أعضاء مجلس الإدارة في الشركات التي نظام الحوكمة فيها ذو كفاءة متدنية قدر بـ 0,22 وبانحراف معياري قدره 0,14 وهو قريب من متوسط استقلالية مجلس الإدارة في الشركات التي نظام الحوكمة فيها ذو كفاءة مرتفعة والمقدر بـ 0,19 وبانحراف معياري بلغ معدل 0,24. وكما يشير الجدول إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الشركات التي تملك نظام حوكمة ذو كفاءة مرتفعة والشركات التي تملك نظام حوكمة ذو كفاءة متدنية حسب عامل استقلالية أعضاء مجلس الإدارة عند مستوى الدلالة (0,05) وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار بلغت 0,020 وهي أقل من 0,05؛ وعليه، نقبل الفرضية البديلة H_{11} بمستوى دلالة 5%. ومنه نستنتج بأن آلية استقلالية مجلس الإدارة تعد عاملا في تحديد درجة كفاءة نظام الحوكمة في شركات عينة الدراسة.

ثانيا: نتائج اختبار الفرضية الجزئية الثانية حول عامل تركيز الملكية في تحديد مستوى درجة كفاءة نظام الحوكمة.

H20: لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الشركات التي تملك نظام حوكمة ذو كفاءة مرتفعة والشركات التي تملك نظام حوكمة ذو كفاءة متدنية حسب عامل تركيز الملكية؛ عند مستوى الدلالة 0,05.

H21: توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الشركات التي تملك نظام حوكمة ذو كفاءة مرتفعة والشركات التي تملك نظام حوكمة ذو كفاءة متدنية حسب عامل تركيز الملكية؛ عند مستوى الدلالة 0,05.

جدول (4-14): نتائج اختبار (ANOVA) حول عامل تركيز الملكية في تحديد مستوى كفاءة نظام الحوكمة.

العامل المحدد للكفاءة	الكفاءة	متدنية/مرتفعة	المتوسط	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة	القرار
تركز الملكية	0	13	2,000	0,000	0,000	دال (توجد)
	1	22	2,000	1,19523		فروق

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج SPSS 23 (أنظر الملحق رقم 24)

نلاحظ من خلال الجدول (4-14) أن قيمة متوسط تركيز الملكية في الشركات التي بها نظام الحوكمة ذو كفاءة متدنية والشركات التي نظام الحوكمة بها ذو كفاءة مرتفعة؛ متساوية بحيث قدر بمعدل مساهمين في كل مجموعة تتجاوز حصتها من رأس مال الشركة 10%. وبانحراف معياري معدوم بين شركات المجموعة الأولى؛ وبانحراف معياري بلغ معدل 1,195 بين شركات المجموعة الثانية. وكما يشير الجدول إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الشركات التي تملك نظام حوكمة ذو كفاءة مرتفعة والشركات التي تملك نظام حوكمة

ذو كفاءة متدنية حسب عامل تركيز الملكية عند مستوى الدلالة (0,05) وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار بلغت 0,000 وهي أقل من 0,05. وبذلك نقبل الفرضية البديلة H2₁ بمستوى دلالة 5%. ومنه نستنتج أن آلية تركيز الملكية تعد عاملا في تحديد درجة كفاءة نظام الحوكمة في شركات عينة الدراسة.

ثالثا: نتائج اختبار الفرضية الجزئية الثالثة حول عامل المراجعة الداخلية في تحديد مستوى درجة كفاءة نظام الحوكمة.

H3₀: لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الشركات التي تملك نظام حوكمة ذو كفاءة مرتفعة والشركات التي تملك نظام حوكمة ذو كفاءة متدنية حسب عامل المراجعة الداخلية؛ عند مستوى الدلالة 0,05.

H3₁: توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الشركات التي تملك نظام حوكمة ذو كفاءة مرتفعة والشركات التي تملك نظام حوكمة ذو كفاءة متدنية حسب عامل المراجعة الداخلية؛ عند مستوى الدلالة 0,05.

جدول (4-15): نتائج اختبار كاي تربيع (Khi-deux) والجداول المتقاطعة حول عامل المراجعة الداخلية في تحديد مستوى كفاءة نظام الحوكمة.

القرار	مستوى الدلالة	عدم وجود خلية للمراجعة الداخلية	وجود خلية للمراجعة الداخلية	متدنية/مرتفعة	الكفاءة	العامل المحدد للكفاءة
غير دالة (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية)	0,063	0 0%	13 100%	13 100%	0	المراجعة الداخلية
		5 22,7%	17 77,3%	22 100%	1	
		5 14,3%	30 85,7%	35 100%		المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج SPSS 23 (أنظر الملحق رقم 25)

تظهر لنا نتائج الجدول (4-15) اختبار دلالة وتحديد الفروق حسب إحصاءات التي تم تقديرها باستخدام الجداول المتقاطعة؛ حيث أن أغلبية عينة الدراسة (6 شركات) وخلال خمس سنوات تتوفر على خلية للمراجعة الداخلية بنسبة 85,7% وينعدم وجودها ضمن عينة دراسة بنسبة 14,3% (الشركة الخاصة Alpha لا تتوفر على خلية للمراجعة الداخلية). وكما يلاحظ من خلال الجدول وبالنظر إلى المجموعة الأولى من الشركات التي تملك نظام حوكمة ذو كفاءة متدنية (والتي تمثل 13 مشاهدة) فإن الشركات التي تتوفر على خلية للمراجعة الداخلية قد ساهمت في تحقق الكفاءة المتدنية بنسبة 100%. وبالنظر إلى المجموعة الثانية من الشركات التي تملك نظام حوكمة ذو كفاءة مرتفعة (والتي تمثل 22 مشاهدة) فإن الشركات التي تتوفر على خلية للمراجعة الداخلية قد ساهمت في تحقق الكفاءة المرتفعة بنسبة 77,3%. وكما ساهمت الشركات التي تنعدم بها خلية للمراجعة الداخلية في ذلك بنسبة 22,7%. وكما تشير نتائج الجدول إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الشركات التي تملك نظام حوكمة ذو كفاءة مرتفعة والشركات التي تملك نظام حوكمة ذو كفاءة متدنية حسب عامل المراجعة الداخلية عند مستوى الدلالة (0,05) وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار بلغت

0,063 وهي أكبر من 0,05. وبذلك نقبل فرضية العدم H_30 بمستوى دلالة 5% ونستنتج أن آلية المراجعة الداخلية لا تعد عاملاً في تحديد درجة كفاءة نظام الحوكمة في شركات عينة الدراسة.

بناءً على نتائج الاختبارات السابقة يمكننا قبول الفرضية الرئيسية الثانية جزئياً؛ ويعاد صياغتها على نحو الآتي:

تعتبر كلاً من آلية استقلالية مجلس الإدارة وتركز الملكية عوامل محددة لدرجة كفاءة نظام الحوكمة في شركات المساهمة الجزائرية محل عند مستوى المعنوية 0,05

المطلب الثاني: مدى قيام شركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة بممارسة إدارة الأرباح.

بعد أن أظهرت الإحصاءات الوصفية في المبحث السابق وجود تكرار لممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة وخلال فترة دراستنا من (2011-2015) فإنه يجب التأكد من مدى معنوية هذه الممارسة. بحيث أن الحكم على معنوية هذه الممارسة يتطلب اللجوء إلى الاختبار الإحصائي ثنائي الحدين (ذو الحدين) "Binomial Test" نظراً للمزايا التي يتيحها هذا الاختبار من خلال مقارنة توزيع المشاهدات الفعلية بتوزيع افتراضي، فالقيمة المنخفضة لمستوى المعنوية تشير إلى أن التوزيع الفعلي للمشاهدات يختلف عن التوزيع الافتراضي، بمعنى أن نسبة ممارسة الشركات لإدارة الأرباح أكبر من نسبة عدم ممارستها، والقيمة المعنوية المنخفضة للاختبار تؤيد الدلالة الإحصائية لهذه النتيجة.³

بهدف التأكد من صحة الفرضية الرئيسية الثالثة في دراستنا "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية على قيام غالبية شركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة بممارسة إدارة أرباحها خلال الفترة (2011-2015)" تم إجراء اختبار "ذو الحدين" والذي يمكننا من اختبار مدى اختلاف البيانات الخاصة بإدارة الأرباح والتي أعطي لها متغيرين وهميين (0,1) عن متوسط افتراضي يساوي 0,5، فإذا كان نصف البيانات أقل من 0,5، فإن ذلك يعني أن نصف البيانات مساوية للصفر، أي أن نصف الشركات لم تمارس إدارة الأرباح، أما إذا كان نصف البيانات يزيد عن 0,5 فإن ذلك يعني أنها مساوية للواحد، أي أن نصف الشركات قد مارست إدارة الأرباح، ومن أجل ذلك تم صياغة الفرضية الأولى في شكل إحصائي كالآتي:

1- الفرضية الصفرية H_0 : لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام الشركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة بممارسة إدارة الأرباح خلال الفترة (2011-2015).

$$H_0 : p = p (EM) = 0,5 , q = p (Non - EM) = 0,5 \dots\dots\dots (1)$$

³ كيموش بلال وحمزة بوسنة، مرجع سبق ذكره، ص: 505.

2- الفرضية البديلة H_1 : توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام الشركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة بممارسة إدارة الأرباح خلال الفترة (2011-2015).

(2) $H_1 : p (EM) > 0,5$

والجدول (4-16) الموالي يوضح نتائج اختبار ذي الحدين (Binomial Test):

الجدول رقم (4-16): نتائج اختبار ذي الحدين (Binomial Test) للممارسات إدارة الأرباح.

التصنيف	عدد المشاهدات	نسبة المشاهدات	الوسط الافتراضي	درجة المعنوية	مستوى المعنوية (Sig)
المجموعة الأولى	15	43%	0,50	0,05	0,500
المجموعة الثانية	20	57%	0,50	0,05	0,500

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج SPSS 23 (أنظر الملحق رقم 26)

من خلال النتائج التي يعرضها الجدول (4-16) يتضح لنا أن الشركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة التي مارست إدارة الأرباح قد بلغت 15 مشاهدة من إجمالي المشاهدات البالغة 35 مشاهدة والتي تشكل نسبة 43%، وتعتبر نسبة كبيرة نوعا ما وتقترب من نسبة 50% أي تقريبا نصف العينة المدروسة وهو ما يشير إلى وجود ظاهرة ممارسة إدارة الأرباح في عينة دراستنا، في حين قدرت الشركات غير الممارسة لإدارة الأرباح 20 مشاهدة بنسبة تقدر 57% من إجمالي العينة. وحسب اختبار Binomial Test الذي يقوم بمقارنة توزيع المشاهدات الفعلية بالتوزيع الافتراضي، بلغ مستوى دلالة الاختبار (Sig = 0,500) وهي أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha = 0,05$) وهذا يشير إلى أن توزيع المشاهدات الفعلية لا تختلف عن توزيع الافتراضي، مما يعني عدم وجود اختلاف ذو دلالة إحصائية بين الشركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة التي تمارس إدارة الأرباح والتي لا تمارس إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة. ومنه ووفق هذا الاختبار فإننا نرفض الفرضية البديلة H_1 ونقبل الفرضية الصفرية H_0 والتي مفادها: لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام الشركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة بممارسة إدارة الأرباح خلال الفترة (2011-2015).

وعليه نتوصل إلى رفض الفرضية الرئيسية الثالثة والتي تنص على: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية على قيام غالبية شركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة بممارسة إدارة أرباحها خلال الفترة (2011-2015)" وتعديل كمايلي:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية على قيام غالبية شركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة بممارسة إدارة أرباحها خلال الفترة (2011-2015)"

المطلب الثالث: أثر كفاءة نظام الحوكمة على ممارسات إدارة الأرباح في شركات عينة الدراسة.

الفرع الأول: اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة -دراسة الأثر على ممارسات إدارة الأرباح-

نصل هنا لأهم نقطة في دراستنا وهي اختبار أثر كفاءة نظام الحوكمة (المتغير المستقل)، حجم ومديونية الشركة (المتغيرات الضابطة) على ممارسات إدارة الأرباح (المتغير التابع) في الشركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة حيث ستم معالجة الفرضية الرابعة والمرتبطة مباشرة بإشكالية موضوع دراستنا؛ والتي مفادها: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاءة نظام الحوكمة على ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة خلال الفترة (2011-2015). فالهدف بذلك هو إثبات ما إذا كانت مستويات الكفاءة المحققة من قبل مختلف الشركات لها أثر على قيام الشركات بممارسات إدارة الأرباح.

وبغية التحقق من صحة الفرضية وتحليل العلاقة بين المتغيرين التابع والمستقل قمنا ببناء نموذج للانحدار متعدد يوضح العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح وكفاءة نظام الحوكمة. كما أشرنا في الفصل السابق يظهر نموذج الدراسة على شكل معادلة انحدار متعدد بمتغير مستقل ومتغيرين ضابطين؛ وللتذكير بما فقد صيغت وفق المعادلة الآتية:

$$EM_{it} = \beta_0 + \beta_1 EGOV_{it} + \beta_2 TAIL_{it} + \beta_3 Dett_{it} + \varepsilon$$

بحيث:

EM: المتغير التابع والذي يمثل مستوى ممارسات إدارة الأرباح ويتم قياسه من خلال القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية $|DAC|$ إلى إجمالي الأصول لعينة الدراسة خلال الفترة (2011-2015)

β_0 : تمثل قيمة الثابت

$\beta_1, \beta_2, \beta_3$: ثوابت تمثل معاملات نموذج انحدار

EGOV_{it}: المتغير المستقل والذي يمثل درجة كفاءة نظام الحوكمة المحققة في الشركة (i) خلال الفترة (t).

TAIL_{it}: حجم الشركة في الشركة (i) خلال الفترة (t).

Dett_{it}: مديونية الشركة في الشركة (i) خلال الفترة (t).

ε : الخطأ العشوائي.

إن تطبيق نموذج الانحدار المتعدد يتطلب تحقق مجموعة من الافتراضات الأساسية التي يجب توافرها في البيانات المستخدمة والتي

تم تحديدها فيما يلي⁴:

⁴ شاوشي كهينة، مرجع سبق ذكره، ص: 155.

- **حجم العينة:** كلما زاد حجم العينة كان التوقع أفضل (يفضل أن يكون هناك 10 مشاهدات تقابل كل متغير مستقل وفي دراستنا 35 تقابل 3 متغيرات مستقلة يعني هذا ان حجم العينة كافي لإجراء تحليل الانحدار المتعدد).
- **العلاقة الخطية (Linearity):** يجب ان يكون هناك علاقة خطية بين البواقي والقيم المتوقعة وهنا تحقق المتغيرات المدروسة هذا شرط لوجود علاقة خطية ممارسات إدارة الأرباح ونظام الحوكمة).
- **التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality):** يجب أن تكون البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.
- **التداخل الخطي (Multicollinearity):** والتي تعبر عن مدى ترابط المتغيرات المستقلة مع بعضها البعض، ففي حالة الانحدار المتعدد لا يجب أن يكون هناك ارتباط معنوي بين المتغيرات المستقلة حتى نستطيع استنتاج معادلة الانحدار.
- **القيم الشاذة (Outliers):** حيث أن الانحدار المتعدد حساس جدا بالنسبة لهذه القيم، لذلك يجب علينا إما أن نستبعد هذه القيم أو أن نستبدلها بقيم تقريبية، كما أنه من ضروري عند إجراء الاختبار أن نستكشف القيم الشاذة.

بالنظر إلى دراستنا فإن عملية تحليل نموذج الانحدار المتعدد ستمر بمرحلتين؛ في المرحلة الأولى ندرس صلاحية نموذج وفي المرحلة الثانية ندرس العلاقة بين المتغيرين الرئيسين للدراستنا ويتم ذلك على النحو التالي:

أولاً: اختبار صلاحية النموذج

لاختبار صلاحية النموذج سوف نعلم اختبار تحليل التباين ANOVA والذي يبين مستوى معنوية نموذج الإحصائي بالإضافة إلى قيمة كلا من معامل الارتباط ومعامل التحديد.

1. اختبار معنوية نموذج الانحدار المتعدد المعتمد في دراستنا

لاختبار المعنوية الكلية لنموذج الانحدار المتعدد لدراستنا قمنا باستخدام اختبار تحليل التباين لمعنوية نموذج الانحدار ANOVA. ويقوم هذا الاختبار على إحصائية فيشر (f). وتكون صياغة الفرضية العدمية والفرضية البديلة لهذا الاختبار على النحو التالي:

H₀ الفرضية الصفرية : نموذج الانحدار المتعدد المعتمد في دراستنا غير صالح لتمثيل العلاقة بين المتغيرات المستقلة (درجة كفاءة نظام الحوكمة، حجم ومديونية الشركة) والمتغير التابع ممارسات إدارة الأرباح (غير معنوي).

H₁ الفرضية البديلة : نموذج الانحدار المتعدد المعتمد في دراستنا صالح لتمثيل العلاقة بين المتغيرات المستقلة (درجة كفاءة نظام الحوكمة، حجم ومديونية الشركة) والمتغير التابع ممارسات إدارة الأرباح (معنوي).

والجدول الموالي يوضح نتائج الاختبار:

جدول (4-17): نتائج اختبار (ANOVA) للمعنوية النموذج.

المتغير	قيمة (F) المحسوبة	مستوى المعنوية Sig	القرار
القيمة	0,278	0,841	غير دال إحصائياً

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج SPSS 23 (أنظر الملحق رقم 27)

نلاحظ من خلال الجدول (4-17) أن النتائج غير مقبولة إحصائياً حيث بلغت قيمة المحسوبة (F) 0,278 وهي غير دالة بمستوى دلالة قدره 0,841 وهو أكبر من مستوى المعنوية (0,05)، وعليه يتم رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية العدمية H_0 والتي تنص على أن: نموذج الانحدار المتعدد المعتمد في دراستنا غير صالح للتمثيل العلاقة بين المتغيرات المستقلة (درجة كفاءة نظام الحوكمة، حجم ومديونية الشركة) والمتغير التابع ممارسات إدارة الأرباح (غير معنوي). وهذا يؤكد عدم وجود دلالة إحصائية لتأثير كفاءة نظام الحوكمة، حجم ومديونية الشركة على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات محل الدراسة.

2. تقدير معاملات النموذج ومعامل التحديد والارتباط:

جدول (4-18): نتائج اختبار معاملات الارتباط الانحدار لتأثير كفاءة نظام الحوكمة والمتغيرات الضابطة على إدارة الأرباح.

معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	اختبار (t)		معادلة الانحدار		
		مستوى الدلالة	قيمة t	الخطأ المعياري	المعاملات B	
0,162	0,026	0,220	1,251	0,168	0,211	المعامل الثابت
		0,746	0,326	0,052	0,17	كفاءة نظام الحوكمة
		0,404	-0,845	0,020	-0,017	حجم الشركة
		0,405	0,845	0,547	0,462	مديونية الشركة

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج SPSS 23 (أنظر الملحق رقم 27)

تظهر لنا نتائج التي يعرضها الجدول (4-18) أن قيمة (t) المحسوبة للمتغير المستقل الأول (كفاءة نظام الحوكمة) بلغت 0,326 وهي غير دالة بمستوى دلالة قدر ب: 0,746. وقدرت قيمة (t) المحسوبة للمتغير المستقل الثاني (حجم الشركة) -0,845 وهي غير دالة بمستوى دلالة قدر ب: 0,404. ونجد أيضاً أن قيمة (t) المحسوبة للمتغير المستقل الثالث (مديونية الشركة) بلغت 0,845 بمستوى دلالة قدر ب: 0,405. وعليه فإن المتغيرات المستقلة ليست معنوية لأن قيمة Sig أكبر من 0,05. وهو ما يشير إلى عدم وجود أثر.

وكما تبين النتائج التي يعرضها الجدول أن قيمة معامل الارتباط R في النموذج بلغت 16%، مما يدل على أن علاقة المتغيرات المستقلة (كفاءة نظام الحوكمة، حجم ومديونية الشركات) مع المتغير التابع ممارسات إدارة الأرباح هي علاقة طردية، وأن القوة التفسيرية لهذه العلاقة تساوي 0,162 وهذا يشير إلى وجود ارتباط طردي ضعيف.

وكما نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة معامل التحديد (R^2) تساوي 2,6%، مما يدل على أن المتغيرات المستقلة (كفاءة نظام الحوكمة، حجم ومديونية الشركات) تفسر مقدار 0,026 من التغيير الحاصل في المتغير التابع ممارسات إدارة الأرباح. وهذا ما يؤكد وجود عوامل أخرى تفسر التغييرات الحاصلة في مستوى ممارسات إدارة الأرباح بنسبة 97,4%.

كل نتائج الاختبارات السابقة تظهر عدم صلاحية نموذج الدراسة ونرجح أن سبب في ذلك كون أحد المتغيرين لا يخضع لتوزيع طبيعي. ولذلك سوف نلغي متغيرات المراقبة ونركز فقط على المتغير التابع والمستقل ومن ثم نستخدم اختبار كولموجروف-سمرنوف (Test Kolmogrov-Smirnov) لتحقق من التوزيع الطبيعي للبواقي؛ وهو من بين الاختبارات اللامعلمية الخاص بعدة عينات مستقلة يستعمل لمعرفة طبيعة توزيع البيانات الكمية، هل تتوزع وفق التوزيع الطبيعي أم لا⁵. وتكون صياغة الفرضية العدمية والفرضية البديلة لهذا الاختبار على النحو التالي:

H_0 الفرضية الصفرية : البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

H_1 الفرضية البديلة : البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

والجدول الموالي يوضح نتائج الاختبار:

جدول رقم (4-19): نتائج اختبار التوزيع بيانات الطبيعي (Kolmogrov-Samirnov)

طبيعة توزيع بيانات مستوى إدارة الأرباح		طبيعة توزيع بيانات درجة كفاءة نظام الحوكمة	
قيمة Z المحسوبة	0,122	قيمة Z المحسوبة	0,166
مستوى الدلالة	0,200	مستوى الدلالة	0,016
مستوى الخطأ	0,05	مستوى الخطأ	0,05
القرار	غير دال (توزيع طبيعي)	القرار	دال (توزيع غير طبيعي)

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج SPSS 23 (أنظر الملحق رقم 28)

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة Z المحسوبة للممارسات إدارة الأرباح تقدر ب: 0,122 وهي غير دالة عند مستوى الخطأ 0,05 بمستوى دلالة قدره 0,20، وهذا يعني أن توزيع بيانات مستوى ممارسات إدارة الأرباح يخضع للتوزيع الطبيعي (أي أننا نقبل الفرضية

⁵ يعلي فروق، مطبوعة حول مقياس إعلام آلي - اختبار الفرضيات، جامعة محمد لين دباغين سطيف 2، ص: 62.

الصفيرية). في حين قدرت قيمة الدلالة المعنوية Sig للكفاءة نظام الحوكمة ب: 0,016 وهي أقل من 0,05 وهذا يبين أن توزيع بيانات درجة كفاءة نظام الحوكمة لا تخضع للتوزيع الطبيعي. ومنه نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

استنادا إلى نتائج اختبار (Test Kolmogrov-Smirnov) يتضح عدم تحقق شرط التوزيع الطبيعي للبيانات بنسبة للمتغير المستقل كفاءة نظام الحوكمة؛ ومنه نستنتج عدم صلاحية نموذج الانحدار وهو غير قابل للدراسة لذلك نتوجه لدراسة العلاقة بين المتغيرين التابع والمستقل باستخدام معامل تربيع كاي.

ثانيا: اختبار العلاقة بين كفاءة نظام الحوكمة وممارسات إدارة الأرباح

من خلال النتائج التي توصلنا إليها في الاختبارات السابقة والتي تشير إلى عدم صلاحية نموذج الانحدار المتعدد المراد اعتماده في دراستنا لاختبار الفرضية الرابعة. تم اللجوء إلى استخدام معامل كاي تربيع (Khi-deux) وهذا لمعرفة ما إذا كانت هناك أصلا علاقة بين المتغيرين التابع إدارة الأرباح والمتغير المستقل كفاءة نظام الحوكمة. وعليه فقد تمت صياغة الفرضية العدمية والفرضية البديلة لهذا الاختبار على النحو التالي:

H₀: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة كفاءة نظام الحوكمة وممارسات إدارة الأرباح؛ عند مستوى الدلالة 0,05.

H₁: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة كفاءة نظام الحوكمة وممارسات إدارة الأرباح؛ عند مستوى الدلالة 0,05.

والجدول الموالي يوضح نتائج اختبار كاي تربيع (Khi-deux):

جدول (4-20): نتائج اختبار (Khi-deux) حول العلاقة بين درجة كفاءة نظام الحوكمة وممارسات إدارة الأرباح.

القرار	مستوى الدلالة Sig	قيمة (Khi-deux) المحسوبة	المتغير
غير دال إحصائيا	0,241	1155,000	القيمة

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج SPSS 23 (أنظر الملحق رقم 29)

تبين نتائج الاختبار كما يظهر في الجدول (4-20) أعلاه، أن مستوى الدلالة قدر ب: 0,241 وهو أكبر من مقدار الخطأ 0,05. ما يدل على عدم وجود علاقة أصلا بين المتغيرين التابع والمستقل. وعليه ترفض البديلة ونقبل الفرضية العدمية H₀ بمستوى دلالة 5% والتي مفادها: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة كفاءة نظام الحوكمة وممارسات إدارة الأرباح؛ عند مستوى الدلالة 0,05.

وعليه ترفض الفرضية الرئيسية الرابعة والتي تنص على أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاءة نظام الحوكمة على ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة خلال الفترة (2011-2015). وتعاد صياغتها كالتالي:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاءة نظام الحوكمة على ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة خلال الفترة (2011-2015).

الفرع الثاني: اختبار الفرضية الرئيسية الخامسة - أثر آليات نظام الحوكمة على ممارسات إدارة الأرباح-

يتم من خلال هذه النقطة تبيان أثر آليات نظام الحوكمة على ممارسات إدارة الأرباح. حيث يهدف التحليل هنا إلى الإجابة عن الفرضية الخامسة من الدراسة والتي مفادها: تؤثر الآليات المحددة لكفاءة نظام الحوكمة على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة.

ولاختبار الفرضية سيتم اعتماد اختبار الانحدار اللوجستي "Binary Logist" والذي يتطلب أن تكون قيمة المتغير التابع إسمية وثنائية النوع. ولذلك بدلا من اعتماد القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية مثل الاختبار السابق؛ قمنا بتقدير قيمة المتغير التابع إدارة الأرباح وهو متغير وهمي بإعطاء القيمة (1) لشركات التي تمارس إدارة الأرباح، والقيمة (0) للشركات التي لا تمارس إدارة الأرباح.

ولغرض تسهيل الإجابة عن الفرضية الخامسة قمنا بتجزئتها إلى ثلاثة فرضيات جزئية حول تأثير كل عامل من آليات حوكمة الشركات على ممارسات إدارة الأرباح. ولتأكيد فإن الهدف هنا يتمثل في تحديد أثر كل آلية من آليات نظام الحوكمة التي ساهمت في إحداث فرق بين شركات عينة الدراسة من حيث ممارستها لإدارة الأرباح. (ويعنى أدق تحديد العلاقة بين كل آلية من آليات نظام الحوكمة المعتمدة في دراستنا وممارسات إدارة الأرباح). وقد تم الاختبار على النحو التالي:

أولاً: أثر استقلالية أعضاء مجلس الإدارة على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات محل الدراسة.

H10: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية مجلس الإدارة على ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة؛ عند مستوى الدلالة 0,05.

H11: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية مجلس الإدارة على ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة؛ عند مستوى الدلالة 0,05.

ويمكن صياغة العلاقة السابقة في النموذج التالي:

$$EM = Const \pm \beta_1 INDEP + \varepsilon \dots\dots\dots (1)$$

EM : المتغير التابع إدارة الأرباح.

Const : قيمة الثابت.

β_1 : قيمة ميل المتغير المستقل.

INDEP: المتغير المستقل الأول استقلالية مجلي الإدارة.

ε : الخطأ العشوائي.

جدول (4-21): نتائج اختبار (Binary Logist) لأثر استقلالية مجلس الإدارة على ممارسات إدارة الأرباح.

القرار	مستوى الدلالة Sig	قيمة المعاملات	
المعامل الثابت	0,627	-0,234	غير دال (لا توجد دلالة احصائية)
استقلالية مجلس الإدارة	0,873	-0,262	

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج SPSS 23 (أنظر الملحق رقم 30)

نلاحظ من خلال نتائج التي يعرضها الجدول (4-21) أن قيمة معامل المتغير المستقل كانت سالبة ($\beta_1 = -0,262$)، وهذا يشير إلى وجود علاقة عكسية بين استقلالية أعضاء مجلس الإدارة واتجاه شركات محل الدراسة نحو تبني ممارسات إدارة الأرباح. وكما نلاحظ أن قيمة دلالة الإحصائية للاختبار قدرت ب: ($\text{Sig} = 0,873$) وهي أكبر من مستوى دلالة ($\alpha = 0,05$) وبذلك يتم رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية العدمية H_{10} والتي تنص على: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية مجلس الإدارة على ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة؛ عند مستوى الدلالة 0,05.

ثانيا: أثر تركيز الملكية على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات محل الدراسة.

H20: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتركز الملكية على ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة؛ عند مستوى الدلالة 0,05.

H21: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتركز الملكية على ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة؛ عند مستوى الدلالة 0,05.

ويمكن صياغة العلاقة السابقة في النموذج التالي:

$$EM = \text{Const} \pm \beta_2 \text{CPROP} + \varepsilon \dots\dots\dots (2)$$

EM: المتغير التابع إدارة الأرباح.

Const: قيمة الثابت.

β_2 : قيمة ميل المتغير المستقل.

CPROP: المتغير المستقل الثاني تركيز الملكية.

ε: الخطأ العشوائي.

جدول (4-22): نتائج اختبار (Binary Logist) لأثر تركيز الملكية على ممارسات إدارة الأرباح.

القرار	مستوى الدلالة Sig	قيمة المعاملات	
غير دال (لا توجد دلالة احصائية)	0,743	0,272	المعامل الثابت
	0,465	-0,283	تركز الملكية

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج SPSS 23 (أنظر الملحق رقم 31)

أظهرت نتائج اختبار الانحدار اللوجستي في الجدول (4-22) أن قيمة معامل المتغير المستقل كانت سالبة ($\beta_2 = -0,283$)، وهذا يشير إلى وجود علاقة عكسية بين تركيز الملكية واتجاه شركات محل الدراسة نحو تبني ممارسات إدارة الأرباح. ومن جهة أخرى نلاحظ أن قيمة دلالة الإحصائية للاختبار قدرت ب: ($\text{Sig} = 0,465$) وهي أكبر من مستوى دلالة ($\alpha = 0,05$) وبذلك يتم رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية العدمية H_{30} والتي مفادها جاء كالتالي: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتركيز الملكية على ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة؛ عند مستوى الدلالة 0,05.

ثالثا: أثر المراجعة الداخلية على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات محل الدراسة.

H30: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمراجعة الداخلية على ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة؛ عند مستوى الدلالة 0,05.

H31: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمراجعة الداخلية على ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة؛ عند مستوى الدلالة 0,05.

ويمكن صياغة العلاقة السابقة في النموذج التالي:

$$EM = \text{Const} \pm \beta_3 \text{ AUDIT} + \varepsilon \dots\dots\dots (2)$$

EM : المتغير التابع إدارة الأرباح.

Const : قيمة الثابت.

β_3 : قيمة ميل المتغير المستقل.

AUDIT: المتغير المستقل الثالث تركيز الملكية.

ε: الخطأ العشوائي.

جدول (4-23): نتائج اختبار (Binary Logist) لأثر المراجعة الداخلية على ممارسات إدارة الأرباح.

القرار	مستوى الدلالة Sig	قيمة المعاملات	
غير دال (لا توجد دلالة إحصائية)	0,715	-0,134	المعامل الثابت
	0,287	-1,253	المراجعة الداخلية

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج SPSS 23 (أنظر الملحق رقم 32)

أظهرت نتائج اختبار الانحدار اللوجستي في الجدول (4-23) أن قيمة معامل المتغير المستقل كانت سالبة ($\beta_3 = -1,253$)، وهذا يشير إلى وجود علاقة عكسية بين المراجعة الداخلية واتجاه شركات محل الدراسة نحو تبني ممارسات إدارة الأرباح. ومن جهة أخرى نلاحظ أن قيمة دلالة الإحصائية للاختبار قدرت ب: ($\text{Sig} = 0,287$) وهي أكبر من مستوى دلالة ($\alpha = 0,05$) وبذلك يتم رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية العدمية H_{30} والتي تنص على أنه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمراجعة الداخلية على ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة؛ عند مستوى الدلالة 0,05.

بناءً على نتائج اختبارات الفروض الجزئية السابقة يمكن القول بأن كلا من آليات النظام الحوكمة الداخلية المعتمدة في دراستنا (استقلالية مجلس الإدارة، تركيز الملكية والمراجعة الداخلية) لا تؤثر على مستوى ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة. ومن هنا نفى صحة الفرضية الرئيسية الخامسة والتي مفادها "تؤثر الآليات المحددة لكفاءة نظام الحوكمة على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة خلال الفترة (2011-2015)". ونعدلها على النحو التالي:

إن الآليات المحددة لكفاءة نظام الحوكمة لا تؤثر على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة (2011-2015).

المبحث الثالث: تحليل، تفسير ومناقشة نتائج الدراسة التطبيقية

تعتبر نتائج الدراسة تحقيقاً لمجموعة الأهداف التي تم وضعها في بداية الدراسة، وفي هذا الصدد سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى تحليل وتفسير النتائج المتوصل إليها في المبحثين السابقين (مخرجات التحليل الإحصائي) باستخدام الأساليب والاختبارات الإحصائية وهذا من خلال النتائج المستمدة من وصف متغيرات الدراسة واختبار فرضياتها، وفي الأخير نقارن بين ما توصلت إليه دراستنا ودراسات السابقة. وتجدر الإشارة هنا أن كل النتائج المتوصل إليها لا يمكن تعميمها على البيئة الأعمال الجزائرية فهي تبقى مرهونة بعينة الشركات محل الدراسة ومحدودة خلال الفترة (2011-2015).

المطلب الأول: تحليل وتفسير النتائج المستمدة من وصف متغيرات الدراسة.
المطلب الثاني: تحليل وتفسير النتائج المستمدة من اختبار فرضيات الدراسة.
المطلب الثالث: مناقشة نتائج الدراسة التطبيقية على ضوء الدراسات السابقة.

المطلب الأول: تحليل وتفسير النتائج المستمدة من وصف متغيرات الدراسة.

الفرع الأول: تحليل وتفسير النتائج المتعلقة بعرض بيانات مكونات نظام الحوكمة.

أظهرت الإحصاءات الوصفية لمداخلات ومخرجات نظام الحوكمة في المبحث الأول من هذا الفصل ما يلي:

1- إن متوسط استقلالية أعضاء مجلس الإدارة في شركات محل الدراسة قدر ب: 20% وهذا ما يبين ضعف نسبة استقلالية مجلس الإدارة عموماً. ويمكن تفسير ذلك على أنه راجع لغياب مادة ضمن القانون التجاري متعلقة بتنظيم مجالس الإدارة في الشركات المساهمة تفرض استقلالية أعضائه بالرغم من أهمية هذه الخاصية في فعالية دور مجلس الإدارة وكفاءته فالاستقلالية مطلوب للتحقيق الرقابة. لكن نجد المشرع الجزائري هنا لم يحدد مفهوم ومتطلبات وشروط استقلالية أعضاء مجلس الإدارة.

2- وبالنظر إلى تركيز الملكية قدرت قيمة المتوسط ب: 2 أي ما يعادل شريكين في كل شركة تتجاوز حصتهما 10% من إجمالي أسهم الشركة وهذا راجع لتكون عينة الدراسة من شركتين ترجع ملكيتهما للدولة وأربعة شركات مختلطة تتناصف ملكيتها ما بين دولة وشركات أجنبية. وشركة واحدة خاصة وعائلية بما أربعة مساهمين تتجاوز حصتهم 10%. فمن الملاحظ عموماً أن الشركات محل الدراسة تمتاز بالتركز عال في الملكية.

3- وجدنا أن متوسط وجود خلية للمراجعة الداخلية بالشركات محل الدراسة قد بلغ معدل 0,85، حيث أن كل شركات عينة دراسة تمتلك خلية للمراجعة الداخلية ما عدا الشركة الخاصة Alpha Computer. بحيث يشير هذا أن حجم الشركة ونوعية ملكيتها يتطلب حاجتها إلى وضع خلية للمراجعة داخل الشركة لما لها من أهمية في المساعدة على تحقيق الرقابة الداخلية على الممارسات المحاسبية التي تتم داخل الشركة. بينما انعدمت هذه الآلية في الشركة الخاصة وذلك للصغر حجمها إذ أنا محاسب الشركة هو المكلف بأمور المراجعة.

4- وكما وجدنا أن معدل العائد على الأصول كمؤشر هام على ربحية الشركات فقد بلغ في المتوسط 1,408 دج في حين بلغت القيمة الدنيا ب 36,49 - وهذا ما يشير إلى التدهور في مؤشر ربحية الشركات محل الدراسة. ويمكن تفسير ذلك من خلال النتيجة الصافية السلبية التي حققتها كل من شركة (BJSP-HESP-BASP-WESP) خلال سنوات الدراسة، وعدم قدرة الإدارة على تحقيق عائد عن كل الأموال المتاحة للشركة إضافة إلى عدم قدرتها على توليد أرباح من أنشطتها التشغيلية.

الفرع الثاني: تحليل وتفسير النتائج المتعلقة ببيانات تقدير قيمة المستحقات الاختيارية.

1- تقوم الشركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة بممارسة إدارة الأرباح بشكل سالب عن طريق تخفيض أرباحها خلال سنة (2011-2012-2013) ومن ثم بشكل موجب عن طريق تضخيم أرباحها خلال سنتي (2014-2015).

أظهرت النتائج الإحصائية الوصفية لمتوسط المستحقات الاختيارية لشركات المساهمة الجزائرية المكونة لعينة دراستنا وخلال فترة الدراسة ككل (2011-2015) قد حققت قيمة سالبة (0,0008-)؛ وهذا يعني أنها تمارس إدارة الأرباح هبوطا باتجاه متنازل أين استخدمت المستحقات الاختيارية بشكل سالب بهدف التخفيض من أرباحها (قيمة الدخل). وكما أظهرت النتائج كذلك أنه هناك تغير في اتجاه ممارسات إدارة الأرباح من تخفيضها إلى تضخمها، حيث عرفت ارتفاعا ملحوظا بداية من سنة 2014 إلى سنة 2015 أين حققت المستحقات الاختيارية قيم موجبة.

وعلى ضوء هذه النتائج يمكن تفسير سلوك شركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة بانتهاج ممارسات إدارة الأرباح نحو اتجاه متنازل عن طريق تخفيض أرباحها خلال ثلاث سنوات دراسة الأولى (2011-2012-2013) والتي تمثل بداية تطبيق نظام المحاسبي (SCF) والذي يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية وما يميز هذه الفترة هو نقص الخبرة الكافية للممارسة العمل المحاسبي نتيجة تبني ومحاولة التكيف مع نظام محاسبي جديد. حيث عرفت هذه الفترة غموض وعدم فهم جيد لقواعد تطبيق النظام المحاسبي المالي لدى مهنيي ومحاسبي الشركات الجزائرية. بحيث أن عدم التحكم الجيد في القواعد، السياسات ومختلف المعالجات المحاسبية يقلل من المرونة الممنوحة للإداريين لاستغلالها في إدارة الأرباح المعلنة.

وكذلك يمكن تفسير توجه شركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة نحو تخفيض أرباحها؛ بسبب التقليل من العبء الضريبي بحيث تلجأ إدارات الشركات إلى اختيار سياسات وطرق محاسبية تؤدي إلى تخفيض الربح وذلك لتقليل من قيمة الضرائب المستحقة عليه من أجل تخفيض التكاليف الجبائية. أين تلعب الدوافع الضريبية الدور الأكبر في توجيه قرارات مديري الشركات الجزائرية. إضافة إلى الدوافع السابقة يمكن الإشارة إلى أسباب أخرى تدفع بالشركات الجزائرية إلى تخفيض أرباحها ومن بينها احتجاز جزء من الأرباح خلال السنوات التي شهدت أرباحا مرتفعة عن طريق تكوين الاحتياطات السرية مثلا، وتحويلها للسنوات التي تكون فيها الأرباح المحققة منخفضة، وهذا من أجل تنظيم تدفق الدخل وإنتاج سلسلة زمنية مستقرة نسبيا من الأرباح (تمهيد الدخل). وهذا ما يضمن للإدارة الحصول على مكافآتها بشكل مستمر، وتجنب أي مطالبات لممثلي العمال بزيادة الأجور أو بزيادة في منح الموظفين التي تتحدد وفق الدخل المحقق. وبالإضافة إلى ذلك تجنب أي تكاليف سياسية واجتماعية متوقعة والتي قد تتحملها الشركات نتيجة الإعلان عن أرباح مرتفعة.

وبالنظر للفترة الثانية التي تميزت بتغير اتجاه ممارسات إدارة الأرباح من تخفيضها إلى تضخمها لدى الشركات محل دراستنا خلال سنتي (2014-2015) حيث عرفت هذه الفترة بتنامي مستوى الفهم لدى المحاسبين لقواعد تطبيق النظام المحاسبي المالي بالمقارنة مع

سنوات المرحلة الانتقالية السابقة. ونرجح هنا أن سبب قيام شركات المساهمة محل الدراسة بزيادة أرباحها المعلن عنها راجع إلى محاولتها إعطاء صورة جيدة عن وضعها المالي وإظهار أداء الشركة بشكل أفضل أين يتم تحسين قيمة المؤشرات المالية الرئيسية للشركة كمؤشر الربحية والسيولة (إظهار كفاءة الشركة) وهذا لإقناع وإرضاء مؤسسات تسيير المساهمات في الشركات العامة بحسن التسيير؛ إضافة إلى ضمان الحصول على تمويل والمحافظة على سقوف التمويل الممنوحة من المقرضين تحسين شروط عقود الدين، والتقليل من تقلبات الأرباح، وبالإضافة إلى ذلك تحقيق الأمن الوظيفي بالنسبة لمسيرى ومديري الشركات فإن تحقيق الشركات لأرباح عالية يشير إلى كفاءتهم في تسييرها وتحسن أدائها المالي بشكل مستمر؛ ولذلك فإن إظهار رقم أرباح عالي يضمن لهم الحفاظ على مناصبهم وحصولهم على زيادة في قيمة المكافآت والحوافز المالية ولو بشكل مؤقت على أمل تحسن أوضاع الشركة مستقبلا.

2- تقوم ما نسبته 42,9% من الشركات محل الدراسة بممارسة إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة بينما بالمقابل بلغت نسبة الشركات غير الممارسة لإدارة الأرباح 57,1%. بمعنى أن أغلبية إدارات الشركات محل الدراسة لا تتبع سلوك إدارة الأرباح.

ويمكن تفسير ذلك على أن الفترة التي تمت فيها دراستنا (2011-2015) تزامنت مع بداية تطبيق النظام المحاسبي المالي والذي يتطلب مهارات جديدة والتحكم الجيد في تطبيقه؛ والتي كانت نوعا ما ناقصة في البداية. ومن المعروف أنه للقيام بأساليب إدارة الأرباح يجب التحكم الجيد في قواعد وتقنيات العمل المحاسبي، وهذا ما أدى بنقص توجه المسيرين إلى إدارة أرباحهم. إضافة إلى خصوصية البيئة الجزائرية والتي لا تتوفر على حوافز عديدة تؤدي بالمسيرين إلى إدارة أرباح شركاتهم؛ وكون أن أغلبية الشركات محل الدراسة من الشركات العمومية؛ فإن حوافز المسيرين محدودة بحيث أن أجر المسير لا يرتبط بأرباح الشركة وهذا ما يضعف حافزية المسيرين على التوجه نحو إدارة الأرباح عن طريق تضخيمها. وحتى بالنظر إلى أهم حافز في البيئة الجزائرية ألا وهو التهرب الضريبي فإن أغلب عينة الدراسة مكونة من شركات عمومية (ماعداد شركة وحدة خاصة)؛ فإن هذا الحافز ضعيف جدا.

3- تقوم الشركات الربحية بممارسة إدارة الأرباح بشكل موجب عن طريق تضخيم أرباحها، حيث بلغ متوسط المستحقات الاختيارية لديها وخلال فترة دراسة؛ 0,0043.

للتفسير هذه النتيجة يمكن القول أنه ما يحفز الشركات التي حققت أرباحا على التوجه نحو إدارة أرباحها عن طريق تضخيمها؛ هو المحافظة على نفس مستوى الأرباح المحققة في السنوات السابقة، ولضمان الإداريين الزيادة في المكافآت والحوافز، والاحتفاظ بمراكزهم الوظيفية. بالإضافة إلى ذلك التوافق مع شروط عقد الدين.

4- تقوم الشركات الخاسرة بممارسة إدارة الأرباح بشكل سالب عن طريق تخفيض أرباحها، حيث بلغ متوسط المستحقات الاختيارية لديها وخلال فترة دراسة؛ -0,0135.

لتفسير هذه النتيجة نعتقد أنه ما يحفز إدارة الشركات التي تحقق خسائر إلى الاتجاه نحو ممارسة إدارة أرباحها عن طريق تخفيضها بالرغم من خسارتها؛ هي التغييرات الجديدة التي طرأت على مستوى الهيكل الإداري لهذه الشركات، بحيث تحاول الإدارة الجديدة تنظيف القوائم المالية والتخلص من كل الخسائر التي تكبدتها الشركة في عهد الإدارة السابقة في السنة التي حدث فيها التغيير، لتكون السنوات المقبلة أكثر ربحية مما يعكس الأداء الجيد للإدارة الجديدة وحسن إدارتها لموارد الشركة، وهذا ما يعرف "بمحاكاة التخلص من كل الخسائر في سنة الرديئة".

المطلب الثاني: تحليل وتفسير نتائج اختبار فرضيات الدراسة.

نسعى من خلال هذا المطلب سرد نتائج اختبار فرضيات الدراسة المتوصل إليها وتفسيرها من خلال الفروع الآتية:

الفرع الأول: تحليل وتفسير النتائج اختبار الفرضيات المتعلقة بكفاءة نظام الحوكمة ومحدداتها.

1- إثبات صحة الفرضية الرئيسية الأولى "في المتوسط، يعتبر نظام الحوكمة في الشركات عينة الدراسة ذو كفاءة مرتفعة".

أثبتت نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى وبالاستناد إلى أسلوب التحليل التطويقي للبيانات DEA أن قيمة متوسط كفاءة نظام الحوكمة في الشركات محل الدراسة وطيلة 5 سنوات بلغت 76% إذ حققت أغلبية الشركات محل الدراسة ونسبة 62,85% معدل كفاءة مرتفع يتراوح ما بين معدل 75% ومعدل الكفاءة التامة 100%. وهذا ما يبين التقارب بين الشركات محل الدراسة في تحقيق معدل عائد على الأصول يتوافق إلى حد كبير مع نظام الحوكمة بها. وبهذه نتيجة تمكننا من إثبات صحة الفرضية الأولى. وهذا ما يشير إلى قدرة آليات المشكلة لنظام الحوكمة داخل شركات العينة على تحقيق مستوى جيد من مؤشرات ربحيتها (تعظيم العائد على الأصول). ويمكن تفسير النتيجة المتوصل إليها من خلال التأكيد على أهمية عينة الدراسة والمتمثلة في الشركات المساهمة؛ طبيعة هذه الشركات من ناحية اتساع حجمها وكبر الموارد المالية التي تزخر بها جعلتها محط اهتمام الدولة حيث تم التأكيد على كيفية تسييرها وقواعد تنظيم المعاملات بما ما بين المساهمين ومجلس الإدارة والمدبرين بالإضافة إلى اجراءات مراجعة حسابتها المالية كفرض مراجعة حسابتها من قبل محافظ حسابات؛ وغيرها من قوانين ضبط وتسيير شركات المساهمة. وكل هذا شكل في مجمله الاهتمام أكثر بتطبيق خصائص وآليات نظام الحوكمة مما أدى في الأخير الى رفع من كفاءتها.

2- إثبات صحة الفرضية الرئيسية الثانية جزئيا "تعتبر الآليات الداخلية للحوكمة الشركات عوامل محددة لدرجة كفاءة نظام

الحوكمة في شركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة عند مستوى المعنوية 0,05"

ولتحقق من صحة الفرضية الرئيسية الثانية تمت تجزئتها إلى فروض الجزئية التالية لاختبار العلاقة بين كل آلية ودرجة الكفاءة على حدى وقد توصلنا إلى أن آلية استقلالية مجلس الإدارة وتركز الملكية ماعدا آلية المراجعة الداخلية، عوامل تحدد درجة الكفاءة وتعد من بين أهم جوانب ممارسات الحوكمة الجيدة التي لها أن تضمن تحسين من ربحية الشركة.

● إثبات صحة الفرضية الجزئية الأولى "تعتبر آلية استقلالية مجلس الإدارة عامل محدد لدرجة كفاءة نظام الحوكمة في شركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة عند مستوى المعنوية 0,05". من خلال نتائج اختبار الفرضية الجزئية الأولى وبالاستناد إلى اختبار تحليل التباين للمقارنة بين المتوسطات Anova تمكنا من إثبات صحة هذه الفرضية. فبنظر إلى آلية استقلالية الأعضاء فإنها تعد من أهم الخصائص التي تقف عليها فعالية مجلس الإدارة، بحيث تعزز من قيام هذا الأخير بمهامه الاشرافية والرقابية في ضبط ممارسات الإداريين للعمل في إطار مصلحة حملة الأسهم وذوي الحقوق وتعظيم قيمة الشركة بحيث تضمن فعالية الأداء؛ وهذا ما يزيد من كفاءة الحوكمة.

● إثبات صحة الفرضية الجزئية الثانية "تعتبر آلية تركيز الملكية عامل محدد لدرجة كفاءة نظام الحوكمة في شركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة عند مستوى المعنوية 0,05". من خلال نتائج اختبار الفرضية الجزئية الثانية وبالاستناد إلى اختبار تحليل التباين للمقارنة بين المتوسطات Anova تمكنا من إثبات صحة هذه الفرضية. وبالنظر إلى تركيز ملكية الشركة والتي أظهرت دورها الكبير في تأثير على درجة كفاءة الحوكمة؛ يمكن تفسير ذلك بنظر إلى بيئة أعمال البلدان الناشئة ولاسيما الجزائر تكاد تكون الحماية القانونية للمستثمرين بها منعدمة. وهنا تبرز آلية تركيز الملكية كعامل يضمن أن مصالح المساهمين لا يتم المساس بها من قبل المسيرين. فإن تركيز الملكية في يد فئة او عدد محدود من المساهمين يفرض رقابة أكثر على المسيرين مما يجد من صراعات الوكالة وتكاليفها؛ وهذا ما يزيد من كفاءة الحوكمة.

● نفي صحة الفرضية الجزئية الثالثة "تعتبر آلية المراجعة الداخلية عامل محدد لدرجة كفاءة نظام الحوكمة في شركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة عند مستوى المعنوية 0,05" من خلال نتائج اختبار الفرضية الجزئية الثالثة وبالاستناد إلى اختبار كاي تربيع Khi-Deux وتحليل الجداول المتقاطعة. توصلنا إلى نفي صحة هذه الفرضية. وما يفسر هذه النتيجة بالرغم من توفر خلية للمراجعة الداخلية في كامل شركات عينة الدراسة ماعدا الشركة واحدة؛ هو ضعف فعالية وظيفة المراجعة الداخلية في تادية دورها وإحكام الرقابة على ممارسات المحاسبية التي تتم داخل الشركة، وعجزها عن تحقيق التفاعل الجيد مع باقي أطراف الحوكمة وهذا ما يضعف كفاءة الحوكمة، إضافة إلى ذلك لا يحظى نشاط المراجعة الداخلية في البيئة الجزائرية بالاهتمام اللازم، حيث أن غياب هيئات مختصة في الجزائر تشرف على تكوين المراجعين الداخليين ومنحهم شهادات مهنية وفقا للمعايير الدولية للمراجعة (أو معايير معترف بها) يعتبر من الأمور التي تؤثر سلبا على كفاءة المراجعين، وكذلك غياب برامج مخصصة لتقييم كفاءة وفعالية نشاط المراجعة الداخلية على مستوى الشركة يؤثر على تحسينه وتطويره. كل هذه الأسباب

شكلت عوامل ساهمت في إضعاف دور المراجعة الداخلية.

الفرع الثاني: تحليل وتفسير نتائج اختبار فرضية التحقق من مدى ممارسة إدارة الأرباح.

3- الفرضية الرئيسية الثالثة "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية على قيام غالبية شركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة بممارسة إدارة أرباحها خلال الفترة (2011-2015) عند مستوى المعنوية 0,05".

من خلال نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة وبالاستناد إلى اختبار ثنائي الحدين "Binomial Test". توصلنا إلى نفي صحة هذه الفرضية. ولتفسير هذه النتيجة يمكننا القول أنه عموماً وفي سياق بيئة الأعمال الجزائرية تعد إدارة الأرباح من الممارسات التي تتم فيها ولكن بصفة ضئيلة مقارنة مع مثيلاتها في الدول الأخرى. ويرجع ذلك إلى غياب بعض الدوافع التي تحفز شركات المساهمة الجزائرية على القيام بهذه الممارسات وخاصة بالنسبة لتضخيم الأرباح. ومن بين هذه الدوافع هو غياب سوق مالي كفء في الجزائر، حيث يعتبر من بين أهم الدوافع التي تجعل الشركات تقوم بإدارة أرباحها بشكل موجب بغرض التأثير على قرارات المستثمرين، وبما أن الشركات التي أجريت عليها دراستنا غير مدرجة في البورصة فإن هذا الدافع لا يحفز المديرين على التلاعب بالأرباح المعلن عنها؛ بالإضافة إلى ذلك فإن طبيعة الشركات التي تمت عليها دراستنا والمتعلقة بالشكل القانوني لها وقلة عدد ملاكها وانحصارهم في مساهم واحد ألا وهو الدولة؛ لم تساهم في دفعها نحو ممارسة إدارة الأرباح وخاصة بالنسبة لتخفيض الأرباح لغرض التقليل من حجم الوعاء الضريبي فإن دوافعها هنا تكون أقل. ونضيف على ذلك أن الفترة التي تمت فيها دراستنا جاءت مع بداية تطبيق النظام المحاسبي المالي وتميزت هذه الفترة بنوع من الغموض وضعف في التحكم الجيد في الخيارات والطرق وقواعد المعالجة المحاسبية لدى المحاسبين وهذا ما شكل عامل يضعف توجههم نحو ممارسة إدارة الأرباح.

الفرع الثالث: تحليل وتفسير النتائج اختبار الفرضيات المتعلقة بأثر الكفاءة وآليات نظام الحوكمة على ممارسات إدارة الأرباح.

4- الفرضية الرئيسية الرابعة "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاءة نظام الحوكمة على ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة خلال الفترة (2011-2015)".

لاختبار صحة هذه الفرضية استخدمنا نموذج انحدار متعدد ذلك أنه إضافة إلى المتغير المستقل كفاءة نظام الحوكمة يوجد متغيرات ضابطة أخرى حجم ومدىونية الشركة، لكن النتائج أثبتت عدم صلاحية النموذج حيث قدر مستوى الدلالة لاختبار تحليل تباين للمعنوية نموذج الانحدار: 0,841. فاجهنا إلى اختبار كاي تربيع Khi-Deux لتحديد العلاقة بين كفاءة نظام الحوكمة وممارسات إدارة الأرباح، أين قدرت مستوى الدلالة قدر ب: 0,317 وهذا ما يدل على عدم وجود علاقة إحصائية أصلاً بين المتغيرين التابع والمستقل. وعليه توصلنا إلى نفي صحة الفرضية الرئيسية الرابعة.

ولذلك فإننا نوضح هنا أنه بالرغم من توصلنا إلى نتيجة تفيد عدم تأثير كفاءة نظام الحوكمة على ممارسات إدارة الأرباح عكس معظم الدراسات التي تناولت العلاقة بين هاتين الظاهرتين، وبالرغم من أن العينة صغيرة ولا يمكن تعميم النتيجة المتوصل إليها على كافة الشركات الجزائرية. إلا أن هذه النتيجة تعكس حقيقة بيئة الأعمال الجزائرية ذلك أنها تتميز بخصائص معينة تختلف عن باقي الدول من التشريعات الحكومية والتركيبية البشرية والثقافية للمجتمع الجزائري؛ وعلى اعتبار غياب الأطر القانونية والتنظيمية التي تسمح بوضع إطار فعال لنظام الحوكمة في الشركات يتسم بهيكل تنظيمي يشتمل على مجموعة من القواعد والمبادئ التي تحدد المسؤوليات والصلاحيات لكل طرف أو عون اقتصادي داخل الشركة بما يساهم في تطوير النظام ككل من ثم تحقيق أهداف الشركة بواسطته والتي من بينها وأهمها الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح من سلوك الانتهازي للمسيرين بما يضمن تحسين الأداء وزيادة ربحية الشركة. ونضيف على هذا بالإشارة إلى ما تقدمت به دراسة⁶ (صلواتشي، 2013) أنه بالرغم من وجود إرادة قانونية واقتصادية في محاولة خلق ميكانيزمات لعلاقة الوكالة (آليات للنظام الحوكمة) من أجل تبني نموذج حوكمة تساهمي يركز على إطار مؤسسي محكم إلا أنه إلى حد الساعة لم يتم التوصل إلى ذلك. ويعود سبب ذلك لعاملين رئيسيين، أولهما يرتبط بالعقلية البيروقراطية المورثة من التسيير البيروقراطي في مرحلة النظام الاشتراكي، وثانيهما يتعلق بالصراع السياسي الاقتصادي فيما يخص إشكالية الخصوصية. وعلاوة على ذلك ضعف استقلالية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لصعوبة التحول من النظام الاقتصادي مغلق نحو نظام اقتصادي مفتوح أو على الأقل أكثر انفتاحاً؛ وهذا أدى بدوره إلى صعوبة بناء نظام حوكمة مستقر وواضح المعالم. وعليه فكل هذه الاعتبارات وفي سياق الجزائري تحول دون تحقيق نظام الحوكمة للأهداف المرجوة منه وهذا ما يؤدي إلى انعدام أثرها وبشكل فعال على ممارسات إدارة الأرباح داخل الشركات الجزائرية.

5- اختبار الفرضية الرئيسية الخامسة "تؤثر الآليات المحددة لدرجة كفاءة نظام الحوكمة على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة خلال الفترة (2011-2015)"

ولتسهيل اختبار هذه الفرضية قمنا بتقسيمها إلى فرضيات فرعية كالتالي:

- الفرضية الجزئية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة؛ عند مستوى الدلالة 0,05. من خلال نتائج اختبار الفرضية الجزئية الأولى وبالاستناد إلى اختبار الأنحدار اللوجستي الثنائي Binary Logist توصلنا إلى نفي صحة هذه الفرضية. بداية نرجح سبب وصولنا إلى هذه النتيجة؛ هو ضعف نسبة استقلالية أعضاء مجلس الإدارة حيث بلغ متوسطها 20%، وهذا ما يضعف فعالية دورها الرقابي إذ أن الاستقلالية من أبرز محددات الخصائص النوعية لمجلس الإدارة بحيث تزيد من قوته الإشرافية على ضبط أداء الإدارة للعمل في إطار مصلحة حملة الأسهم وتعظيم قيمة الشركة من خلال تقييد السلوك الانتهازي للمسيرين وبضعف الاستقلالية يضعف دورها كذلك في تأثير على ممارسات إدارة

⁶ صلواتشي هشام سفيان، حوكمة المؤسسات: دور علاقة الوكالة في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية الجزائرية - دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-، رسالة دكتوراه في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2012/2013، ص: 311.

الأرباح والحد منها. وكما نضيف على ذلك أن هذه الخاصية قد لا يكون لها الأثر المطلوب في تخفيض الممارسات الاحتياطية إذا غابت بعض التغيرات الأخرى التي تزيد من فعاليتها والتي لم تتم معالجتها ضمن دراستنا؛ حيث أنه بنظرنا إلى نتائج معاملات الارتباط اتضح أنه توجد متغيرات أخرى تفسر التغير في ممارسات إدارة الأرباح. فعلى سبيل المثال عدم توفر أعضاء ضمن المجلس من ذوي الخبرة المالية والمحاسبية فحتى لو توفرت فيهم خاصية الاستقلالية إلا أن ذلك يحول دون تمكن مجلس الإدارة من تخفيض الممارسات التي تعتمد على تقنيات محاسبية معقدة من أجل التلاعب برقم الأرباح. وفي هذا صدد يمكننا أن نضيف ما جاءت به النظرية المؤسسية حيث أشارت إلى أن آلية استقلالية أعضاء مجلس الإدارة والالتزام بها بمثابة قانون أو لوائح تطبق نتيجة الإكراه من المشرعين الذي يفرضون ممارسات معينة من أجل تحسين الفعالية التنظيمية أو نتيجة التقليد لا أكثر لذلك لا تحقق نتيجة المرجوة منها⁷. حيث أن توفر خاصية الاستقلالية هو مجرد التزام صوري فقط لا يوجد أثر فعلي له. وفي الأخير نشير إلى أنه جاءت إجابات بعض المستجوبين على دليل المقابلة بالإشادة بدور مجلس الإدارة في الاطلاع على القوائم المالية بشكل دوري، بحيث يقف أثناء اجتماعاته على معالجة أهم البنود المتعلقة بإعداد القوائم المالية والمتمثلة في: رقم الأعمال، النتيجة المحاسبية، التثبيتات العينية، المخزون، مصاريف المستخدمين ومستوى الديون والحقوق. وكذا المصادقة على اقفال الحسابات لتحقيق الصورة الحقيقية عن الوضعية المالية للشركة.

- نفي الفرضية الجزئية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتركز الملكية على ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة؛ عند مستوى الدلالة 0,05. من خلال نتائج اختبار الفرضية الجزئية الثانية وبالاستناد إلى اختبار الانحدار اللوجستي الثنائي Binary Logist توصلنا إلى نفي صحة هذه الفرضية. يمكننا تفسير ذلك بالاستناد على ما أكدته أدبيات الفكر المحاسبي على أن دور الملاك في تحقيق الرقابة الفعالة على سلوك الإدارة وممارستها الانتهازية يتوقف على نمط هيكل الملكية من حيث درجة تركيزها أو تشتتها، وبالنظر إلى عينة دراستنا والتي يغلب عليها نمط تركيز الملكية في يد الدولة لأغلب شركات عينة الدراسة ماعدا شركة واحدة خاصة تتركز ملكيتها في يد عائلة واحدة -يمكن الحكم على عينة الشركات بالأغلبية- يمكننا القول هنا أنه يقل اتجاه شركات العمومية إلى ممارسات إدارة الأرباح لقلة حوافزها كما أظهرت النتائج السابقة وعليه لا نجد هنا أثر على اتجاه سلوك المديرين نحو اتباع ممارسات إدارة الأرباح.

- نفي الفرضية الجزئية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمراجعة الداخلية على ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة؛ عند مستوى الدلالة 0,05. من خلال نتائج اختبار الفرضية الجزئية الثالثة وبالاستناد إلى اختبار الانحدار اللوجستي الثنائي Binary Logist توصلنا إلى نفي صحة هذه الفرضية. يمكن تفسير ذلك بنقص فعالية نشاط المراجعة الداخلية، إذا أن اطلاع المراجعين الداخليين على الإجراءات اللازمة لمهمة المراجعة الداخلية وقيامهم بها قد لا يكون له تأثير على تخفيض الممارسات المحاسبية الاحتياطية إذا لم تتوفر الظروف التي تساعد على أداء مهامهم بشكل فعال. كما أن وظيفة المراجعة الداخلية في البيئة الجزائرية

⁷ Alghamdi Salim Ali, Op.Cit, p : 210.

لا يزال ينقصها الاهتمام الكافي الذي يجعل من دورها الرقابي ذو فعالية، وخاصة فيما يتعلق بعلاقة التدقيق الداخلي بمجلس الإدارة، هذا الأخير الذي يفترض أن يدعم استقلالية قسم المراجعة الداخلية، وزيادة على ذلك يبقى الالتزام بتطبيق المراجعة الداخلية داخل الشركة اختياريا. وكما يمكن تفسير ذلك أنه بنظر إلى أجوبة المستجوبين من خلال دليل المقابلة يظهر أنه توجد شركة واحدة تقف فيها إدارة المراجعة الداخلية بالاطلاع على اعداد القوائم المالية ومتابعة إجراءات المحاسبية بشكل دوري، بينما الشركات الأخرى لا يطلع فيها المراجع الداخلي على القوائم المالية إلا عند الحاجة في حالات استثنائية أو استجابة لطلب المدير العام. وهذا ما أدى حسب رأينا إلى انعدام تأثير آلية المراجعة الداخلية على ممارسات إدارة الأرباح.

المطلب الثالث: مناقشة نتائج الدراسة التطبيقية على ضوء الدراسات السابقة.

بعد قيامنا بعملية تحليل وتفسير نتائج اختبار فرضيات الدراسة استخلصنا مجموعة من النتائج وسنحاول الآن التطرق إلى نقاط التوافق والاختلاف بين نتائج دراستنا وما توصلت إليه الدراسات السابقة. مع الإشارة إلى أنه يوجد اختلاف في حجم عينة وبيئة ومجال الدراسة بالإضافة إلى يوجد اختلاف من حيث تحديد المتغيرات الخاصة بالمتغير المستقل نظام حوكمة الشركات.

1- يتميز نظام الحوكمة في الشركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة وخلال الفترة (2011-2015) بدرجة كفاءة مرتفعة وبمعدل 76%.

بالمقارنة مع الدراسات السابقة نجد أنه على العموم؛ النتيجة التي توصلنا اليه تقترب إلى ما توصلت اليه كلا من دراسة (شيبوب، 2015)، (Louizi, 2011)، (Ouni, 2014) فقد حققت كفاءة أنظمة الحوكمة لديها درجة 92%، 68%، 60% في المتوسط على التوالي وحتى دراسة (El-Mir & Khanchel, 2004) أشارت إلى أن هناك تركيزا كبيرا للدرجة كفاءة الحوكمة ما بين معدل 0,66 و 0,97. ماعدا دراسة (Obama, 2013) والتي توصلت إلى أن درجة كفاءة نظام الحوكمة في شركات العائلية الكاميرونية ضعيفة بنسبة 46% في المتوسط.

2- تساهم آلية استقلالية أعضاء مجلس الإدارة وتركز الملكية في تحديد مستوى كفاءة نظام الحوكمة في الشركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة وخلال الفترة (2011-2015).

وبنظر إلى نتائج الدراسات السابقة نجد أنه على رغم من بعض الاختلافات في تحديد المتغيرات المكونة للنظام الحوكمة داخل الشركة إلا أنه يوجد توافق حول تأثير استقلالية مجلس الإدارة وتركز الملكية واعتبارها من العوامل المحددة للكفاءة الحوكمة. بحيث أشارت دراسة كلا (El-Mir & Khanchel, 2004) و (Louizi, 2011) إلى أنه كلما زادت نسبة استقلالية مجلس الإدارة كلما ارتفعت معها درجة كفاءة نظام الحوكمة. وكما خلصت دراسة (Obama, 2013) و (Louizi, 2011) إلى أن تركيز الملكية يعد آلية جيدة

تساعد على تحسين جودة نظام الحوكمة؛ لتوافقنا نفس النتيجة. وتضيف هنا دراسة (Dhahri, 2008) إلى أن العلاقة بين جودة الحوكمة وأداء الشركة تتحدد اعتمادا على هوية المساهم الأكبر في الشركات التونسية.

3- لا تساهم آلية المراجعة الداخلية في تحديد مستوى كفاءة نظام الحوكمة في الشركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة وخلال الفترة (2011-2015).

بالنظر إلى نتائج الدراسات السابقة فيلاحظ أنها لم تعتمد آلية المراجعة الداخلية كمتغير ضمن نظام الحوكمة المتبع داخل الشركات عينة الدراسة.

4- إن أغلبية شركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة لا تقوم بممارسات إدارة الأرباح خلال الفترة (2011-2015).

اختلفت هذه النتيجة مع ما توصلت دراسة (فداوي، 2014) والتي خلصت إلى أن أغلبية الشركات الفرنسية تمارس إدارة الأرباح من خلال استخدامها للمستحقات الاختيارية بشكل سالب هبوطا سعيا منها لتخفيف تقلبات الدخل بنقله من سنوات الدخل المرتفع إلى سنوات الدخل المتدني. بالإضافة إلى دراسة (رياض، 2012) حيث خلص إلى قيام بعض الشركات الأديوية المصرية بممارسة إدارة الأرباح. وكما خلصت دراسة (موسى حمدان وآخرون، 2012) إلى وجود دلالة إحصائية على قيام الشركات الأردنية بممارسة إدارة الأرباح. وحتى دراسة (الفتلاوي، 2011) توصلت إلى أن معظم الشركات -المدرجة في سوق العراق وعمان للأوراق المالية- تدير أرباحها حسب التحليل الاحصائي لمتوسط المستحقات الاختيارية. بالإضافة إلى دراسة (علي الفضل وزيد حمد، 2015) حيث خلصا الباحثان إلى ان الشركات العراقية تقوم بممارسات إدارة الأرباح بشكل سالب هبوطا وبنسبة مرتفعة قدرت بحوالي 61,5% من الشركات التي تدير أرباحها. أما دراسة (بوسنة حمزة، 2011) فقد اتفقت مع نفس النتيجة التي توصلنا إليها؛ وتجدر الإشارة إلى هنا أنه يوجد توافق كبير ما بين الدراسات التي تناولت موضوع مدى ممارسة إدارة الأرباح في الشركات التي تنشط على مستوى بيئة الأعمال الجزائرية وهناك الدراسات ربطت هذه الممارسات بعامل تغير نظام المحاسبي ومدى تأثيره عليها، بمعنى دراسة هذه الظاهرة قبل تطبيق نظام المحاسبي المالي الجديد SCF (فترة تطبيق المخطط الوطني المحاسبي PCN)، وبعد تطبيقه بداية من سنة 2010. حيث خلصت دراسة (شاوش، 2016) إلى أن اعتماد النظام المحاسبي المالي في الشركات الجزائرية محل الدراسة أدى إلى زيادة المستحقات الاختيارية في فترة ما بعد اعتمادها النظام المحاسبي المالي، وهو ما يشير إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح من قبل هذه الشركات. وكما بينت دراسة نفس النتيجة (صديقي، 2016) أن الشركات الاقتصادية الجزائرية تمارس سلوك إدارة الأرباح وأنه توجد علاقة عكسية بين هذه الممارسات وفترة تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) حيث تميزت الفترة الانتقالية بمستوى أقل من إدارة الأرباح مقارنة بالفترات اللاحقة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. وهي تؤيد ما توصلنا إليه حيث وجدنا أنه بداية من سنة 2014 ازدادت قيمة المستحقات الاختيارية حيث بلغ متوسطها خلال هذه السنة 0,0681. أما دراسة (كيموش، 2018) فقد توصل إلى نتيجة مخالفة حيث أشار إلى أن تبني نظام المحاسبي المالي نتج عنه انخفاض مستوى إدارة الأرباح.

5- لا تؤثر كفاءة نظام الحوكمة على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة وخلال الفترة (2011-2015).

بالمقارنة مع الدراسات السابقة نجد أن نتيجة التي توصلنا إليها تقترب من النتيجة التي حققتها دراسة (مؤيد علي الفضل وزيد حمد، 2015) حيث أكد على ضعف الدور الرقابي لآليات الحوكمة في الشركات العراقية عموماً، وآليات لجنة التدقيق والمراجعة الداخلية بشكل خاص، وزيادة على ذلك أكد أن آلية مجلس الإدارة لا تبدو من آليات حوكمة الشركات الهادفة إلى ضبط ممارسات إدارة الأرباح، وإنما واحد من العوامل الدافعة لظاهرة إدارة الأرباح في الشركات العراقية، حيث تشير بحمل معطيات نتائج إلى أن تلك الآلية تعد السبب الأساس وراء ضعف لجان التدقيق باعتبار أن مجلس الإدارة هو المسؤول عن اختيار عناصرها، وكذلك ضعف الدور الرقابي للمراجعة الداخلية بفعل التبعية التنظيمية للأخير بمجلس الإدارة. مما يعني ذلك أن آليات الحوكمة وفي ظل الانتهازية الإدارية وانعدام الدور الإشرافي للسوق المالي لا أهمية لها في رص منافع حملة الأسهم مع منافع المديرين، ولا دور لها في ضبط ممارسات إدارة الأرباح وعليه فإنه ليس بالضرورة الحتمية أن تكون فاعلية آليات الحوكمة متماثلة في جميع المجتمعات باختلاف ثقافتهم وسلوكهم. في حين خلصت باقي وأغلبية الدراسة السابقة إلى نتيجة معاكسة؛ بحيث توصلت دراسة (بن محمد السلطان وبن محمد البسام، 2016) إلى أن الشركات التي تحوي ممارسة جيدة للحوكمة الشركات (وفق مؤشر الحوكمة SCGI) تكون احتمالية تجاوزات مسؤولي الشركات في التلاعب بالقوائم المالية أقل بمعنى يوجد أثر لها يعمل على الحد من ممارسات إدارة الأرباح. وكما أشارت دراسة (رياض، 2012) إلى وجود أثر للنظام حوكمة الشركات يساهم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في شركات الأدوية المصرية. وتوافقهم في ذلك دراسة (موسى حمدان وآخرون، 2012) حيث توصلت إلى وجود علاقة عكسية، بحيث كلما ارتفعت درجات الحوكمة المؤسسية في الشركة، ساهم ذلك في الحد من إدارة الأرباح. دراسة (الفتلاوي، 2011) كذلك توصلت إلى أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات -المدرجة في سوق العراق وعمان للأوراق المالية- يؤدي إلى تخفيض من ممارسات إدارة الأرباح بها، دراسة (S.Abbadi & othesr, 2016) كذلك توصلت إلى وجود تأثير وعلاقة سلبية ذات دلالة إحصائية لجودة حوكمة الشركات مع إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان. وحتى دراسة (Iraya & others, 2015) خلصت إلى نفس النتيجة لعينة من الشركات المدرجة في بورصة نيروبي. وتوافقهم نفس نتيجة دراسة (Nopphon Tangjtprom, 2013) والتي أكدت على دور حوكمة الشركات في التقليل من الأثر السلبي للممارسات إدارة الأرباح من خلال الحد من السلوك الانتهازي للإداريين. ويوافقهم كذلك (Ali Alghamdi, 2012) حيث توصل إلى أن آليات حوكمة الشركات تفيد في ضبط السلوك الانتهازي لإدارة الأرباح إلى حد كبير في المملكة العربية السعودية. دراسة (Habbash, 2010) هي كذلك توصلت لنفس النتيجة. وكذلك دراسة (Abd El-Razek, 2012) والتي خلصت إلى وجود علاقة عكسية بين آليات حوكمة الشركات وإدارة الأرباح في الشركات المصرية. وتشاركهم نفس النتيجة دراسة (Marrakchi Chtourou and Others, 2012).

6- لا تؤثر آلية استقلالية أعضاء مجلس الإدارة على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة وخلال الفترة (2011-2015).

وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة (فداوي، 2014) والتي أشارت إلى عدم وجود دلالة إحصائية للدور ركيزة الرقابة في الحد من هذه الممارسات بحيث أن آلية استقلالية أعضاء مجلس الإدارة من بين المتغيرات التي تمثل ركيزة الرقابة. وتختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (بن محمد السلطان وبن محمد البسام، 2016) والتي تشير إلى وجود تأثير وعلاقة عكسية بين عدد الأعضاء المستقلين في المجلس الإدارة وممارسات إدارة الأرباح؛ بحيث أن الأعضاء المستقلين لديهم حافز أكبر لتفعيل الرقابة حفاظا على سمعتهم. وتتفق معهم دراسة (رياض، 2012) التي خلصت إلى وجود تأثير لنسبة الأعضاء التنفيذيين في مجلس الإدارة على الحد من إدارة الأرباح في شركات الأدوية المصرية. وتشاركهم كذلك ما توصلت إليه دراسة (الفتلاوي، 2011) بوجود أثر ذو دلالة إحصائية وعلاقة عكسية بين متغير نسبة عدد الأعضاء المستقلين الخارجيين في مجلس الإدارة مع إدارة الأرباح وهذا دليل على أنه كلما زادت نسبة استقلالية مجلس الإدارة كلما زادت حماية مصالح حملة الأسهم وتعزيز كفاءة المجلس وبالتالي انخفاض ممارسات إدارة الأرباح. وهي نفس النتيجة التي خلصت إليها دراسة (Iraya & others, 2015) لعينة من الشركات المدرجة في بورصة نيروبي. ويوافقهم كذلك (Ali Alghamdi, 2012) لعينة من الشركات في المملكة العربية السعودية. دراسة (Habbash, 2010) هي كذلك توصلت لنفس النتيجة. وتشاركهم نفس النتيجة دراسة (Marrakchi Chtourou and Others, 2012) بحيث أثبتت فعالية استقلالية مجلس الإدارة في ضبط ممارسات إدارة الأرباح.

7- لا تؤثر آلية تركز الملكية على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة وخلال الفترة (2011-2015).

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Ali Alghamdi, 2012) حيث خلص إلى عدم وجود أثر لتركز الملكية (تركز أسهم الشركة لدى الدولة) على ممارسات إدارة الأرباح. وتختلف مع نتائج دراسة (بن محمد السلطان وبن محمد البسام، 2016) حيث توصلت إلى أن زيادة في ملكية الحكومة (تركز الملكية في يد الدولة) تساعد في الحد من إدارة الأرباح. وكما تختلف مع ما توصلت إليه دراسة (الفتلاوي، 2011) بحيث خلصت إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نسبة تركيز الملكية (ما يملكه أكبر مساهم في الشركة من الأسهم) وإدارة الأرباح بحيث أن زيادة في تركيز الملكية بيد مساهم واحد في الشركة تدفعه منفعته الخاصة إلى تواطئ مع الإدارة لاستغلال موارد الشركة والاستيلاء عليها وبالتالي زيادة ممارسة إدارة الأرباح. بينما وجدت دراسة (Iraya & others, 2015) علاقة عكسية بين تركيز الملكية وممارسات إدارة الأرباح؛ لعينة من الشركات المدرجة في بورصة نيروبي. دراسة (Habbash, 2010) هي كذلك توصلت لنفس النتيجة.

8- لا تؤثر آلية المراجعة الداخلية على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة وخلال الفترة (2011-2015).

تتفق هذه النتيجة مع دراستي (مؤيد علي الفضل وزيد حمد، 2015) و (رياض، 2012) والتي خلصت إلى عدم وجود تأثير ودور هام لإدارة المراجعة الداخلية على ضبط أو الحد من ممارسة إدارة الأرباح في شركات العراقية والادوية المصرية (على توالي). واختلفت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (جرير سليمان وآخرون، 2015) والتي توصلت إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لدور مدقق الحسابات الداخلي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن، لما لها من دور في تطوير وتحسين نظم الرقابة الداخلية لتعزيز مقاومتها للضغوطات وتدخلات الإدارة في عملية المراجعة، وإخضاع نظام الرقابة الداخلية لعمليات تقييم دورية وزيادة الإفصاح الشامل في التقارير المالية. وحتى دراسة (Abd El-Razek, 2012) خلصت إلى وجود علاقة عكسية وجود خلية للمراجعة الداخلية واحتوائها على أعضاء من ذوي الخبرة وبين ممارسات إدارة الأرباح.

خلاصة الفصل الرابع:

حاولنا من خلال هذا الفصل تحقيق أهداف الدراسة وذلك بالإجابة عن إشكالياتها الرئيسية المتمثلة في: مدى تأثير كفاءة نظام الحوكمة على ممارسات إدارة الأرباح في بيئة الأعمال الجزائرية. والتحقق من صحة فرضيتها. حيث حاولنا الإجابة عليها من خلال جملة من الاختبارات والبرامج الإحصائية. إذ تضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث؛ المبحث الأول تعرضنا فيه إلى عرض البيانات الوصفية لمتغيرات الدراسة، المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى اختبار فرضيات الدراسة وفي المبحث الأخير قمنا بتحليل وتفسير النتائج المتوصل إليها ومقارنتها مع نتائج الدراسات السابقة. وتلخيصا لمختلف النتائج المستمدة من الدراسة التطبيقية، يمكن استخلاص الآتي منه:

- يتميز نظام الحوكمة في الشركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة وخلال الفترة (2011-2015) بدرجة كفاءة مرتفعة وبمعدل 76%؛
- تساهم كلا من آلية استقلالية أعضاء مجلس الإدارة وآلية تركيز الملكية؛ ماعدا آلية المراجعة الداخلية في تحديد مستوى كفاءة نظام الحوكمة في الشركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة وخلال الفترة الدراسة، عند مستوى الدلالة 5%؛
- لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام شركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة؛ بممارسات إدارة الأرباح وخلال الفترة الدراسة؛ عند مستوى الدلالة 5%؛
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاءة نظام الحوكمة على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة وخلال الفترة الدراسة، عند مستوى الدلالة 5%؛
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكل من آلية استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، تركيز الملكية والمراجعة الداخلية على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة وخلال الفترة الدراسة، عند مستوى الدلالة 5%.

الخاتمة العامة

تمحور موضوع دراستنا حول كفاءة نظام حوكمة الشركات وأثرها على ممارسات إدارة الأرباح، وقد بنيت الفكرة الأساسية للدراستنا انطلاقاً لما تقدمت به الدراسات التي سبقتها حول هذا الموضوع؛ أين حاولنا اسقاطه على بيئة الأعمال الجزائرية وعلى عينة من الشركات المساهمة الجزائرية التي تنشط على مستوى ولاية ورقلة وخلال الفترة الممتدة من (2015-2011). وللإلمام بجثيات بالموضوع الذي تناولناه بما يتيح تحقيق الأهداف المسطرة عند الانطلاق في معالجته، تم تقسيم الدراسة إلى شقين نظري وتطبيقي تحوي أربعة فصول مترابطة ومتكاملة.

في **الفصل الأول** حاولنا قدر الإمكان الإحاطة بكل الجوانب الفكرية والمفاهيمية المتعلقة بممارسات إدارة الأرباح وحوكمة الشركات بما يساعد المطلع على البحث التحكم على الأقل في جزء هام من المجال الواسع الذي استمدت منه إشكالية البحث، بحيث تطرقنا في المبحث الأول إلى إعطاء للمحة حول مفهوم ممارسات إدارة الأرباح ودوافعها وكذا أهم أساليب ممارستها وسبل قياسها والكشف عنها. ومن ثم وضمن المبحث الثاني تناولنا مفهوم حوكمة الشركات وأهم النظريات المفسرة لها، أهميتها وأهدافها وكذا مبادئها وآلياتها. وتأتي بعدها نقطة مهمة ضمن دراستنا والمتعلقة بأساليب تقييم نظم حوكمة الشركات إلى أن وصلنا إلى مفهوم الكفاءة. والمبحث الأخير ارتقينا في بدايته عرض للمضمون نظام الحوكمة في الشركات الجزائرية ومن ثم حاولنا بيان الأثر وفق منظور نظري لكفاءة نظام حوكمة شركات وآلياتها على ممارسات إدارة الأرباح.

أما **الفصل الثاني** فقد استعرضنا من خلاله مجموعة من الدراسات السابقة التي عاجلت نفس موضوع دراستنا بحيث بينا هدف كلا منها وأهم المتغيرات التي اعتمدها وكذا النتائج التي توصلت إليها وفي الأخير قمنا بالإشارة إلى أوجه الاختلاف.

وبالنسبة **للفصل الثالث** والذي يمثل تمهيدا لدخول في القسم التطبيقي للدراسة حيث تطرقنا من خلاله لتقدم الإطار المنهجي من خلال التعريف بمجال الدراسة المجتمع والعينة وكما تناول هذا الفصل عرضاً لأدوات جمع وتحليل بيانات الدراسة. وإنه بالاستناد إلى الدراسات السابقة، الجانب النظري وما يفرضه المجال التطبيقي تم اعتماد استقلالية مجلس الإدارة، تركز الملكية والمراجعة الخارجية كآليات تشكل نظام الحوكمة المعتمد في دراستنا والتي تم اعتبارها كمتغيرات مستقلة ضمن الدراسة بالإضافة إلى المتغير التابع ممارسات إدارة الأرباح؛ إلى أن وصلنا إلى صياغة نموذج الدراسة.

أما **الفصل الرابع والأخير** فهو عبارة عن حوصلة لما تقدمت به الفصول السابقة إذ تمحور حول عرض الإحصاءات الوصفية لبيانات الدراسة، اختبار الفرضيات وتحليل وتفسير النتائج. فكانت البداية بحساب معدلات كفاءة نظام الحوكمة المحققة في الشركات محل الدراسة طيلة فترة الدراسة وذلك بالاستناد على آليات الحوكمة المعتمدة (كمدخلات) والعائد على الأصول كمؤشر على ربحيتها (مخرجات)؛ باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات كطريقة رياضية لا معلمية تمتاز بخصائص عديدة بما يسهل تقييم كفاءة نظام الحوكمة، وقد ثبت أن مستوى الكفاءة ذو درجة مرتفعة في متوسط أغلبية الشركات محل الدراسة. وبالاستعانة باختبار المقارنة ما بين المتوسطات تبين أن كلا من آلية استقلالية مجلس الإدارة وتركز الملكية ماعدا آلية المراجعة الداخلية يساهمان في احداث فرق بين الشركات

التي تملك نظام حوكمة ذو كفاءة مرتفعة والشركات التي تملك نظام حوكمة ذو كفاءة متدنية. وبعدها تم قياس مستوى المستحقات الاختيارية كمؤشر على ممارسات إدارة الأرباح باستخدام نموذج جونز المعدل، وقد أظهرت النتائج الإحصائية ممارسة الشركات محل الدراسة لإدارة أرباحها ونسبة بلغت خلال فترة الدراسة 42,9% من عدد المشاهدات الإجمالية برغم من أن نتائج الاختبار الإحصائي أثبتت عدم وجود دلالات إحصائية لممارسة الشركات المدروسة لإدارة أرباحها. ومن ثم تم التركيز مباشرة على الهدف الرئيسي للدراسة والمتمثل في تحديد مدى تأثير ممارسات إدارة الأرباح للشركات محل الدراسة بمعدلات كفاءة نظام حوكمتها، بالاعتماد على نموذج المخاطر متعدد لكن أثبتت نتائج الاختبارات الإحصائية عدم صلاحية النموذج فتوجهنا إلى اختبار ما إذا كانت هناك أصلا علاقة بين ممارسات إدارة الأرباح وكفاءة نظام الحوكمة وبذلك توصلنا إلى أن ممارسات إدارة الأرباح لا تتأثر بمعدلات الكفاءة. وكآخر خطوة تمت دراسة أثر آليات حوكمة الشركات المعتمدة ضمن دراستنا على ممارسات إدارة الأرباح وقد أثبتت نتائج الاختبارات الإحصائية عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لكل من استقلالية مجلس الإدارة، تركيز الملكية والمراجعة الداخلية.

وفي الأخير يمكننا القول فيما يخص الجانب التطبيقي أن عملية الوصف الإحصائي لمغريات الدراسة وكذا اختبار مختلف الفرضيات ساعدتنا للتوصل إلى النتائج التالية:

- تقوم الشركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة بممارسة إدارة الأرباح بشكل سالب عن طريق تخفيض أرباحها خلال سنة (2011-2012-2013) ومن ثم بشكل موجب عن طريق تضخيم أرباحها خلال سنتي (2014-2015).
- تقوم ما نسبته 42,9% من الشركات محل الدراسة بممارسة إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة بينما بالمقابل بلغت نسبة الشركات غير الممارسة لإدارة الأرباح 57,1%. بمعنى أن أغلبية إدارات الشركات محل الدراسة لا تتبع سلوك إدارة الأرباح.
- تقوم الشركات الراجحة بممارسة إدارة الأرباح بشكل موجب عن طريق تضخيم أرباحها، حيث بلغ متوسط المستحقات الاختيارية لديها وخلال فترة دراسة؛ 0,0043.
- تقوم الشركات الخاسرة بممارسة إدارة الأرباح بشكل سالب عن طريق تخفيض أرباحها، حيث بلغ متوسط المستحقات الاختيارية لديها وخلال فترة دراسة؛ -0,0135.
- يتميز نظام الحوكمة في الشركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة وخلال الفترة (2011-2015) بدرجة كفاءة مرتفعة وبمعدل 76%، حيث تم إثبات صحة الفرضية الرئيسية الأولى؛
- تساهم كلا من آلية استقلالية أعضاء مجلس الإدارة وآلية تركيز الملكية؛ ماعدا آلية المراجعة الداخلية في تحديد مستوى كفاءة نظام الحوكمة في الشركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة وخلال الفترة الدراسة، عند مستوى الدلالة 5%؛ أين تم قبول الفرضية الرئيسية الثانية جزئيا بحيث تم إثبات صحة الفرضية الجزئية الأولى والثانية ونفي صحة الفرضية الجزئية الثالثة؛
- على رغم من أن نتائج الإحصاءات الوصفية للمستحقات الاختيارية بينت أن الشركات تمارس إدارة الأرباح ونسبة 42,9%؛ إلا أن الاختبار الإحصائي ثنائي الحدين أظهر أنه لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام غالبية شركات المساهمة

الجزائرية محل الدراسة بممارسات إدارة الأرباح وخلال فترة الدراسة عند مستوى الدلالة 5%؛ وبهذه النتيجة تم نفي صحة الفرضية الرئيسية الثالثة؛

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للكفاءة نظام الحوكمة على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة وخلال الفترة الدراسة، عند مستوى الدلالة 5%، وبهذه النتيجة تم نفي صحة الفرضية الرئيسية الرابعة؛
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكل من آلية استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، تركيز الملكية والمراجعة الداخلية على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة وخلال الفترة الدراسة، عند مستوى الدلالة 5%، بحيث تم رفض الفرضية الرئيسية الخامسة وذلك برفض فرضيتها الجزئية.

وبذلك نكون قد توصلنا إلى تحقيق الأهداف التي بنيت على أساسها دراستنا. والتي تساهم في فتح المجال أمام دراسات أخرى وفي نفس السياق للبحث في الموضوع بما يضمن التحسين من وضعية الشركات.

التوصيات:

في ظل النتائج المتوصل إليها يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- 1- بالرغم من غياب الإطار القانوني الذي يفرض تطبيق آليات نظام الحوكمة في الشركات الجزائرية. إلا أنه من الضروري تقييم كفاءة نظام الحوكمة نظرا لأن جودة هذا الأخير تتحقق بمدى قدرة آلياته على تحقيق الهدف الذي وضعت من أجله، بحيث أنه لا يمكن غض النظر أن وجود كل آلية لا يقابلها تحسين في أداء الشركة تعبر زائدة بدون فائدة إضافة إلى تحمل الشركة لتكلفة وجودها، لهذا يتوجب تقييم نظام الحوكمة؛
- 2- الاهتمام أكثر بتحديث ميثاق الحكم الراشد في الجزائر، والعمل على تفعيل نشاط المراكز المتخصصة في مجال الحوكمة والتي تم إنشاءها بمعية الحكومة، للتأسيس نظام حوكمة جيد للشركات الجزائرية؛
- 3- التركيز على أهمية اعتماد أسس واضحة عند تعيين أعضاء مجلس الإدارة، حيث يجب أن تؤخذ الكفاءة والخبرة التي يمتلكها الأعضاء حيزا من الاهتمام على غرار ضرورة توفر عنصر الاستقلالية لما لها من أهمية قصوى في زيادة كفاءة نظام الحوكمة والحد من انتهازية المسيرين. حيث أن عدم تقنين كيفية تعيين أعضاء مجلس الإدارة أتاح فرصة التلاعب في تعيينهم حسب مصالح المساهمين أو المسيرين؛
- 4- اعطاء حيز معتبر من الاهتمام لوظيفة المراجعة الداخلية في الجزائر، وذلك من خلال تنظيم هذه الوظيفة بشكل واضح خاصة فيما يتعلق باستقلالية وكفاءة المراجعين الداخليين، وفي سبيل تحقيق ذلك فإن إنشاء معاهد متخصصة تشرف على تكوينهم ومنحهم شهادات مهنية في المراجعة سيكون له دور كبير في تحسين أدائهم؛

5- القيام بتنظيم دورات تكوينية لمحافظي الحسابات والخبراء المحاسبين في مجال التلاعبات المحاسبية وممارسات إدارة الأرباح وطرق الكشف عنها، باعتبارهم مسؤولين قانونا عن صدق وشرعية القوائم المالية للشركات الجزائرية وهو ما يساهم بشكل إيجابي في تخفيض التهرب الضريبي الذي أصبح ميزة الاقتصاد الجزائري بالإضافة إلى إصدار قوانين رقابية صارمة، والاحذ بالتجربة الأمريكية والفرنسية في مجال حوكمة الشركات، بما يساهم في تخفيض الفساد المالي والمحاسبي في الشركات الجزائرية.

آفاق الدراسة:

تري الباحثة في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج وجود العديد من المجالات التي يمكن أن تشكل أساسا للبحوث مستقبلية، ومن أهمها ما يلي:

- 1- دراسة مقارنة للكفاءة نظام الحوكمة حسب النموذج الخارجي والداخلي على سبيل المثال (في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا) وتحديد أهم الآليات التي تساهم في الرفع من كفاءة نظام الحوكمة في كل دولة؛
- 2- دراسة بعض المتغيرات الأخرى لنظام حوكمة الشركات -والتي لم تتناولها دراستنا- في الحد من ممارسات إدارة الأرباح مثل (الفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، علاوات والمكافآت وتقرير محافظ الحسابات...)
- 3- دراسة دور محافظ الحسابات في الرفع من كفاءة نظام الحوكمة في بيئة الاعمال الجزائرية لاعتباره أهم عامل مؤثر من الآليات الخارجية للحوكمة الشركات؛
- 4- دراسة خاصية تركيز ملكية الشركة وعلاقتها بأنشطة تسريب الموارد (Tunneling) وأثر ذلك على زيادة ممارسات إدارة الأرباح وهذا في سياق بيئة الأعمال الجزائرية أو أي دولة من الدول النامية والتي تتميز بتركز عال في الملكية وقلة المساهمين؛
- 5- تطوير أساليب قياس ممارسات إدارة الأرباح باستخدام أساليب أخرى بعيدا عن نماذج الانحدار المعروفة للتعقدها وصعوبة تطبيقها حتى يسهل على محافظي الحسابات الكشف عن التلاعبات المحاسبية؛
- 6- دراسة أحد المعايير المحاسبية الدولية وإبراز كيف لها أن تساهم في خلق ثغرات يتم استغلالها للممارسة إدارة الأرباح.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر والمراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

1. أحمد الرفاعي غنيم ونصر محمود صبري، تعلم بنفسك التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام SPSS، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع (مصر: القاهرة)، 1999.
2. أحمد خضر، الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية مصر، الطبعة الأولى، 2012.
3. أحمد على الخضر، حوكمة الشركات، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعية، الإسكندرية مصر، سنة 2012.
4. أيرام ميلليستين، جي دي، الفصل الثاني: دور مجالس الإدارة والمساهمين في حوكمة الشركات، الخطاب الرئيسي الاجتماع الآسيوي الثالث للمائدة المستديرة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات المنعقدة في سنغافورة، أبريل 2001، حوكمة الشركات في القرن الواحد والعشرين، مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE).
5. صلاح حسن، تحليل وإدارة وحوكمة المخاطر المصرفية الإلكترونية، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى (القاهرة: مصر)، 2011.
6. طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية، الدار الجامعية، (الإسكندرية: مصر)، 2009.
7. طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات: المفاهيم، المبادئ والتجارب، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
8. عباس حميد يحي التميمي وحكيم حمود فليح الساعدي، إدارة الأرباح عوامل نشونها وأساليبها وسبل الحد منها، دار غيداء للنشر والتوزيع (الأردن: عمان)، الطبعة الأولى، 2015.
9. عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، الناشر دار السلاسل، الكويت، 1990.
10. عبد المجيد الطيب الفار، إدارة الأرباح، الطبعة الأولى، دار جليس الزمان لنشر والتوزيع، (عمان: الأردن)، 2010.
11. عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية، مصر، 2007.
12. عطا الله وارد خليل، محمد عبد الفتاح العشماوي وبسمان فيصل الفيصل، الحوكمة المؤسسية، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع (القاهرة: مصر)، 2008.
13. علاء فرحان طالب وإيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء (عمان: الأردن)، الطبعة الأولى، 2011.

14. كاثرين كوشتا هلبلينج (تعريب سمير كريم)، كيفية استخدام نظم التصنيف وقوالب التقسيم لتعزيز الحوكمة الجيدة للشركات، بحثا عن عضو جيد لمجلس الإدارة: دليل لإرساء حوكمة الشركات في القرن الواحد والعشرين، مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE، غرفة التجارة الأمريكية واشنطن، الطبعة الثالثة، 2003.
15. محسن أحمد الخضيرى، اقتصاد ما بعد الحداثة.. وحداثة الاقتصاد، المجلس الأعلى للثقافة (القاهرة: مصر)، الطبعة الأولى، 2006.
16. محسن أحمد الخضيرى، حوكمة الشركات، مجموعة نيل العربية (القاهرة: مصر)، الطبعة الأولى، 2005.
17. محمد طارق يوسف، حوكمة الشركات والتشريعات اللازمة لسلامة التطبيق، ورقة عمل ضمن كتاب مبادئ وممارسات حوكمة الشركات، 2009.
18. محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري، الطبعة الثانية، الناشر الدار الجامعية الإسكندرية، سنة النشر 2009.

ثانيا: الرسائل الجامعية

19. أشرف حسني صالح عوض الله، أثر العائد على الأصول ودرجة الرفع المالي على الأداء المالي بتطبيق أسلوب التكلفة وفقا للنشاط في ظل الأزمة المالية العالمية (دراسة حالة شركة حديد الأردن وشركاتها التابعة)، رسالة دكتوراه فلسفة في التكاليف والمحاسبة الإدارية (غير منشورة)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2015.
20. إلهام سنوساوي، أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية -دراسة حالة بعض الشركات الجزائرية- ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير (غير منشورة)، جامعة فرحات عباس (سطيف: الجزائر)، 2016.
21. أمينة فداوي "دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية _دراسة عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم المالية، جامعة باجي مختار (عنابة: الجزائر)، سنة 2013/2014.
22. بودة خالد، دراسة عوامل المحيط المحاسبي على جودة المعلومة المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية في ظل أعمال التوافق المحاسبي الدولي -حالة الجزائر-، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة (سطيف: الجزائر)، 2018.
23. بوسنة حمزة، دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح -دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والفرنسية-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، غير منشورة، جامعة فرحات عباس (سطيف: الجزائر)، 2011/2012.

24. تيجاني شمس الدين، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على أداء تسيير الخزينة في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم المالية، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح (ورقلة: الجزائر)، 2016.
25. حسن علي حسن المباشر، علاقة جودة التدقيق الداخلي بالحد من إدارة الأرباح -دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين-، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل (غير منشورة)، الجامعة الإسلامية (غزة: فلسطين)، 2014.
26. ريمة شيبوب، "كفاءة نظام الحوكمة وأثرها على الأداء المالي للشركات في ظل بيئة الأعمال الجزائرية دراسة قياسية لبعض شركات المساهمة بولاية سطيف" مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص حوكمة ومالية مؤسسة (غير منشورة)، بجامعة (سطيف: الجزائر)، 2015.
27. زينب غزالي، دور حوكمة الشركات في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح في المؤسسات الاقتصادية -دراسة لبعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-، رسالة ماجستير في العلوم التسيير، (غير منشورة)، جامعة فرحات عباس (سطيف: الجزائر)، 2016.
28. سدرة أنيسة، حوكمة البنوك الجزائرية في ظل التطورات المالية العالمية (خلال الفترة 1990/2010)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، بجامعة الجزائر 3، سنة 2011/2012.
29. شريفة جعدي، قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية - دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة (2006-2012) -، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم المالية، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح (ورقلة: الجزائر)، 2014.
30. صديقي فؤاد، ظروف وحوافز إدارة أرباح المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في سياق الغموض النسبي لممارسات النظام المحاسبي المالي - دراسة لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الفترة (2010-2014)-، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة، 2016.
31. طارق الهندي، استخدام نموذج جونز المعدل ونموذج مخصصات خسائر القروض (LLPs) لتقييم ممارسات إدارة الأرباح -دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السورية-، مذكرة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، جامعة تشرين/سورية، 2015.
32. عاشوري عبد الناصر، دور التدقيق الخارجي في تدعيم الممارسة الجيدة لحوكمة الشركات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير (غير منشورة)، جامعة فرحات عباس (سطيف: الجزائر)، سنة 2015/2016.
33. عمر علي عبد الصمد، نحو إطار متكامل لحوكمة المؤسسات في الجزائر على ضوء التجارب الدولية (دراسة نظرية تطبيقية)، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية (غير منشورة)، جامعة الجزائر 3، 2013.

34. عيّد بن حامد معيوف الشمري، نموذج رقابي مقترح لقياس جودة أداء الحوكمة في الشركات المساهمة بالمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، غير منشورة، جامعة (دمشق: سوريا)، 2011.
35. غضبان حسام الدين، مساهمة في اقتراح نموذج لحوكمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر (بسكرة: الجزائر)، 2014/2013.
36. فريد محرم فريد إبراهيم، نموذج محاسبي مقترح لقياس أثر تطبيق حوكمة الشركات على الأداء والقيمة السوقية للشركة المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية- دراسة تطبيقية-، رسالة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة، جامعة عين شمس (مصر: القاهرة)، غير منشورة، 2008.
37. كهينة شاوشي، إطار مقترح لأثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة أمحمد بوقرة (بومرداس: الجزائر)، 2016.
38. ليلي ناجي مجيد الفتلاوي، أثر تطبيق حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح بالتطبيق على عينة من الشركات المدرجة في سوقي عمان والعراق للأوراق المالية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه فلسفة في المحاسبة، غير منشورة، جامعة بغداد، 2011.
39. ليلي ناجي مجيد الفتلاوي، أثر تطبيق حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح _ بالتطبيق على عينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوقي عمان والعراق للأوراق المالية"، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه فلسفة في المحاسبة إلى كلية الإدارة والاقتصاد (غير منشورة)، جامعة بغداد، سنة 2011.
40. مجيلي خليصة، دور نظام المحاسبي في تحقيق المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات في ظل بيئة الأعمال الجزائرية -دراسة تطبيقية على بعض الشركات بولاية سطيف-، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية (غير منشورة)، جامعة فرحات عباس (سطيف: الجزائر)، 2018/2017.
41. وفاء يونس حمودي، أثر حوكمة الشركات في إدارة الأرباح - مدخل أخلاقي - دراسة لعينة مختارة من الشركات المساهمة، رسالة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، غير منشورة، جامعة (الموصل: العراق)، 2010.

ثالثا: المجالات والمقالات المنشورة

42. احمد بن محمد السلطان ووليد بن محمد البسام، حوكمة الشركات وتركز الملكية وأثرهما على إدارة الأرباح في الأسواق الناشئة - حالة الشركات المساهمة السعودية-، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القصيم، المجلد (10)، العدد (01)، أكتوبر 2016.

43. أحمد بوراس ومحمد بوطلاعة، مساهمة النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات من وجهة نظر ممارسي مهنة المحاسبة في الشرق الجزائري، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الثالث، جوان 2015.
44. أحمد خليفة وهلال درهمون، جودة المراجعة وآليات حوكمة الشركات، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد (04)، عدد الأول، 2018.
45. أحمد سعيد قطب حسانين، التكامل بين الآليات المحاسبية وغير المحاسبية لنظم الحوكمة وأثره على الأداء وخفض فجوة التوقعات عن القيمة العادلة للمنشأة "دراسة ميدانية على سوق الأسهم السعودي"، مجلة التجارة للبحوث العلمية، جامعة (الإسكندرية: مصر)، العدد (01)، المجلد (46)، يناير 2009.
46. أرشد فؤاد مجيد إبراهيم، جودة الحاكمية المؤسسية وأثرها في إدارة رأس المال العامل (بحث تطبيقي في عينة من الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (44)، 2015.
47. إيمان بية، إلياس بن ساسي، تطبيق أسلوب التحليل التطويقي للبيانات في قياس الكفاءة النسبية لمؤسسات التعليم العالي الجزائرية في ظل إرادة التغيير (دراسة تطبيقية على تشكيلة من مؤسسات التعليم العالي الجزائرية ما بين 2008-201)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد (08)، 2015.
48. بشرى نجم عبد الله المشهداني وليلى ناجي مجيد الفتلاوي، المداخل المعتمدة في قياس إدارة أرباح الشركات وأثر آليات الحوكمة في تخفيضها، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة (35)، عدد (93)، 2012.
49. بلال كيموش وبوسنة حمزة، إدارة الأرباح من خلال المستحقات الاختيارية -دراسة استكشافية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر-، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 43، ملحق 1، 2016.
50. بلال كيموش وحمزة بوسنة، إدارة الأرباح من خلال المستحقات الاختيارية -دراسة استكشافية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر-، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 43، ملحق 1، 2016.
51. بلبركاني أم خليفة، آليات الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة التنظيم والعمل، العدد 05.
52. جبر إبراهيم داعور ومحمد نواف عابد، أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية -دراسة تطبيقية-، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد (17)، العدد الأول، يناير 2009.
53. حسنين راغب طلب، أثر تنفيذ آليات حوكمة الشركات في تخفيض فجوة التوقعات عن القيمة العادلة -دراسة تطبيقية في الشركات العراقية الخاصة المدرجة في السوق العراق للأوراق المالية-، مجلة جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (45)، 2015.

54. حنان قسوم، دور النظام المحاسبي المالي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وتحسين جودة القوائم المالية -دراسة تطبيقية في بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف-، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 11، ديسمبر 2016.
55. خالد عريج أبو ريشة وآخرون، العوامل المؤثرة على تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة_دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان_، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد (11)، العدد (03)، 2015.
56. خليل محمد احمد ابراهيم، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية (دراسة نظرية وتطبيقية)، بحث منشور في مجلة جامعة بنها، جامعة الملك خالد، كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية والإدارية، العدد الاول، سنة 2005.
57. خمقاني بدر الزمان وصديقي مسعود، واقع ممارسات المحاسبة الإبداعية في البيئة الجزائرية وإجراءات استبعادها من التقارير المالية -دراسة حالة عينة من الشركات البترولية للفترة (2012-2015) -، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد (08)، 2015.
58. رافد عبید النواس، أثر حوكمة الشركات على جودة أداء مراقب الحسابات -نموذج مقترح، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (50/14)، سنة 2008.
59. رشا حمادة، دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية (دراسة ميدانية)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (26)، العدد الثاني، 2010.
60. سامح محمد رضا رياض، دور حوكمة الشركات في الحد من إدارة الأرباح دراسة تطبيقية على شركات الأدوية المصرية، (مقبول للنشر)، المجلة العربية للمحاسبة أكتوبر 2012.
61. سامي محمد أحمد غنيمي، إطار مقترح لدور الشفافية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في منظمات الأعمال -دراسة اختيارية-، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة بنها، المجلد الثاني، العدد الأول، يناير 2011.
62. سامي محمد أحمد غنيمي، مدى ايجابية الأزمة المالية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات في منظمات الأعمال -دراسة تحليلية-، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة جامعة (المنصورة: مصر)، العدد الثاني، جويلية 2013.
63. سلمان حسين عبد الله وعدالت محمد توفيق، مفهوم الإنصاف المحاسبي ودوره في الحد من ممارسات إدارة الأرباح (إطار نظري)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 18، العدد 69، 2012.
64. سمير كامل محمد عيسى، أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح (مع دراسة تطبيقية)، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة (الإسكندرية: مصر)، مجلد (45)، العدد الثاني (02)، جويلية 2008.

65. سيد عبد الرحمن بله، دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية_ دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، (مقبول لنشر)، المجلة العربية للاقتصاد والأعمال The Arab Economics And Business Journal 8، عدد الثامن، 2013.
66. صالح محمد يزيد وكسري أسماء، أثر تطبيق التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات -دراسة ميدانية في شركة صيدال-، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، المجلد الثاني، العدد (07)، كانون الثاني، 2017.
67. طارق يوسف، القواعد الجديدة لحوكمة الشركات في المملكة المتحدة، Egyptian institute of Directors، (EIoD) Egyptian Financial Supervisory Authority (EFSA)، Issue 13، أوت 2012.
68. طلال سليمان جريه، سليمان حسين البشتاوي وحمدان محمد الحياصات، أثر الآليات المحاسبية للحوكمة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية من وجهتي نظر الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ومدققي الحسابات الخارجيين، (مقبول للنشر)، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 11، العدد 2، سنة 2015.
69. عبد الرحمن عبد الله هبد الرحمن وعمر محمد الحسن أحمد هاشم، أثر ممارسة الأرباح على تقويم الأداء المالي (دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية)، مجلة العلوم الاقتصادية، مجلد (17) العدد (02)، 2016.
70. عبد الرؤوف محمد السنواي وآخرون، مدى توفر مقومات الحوكمة المؤسسية المتعلقة بتدقيق الحسابات وإدارة الشركة _دراسة ميدانية من واقع الشركات المساهمة العامة في فلسطين_، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد (11)، العدد 2، 2015.
71. عبد الغني بن عمارة، مسعود كسكس ومحمد زرقون، ممارسات إدارة الأرباح في شركات قطاع الاتصالات بالجزائر -دراسة تطبيقية خلال الفترة (2009-2016)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05/02، 2018.
72. عبد الكريم منصور وعكاشة رزين، قياس وتحليل كفاءة الأنظمة الصحية العربية باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 08، سنة 2015.
73. عبد الله علي المنيف وعبد الرحمن إبراهيم الحميد، مهام لجان المراجعة ومعايير اختيار أعضائها -دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية-، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، مجلد (11)، 1998.
74. عبد الناصر إبراهيم نور وحنان العواودة، إدارة الأرباح وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية -دراسة اختبارية على الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة-، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال المجلد 13، العدد (02) 2017.

- 75.عبدي نعيمة، أثر هيكل الملكية في تحقيق مبادئ حوكمة الشركات -دراسة نقدية تحليلية-، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، مجلد (07)، العدد (02)، 2014.
- 76.علاء جميل، دور آليات حوكمة الشركات في الرقابة على تكاليف المسؤولية الاجتماعية -دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية الخاصة-، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (17)، العدد الأول، سنة 2015.
- 77.علاء عبد الوهاب، التحكم المؤسسي وأثره في الرقابة والتوجيه على الشركات المساهمة العمانية دراسة ميدانية في الهيئة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (22)، العدد الأول، 2006.
- 78.علام محمد حمدان، عبد المطلب محمد السرطاوي ورائد جميل جبر، أثر حوكمة الشركات في الأداء المالي والتشغيلي وأداء الأسهم في سوق الكويت المالية، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلد (20)، العدد الثاني، 2013.
- 79.علام محمد موسى حمدان، عماد محمد علي أبو عجيلة وعمر عيد مسلم الجعدي، هل ساهمت إجراءات الحوكمة المؤسسية في خفض ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية؟ (مقبول لنشر)، مجلة بحوث اقتصادية العددان 60/59، صيف/خريف 2012.
- 80.علي حسين الدوغجي، آليات حوكمة الشركات التي تؤثر في اتخاذ المدقق الداخلي للقرار الأخلاقي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة (بغداد: العراق)، المجلد (16)، الإصدار (59)، 2010.
- 81.علي يوسف، أثر استقلالية مجلس الإدارة في ملائمة معلومات الأرباح المحاسبية لقرارات المستثمرين في الأسواق المالية - دراسة تطبيقية-، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (28)، العدد الثاني، 2012.
- 82.عمر شريقي، التدقيق الداخلي كأحد أهم الآليات في نظام الحوكمة ودوره في الرفع من جودة الأداء في المؤسسة، (مقبول لنشر)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 07، 2015.
- 83.عمر فريد مصطفى شقور، أثر هيكل الملكية في ممارسة إدارة الأرباح -تطبيقية على الفنادق المدرجة في بورصة عمان-، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد السادس عشر، العدد الثاني، 2016.
- 84.عوض بن سلامة الرحيلي، لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات (حالة السعودية)، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، مجلد (22)، العدد الأول، سنة 2008.
- 85.فريد بن ختو، محمد الجموعي قريشي، قياس كفاءة البنوك الجزائرية باستخدام تحليل مغلف البيانات (DEA)، مجلة الباحث، عدد (12)، 2013.
- 86.كهينة شاوشي، العوامل المحددة لممارسات إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية المدرجة في بورصة (2007 - 2006)، دراسات مجلة دولية علمية محكمة، جامعة الأغواط، العدد الاقتصادي، العدد 24، جوان 2015.

87. كيموش بلال، أثر تبني النظام المحاسبي المالي (SCF) في إدارة الأرباح المحاسبية - حالة بعض الشركات الجزائرية - ، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلد (25)، العدد (02)، ماي 2018.
88. مجيد عبد الحسين هاتف المرياوي وآخرون، إدارة الأرباح وعلاقتها بعوائد الأسهم - دراسة تطبيقية على عينة من الشركات الصناعية في دولة الإمارات العربية المتحدة-، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، العدد الرابع، ديسمبر 2015.
89. محمد أمين دعيش ومحمد ساري، نموذج الانحدار اللوجستي: مفهومه، خصائصه، تطبيقاته مع مثال للانحدار اللوجستي ثنائي الحدين على برنامج SPSS، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، العدد الأول، مارس 2017.
90. محمد جاسم محمد، أثر مكونات إدارة الأرباح وفقا لنموذج Kothari & 2005 على قيمة الشركة -تحليل حالة لمجموعة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2009-2013) -، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الرابع عشر، العدد الأول، 2017.
91. محمد عطية مطر، أثر النظم المحاسبية والمعايير المهنية في تعزيز فعالية وكفاءة نظم حوكمة الشركات المساهمة العامة الأردنية، دراسات العلوم الإدارية، المجلد (36)، العدد (02)، 2009.
92. مراد صراوي وعبد الكريم مقراني، دور المعلومة المالية في تفعيل حوكمة الشركات الاقتصادية الجزائرية -دراسة ميدانية للشركات الاموال-، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة (أم البواقي: ورقلة)، المجلد الخامس، العدد الأول، جوان 2018.
93. مزياوي نور الدين، دراسة نظرية تحليلية للدور التدقيق الداخلي في عملية حوكمة الشركات، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد (04)، 2010.
94. مهاوات لعبيدي، إسهامات المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر (بسكرة: الجزائر)، العدد (42)، نوفمبر 2015.
95. مؤيد محمد علي الفضل ومجيد عبد زيد حمد، حوكمة الشركات ودورها في الحد من إدارة الأرباح دراسة (اختبارية لحالة العراق)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (17) العدد (03) لسنة 2015.
96. مؤيد محمد علي الفضل، نوال حربي راضي، العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وقيمة الشركة في ضوء نظرية الوكالة (دراسة حالة في الأردن)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 13، العدد 01، سنة 2011.
97. هائل أبو الرشيد، دور الضوابط الرقابية في الحد من مخاطر إدارة الأرباح -دراسة ميدانية على المصارف التجارية السورية-، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37)، العدد الثاني، 2015.

98. يوسف صوار، عبد الكريم منصور، تحديد الاقتصاديات المرجعية في مجال التنمية المستدامة باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) - دراسة حالة الاقتصاديات العربية-، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة (مسيلة: الجزائر)، 16/15 ديسمبر 2011.
99. يونس زين، أهمية تكوين لجان المراجعة في المؤسسات الجزائرية لتعزيز استقلال مراجع الحسابات، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد السادس، جوان 2014.

رابعاً: الملتقيات والمؤتمرات العلمية

100. أشرف حنا ميخائيل، تدقيق الحسابات وأطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات، مداخلة ضمن المؤتمر العربي الأول: التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، فندق شيراتون (القاهرة: مصر)، 26/24، سبتمبر 2005.
101. بروش زين الدين، دهيمي جابر، دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر (بسكرة: الجزائر)، 06-07 ماي 2012.
102. بشرى نجم عبد الله المشهداني، أهمية حوكمة الشركات في مواجهة الفساد المالي والمحاسبي -دراسة تحليلية للإطار القانوني والرقابي الذي ينظم أعمال الشركات المساهمة في العراق-، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي لهيئة النزاهة، (بغداد: العراق)، 2008.
103. بهاء الدين سمير علام، أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات المصرية (دراسة تطبيقية)، مقال صادر عن وزارة الاستثمار. مركز المديرين المصري، (القاهرة / مصر)، 2009.
104. حمادي نبيل وعمر علي عبد الصمد، النماذج الدولية لحوكمة المؤسسات -دراسة مقارنة ل و.م.أ وفرنسا، ملتقى العلمي الدولي حول: آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة (ورقة: الجزائر)، 25-26 نوفمبر 2013.
105. عبد الرزاق الشحادة وسمير إبراهيم البرغوثي، ركائز الحوكمة ودورها في ضبط إدارة الأرباح في البيئة المصرفية في ظل الأزمة المالية العالمية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، 20_21 أكتوبر 2009.
106. علي خلف سلمان الركابي، عمر اقبال توفيق المشهداني، حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة، المؤتمر الدولي التاسع (الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل).

107. عماد محمد على أبو عجيلة وعلام حمدان، أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح (دليل من الأردن)، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، بجامعة فرحات عباس (سطيف: الجزائر)، 21/20 أكتوبر 2009.
108. عمار عصام السامرائي ونادية عبد الجبار الشريدة، أهمية تطبيق لائحة حوكمة الشركات في تعزيز جودة نظام المعلومات المحاسبي، المؤتمر العلمي الدولي التاسع: الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل، الجامعة الخليجية، مملكة البحرين.
109. عيد بن حامد الشمري، دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات المساهمة بالمملكة العربية السعودية، بحث مقدم إلى الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية، المنعقدة بقسم المحاسبة، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرين، 2010.
110. قلش عبد الله و بودري شريف، دور حوكمة الشركات في تحسين العلاقة بين الأطراف الفاعلة في المؤسسة الاقتصادية، المؤتمر الدولي الثامن حول دور حوكمة الشركات في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف الجزائر، 19 و20 نوفمبر 2013.

خامسا: مطبوعات جامعية

111. دهماني محمد ادريوش، سلسلة محاضرات في مقياس الاقتصاد القياسي، جامعة جيلالي ليايس (سيدي بلعباس: الجزائر)، 2013/2012.
112. يعلي فروق، مطبوعة حول مقياس إعلام آلي - اختبار الفرضيات، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2.

سادسا: الوثائق والتقارير

113. الإرشادات الدولية للممارسة الجيدة، تقويم وتحسين الحوكمة في المنشآت، الإتحاد الدولي للمحاسبين فبراير 2009، ترجمة وتعريب الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، جوان 2011.
114. مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) Center for International Private Enterprise، قائمة بالمصطلحات المتعلقة بحوكمة الشركات، الطبعة الثالثة، 2003.
115. نزمين أبو العطا، حوكمة الشركات.. سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية، مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE، جانفي، 2003.

116. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، إصدار 2009.

سابعاً: القوانين والمراسيم

117. القانون التجاري الجزائري.
118. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، المادة 40 من القانون رقم 88-01 مؤرخ في 12 جانفي 1988 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، الصادرة بتاريخ 13 جانفي 1988.
119. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 04، المادة 22 من قانون رقم 10-01 مؤرخ في 29 جوان 2010 والمتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الصادرة بتاريخ 11 جويلية 2010.
120. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14، المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم 09-96 مؤرخ في 22 فيفري 2009 والمتضمن شروط وكيفيات رقابة وتدقيق المفتشية العامة للمالية لتسيير المؤسسات العمومية الاقتصادية، الصادرة بتاريخ 04 مارس 2009.
121. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، المادة (06) من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 مؤرخ في 26 ماي 2008 والمتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، الصادرة بتاريخ 28 ماي 2008.

ثامناً: المواقع والروابط الإلكترونية

122. الرفاعي إبراهيم مبارك، جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح -دراسة تطبيقية على البيئة السعودية-، ملف متوفر على الرابط: <http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/05.....pdf>، تم الاطلاع عليه يوم: 2014/02/14 الساعة 10:46.
123. عباس حميد التميمي، آليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات، ملف متوفر على الرابط: <https://www.mobt3ath.com/uplode/book/book-11937.doc>، تم الاطلاع عليه يوم: 2016/05/03 الساعة 17:31.
124. علي عبد الله احمد شاهين، إدارة الأرباح ومخاطرها في البيئة المصرفية - دراسة تحليلية تطبيقية على المصارف الوطنية الفلسطينية-، جويلية 2011، ملف متوفر على الرابط: <http://site.iugaza.edu.ps/ashaheen1/files/2011/10/....pdf>، تم الاطلاع عليه يوم 2015/01/10، ساعة 18:16.

125. مجدي مليجي عبد الحكيم مليجي، أثر جودة أنشطة المراجعة الداخلية على إدارة وجودة الأرباح كمدخل لتحسين الملائمة والاعتمادية على القوائم المالية للبنوك التجارية السعودية -دراسة تطبيقية-، ملف متوفر على الرابط:
http://www.bu.edu.eg/portal/uploads/Commerce/Accounting%20/1651/publications/Magdy%20Melegy%20Abd%20Elhakeem%20Melegy_The%20impact%20of%20thequalityofthe%20internal%20auditActivities.pdf، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2017/05/06) ساعة: 12:15.
126. مجدي مليجي عبد الحكيم مليجي، أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية -دليل من البيئة المصرية-، ملف متوفر على الرابط:
http://www.bu.edu.eg/portal/uploads/Commerce/Accounting%20/1651/publications/Magdy%20Melegy%20Abd%20Elhakeem%20Melegy_Impact%20of%20The%20Ownership%20Structure%20and%20The%20Characteristics.pdf، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2018/02/23، على الساعة: 23:48.
127. محمد محسن عوض مقلد، بدائل الاختيار المحاسبي ما بين: المعايير على أساس القواعد مقابل المعايير على أساس المبادئ والأثر على ظاهرة إدارة الأرباح، بحث منشور بجامعة قناة السويس (مصر)، 2010/2009، ملف متوفر على الرابط: http://mohmaklad.weebly.com/uploads/5/8/3/6/583620/_.doc، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2016/02/09 ساعة (17:42)، ص: 08.

المصادر والمراجع باللغة الأجنبية

Les Livres

1. Charles W.Mulford& Eugene E. Comiskey, **The Financial Numbers Game –Detecting Creative Accounting Practices-**,John Wiley & Sons, Inc, USA, 2002.

Les Thèses

2. Amir Louzi, **Les déterminants d'une « Bonne Gouvernance » et la performance des entreprises françaises – Etude empiriques**, Thèse de doctorat en Sciences de Gestion (non publiée), école doctorale sciences économique et de gestion, Université Jean Moulin Lyon 3 (Lyon : France), 2011.
3. Murya Habbash, **The effectiveness of corporate governance and external audit on constraining earnings management practice in the UK**, thesis of doctorat in Philosophy (unpublished), University of Durham Business School, (Durham: England), 2010.
4. Prevoo, L.J.B, **Detecting Earnings Management (A Critical Assessment of The Beneish Model)**, Universiteit Maastricht, 2007.

5. Salim Ali Alghamdi, **Investigation into earnings management practices and the role of corporate governance and external audit in emerging markets: empirical evidence from Saudi listed companies**, thesis of doctorat (unpublished), business school, University of Durham, United Kingdom, 2012.

Les Articles

6. Cyrus Iraya, Mirie Mwangi and Gilbert W Muchoki, **The effect of corporate governance practices on earnings management of companies listed at the Nairobi securities exchange**, European Scientific Journal, Vol 11, No 1, January 2015.
7. Dechow Patricia M. & Skinner Douglas J, **Earnings Management Reconciling the Views of Accounting Academics, Practitioners, and Regulators-**, American Accounting Association, Accounting Horizons , Vol (14), No (02), June 2000
8. Ismail Hajer, **التلاعب في إدارة الأرباح - Earnings Management Fraud**, Published in Auditors Magazine of Jordon, Volume 52-52, March' 2002.
9. Jackie Krafft, Yiping Qu, Jacques_Laurent Ravix, **Gouvernance d'entreprise et performances Sectorielles : Une réévaluation de la fiabilité des score et des mesures de bonne gouvernance**, Revue d'économie et prévision, Minefi _ Direction de la prévision, 2011, HAL archives – ouvertes .fr .
10. Jennifer J. Jones, **Earnings Management During Import Relief Investigations**, Journal of Accounting Research, Vol 29, No (02), Printed in U.S.A, Autumn 1991.
11. Khelif Brahim, **L'impact des mécanismes de gouvernance d'entreprise sur la performance financière : Etude empirique sur le contexte algérien**, Thèse du magister en science commerciales et financiers (non publiée), Ecole Supérieure de Commerce D'Alger (Alger : Algérie), 2013.
12. Madan Bhasin, **Corporate Governance Rating Systems: A Powerful Tool of Accountability**, ResearchGate, January 2009.
13. Marwa abdel razek, **The association between earning management and corporate governance_ a survey from Egypt**, Research journal of finance and accounting, Volume 3, No 8, 2012.
14. Messod Beneish, **Earnings Management: A perspective**, Managerial Finance, Volume 27, N° 12, April 2001.
15. Miller, G.A., **Cash From Operation and Earnings Management In Korea**, the international journal of accounting, Vol (72), 2002.
16. Moses, O.D., **income smoothing and incentives Empirical test Using Accounting charge**, the accounting Review, vol. LX 11, No. 2, 1987.
17. Murya Habbash, **The role of corporate governance mechanisms in constraining earnings management practice in Saudi Arabia**, مجلة البحوث المحاسبية، المجلد الحادي عشر، العدد الأول، 2012.

18. Nadia Dhahri, **Impact de l'efficience des systèmes de gouvernance sur la performance des entreprises tunisiennes cotées**, les Cahiers du CEDIMES, Institut CEDIMES, vol (02) No (02), 2008.
19. Nopphon Tangjtprom, **The Role of Corporate Governance in Reducing the Negative Effect of Earnings Management**, International journal of Economics and Finance, published by Canadian centre of science and education, Vol 5, No 3, 2013.
20. Sameh Ouni, **DEA Governance Efficiency Frontier and Credit Rating**, International Journal of Empirical Finance, Vol (02), No (03), 2014.
21. Sinan S.Abbadi, Quataiba F.Hijazi and Ayat S.Al_Rahahleh, **Corporate Governance Quality and Earnings Management : Evidence from Jordon**, Australasian Accounting, Business and Finance Journal, Volume 10, Issue 2, Article 4, 2016.
22. Sonda Marrakchi Chtourou, Jean Bédard, **Corporate Governance and Earnings Management**, Social science research network (SSRN), April 2001, artical available

Les Séminaires et les Conférences:

23. Ali El Mir, Imen Khanchel, **De L'efficience de la gouvernance**, 13^e conférence de L'association internationale de management stratégique (non publiée), (Normandie : France), 2-4 juin 2004.
24. Banu Durukan and other, **Effectiveness of the Turkish corporate governance system: CEO changes and performance measures**, 1 st International Auditing Symposium of Turkey, (Antalya: Turkey), 2005.
25. Jean Ndongo Obama, **L'impact de la Qualité de la gouvernance sur la rentabilité durable des entreprises familiales dans le contexte du PED – le Cas du Cameroun**, rapport de recherche, N°51/13, Fonds de Recherche sur Climat d'Investissement et l'Environnement des Affaires (FR-CIEA), (Dakar : Sénégal), septembre 2013.
26. Report of the committee on the Financial Aspects of Corporate Governance "**The Financial aspects of Corporate Governance**", London: Burgess Science press, 1 December 1992.
27. Partha S. Mohanaram, **How to Manage Earnings Management**, Accounting World, Publication of the ICFAI (the Institute of Chartered Financial Analysts of India), October 2003.

Les Rapports:

28. OECD 1998, **Principle no 6**

les Document Internet:

29. Gérard Charreaux, **le Gouvernement de l'entreprise**, document accessible en ligne sur : <http://gerard.charreaux.pagesperso-orange.fr/perso/articles/ENCYCGE.pdf>, (consulté le : 13/05/2016 à 18:57).

30. Paul Rouse and others, **Efficient governance structures and corporate performance**, 30 June 2004, available at: <http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.196.1212&rep=rep1&type=pdf>, (consulté le 25/09/2016 à 11:56).
31. David Hess & Gregorio Imapavido, **Governance of public Pension Funds (lessons from corporate governance and international evidence)**, Rutgers University and the World Bank, April 17/ 2003, document accessible en ligne sur : <http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.202.7021&rep=rep1&type=pdf>, (consulté le : 19/12/2016 à 12:26).

ملاحق الدراسة

الملحق رقم (01): القائمة الإسمية للشركات المساهمة التي تنشط على مستوى ولاية ورقلة خلال سنة 2016.

Antenne locale : ANTENNE DE OUARGLA		
Le : 03/11/2016		
Résultat de La Recherche Liée à une Personne Morale		
Etat	Nrc_Ets_Wil	Raison Sociale
Radié	00B0011130 - 01 - 30	SPA IVAL
Actif	00B0011305 - 07 - 30	SPA SAHA
Actif	00B0011452 - 01 - 30	SPA BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE
Actif	00B0011551 - 01 - 30	SPA BJSP
Actif	00B0011640 - 01 - 30	SPA BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL BADR
Actif	00B0011802 - 01 - 30	SPA ANEP MESSAGRIE EXPRESS AME
Actif	00B0011900 - 03 - 30	EPE SPA AIR ALGERIE
Actif	00B0012430 - 01 - 30	SPA DIAMAL
Actif	00B0012444 - 01 - 30	SPA SALAMA ASSURANCES ALGERIE
Actif	00B0012692 - 01 - 30	SPA SOCIETE NATIONALE D'ASSURANCES SAA
Actif	00B0012904 - 01 - 30	SPA BANQUE NATIONALE D ALGERIE
Actif	00B0012943 - 01 - 30	SPA LINDE GAS ALGERIE
Actif	00B0013303 - 01 - 30	SPA GI LINDE ALGERIE
Actif	00B0013467 - 01 - 30	SPA TOYOTA ALGERIE
Actif	00B0013581 - 01 - 30	SPA S.N.V.I / SOCIETE MERE
Actif	00B0013827 - 14 - 30	SOCIETE D'EXPLOITATION ET DE GESTION DES GARES ROUTIERES D'ALGERIE
Actif	00B0013829 - 50 - 30	SPA CNEP BANQUE
Actif	00B0014054 - 01 - 30	SPA BANQUE DE DEVELOPPEMENT LOCAL
Actif	00B0014298 - 04 - 30	BIOFERM LOGISTIQUE
Actif	00B0014380 - 01 - 30	SPA ENTREPRISE DE GESTION HETALERIE CHAIN EL AURASSI
Actif	00B0122786 - 00 - 30	SPA TASSILI
Radié	00B0122846 - 00 - 30	SOCIETE SAIFOR
Actif	00B0122854 - 00 - 30	SPA CAMP SUPPORT SERVICES INTEGRATED ALGERIE - CSSI ALGERIE
Actif	00B0122882 - 00 - 30	SPA ANDERSON INDUSTRIAL PARK
Radié	01B0014907 - 00 - 30	SPA DECO
Actif	01B0015439 - 01 - 30	SPA COTA
Actif	01B0015609 - 01 - 30	SPA BNP PARIBAS EL DJAZAIR
Radié	01B0015635 - 01 - 30	OMNIUM TELECOM ALGERIE
Actif	01B0015971 - 01 - 30	SPA SERVITEC
Actif	01B0016021 - 01 - 30	SPA MOBISERVE ALGERIE
Actif	01B0017052 - 01 - 30	GAM
Actif	01B0017876 - 01 - 30	SNTR TRANSPORT
Actif	01B0122970 - 00 - 30	SPA SOCIBAT
Actif	01B0123009 - 00 - 30	SPA STAR AVIATION
Actif	01B0123027 - 00 - 30	SPA ENTREPRISE DE TUYAUTERIE D'EQUIPEMENTS CHAUDRONNES ET DE SERVICES INDUSTRIELS
Actif	01B0123052 - 00 - 30	SOCIETE DESERT LINE GROUP
Actif	02B0018083 - 31 - 30	SPA ALGERIE TELECOM
Actif	02B0123152 - 00 - 30	SPA MAISON DE L'INDUSTRIE ET DE COMMERCE

Radié	02B0123164 - 00 - 30	SPA GROUPE EC OUARGLA
Actif	02B0123216 - 00 - 30	SPA ALGERIAN OILFIELD SERVICES
Actif	02B0462772 - 10 - 30	SPA CONDOR ELECTRONICS
Actif	02B0602055 - 01 - 30	SPA NEMCO
Actif	03B0020955 - 01 - 30	SPA ALGERIE LIGABUE ALC
Actif	03B0021041 - 34 - 30	ALGERIA GULF BANK
Actif	03B0021209 - 01 - 30	MS GROUP
Actif	03B0123264 - 00 - 30	S P A BAROID ALGERIA DE SERVICES AUX Puits B.A.S.P
Actif	03B0123312 - 00 - 30	SPA ALGERIAN PETROLEUM SERVICES ALPESE
Actif	03B0962287 - 01 - 30	SPA/EPE ATM MOBILIS
Radié	03B0963812 - 01 - 30	ALGERIKA
Radié	03B0964746 - 01 - 30	SPA LES CENTRES INTERMAC
Actif	04B0123453 - 01 - 30	ADAKS TRANSPORT DE CARBURANT
Actif	04B0123570 - 00 - 30	SPA STE DE GESTION IMMOBILIERE SGI OUARGLA
Actif	04B0123582 - 00 - 30	SPA TOUHAMI EXPRES TRANSPORT
Actif	04B0123585 - 00 - 30	SPA E.F.M.C
Actif	04B0263138 - 03 - 30	SPA ALG .AGRO INDUSTRIE
Actif	04B0963273 - 01 - 30	EL WATANIA TELECOM ALGERIE
Actif	04B0966190 - 00 - 30	SPA HOLDING ABOUANIS
Actif	04B0966444 - 01 - 30	SPA ACTS ASSOCIATED CAR AND TRUCK SPECIALIST
Actif	05B0968331 - 01 - 30	SPA STE D'IMPRESSION D'ALGER
Actif	05B0968615 - 05 - 30	WMCSAT
Actif	05B0970882 - 01 - 30	ESPACE DARCOM TELECOM
Actif	06B0123799 - 00 - 30	SPA STE TRAVAUX D'IMPRESSION DU SUD OUARGLA
Actif	06B0123817 - 00 - 30	SPA WESP
Radié	06B0123835 - 00 - 30	SPA MS AND IS
Actif	06B0123836 - 00 - 30	SPA BAYAT CONSTRUCTION
Actif	06B0123862 - 00 - 30	SPA STE GALERIE OUED RIGH DE COMMERCE ET DISTRIBUTION
Actif	06B0123882 - 00 - 30	SPA DISTRIBUTION DES EQUIPEMENTS DIVERS " DIED "
Actif	06B0123883 - 01 - 30	CIEPTAL CARS
Actif	06B0123888 - 00 - 30	SPA AFRIDAT
Actif	06B0805455 - 01 - 30	SPA SOCIETE DE DISTRIBUTION DE L'ELECTRICITE ET DU GAZ DU CENTRE SDC
Actif	06B0805619 - 01 - 30	SPA BIOPURE
Actif	06B0972730 - 01 - 30	COMPAGNIE ALGERIENNE D'ASSURANCE C.A.A.R.
Actif	07B0123950 - 00 - 30	SPA SOCIETE DES GALERIES ESPOIR DU SUD SOGES COPRIX
Radié	07B0124004 - 00 - 30	SPA BAYAT ENERGIE
Actif	09B0124332 - 00 - 30	SPA EL EL DJAZAIRIA LIL AIMAR
Actif	11B1004667 - 08 - 30	CAARAMA ASSURANCE
Actif	11B1005172 - 55 - 30	AXA ASSURANCES ALGERIE DOMMAGE
Actif	12B0124683 - 00 - 30	SPA SODIPAAT SUD
Actif	13B0124809 - 00 - 30	SPA SOCITE POLYVALENTE DE TRAVAUX OUARGLA SO.P.T-OUARGLA
Actif	13B0124810 - 00 - 30	SPA SOCITE DE CONSTRUCTION METALLIQUE DU SUD OUARGLA-COMESUD
Actif	13B0124811 - 00 - 30	SPA DJEDEI
Actif	13B0991890 - 44 - 30	SPA OPTIMUM TELECOM ALGERIE
Actif	14B0125086 - 00 - 30	SPA MONDIAL DATTES
Actif	14B0989309 - 00 - 30	SPA SOCIETE NATIONALE DE LA BARYTE "BARYTAL"
Actif	14B0996754 - 01 - 30	IRMA GLOBAL SERVICES

Actif	15B0125127 - 00 - 30	SPA ENTREPRISE DE CONSTRUCTION DU SUD EST E CO SEST
Actif	15B0125278 - 00 - 30	ETERNEL BIO
Actif	97B0002075 - 00 - 30	SOMAB PRODUITS
Actif	97B0002140 - 01 - 30	SPA SAFCAS
Actif	97B0002233 - 01 - 30	SPA SOMAB EQUIPEMENTS
Actif	97B0122016 - 00 - 30	SOCIETE BENCO
Actif	97B0122049 - 00 - 30	KAISER GAZ CONSTRUCTION ALGERIE
Actif	97B0122064 - 00 - 30	ENTREPRISE DE MAINTENANCE ET SERVICES EL FETH
Actif	97B0122100 - 00 - 30	SPA RED MED
Radié	97B0122105 - 00 - 30	ENTREPRISE DU NORD AFRICAINE DE REFROIDISSEMENT INDUSTRIEL ET MAINTENANCE
Actif	97B0182127 - 01 - 30	SPA AMIMER ENERGIE
Radié	97B0362031 - 02 - 30	EPE SPA SOCIETE DES TRAVAUX DE ANNABA "S.T.A"
Radié	97B0862029 - 01 - 30	SPA E G T G
Actif	98B0003628 - 01 - 30	SPA ARAB BANKING CORPORATION ALGERIA
Actif	98B0006032 - 01 - 30	DIVINDUS TRADING COMPANY
Actif	98B0062167 - 01 - 30	TRANS CANAL EST SPA
Radié	98B0062251 - 01 - 30	SOCIETE DE COMMERCIALISATION DES MATERIAUX DE CONSTRUCTION DE L'EST EPE/SPA
Actif	98B0122138 - 00 - 30	EPE ENTREPRISE DE TRAVAUX DE TERRASSEMENTS ROUTIERS
Radié	98B0122145 - 00 - 30	SPA ENTREPRISE DES TRAVAUX COMPLEMENTAIRES DU BATIMENT
Radié	98B0122173 - 00 - 30	SPA SOCIETE DE BATIMENT DU SUD ET GRAND SUD
Radié	98B0122303 - 00 - 30	MAINTENANCE ET PRESTATIONS VEHICULES DU SUD "SPA"
Radié	98B0122345 - 00 - 30	ENTREPRISE NATIONALE DE FORAGE HYDRAULIQUE
Actif	98B0122359 - 00 - 30	SPA ALPHA COMPUTERS
Actif	98B0122361 - 00 - 30	SPA ENTREPRISE DE REALISATIONS DES GRANDS TRAVAUX DU SUD
Actif	98B0122362 - 01 - 30	M.I ALGERIA
Radié	98B0122363 - 00 - 30	ENTREPRISE PUBLIQUE ECONOMIQUE DES TRANSPORT DE VOYAGEURS DU SUD -EST UNITE OUARGLA
Actif	98B0122372 - 00 - 30	SPA SOCIETE DE TRAVAUX HYDRAULIQUE ET BATIMENT
Actif	98B0222106 - 01 - 30	SPA SOCIETE DES CIMENTS AINTOUTA
Actif	98B0222152 - 01 - 30	SPA ENTREPRISE DES EAUX MINERALES DE BATNA
Actif	98B0382023 - 01 - 30	ENTREPRISE NATIONALE CYCLES MOTOCYCLES ET APPLICATIONS CYCMA SOCIETE PAR ACTIONS
Actif	98B0582138 - 01 - 30	SPA CONCORDAL
Radié	98B0782086 - 01 - 30	SPA MAG MOSTAGANEM
Actif	98B0802286 - 05 - 30	SPA COMPAGNIE INTERNATIONALE D'ASSURANCE ET DE REASSURANCE CIAR
Actif	98B0862065 - 01 - 30	LABORATOIRE DES TRAVAUX PUBLICS DU SUD
Radié	98B0862174 - 01 - 30	SPA C.T.C.SUD
Actif	99B0006431 - 01 - 30	SPA TOTAL ALGERIE
Actif	99B0007450 - 01 - 30	EPE SPA ENT NATIONALE D'APPROVISIONNEMENT EN EQUIPEMENT PROFESSIONNELS ET COLLECTIFS
Actif	99B0008316 - 06 - 30	EPE SPA COMPAGNIE ALGERIENNE DES ASSURANCES TRANSPORTS
Actif	99B0008824 - 01 - 30	TOURING VOYAGES ALGERIE
Actif	99B0009025 - 01 - 30	SPA SOCIETE GENERALE ALGERIE
Actif	99B0009162 - 01 - 30	SPA ENTREPRISE NATIONALE D'APPROVISIONNEMENT ET DE DISTRIBUTION TEXTILES ENADITEX
Actif	99B0009227 - 01 - 30	CASH COMPAGNIE D'ASSURANCES DES HYDROCARBURES

Actif	99B0009606 - 01 - 30	S P A ELSECOM
Actif	99B0009691 - 01 - 30	NAFTAL
Radié	99B0009694 - 01 - 30	TOTAL BITUMES ALGERIE
Radié	99B0010150 - 01 - 30	SONATITE
Radié	99B0010282 - 01 - 30	SPA SOCIETE ALGERIENNE DE L'ELECTRICITE ET DU GAZ SONELGAZ
Actif	99B0022289 - 01 - 30	EPE/SPA ENTREPRISE NATIONALE DES INDUSTRIES ELECTRONIQUES ENTREPRISE NATIONALE DE SELS ET / OU NATIONAL COMPANY OF SALTS
Actif	99B0122484 - 00 - 30	SPA EUREST ALGERIE
Actif	99B0122527 - 00 - 30	SPA MTC DZ
Radié	99B0122538 - 00 - 30	SPA ENTREPRISE DES INDUSTRIES DE METAUX TOUGGOURT
Actif	99B0122543 - 00 - 30	SPA DJANOUB PHARM
Actif	99B0122545 - 00 - 30	ENTREPRISE NATIONALE DE SERVICES AUX PUIITS(SPA)
Actif	99B0122557 - 00 - 30	SOCIETE GENERAL DE PREFABRICATION CONSTRUCTION (SPA)
Actif	99B0122563 - 01 - 30	SPA SOCIETE CIVIL ENGENNERING COMPANY-CIVENCO
Actif	99B0122579 - 00 - 30	SPA BAYAT CATRING
Actif	99B0122588 - 00 - 30	SPA GENERALE D'HOTELERIE
Actif	99B0122589 - 00 - 30	SOMAB PRODUIT (SPA)
Actif	99B0122590 - 00 - 30	SOMAB EQUIPEMENTS (SPA)
Actif	99B0122593 - 00 - 30	SPA ENTREPRISE NATIONALE DE TRAVAUX AUX PUIITS
Actif	99B0122607 - 00 - 30	SPA CENTRE DE DEVELOPPEMENT ET D'APPLICATION DES TECHNIQUESPETROLIERES ET GAZIERES
Actif	99B0122663 - 00 - 30	ENTREPRISE NATIONALE DE GEOPHYSIQUE (SPA)
Actif	99B0122693 - 00 - 30	AGRO SUD OUARGLA (SPA) FILIALE ERIAD SETIF
Actif	99B0122701 - 00 - 30	SPA ERIAD SETIF LES MOULINS DES OASIS TOUGGOURT
Actif	99B0122720 - 00 - 30	SPA ENTREPRISE NATIONALE DE FORAGE
Actif	99B0122725 - 00 - 30	SPA HALLIBURTON ENTREPRISE DE SERVICES AUX PUIITS
Actif	99B0122737 - 00 - 30	SPA SOCIETE INDUSTRIELLE ALGERIENNE
Radié	99B0122742 - 00 - 30	SOCIETE DES CONCESSIONS AGRICOLES DE OUARGLA
Actif	99B0242243 - 01 - 30	SPA : ENTREPRISE DE GESTION TOURISTIQUE BISKRA
Actif	99B0302316 - 01 - 30	SPA SOCIET D'ETUDES POUR LA CONSTRUCTION D'ARCHETECTURE ET D'UBRANISME SECAUD
Actif	99B0342141 - 01 - 30	SPA SOCIETE DE TRAVAUX D'ELECTRIFICATION KAHRIF
Radié	99B0802672 - 01 - 30	SPA LAITERIE TREFLE

الملحق رقم (02): استمارة دليل المقابلة (باللغة العربية)

جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

آمنة ولعة

طالبة دكتوراه - طور ثالث-

تخصص: دراسات محاسبية وجبائية متقدمة

استمارة استقصاء حول نظام الحوكمة وإدارة الأرباح على مستوى الشركات
المساهمة الجزائرية

الأخ الكريم، الأخت الكريمة ...

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

تحية طيبة وبعد

في إطار التحضير لرسالة الدكتوراه في العلوم التجارية تخصص دراسات محاسبية وجبائية متقدمة؛ والموسومة بعنوان "أثر كفاءة نظام الحوكمة على ممارسات إدارة الأرباح في ظل بيئة الأعمال الجزائرية -دراسة قياسية لشركات المساهمة على مستوى ولاية ورقلة-". أعدت هذه الاستمارة بهدف جمع البيانات المتعلقة بالجانب التطبيقي لدراستنا وبغية قياس مستوى كفاءة نظام الحوكمة لشركتكم. لذا نرجو من سيادتكم أن تتكرموا بالإجابة عن الأسئلة المرفقة بالاستمارة وإعطائها أهمية خاصة، لما لذلك من تأثير في نتائج الدراسة ومصدقيتها. وكما نحيطكم علما بأن إجاباتكم ستعالج بسرية تامة وستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط. ونشكركم سلفا على تعاونكم وتخصيص جزء من وقتكم لملاّ بيانات هذه الاستمارة.
أرجوا أن تتقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير

آمنة ولعة

عنوان البريد الإلكتروني: amina.ecf@gmail.com

الجزء الأول: معلومات خاصة بالشركة والمجيب

1. إسم الشركة الاجتماعي:
2. ملكية الشركة: عامة خاصة مختلطة
3. القطاع الذي تنشط فيه الشركة:
القطاع الصناعي قطاع الخدمات القطاع التجاري أخرى يرجى تحديدها
4. عدد العمال بالشركة:
5. ما هو عمر الشركة:
6. ماهي وظيفتك بالشركة:
رئيس الجمعية العامة رئيس مجلس إدارة عضو في مجلس الإدارة
المدير التنفيذي نائب المدير التنفيذي مراجع داخلي
رئيس قسم المالية رئيس مصلحة أخرى يرجى تحديدها
7. هل لديك شهادة خبرة (تكوين) في المحاسبة:
8. مستوى المجيب :
شهادة ليسانس شهادة (ماستر ماجستير) شهادة دكتوراه
شهادة أخرى يرجى تحديدها:

الجزء الثاني: الحوكمة وممارسات إدارة الأرباح من وجهة نظر المجيب

1. يعتبر مصطلح حوكمة الشركات (La Gouvernance des entreprises) من المصطلحات الحديثة، فهل سبق لكم واطلعتم عليه؟
نعم لا
2. هل سبق وتحصلت على تكوين أو شاركت في ندوة تدريبية حول مفهوم حوكمة الشركات؟
نعم لا
3. حسب رأيكم ما هو المفهوم الأقرب للحوكمة؟
_ أسلوب تسيير فعال وسيلة لرقابة وضبط سلوكيات المسيرين
_ وسيلة لتنظيم العلاقة بين الأطراف الفاعلة في الشركة أخرى

4. حسب رأيكم؛ تطبيق الحوكمة يساعد على (رتب حسب الأهم):

- مراقبة عمل المديرين
- تقليل الصراع وتعارض المصالح بين المساهمين ومسيرى الشركة
- تقديم معلومات شفافة وصادقة
- حماية حقوق المساهمين ومختلف أصحاب المصالح مع الشركة
- تحسين أداء الشركة وتعظيم ربحيتها

5. حسب رأيكم، في ظل بيئة الأعمال الجزائرية لماذا قد يتلاعب المديرون بالنتائج المالية للشركة (رتب حسب الأهم)؟

- تعظيم المكافآت الممنوحة لهم مقابل الأرباح
- تعزيز سمعة الشركة بما يحفظ لهم مناصبهم
- التهرب الضريبي
- الحصول على قروض من البنوك
- زيادة ثقة المساهمين

الجزء الثالث: خصائص آليات حوكمة الشركات

2015	2014	2013	2012	2011	سؤال / السنة
آلية مجلس الإدارة Le Mécanisme de Conseil d'administration					
					نمط التسيير المتبع في الشركة: - أحادي: مجلس إدارة (1) - ثنائي: مجلس مراقبة ومجلس مديرين (2)
					عدد أعضاء مجلس الإدارة
					عدد الأعضاء المستقلين ضمن مجلس الإدارة (غير التنفيذيين)
					عدد الاجتماعات العادية لمجلس الإدارة خلال السنة
					هل هناك فصل بين منصب رئيس مجلس الإدارة والمدير العام؟ أم أن نفس شخص يشغل المنصبين؟ (ازدواجية المنصب)
					عدد أعضاء مجلس الإدارة الحاملين لشهادة في مجال المحاسبة والمالية

					مكافآت المدير العام / الرئيس المدير العام
					مكافآت بقية أعضاء مجلس الإدارة
					مبالغ بدل الحضور
					عدد ممثلي العمال على مستوى مجلس الإدارة
<p>1. على أي أساس يتم تحديد أعضاء مجلس الإدارة على مستوى شركتكم؟</p> <p>.....</p> <p>2. على أي أساس تتحدد مكافآت المديرين (المدير العام / أعضاء الإدارة التنفيذية)؟</p> <p>.....</p> <p>3. من المسؤول عن تعيين وتغيير المدراء التنفيذيين في الشركة؟</p> <p>.....</p> <p>4. هل ترون أن هناك ضرورة لوضع لجان متخصصة في التعيينات، المكافآت والمراجعة منبثقة عن مجلس الإدارة لتسهيل عمله، أم أن هيكلته كافية في ظل بيئة الأعمال الجزائرية وأن تغييرها يزيد من التكاليف؟</p> <p>.....</p> <p>5. ما علاقة مجلس الإدارة بالقوائم المالية (النقاط الأساسية التي يعالجها ضمن اجتماعاته فيما يتعلق بالقوائم المالية)؟</p> <p>.....</p>					
آلية هيكل الملكية Le Mécanisme de Structure de propriété					
					عدد المساهمين بالشركة
					نسبة الأسهم التي يمتلكها الرئيس المدير العام من إجمالي أسهم الشركة
					نسبة الأسهم التي يمتلكها رئيس مجلس الإدارة أو أحد أعضائها من إجمالي أسهم الشركة
					نسبة الأسهم التي يمتلكها أفراد من عائلة واحدة من إجمالي أسهم الشركة
					نسبة الأسهم التي تمتلكها الدولة من إجمالي أسهم الشركة
					نسبة الأسهم التي تمتلكها شركات أخرى، بنوك أو شركات تأمين من إجمالي أسهم الشركة
					عدد المساهمين المالكين لأكثر من 10% من إجمالي أسهم الشركة
<p>1. هل ترون أن هيكل رأس المال المعتمدة من قبل الشركة مناسبة لها أم ترون ضرورة التوسع أكثر في عدد المساهمين؟</p> <p>.....</p>					

2. هل يهتم أصحاب المال بالاطلاع على القوائم المالية بشكل دوري؟
- في حالة نعم، كيف؟

- في حالة لا، لماذا؟

آلية المراجعة الداخلية Le Mécanisme de L'Audit Interne

					عدد أعضاء مصلحة المراجعة الداخلية
					عدد الأعضاء الذين يحملون مؤهلا علميا في مجال المحاسبة والمالية

1. هل يطلع المدقق الداخلي على القوائم المالية بشكل دوري؟

2. هل يتابع المدقق الداخلي كل الإجراءات المحاسبية بشكل دوري؟

آلية المراجعة الخارجية Le Mécanisme de L'Audit Externe

					عدد الزيارات التي قام بها محافظ الحسابات لشركة خلال السنة
					عدد السنوات التي تعامل فيها مع الشركة
					هل تم تغيير محافظ الحسابات أو عزله أثناء فترة عهده

1. هل توجد معايير محددة لانتقاء المراجع الخارجي ومن المسؤول عن اختياره؟

2. في حالة تغيير محافظ الحسابات أو عزله لمن يرجع قرار ذلك (مجلس الإدارة أو مجلس المديرين، مساهم أو أكثر يمثلون على الأقل 10% من رأس مال الشركة، الجمعية)؟

3. هل تعتبر أن تجاوز مدة 3 سنوات كحد أقصى لعمل محافظ الحسابات مع الشركة بمس باستقلاليته؟

الملحق رقم (03): استمارة دليل المقابلة (باللغة الفرنسية)

Université Kasdi Merbah Ouargla
Faculté des sciences économiques et commerciales et des sciences de gestion
Département de Sciences Commerciales

Amina OUELAA
Doctorante
Spécialité : études comptables et fiscalité avancées

Questions d'enquête sur le système de gouvernance et la gestion des résultats au sein des entreprises algériennes

Monsieur / Madame;

Dans le cadre de la préparation d'un mémoire de fin d'étude en doctorat en science de Commerciale / Option : Etudes comptables et fiscalité avancées, qui a comme thème « **L'impact de l'efficience du système de gouvernance sur la gestion des résultats _ étude empirique des sociétés par actions au niveau de la Wilaya de Ouargla_** ». Je vous prie de bien vouloir remplir ce questionnaire avec attention et objectivité dans le but de son utilisation dans le domaine purement scientifique où la confidentialité et l'anonymat des informations seront scrupuleusement respectés, et je vous remercie d'avance de bien vouloir me consacrer quelques instants pour répondre aux questions suivantes.

A.OUELAA
Email : amina.ecf@gmail.com

Partie I : Informations générales

1. Nom social de la société :

2. La société est: publique privée mixte

3. Le Secteur de la société:

Secteur industriel secteur des services Secteur commercial Autres

4. Nombre des employés au niveau de la société :

5. L'âge de la société :

6. La fonction du répondant (e) :

Président de l'assemblée générale Président du Conseil d'administration

Membre du Conseil d'administration Président Directeur Général

Auditeur interne Chef du Département Finance Chef du service

Autre Veuillez spécifier

7. Avez-vous une attestation d'expérience (Formation) en comptabilité :

Oui Non

8. Le niveau du répondant (e):

Baccalauréat licence Magistère / Master doctorat

Partie II : La gouvernance au point de vue du répondant

1. La gouvernance des entreprises est parmi les termes moderne (dans le domaine de gestion), connaissez-vous ce concept? Oui Non

2. Avez-vous déjà obtenu une formation ou participé à un séminaire sur le concept de la gouvernance des entreprises ? oui non

3. A votre avis, la gouvernance est :

_ Une Méthode efficace de gestion

_ Un outil pour contrôler et ajuster le comportement des gestionnaires

_ Un outil pour régir les relations entre les différents acteurs de l'entreprise

_ Autres :

4. A votre avis, L'application de la gouvernance aide a (Trier par le plus important) :

_ Suivre les travaux des gestionnaires.

_ Réduire le conflit d'intérêts entre les actionnaires et les gestionnaires de l'entreprise.

_ Fournir une information transparente et fidèle.

_ protéger les droits des actionnaires et les différentes parties prenantes de l'entreprise.

_ Améliorer la performance et par conséquent maximiser la rentabilité de l'entreprise.

5. A votre avis, dans le contexte algérien, pourquoi les gestionnaires manipulent les résultats financiers de l'entreprise (Trier par le plus important)?

- _ maximiser les récompenses qui leur est donné en échange de bénéfices.
- _ Améliorer la réputation de l'entreprise pour préserver ses postes.
- _ L'évasion fiscale.
- _ Pour obtenir des prêts auprès des banques
- _ Accroître la confiance des actionnaires

Partie III: Caractéristiques des mécanismes de gouvernance d'entreprise

Années / question	2011	2012	2013	2014	2015
Le Conseil d'administration					
Le style de gestion de l'entreprise est : - Conseil d'administration (1) - Conseil de contrôle et conseil des administrateurs (2)					
Nombre total des administrateurs dans le conseil					
Le nombre total des administrateurs indépendants dans le conseil (non exécutif)					
Le nombre total des réunions ordinaires du conseil par an					
Le directeur général est le président du conseil d'administration (Oui/Non)					
Nombre total des administrateurs diplômés en comptabilité ou finance dans le conseil d'administration					
Les rémunérations de Président directeur général / directeur général					
Les rémunérations des membres du conseil d'administration (Sauf PDG/DG)					
Les montants du jetant de présence					
Nombre des représentants des employés au niveau du conseil d'administration					

1. Sur quelle base les membres du conseil sont-ils sélectionnés au niveau de votre entreprise?
.....
2. Sur quelle base les rémunérations des administrateurs sont-ils proposées?
.....
3. Qui est le responsable de la fonction de nomination et de changement des administrateurs?
.....
4. Pensez-vous que la création des comités spécialisés aux nominations, rémunérations et audit est nécessaire?

5. Quel est l'effet du conseil d'administration et leurs décisions sur les états financiers?

La Structure de propriété

Nombre d'actionnaires					
Pourcentage du capital détenu par le Président Directeur général					
Pourcentage du capital détenu par le Président du Conseil d'administration ou l'un de ses membres					
Pourcentage du capital détenu par des membres de la même famille					
Pourcentage du capital détenu par l'Etat					
Pourcentage du capital détenu par d'autres sociétés, des banques ou bien des agences d'assurance					
Nombre d'actionnaires détenant plus de 10% du total des actions de la société					

3. Pensez-vous que la structure du capital adoptée par l'entreprise est appropriée? Ou bien voyez-vous que l'augmentation du nombre des actionnaires est nécessaire?

4. Les actionnaires sont-ils intéressés à examiner périodiquement les états financiers?

_ Dans le cas « Oui », comment?

_ Dans le cas « Non », pourquoi?

L'Audit Interne

Nombre des membres de cellule de l'Audit Interne					
Nombre des membres diplômés en comptabilité ou finance					

1. L'auditeur interne examine-t-il périodiquement les états financiers?

2. L'auditeur interne vérifie-t-il toutes les procédures comptables périodiquement?

L'Audit Externe

Le nombre total des visites du commissaire aux comptes par an					
Le nombre d'années d'ancienneté dans cette entreprise comme commissaire aux comptes					
Avez-vous changé ou licencié le commissaire aux comptes pendant son mandat					

4. Existe-t-il des critères spécifiques pour choisir le commissaire aux comptes et qui est le responsable de ce choix ?

5. Dans le cas de changer le commissaire aux comptes ou licencié, Qui va décider de cela ?
(Président du Conseil d'administration, Un ou plusieurs actionnaires représentant au moins 10% du capital de la Société, Assemblée générale des actionnaires).....
3. Considérez-vous que la durée maximale de 3 ans pour le travail du commissaire aux comptes avec l'entreprise affecte son indépendance ?
.....

الملحق رقم (04): المستحقات الكلية للشركات عينة الدراسة خلال الفترة (2011-2015).

$TAC_{i,t} = \Delta CA_{i,t} - \Delta Cash_{i,t} - \Delta CL_{i,t} + \Delta DCL_{i,t} - DEP_{i,t}$							
الشركة	السنة	$\Delta CA_{i,t}$	$\Delta CL_{i,t}$	$\Delta Cash_{i,t}$	$\Delta DCL_{i,t}$	$DEP_{i,t}$	$TAC_{i,t}$
ALPHA	2011	84523069	11510742	63105864	4594918	2417540	12083841
	2012	20239119,41	20069889,47	-61513866,2	-37197888,04	1453975,25	23031232,85
	2013	-8772061,68	-18339703,4	-2133746,82	40037530,84	1432888,42	50306030,96
	2014	-1775352,09	-4365399,11	16480025,82	-8652112,89	2785545,07	-25327636,76
	2015	-357506,64	-6446378	6601960,05	8094277,95	2785545,07	4795644,19
BJSP	2011	979850077,9	876865402,2	297502188,1	-123799554,4	531316751,4	-849633818,1
	2012	111127609,2	562733123,7	-359901095,2	119363971,9	527810598,7	-500151046,2
	2013	-380822735,8	-42985468,19	142239338,6	-187457357,5	548334892,8	-1215868856
	2014	169365160,8	8445645,24	-35765323,42	27246107,19	447998839,5	-224067893,3
	2015	-465885580,6	-284688579,6	-310075308,7	102126843,2	439353613,8	-208348462,8
HESP	2011	-53994218,54	-223249560,4	-119447498	75025530,62	794028966	-430300595,5
	2012	1748729186	1067232280	359118082	332073264,1	965910470	-311458381,9
	2013	-1389088823	-1005306823	-132215372,5	-433360567,4	1118539919	-1803467114
	2014	322393033,4	-96081150,47	-165718009,5	109931156,2	1298262963	-604139613,8
	2015	-19237838,34	110102,41	222009852,5	-1043884,36	937521848,9	-1179923526
BASP	2011	-725584718,5	-1003501060	25934200,26	132120577,6	279227416,3	104875302,3
	2012	-1453841698	-957778885,7	443848916	29899470,21	237324252,7	-1147336511
	2013	-197754092,6	689031974,8	-363245069,5	13194121,82	262427368,8	-772774245
	2014	407219992	572796906,5	311994611	-33741812,03	396844713,1	-908158050,6
	2015	1251398336	1524012658	-135210555,4	156693943,8	169376501	-150086323,7
ENSP	2011	2203725689	857047286,5	-1072950700	441702353,5	2542140780	319190676,1
	2012	2380963044	1063621146	2129295709	25296506,29	2402247395	-3188904698
	2013	1907367409	362571018,1	-248238728,1	191258777,7	1974178904	10114992,73
	2014	3097348708	1111379388	1782638688	302810682,4	1900561707	-1394420392
	2015	1163244743	32200280,56	688737078,5	2852954,21	2098041628	-1652881290
WESP	2011	44044085,73	111614034,9	-9997128,37	17707628,42	45531398,48	-85396590,84
	2012	61099442,44	-2218405,83	44282816,22	-40499760,71	59418531,13	-80883259,79
	2013	-2578092,2	-97071333,35	-10851841,04	-13734720,99	64310438,02	27299923,18
	2014	14246930,76	-52762478,54	-5368579,98	-20487205,76	87322480,69	-35431697,17

	2015	-63124613,96	-4188682,71	10550939,44	1224007,64	138874400,3	-207137263,3
ENAGEO	2011	-1450825258	-1973601489	-6230897,49	-1479455593	3552000000	-4502448465
	2012	1970000000	-691000000	-445000000	-1384000000	3354000000	-1632000000
	2013	-1749000000	-619000000	-1256000000	87000000	3436000000	-3223000000
	2014	-1000878,3	2576241744	-4229000000	2596046265	4519952557	-272148914,7
	2015	8118673892	2340268389	6386881102	1732929503	4142983551	-3018529646

الوحدة: دينار جزائري.

الملحق رقم (05): معادلات نموذج الانحدار للشركات عينة الدراسة خلال سنة 2011.

$TAC_{i,t} / A_{i,t-1} = \alpha_1 (1 / A_{i,t-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{i,t-1} + \alpha_3 (PPE_{i,t} / A_{i,t-1})$					
Société	Année	$TAC_{i,t} / A_{i,t-1}$	$1 / A_{i,t-1}$	$(\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{i,t-1}$	$(PPE_{i,t} / A_{i,t-1})$
ALPHA	2011	0,038481997	3,18458E-09	-0,742305073	0,006379631
BJSP	2011	-0,14255345	1,67782E-10	0,051589614	0,292930184
HESP	2011	-0,075016588	1,74335E-10	0,010373764	0,610132319
BASP	2011	0,016812347	1,60308E-10	0,066488786	0,105319289
ENSP	2011	0,014442059	4,52459E-11	-0,056393846	0,361947372
WESP	2011	-0,190703805	2,23315E-09	0,035295471	0,586744089
ENAGEO	2011	-0,110887675	2,46283E-11	0,087424636	0,216901484

الملحق رقم (06): معادلات نموذج الانحدار للشركات عينة الدراسة خلال سنة 2012.

Société	Année	$TAC_{i,t} / A_{i,t-1}$	$1 / A_{i,t-1}$	$(\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{i,t-1}$	$(PPE_{i,t} / A_{i,t-1})$
ALPHA	2012	0,058093838	2,52239E-09	-0,129447766	0,054584248
BJSP	2012	-0,074133984	1,48223E-10	-0,122037001	0,211901357
HESP	2012	-0,052487873	1,68523E-10	-0,073236694	0,580663163
BASP	2012	-0,200495633	1,74749E-10	-0,37017298	0,097773915
ENSP	2012	-0,133175117	4,1762E-11	0,142116571	0,372641597
WESP	2012	-0,139278142	1,72196E-09	-0,184611919	0,445842273
ENAGEO	2012	-0,039385091	2,4133E-11	-0,015541666	0,206482129

الملحق رقم (07): معادلات نموذج الانحدار للشركات عينة الدراسة خلال سنة 2013.

Société	Année	$TAC_{i,t} / A_{i,t-1}$	$1 / A_{i,t-1}$	$(\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{i,t-1}$	$(PPE_{i,t} / A_{i,t-1})$
ALPHA	2013	0,11470906	2,28022E-09	0,188750708	0,046383425
BJSP	2013	-0,18054651	1,48492E-10	0,081156318	0,218952051
HESP	2013	-0,236638043	1,31213E-10	-0,01125604	0,516827648
BASP	2013	-0,181349735	2,34674E-10	-0,29163598	0,172318173
ENSP	2013	0,000366489	3,62323E-11	0,011463676	0,396627287
WESP	2013	0,042568985	1,55931E-09	0,2683934	0,376266449
ENAGEO	2013	-0,07683139	2,38385E-11	0,015375813	0,256644974

الملحق رقم (08): معادلات نموذج الانحدار للشركات عينة الدراسة خلال سنة 2014.

Société	Année	$TAC_{i,t} / A_{i,t-1}$	$1 / A_{i,t-1}$	$(\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{i,t-1}$	$(PPE_{i,t} / A_{i,t-1})$
ALPHA	2014	-0,059452294	2,34733E-09	-0,125485533	0,062775768
BJSP	2014	-0,0347312	1,55003E-10	0,007197493	0,166240802
HESP	2014	-0,089807906	1,48654E-10	-0,162346814	0,522398671
BASP	2014	-0,207887229	2,28911E-10	0,266946135	0,128642672
ENSP	2014	-0,04429258	3,17642E-11	0,034319577	0,383639385
WESP	2014	-0,057585579	1,62526E-09	-0,233192594	0,296780588
ENAGEO	2014	-0,006493806	2,38612E-11	0,009533234	0,255047798

الملحق رقم (09): معادلات نموذج الانحدار للشركات عينة الدراسة خلال سنة 2015.

Société	Année	$TAC_{i,t} / A_{i,t-1}$	$1 / A_{i,t-1}$	$(\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{i,t-1}$	$(PPE_{i,t} / A_{i,t-1})$
ALPHA	2015	0,01109545	2,31365E-09	0,12515689	0,066064038
BJSP	2015	-0,033457726	1,60585E-10	-0,53464848	0,428891487
HESP	2015	-0,177716779	1,50617E-10	0,172069133	0,534507124
BASP	2015	-0,031522528	2,10029E-10	0,359067355	0,095281661
ENSP	2015	-0,046026943	2,78465E-11	0,037806855	0,399431544
WESP	2015	-0,372555563	1,79859E-09	0,089132163	0,215165406
ENAGEO	2015	-0,072025603	2,38612E-11	-0,013062631	0,215228182

الملحق رقم (10): معاملات نموذج الانحدار للسنة 2011 حسب مخرجات برنامج SPSS V23

Coefficients ^a						
Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	-,015	,059		-,261	,811
	X1	-55865781,013	39347121,593	-,812	-1,420	,251
	X2	-,323	,199	-1,073	-1,626	,202
	X3	-,084	,165	-,216	-,511	,644

- a. Variable dépendante : Y : $(TAC_{i,t}/A_{i,t-1})$
 X1 : $(1 / A_{i,t-1})$
 X2 : $(\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{i,t-1}$
 X3 : $(PPE_{i,t} / A_{i,t-1})$

الملحق رقم (11): معاملات نموذج الانحدار للسنة 2012 حسب مخرجات برنامج SPSS V23

Coefficients ^a						
Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	-,050	,083		-,603	,589

X1	44655679,273	36254482,907	,537	1,232	,306
X2	,286	,244	,534	1,169	,327
X3	-,117	,201	-,268	-,586	,599

- a. Variable dépendante : Y : (TAC_{i,t}/Ai,t-1)
 X1 : (I / Ai,t-1)
 X2 : (ΔREVi,t – ΔRECi,t) / Ai,t-1
 X3 : (PPEi,t / Ai,t-1)

الملحق رقم (12): معاملات نموذج الانحدار للسنة 2013 حسب مخرجات برنامج SPSS V23

Coefficients ^a					
Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	B	Erreur standard	Bêta		
1 (Constante)	-,090	,142		-,635	,571
X1	67653564,734	84084684,985	,466	,805	,480
X2	,266	,381	,359	,699	,535
X3	-,129	,369	-,154	-,348	,751

- a. Variable dépendante : Y : (TAC_{i,t}/Ai,t-1)
 X1 : (I / Ai,t-1)
 X2 : (ΔREVi,t – ΔRECi,t) / Ai,t-1
 X3 : (PPEi,t / Ai,t-1)

الملحق رقم (13): معاملات نموذج الانحدار للسنة 2014 حسب مخرجات برنامج SPSS V23

Coefficients ^a					
Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	B	Erreur standard	Bêta		
1 (Constante)	,068	,098		,696	,536
X1	-84730811,800	52170431,194	-1,217	-1,624	,203
X2	-,624	,285	-1,576	-2,189	,116
X3	-,395	,280	-,959	-1,413	,253

- a. Variable dépendante : Y : (TAC_{i,t}/Ai,t-1)
 X1 : (I / Ai,t-1)
 X2 : (ΔREVi,t – ΔRECi,t) / Ai,t-1
 X3 : (PPEi,t / Ai,t-1)

الملحق رقم (14): معاملات نموذج الانحدار للسنة 2015 حسب مخرجات برنامج SPSS V23

Coefficients ^a					
Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	B	Erreur standard	Bêta		
1 (Constante)	,083	,183		,456	,679
X1	-77189609,079	81170644,026	-,560	-,951	,412
X2	-,149	,257	-,311	-,578	,604
X3	-,465	,479	-,624	-,972	,403

- a. Variable dépendante : Y : (TAC_{i,t}/A_{i,t-1})
 X1 : (1 / A_{i,t-1})
 X2 : (ΔREV_{i,t} - ΔREC_{i,t}) / A_{i,t-1}
 X3 : (PPE_{i,t} / A_{i,t-1})

الملحق رقم (15): المستحقات غير الاختيارية للشركات عينة الدراسة خلال سنة 2011.

Société	$\alpha 1 (1 / A_{i,t-1})$	$\alpha 2 (\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{i,t-1}$	$\alpha 3 (PPE_{i,t} / A_{i,t-1})$	A _{i,t-1}	NDAC _{i,t}
ALPHA	-0,177909229	0,239764539	-0,000535889	314012833	19255085,01
BJSP	-0,009373285	-0,016663445	-0,024606135	5960107026	-301836899,2
HESP	-0,009739378	-0,003350726	-0,051251115	5736072639	-369065903,8
BASP	-0,00895573	-0,021475878	-0,00884682	6237993082	-245018562,6
ENSP	-0,002527696	0,018215212	-0,030403579	22101465558	-325246555,3
WESP	-0,124756936	-0,011400437	-0,049286503	447796994,9	-83041210,57
ENAGEO	-0,00137588	-0,028238157	-0,018219725	40603687247	-1942227088

$$NDAC_{i,t} = [\alpha 1 (1 / A_{i,t-1}) + \alpha 2 (\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{i,t-1} + \alpha 3 (PPE_{i,t} / A_{i,t-1})] * [A_{i,t-1}]$$

الملحق رقم (16): المستحقات غير الاختيارية للشركات عينة الدراسة خلال سنة 2012.

Société	$\alpha 1 (1 / A_{i,t-1})$	$\alpha 2 (\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{i,t-1}$	$\alpha 3 (PPE_{i,t} / A_{i,t-1})$	A _{i,t-1}	NDAC _{i,t}
ALPHA	0,112639207	-0,037022061	-0,006386357	396448805	27446463,48
BJSP	0,006619007	-0,034902582	-0,024792459	6746582598	-358081846,6
HESP	0,007525505	-0,020945695	-0,06793759	5933911301	-482769848,4
BASP	0,007803525	-0,105869472	-0,011439548	5722501238	-626645334,4
ENSP	0,001864912	0,040645339	-0,043599067	23945199170	-26071915,69
WESP	0,076895516	-0,052799009	-0,052163546	580731899,8	-16299424,88
ENAGEO	0,001077676	-0,004444916	-0,024158409	41437000000	-1140580321

الملحق رقم (17): المستحقات غير الاختيارية للشركات عينة الدراسة خلال سنة 2013.

Société	$\alpha 1 (1 / A_{i,t-1})$	$\alpha 2 (\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{i,t-1}$	$\alpha 3 (PPE_{i,t} / A_{i,t-1})$	A _{i,t-1}	NDAC _{i,t}
ALPHA	0,154265337	0,050207688	-0,005983462	438553249,5	87048242,92
BJSP	0,010045997	0,021587581	-0,028244815	6734380281	22821219,01
HESP	0,008877016	-0,002994107	-0,066670767	7621205322	-463276737,9
BASP	0,015876507	-0,077575171	-0,022229044	4261237244	-357635872,9
ENSP	0,002451245	0,003049338	-0,05116492	27599679737	-1260321092
WESP	0,105492736	0,071392644	-0,048538372	641310172,1	82310242,15
ENAGEO	0,001612758	0,004089966	-0,033107202	41949000000	-1149590435

الملحق رقم (18): المستحقات غير الاختيارية للشركات عينة الدراسة خلال سنة 2014

Société	$\alpha 1 (1 / A_{i,t-1})$	$\alpha 2 (\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{i,t-1}$	$\alpha 3 (PPE_{i,t} / A_{i,t-1})$	$A_{i,t-1}$	$NDAC_{i,t}$
ALPHA	-0,198891085	0,078302973	-0,024796428	426016137,5	-61936160,37
BJSP	-0,013133532	-0,004491236	-0,065665117	6451487196	-537343619,5
HESP	-0,012595593	0,101304412	-0,206347475	6727020374	-791357635,3
BASP	-0,019395802	-0,166574388	-0,050813855	4368512941	-1034394168
ENSP	-0,002691402	-0,021415416	-0,151537557	31482031498	-5529641772
WESP	-0,137709261	0,145512179	-0,117228332	615287679,5	-67328109,5
ENAGEO	-0,002021781	-0,005948738	-0,10074388	41909120118	-4556124814

الملحق رقم (19): المستحقات غير الاختيارية للشركات عينة الدراسة خلال سنة 2015.

Société	$\alpha 1 (1 / A_{i,t-1})$	$\alpha 2 (\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{i,t-1}$	$\alpha 3 (PPE_{i,t} / A_{i,t-1})$	$A_{i,t-1}$	$NDAC_{i,t}$
ALPHA	-0,178589858	-0,018648377	-0,030719777	432217204,3	-98527374,55
BJSP	-0,012395526	0,079662624	-0,199434541	6227215353	-823035133,9
HESP	-0,011626083	-0,025638301	-0,248545812	6639347917	-1897593330
BASP	-0,016212081	-0,053501036	-0,044305972	4761240125	-542872260,6
ENSP	-0,00214946	-0,005633221	-0,185735668	35911168310	-6949470002
WESP	-0,138832665	-0,013280692	-0,100051914	555990257,6	-140201433,8
ENAGEO	-0,001841833	0,001946332	-0,100081105	41909120118	-4189931580

الملحق رقم (20): المستحقات الاختيارية وممارسات إدارة الأرباح في شركات عينة الدراسة خلال الفترة (2011-2015)

الشركة	السنة	المستحقات الكلية	المستحقات غير الاختيارية	المستحقات الاختيارية	القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية	متوسط المستحقات الاختيارية	ممارسات إدارة الأرباح
ALPHA	2011	12083841	19255085,01	-7171244,013	7171244,013	37652045,79	0
	2012	23031232,85	27446463,48	-4415230,634	4415230,634		0
	2013	50306030,96	87048242,92	-36742211,96	36742211,96		0
	2014	-25327636,76	-61936160,37	36608523,61	36608523,61		0
	2015	4795644,19	-98527374,55	103323018,7	103323018,7		1
BJSP	2011	-849633818,1	-301836899,2	-547796918,9	547796918,9	571303718,2	0
	2012	-500151046,2	-358081846,6	-142069199,5	142069199,5		0
	2013	-1215868856	22821219,01	-1238690075	1238690075		1
	2014	-224067893,3	-537343619,5	313275726,2	313275726,2		0
	2015	-208348462,8	-823035133,9	614686671	614686671		1
HESP	2011	-430300595,5	-369065903,8	-61234691,72	61234691,72	495524871,8	0
	2012	-311458381,9	-482769848,4	171311466,4	171311466,4		0
	2013	-1803467114	-463276737,9	-1340190376	1340190376		1
	2014	-604139613,8	-791357635,3	187218021,6	187218021,6		0
	2015	-1179923526	-1897593330	717669803,4	717669803,4		1

BASP	2011	104875302,3	-245018562,6	349893864,9	349893864,9	360949093,5	0
	2012	-1147336511	-626645334,4	-520691176,5	520691176,5		1
	2013	-772774245	-357635872,9	-415138372,1	415138372,1		1
	2014	-908158050,6	-1034394168	126236117,2	126236117,2		0
	2015	-150086323,7	-542872260,6	392785936,9	392785936,9		1
ENSP	2011	319190676,1	-325246555,3	644437231,4	644437231,4	2901903238	0
	2012	-3188904698	-26071915,69	-3162832783	3162832783		1
	2013	10114992,73	-1260321092	1270436085	1270436085		0
	2014	-1394420392	-5529641772	4135221380	4135221380		0
	2015	-1652881290	-6949470002	5296588712	5296588712		1
WESP	2011	-85396590,84	-83041210,57	-2355380,268	2355380,268	44156355,2	0
	2012	-80883259,79	-16299424,88	-64583834,91	64583834,91		1
	2013	27299923,18	82310242,15	-55010318,97	55010318,97		1
	2014	-35431697,17	-67328109,5	31896412,33	31896412,33		0
	2015	-207137263,3	-140201433,8	-66935829,53	66935829,53		1
ENAGEO	2011	-4502448465	-1942227088	-2560221377	2560221377	2116085691	1
	2012	-1632000000	-1140580321	-491419679	491419679		0
	2013	-3223000000	-1149590435	-2073409565	2073409565		0
	2014	-272148914,7	-4556124814	4283975899	4283975899		1
	2015	-3018529646	-4189931580	1171401934	1171401934		0

الملحق رقم (21): المعطيات المتعلقة بأسلوب التحليل التطويقي للبيانات DEA

Sociétés	Année	INDEP	CPROP	AUDIT	RESULTAT NET DE L'EXERCICE	TOTAL GENERAL ACTIF	ROA	Efficiency
ALPHA	2011	57%	4	0	18 179 763	396 448 805	4,585	1
ALPHA	2012	57%	4	0	7 383 473,32	438 553 249,46	1,683	0,929349
ALPHA	2013	57%	4	0	6 189 158,54	426 016 137,53	1,452	0,923725
ALPHA	2014	57%	4	0	5 179 401,48	432 217 204,34	1,198	0,917541
ALPHA	2015	57%	4	0	8 748 241,10	433 415 632,04	2,018	0,937505
BJSP	2011	0%	2	1	-40 399 820,87	6 746 582 597,55	-0,598	0,765549
BJSP	2012	0%	2	1	-628 707 246,89	6 734 380 280,58	-9,335	0,579195
BJSP	2013	0%	2	1	314 215 239,23	6 451 487 195,76	4,87	0,882177
BJSP	2014	0%	2	1	-211 109 140,18	6 227 215 352,92	-3,39	0,705998
BJSP	2015	0%	2	1	-232 941 948,58	5 679 481 590,63	-4,101	0,690833
HESP	2011	20%	2	1	702 238 594	5 933 911 301	12	0,845525
HESP	2012	20%	2	1	952 078 332	7 621 205 322	12	0,857038
HESP	2013	20%	2	1	109 769 415,86	6 727 020 372,78	1,63	0,667003
HESP	2014	20%	2	1	-58 953 632	6 639 347 916,56	-1	0,622946
HESP	2015	20%	2	1	46 130 617,32	6 688 290 881,93	0,69	0,650521
BASP	2011	28%	2	1	556 692 189,86	5 722 501 238,47	9,728	0,808676
BASP	2012	28%	2	1	-484 402 424,44	4 261 237 244,46	-11,367	0,439577

BASP	2013	28%	2	1	-570 696 474,37	4 368 512 940,55	-13,063	0,409902
BASP	2014	28%	2	1	-229 172 133,50	4 761 240 125,41	-4,813	0,554252
BASP	2015	28%	2	1	-276 570 147,66	5 991 130 703,49	-4,616	0,557699
ENSP	2011	0%	1	1	930 763 022,39	23 945 199 169,57	3,887	0,861211
ENSP	2012	0%	1	1	2 310 440 373,44	27 599 679 736,70	8,371	0,956851
ENSP	2013	0%	1	1	3 272 430 880,29	31 482 031 497,68	10,394	1
ENSP	2014	0%	1	1	3 479 592 431,11	35 911 168 310,25	9,689	0,984963
ENSP	2015	0%	1	1	3 627 991 529,41	39 774 154 278,51	9,121	0,972848
WESP	2011	40%	2	1	30 908 581,37	580 731 899,80	5,322	0,731585
WESP	2012	40%	2	1	62 796 767,10	641 310 172,07	9,791	0,809779
WESP	2013	40%	2	1	74 260 210,49	615 287 679,46	12,069	0,849637
WESP	2014	40%	2	1	582 765,75	555 990 257,59	0,104	0,640285
WESP	2015	40%	2	1	-156 870 699,63	429 890 073,67	-36,49	0
ENAGEO	2011	0%	1	1	1 925 000 000,00	41 437 000 000,00	4,645	0,877378
ENAGEO	2012	0%	1	1	1 180 000 000,00	41 949 000 000,00	2,812	0,838282
ENAGEO	2013	0%	1	1	429 000 000,00	41 909 000 000,00	1,023	0,800124
ENAGEO	2014	0%	1	1	1 266 158 996,65	41 909 120 118,07	3,021	0,84274
ENAGEO	2015	0%	1	1	2 673 219 801,71	48 433 313 926,71	5,519	0,89602

الملحق رقم (22): متوسط المستحقات الاختيارية إلى إجمالي الأصول للشركات المساهمة عينة الدراسة

الشركة	السنة	المستحقات الاختيارية $DAC_{i,t}$	اجمالي أصول سنة السابقة $A_{i,t-1}$	المستحقات الاختيارية إلى إجمالي أصول سنة السابقة $DAC_{i,t} / A_{i,t-1}$
ALPHA	2011	-7171244,013	396448805	-0,022837423
	2012	-4415230,634	438553249,5	-0,01113695
	2013	-36742211,96	426016137,5	-0,083780503
	2014	36608523,61	432217204,3	0,085932246
	2015	103323018,7	433415632	0,239053461
BJSP	2011	-547796918,9	6746582598	-0,091910584
	2012	-142069199,5	6734380281	-0,02105795
	2013	-1238690075	6451487196	-0,183935273
	2014	313275726,2	6227215353	0,048558684
	2015	614686671	5679481591	0,098709718
HESP	2011	-61234691,72	5933911301	-0,010675369
	2012	171311466,4	7621205322	0,028869907
	2013	-1340190376	6727020374	-0,175850186
	2014	187218021,6	6639347917	0,02783075
	2015	717669803,4	6688290882	0,108093417
BASP	2011	349893864,9	5722501238	0,056090775
	2012	-520691176,5	4261237244	-0,090990138
	2013	-415138372,1	4368512941	-0,097422028

	2014	126236117,2	4761240125	0,028896817
	2015	392785936,9	5991130703	0,082496561
ENSP	2011	644437231,4	23945199170	0,029158122
	2012	-3162832783	27599679737	-0,132086301
	2013	1270436085	31482031498	0,046030827
	2014	4135221380	35911168310	0,131351796
	2015	5296588712	39774154279	0,147491406
WESP	2011	-2355380,268	580731899,8	-0,005259929
	2012	-64583834,91	641310172,1	-0,111211103
	2013	-55010318,97	615287679,5	-0,085778023
	2014	31896412,33	555990257,6	0,051839836
	2015	-66935829,53	429890073,7	-0,120390292
ENAGEO	2011	-2560221377	41437000000	-0,063053913
	2012	-491419679	41949000000	-0,011859442
	2013	-2073409565	41909000000	-0,049426913
	2014	4283975899	41909120118	0,102220905
	2015	1171401934	48433313927	0,027951003

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
DAC	35	-,18	,24	-,0008	,09611
DAC2011	7	-,09	,06	-,0155	,05066
DAC2012	7	-,13	,03	-,0499	,06081
DAC2013	7	-,18	,05	-,0900	,07795
DAC2014	7	,03	,13	,0681	,03934
DAC2015	7	-,12	,24	,0833	,11089
N valide (liste)	7				

الملحق رقم (23): نتائج اختبار ANOVA لتحديد العلاقة بين درجة الكفاءة واستقلالية مجلس الإدارة

Rapport

Efficience		INDEP	CPROP
assez-bien	Moyenne	,2246	2,0000
	N	13	13
	Ecart type	,14655	,00000
bien	Moyenne	,1968	2,0000
	N	22	22
	Ecart type	,24404	1,19523
Total	Moyenne	,2071	2,0000
	N	35	35
	Ecart type	,21107	,93934

Tableau ANOVA

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
efficience * INDEP Inter-groupes (Combinée)	2,571	4	,643	3,444	,020

Intra-groupes	5,600	30	,187		
Total	8,171	34			

Mesures d'association

	Eta	Eta carré
efficience * INDEP	,561	,315

الملحق رقم (24): نتائج اختبار ANOVA لتحديد العلاقة بين درجة الكفاءة وتركز الملكية

Tableau ANOVA

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
efficience * CPROP Inter-groupes (Combinée)	3,621	2	1,811	12,735	,000
Intra-groupes	4,550	32	,142		
Total	8,171	34			

Mesures d'association

	Eta	Eta carré
efficience * CPROP	,666	,443

الملحق رقم (25): نتائج اختبار الجداول المتقاطعة ومعامل Khi-deux لتحديد العلاقة بين درجة الكفاءة والمراجعة الداخلية.

Tableau croisé AUDIT * efficience

			Efficience		Total
			assez-bien	Bien	
AUDIT	Non	Effectif	0	5	5
		% dans AUDIT	0,0%	100,0%	100,0%
	Oui	Effectif	13	17	30
		% dans AUDIT	43,3%	56,7%	100,0%
Total		Effectif	13	22	35
		% dans AUDIT	37,1%	62,9%	100,0%

Tests du khi-deux

	Valeur	Ddl	Signification asymptotique (bilatérale)	Sig. exacte (bilatérale)	Sig. exacte (unilatérale)
khi-deux de Pearson	3,447 ^a	1	,063	,134	,081
Correction pour continuité ^b	1,841	1	,175		
Rapport de vraisemblance	5,126	1	,024		
Test exact de Fisher					
Association linéaire par linéaire	3,348	1	,067		
N d'observations valides	35				

Mesures symétriques

		Valeur	Signification approximative
Nominal par Nominal	Phi	-,314	,063
	V de Cramer	,314	,063
N d'observations valides		35	

الملحق رقم (26): نتائج اختبار ذي الحدين (Binomial Test) للممارسات إدارة الأرباح في شركات عينة الدراسة خلال الفترة (2011-2015)

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type	Minimum	Maximum
EM	35	,4286	,50210	,00	1,00

Test binomial

		Catégorie	N	Proportion observée	Proportion testée	Sig. exacte (bilatérale)
EM	Groupe 1	لا تمارس إدارة الأرباح	20	,57	,50	,500
	Groupe 2	تمارس إدارة الأرباح	15	,43		
Total			35	1,00		

الملحق رقم (27): نتائج اختبار معامل الانحدار لتأثير كفاءة نظام الحوكمة والتغيرات الضابطة على ممارسات إدارة الأرباح.

Variables introduites/éliminées^a

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	DETT, EGOV, TAILL ^b		Introduire

a. Variable dépendante : EM

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Modifier les statistiques				
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	,162 ^a	,026	-,068	,05725	,026	,278	3	31	,841

a. Prédicteurs : (Constante), DETT, EGOV, TAILL

ANOVA^a

Modèle		Somme des carrés	Ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	,003	3	,001	,278	,841 ^b
	Résidu	,102	31	,003		
Total		,104	34			

a. Variable dépendante : EM

b. Prédicteurs : (Constante), DETT, EGOV, TAILL

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		t	Sig.
	B	Erreur standard	Bêta			
1 (Constante)	,211	,168			1,251	,220
EGOV	,017	,052	,063		,326	,746
TAILL	-,017	,020	-,219		-,845	,404
DETT	,462	,547	,215		,845	,405

a. Variable dépendante : EM

الملحق رقم (28): نتائج اختبار Kolmogorov-Smirnov للتوزيع الطبيعي للبيانات.

Test Kolmogorov-Smirnov pour un échantillon

		EM	EGOV
N		35	35
Paramètres normaux ^{a,b}	Moyenne	,0774	,7659
	Ecart type	,05540	,20603
Différences les plus extrêmes	Absolue	,122	,166
	Positif	,122	,128
	Négatif	-,096	-,166
Statistiques de test		,122	,166
Sig. asymptotique (bilatérale)		,200 ^{c,d}	,016 ^c

a. La distribution du test est Normale.

b. Calculée à partir des données.

c. Correction de signification de Lilliefors.

d. Il s'agit de la borne inférieure de la vraie signification.

الملحق رقم (29): نتائج اختبار (Khi-deux) حول العلاقة بين درجة كفاءة نظام الحوكمة وممارسات إدارة الأرباح.

Tests du khi-deux

	Valeur	ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
khi-deux de Pearson	1155,000 ^a	1122	,241
Rapport de vraisemblance	246,102	1122	1,000
Association linéaire par linéaire	,001	1	,979
N d'observations valides	35		

a. 1190 cellules (100,0%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de ,03.

الملحق رقم (30): نتائج اختبار (Binary Logist) لأثر استقلالية مجلس الإدارة على لممارسات إدارة الأرباح.

Variabes de l'équation

	B	E.S	Wald	Ddl	Sig.	Exp(B)
Pas 1 ^a INDEP	-,262	1,646	,025	1	,873	,769
Constante	-,234	,481	,236	1	,627	,792

a. Introduction des variables au pas 1 : INDEP.

الملحق رقم (31): نتائج اختبار (Binary Logist) لأثر تركيز الملكية على لممارسات إدارة الأرباح.

Variables de l'équation

	B	E.S	Wald	ddl	Sig.	Exp(B)
Pas 1 ^a CPROP	-,283	,388	,534	1	,465	,753
Constante	,272	,831	,107	1	,743	1,313

a. Introduction des variables au pas 1 : CPROP.

الملحق رقم (32): نتائج اختبار (Binary Logist) لأثر المراجعة الداخلية على لممارسات إدارة الأرباح.

Variables de l'équation

	B	E.S	Wald	ddl	Sig.	Exp(B)
Pas 1 ^a AUDIT(1)	-1,253	1,176	1,134	1	,287	,286
Constante	-,134	,366	,133	1	,715	,875

a. Introduction des variables au pas 1 : AUDIT.

فهرس المحتويات

الصفحة	قائمة المحتويات
.I	الإهداء
.II	الشكر
.III	الملخص بالعربية
.IV	الملخص بالإنجليزية
.V	قائمة المحتويات
.VII	قائمة الجداول
.IX	قائمة الأشكال البيانية
.IX	قائمة الملاحق
.XI	قائمة الاختصارات والرموز
أ	المقدمة العامة
1	القسم الأول النظري: مراجعة الأدبيات
2	الفصل الأول: الأدبيات النظرية
3	تمهيد
4	المبحث الأول: أساسيات مفاهيمية وتطبيقية للممارسات إدارة الأرباح.
4	المطلب الأول: مفهوم ودوافع ممارسات إدارة الأرباح.
6	الفرع الأول: نشأة وعوامل تطور مفهوم ممارسات إدارة الأرباح وعلاقتها بنظرية الوكالة
6	الفرع الثاني: مفهوم ممارسات إدارة الأرباح.
6	أولاً: تعريف ممارسات إدارة الأرباح.
10	ثانياً: إدارة الأرباح ما بين مؤيد ومعارض
12	ثالثاً: التمييز بين مفهوم إدارة الأرباح والمفاهيم المرادفة لها.
14	الفرع الثالث: دوافع ممارسات إدارة الأرباح.
16	المطلب الثاني: أساليب والآثار المترتبة عن ممارسات إدارة الأرباح.
16	الفرع الأول: طرق إدارة الأرباح
17	أولاً: إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية (المدخل الحقيقي)

18	ثانيا: إدارة الأرباح في حدود المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (المدخل المحاسبي)
21	ثالثا: الإدارة التعسفية للأرباح (إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية أو الوهمية خارج إطار GAAP)
22	الفرع الثاني: مداخل وآليات ممارسات إدارة الأرباح في البيئة المحاسبية الجزائرية
23	أولا: أساس الاستحقاق
23	ثانيا: تغيير التقديرات والطرق المحاسبية.
24	ثالثا: النتيجة غير العادية
24	رابعا: دمج المعلومات في التقارير المالية
24	الفرع الثالث: الآثار الناتجة عن ممارسات إدارة الأرباح
26	المطلب الثالث: طرق الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح ونماذج قياسها.
27	الفرع الأول: الطريقة الأولى للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح نوعيا (تحليل محاسبي)
28	الفرع الثاني: الطريقة الثانية للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح كميا أو اختباريا (تحليل كمي للمستحقات الاختيارية)
30	الفرع الثالث: قياس ممارسات إدارة الأرباح باستخدام نموذج Modified Jones (1995)
32	المبحث الثاني: الإطار النظري والتطبيقي للحوكمة الشركات.
32	المطلب الأول: الخلفية النظرية للحوكمة الشركات.
33	الفرع الأول: نشأة بواعث ظهور مفهوم حوكمة الشركات
33	أولا: نشأة مفهوم حوكمة الشركات.
35	ثانيا: النظريات المفسرة للمفهوم حوكمة الشركات
38	ثالثا: عوامل زيادة الاهتمام بحوكمة الشركات
39	الفرع الثاني: مفهوم حوكمة الشركات.
40	أولا: المفهوم اللغوي لحوكمة الشركات
41	ثانيا: المفهوم الاصطلاحي لحوكمة الشركات
44	ثالثا: الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات
44	الفرع الثالث: أهداف، أهمية ومبادئ حوكمة الشركات.
45	أولا: أهداف حوكمة الشركات
46	ثانيا: أهمية حوكمة الشركات

47	ثالثا: مبادئ حوكمة الشركات
49	المطلب الثاني: آليات نظام حوكمة الشركات.
50	الفرع الأول: الآليات الداخلية لحوكمة الشركات
50	أولا: الآليات الرقابية
55	ثانيا: الآليات التحفيزية
55	الفرع الثاني: الآليات الخارجية للحوكمة الشركات.
56	أولا: آليات مفروضة
57	ثانيا: آليات تلقائية
58	المطلب الثالث: التوجه نحو رؤية جديدة للحوكمة الشركات "كفاءة نظام الحوكمة"
58	الفرع الأول: نماذج دولية لأنظمة حوكمة الشركات
58	أولا: تعريف نظم حوكمة الشركات.
59	ثانيا: معايير تصنيف نماذج أنظمة حوكمة الشركات.
60	ثالثا: أنواع نماذج تطبيق نظم حوكمة الشركات.
62	الفرع الثاني: الأساليب الحديثة في تقييم مستوى أنظمة حوكمة الشركات
64	أولا: مؤشرات قياس أو تقييم مستوى حوكمة الشركات
66	ثانيا: نقائص مؤشرات تقييم مستوى حوكمة الشركات
67	الفرع الثالث: كفاءة نظام حوكمة الشركات
69	المبحث الثالث: كفاءة نظام حوكمة الشركات وممارسات إدارة الأرباح
69	المطلب الأول: نظام حوكمة الشركات في الجزائر
70	الفرع الأول: تطور نظام حوكمة الشركات في الجزائر
70	أولا: الفترة الأولى - الحوكمة خلال الفترة (1962-1988)
72	ثانيا: الفترة الثانية - الحوكمة بعد منح الاستقلالية للشركات (1988-2006)
74	ثالثا: الفترة الثالثة - صدور ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
75	الفرع الثاني: الآليات المحددة للنظام الحوكمة في شركات المساهمة الجزائرية
75	أولا: آلية مجلس الإدارة
78	ثانيا: مكافآت مجلس الإدارة

78	ثالثا: الملكية الإدارية
79	رابعا: آلية المراجعة الداخلية
80	خامسا: آلية المراجعة الخارجية
81	المطلب الثاني: مستوى كفاءة نظام حوكمة الشركات ومحدداته
83	الفرع الأول: آلية مجلس الإدارة وكفاءة نظام الحوكمة.
85	الفرع الثاني: آلية هيكل الملكية وكفاءة نظام الحوكمة.
86	الفرع الثالث: آلية المراجعة الداخلية وكفاءة نظام الحوكمة.
87	الفرع الرابع: آلية المراجعة الخارجية وكفاءة نظام الحوكمة.
88	المطلب الثالث: تأثير كفاءة نظام الحوكمة وآليتها على ممارسات إدارة الأرباح.
89	الفرع الأول: آلية مجلس الإدارة وممارسات إدارة الأرباح
91	الفرع الثاني: آلية هيكل الملكية وممارسات إدارة الأرباح
92	الفرع الثالث: آلية المراجعة الداخلية وممارسات إدارة الأرباح
92	الفرع الرابع: آلية المراجعة الخارجية وممارسات إدارة الأرباح
95	خلاصة الفصل الأول.
97	الفصل الثاني: الأدبيات التطبيقية
98	تمهيد
99	المبحث الأول: دراسات تناولت العلاقة بين نظام حوكمة الشركات وإدارة الأرباح.
99	المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية.
107	المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية.
114	المبحث الثاني: دراسات تناولت قياس كفاءة نظام الحوكمة.
114	المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية.
115	المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية.
118	المبحث الثالث: مميزات الدراسة الحالية.
118	المطلب الأول: الاختلاف من حيث بيئة ومجتمع الدراسة.
118	المطلب الثاني: الاختلاف من حيث هدف الدراسة وأدوات جمع البيانات

119	المطلب الثالث: الاختلاف من حيث تحديد متغيرات الدراسة
119	أولاً: بالنسبة للمتغير التابع ممارسات إدارة الأرباح.
119	ثانياً: بالنسبة للمتغير المستقل كفاءة نظام حوكمة الشركات.
125	خلاصة الفصل الثاني.
126	القسم الثاني التطبيقي: الدراسة التطبيقية.
127	الفصل الثالث: الطريقة والأدوات
128	تمهيد
129	المبحث الأول: منهجية الدراسة التطبيقية.
129	المطلب الأول: اختيار مجتمع وعينة الدراسة.
131	المطلب الثاني: أساليب جمع بيانات الدراسة.
131	أولاً: بيانات أولية
132	ثانياً: بيانات ثانوية
133	المطلب الثالث: الأدوات والبرامج الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة.
133	الفرع الأول: الأدوات الإحصائية والقياسية المستخدمة.
138	الفرع الثاني: البرامج المستخدمة في معالجة البيانات.
139	المبحث الثاني: متغيرات الدراسة وكيفية قياسها.
140	المطلب الأول: الخطوات المتبعة في قياس المتغير المستقل كفاءة نظام الحوكمة.
140	أولاً: الآليات الداخلية لنظام الحوكمة (مدخلات كفاءة نظام الحوكمة)
141	ثانياً: مؤشر الربحية (مخرجات كفاءة نظام الحوكمة)
142	المطلب الثاني: الخطوات المتبعة في قياس المتغير التابع ممارسات إدارة الأرباح.
146	المطلب الثالث: تحديد المتغيرات الضابطة وقياسها.
147	المبحث الثالث: صياغة نموذج الدراسة.
149	خلاصة الفصل الثالث.
150	الفصل الرابع: معالجة ومناقشة نتائج الدراسة
151	تمهيد

152	المبحث الأول: عرض وتحليل بيانات الدراسة.
152	المطلب الأول: عرض معلومات عامة حول مجال الدراسة.
152	الفرع الأول: خصائص شركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة.
154	الفرع الثاني: حوكمة الشركات ودوافع ممارسات إدارة الأرباح من وجهة نظر المقيمين.
158	المطلب الثاني: عرض وتحليل البيانات المتعلقة بمكونات نظام الحوكمة.
159	المطلب الثالث: عرض وتحليل البيانات المتعلقة بتقدير قيمة المستحقات الاختيارية
159	الفرع الأول: المتوسطات الحسابية للمستحقات الاختيارية التي حققتها شركات عينة الدراسة.
161	الفرع الثاني: التكرارات لممارسة شركات عينة الدراسة لإدارة الأرباح بواسطة المستحقات الاختيارية.
163	الفرع الثالث: المتوسطات الحسابية للمستحقات الاختيارية للشركات الراجعة والخاسرة.
164	المبحث الثاني: نتائج اختبار فرضيات الدراسة.
164	المطلب الأول: مستوى كفاءة نظام الحوكمة ومحددتها في الشركات عينة الدراسة.
165	الفرع الأول: اختبار الفرضية الرئيسية الأولى - مستوى كفاءة نظام الحوكمة -
167	الفرع الثاني: اختبار الفرضية الرئيسية الثانية - محددات مستوى كفاءة نظام الحوكمة -
167	أولاً: نتائج اختبار الفرضية الجزئية الأولى حول عامل استقلالية أعضاء مجلس الإدارة في تحديد درجة كفاءة نظام الحوكمة.
168	ثانياً: نتائج اختبار الفرضية الجزئية الثانية حول عامل تركيز الملكية في تحديد مستوى كفاءة نظام الحوكمة.
169	ثالثاً: نتائج اختبار الفرضية الجزئية الثالثة حول عامل المراجعة الداخلية في تحديد مستوى كفاءة نظام الحوكمة.
170	المطلب الثاني: مدى قيام شركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة بممارسة إدارة الأرباح.
172	المطلب الثالث: أثر كفاءة نظام الحوكمة على ممارسات إدارة الأرباح في شركات عينة الدراسة.
172	الفرع الأول: اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة - دراسة الأثر على ممارسات إدارة الأرباح -
173	أولاً: اختبار صلاحية النموذج
176	ثانياً: اختبار العلاقة بين كفاءة نظام الحوكمة وممارسات إدارة الأرباح
177	الفرع الثاني: اختبار الفرضية الرئيسية الخامسة - أثر آليات نظام الحوكمة على ممارسات إدارة الأرباح -
177	أولاً: أثر استقلالية أعضاء مجلس الإدارة على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات محل الدراسة.
178	ثانياً: أثر تركيز الملكية على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات محل الدراسة.

179	ثالثا: أثر المراجعة الداخلية على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات محل الدراسة.
180	المبحث الثالث: تحليل، تفسير ومناقشة نتائج الدراسة التطبيقية.
181	المطلب الأول: تحليل وتفسير نتائج المستمدة من وصف متغيرات الدراسة.
181	الفرع الأول: تحليل وتفسير نتائج المتعلقة بعرض بيانات مكونات نظام الحوكمة.
182	الفرع الثاني: تحليل وتفسير نتائج المتعلقة بعرض بيانات تقدير قيمة المستحقات الاختيارية.
184	المطلب الثاني: تحليل وتفسير النتائج المستمدة من اختبار فرضيات الدراسة.
184	الفرع الأول: تحليل وتفسير نتائج اختبار الفرضيات المتعلقة بكفاءة نظام الحوكمة ومحدداتها
186	الفرع الثاني: تحليل وتفسير نتائج اختبار الفرضيات المتعلقة بتحقيق من مدى ممارسة إدارة الأرباح
186	الفرع الثالث: تحليل وتفسير نتائج اختبار الفرضيات المتعلقة بأثر الكفاءة وآليات نظام الحوكمة على ممارسات إدارة الأرباح
189	المطلب الثالث: مناقشة نتائج الدراسة التطبيقية على ضوء الدراسات السابقة.
194	خلاصة الفصل الرابع.
195	الخاتمة العامة
200	قائمة المصادر والمراجع
217	الملاحق
244	الفهرس